لباب
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies السنة السادسة - العدد 21 Issue 21 - Sixth year
LUBAB
A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies "دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات"

الحرب على غزة
أبعاد وتداعيات

فبراير/شباط 2024
February 2024
ISSN 2617- 8753
مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

"طوفان الأقصى": كيف يدير "محور المقاومة" المواجهة؟

القبلية والأمن في العراق

الصعود الصيني السلمي ومنظمة شنغهاي

السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة السادسة - العدد 21 - فبراير/شباط 2024

رئيس التحرير
د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير
أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير
د. الحاج محمد الناسك

هيئة التحرير
د. عز الدين عبد المولى
العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. محمد الراجي
د. سيدي أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
د. عبدالله العمادي
الحواس تقية
محمد عبد العاطي
يارا النجار

المراجع اللغوي
إسلام عبد التواب

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

Contents المحتويات

Studies and Research

دراسات وأبحاث

Fatima Alsmadi
"Al-Aqsa Flood": How is the Axis of Resistance managing the confrontation? 11

فاطمة الصمادي
"طوفان الأقصى": كيف يدير "محور المقاومة" المواجهة؟

Reham Imad Al-Lahham & Abdelrahman Ibrahim Al-Haj
The Tools of China's Peaceful Rise: The Shanghai Cooperation Organisation as a Model (-1996 2022) 53

رهام عماد اللحام وعبد الرحمن إبراهيم الحاج
أدوات الصعود الصيني السِلمي: منظمة شنغهاي للتعاون أُنموذجاً 1996 - 2022

Hassan A. Barari
Geopolitical Implications of The war on Gaza 93

حسن البراري
التداعيات الجيوسياسية للحرب على غزة

Hamda Sultan Al Suwaidi
The Implications of the Ukraine War on Russian Energy Security 121

حمده سلطان السويدي
تداعيات حرب أوكرانيا على أمن الطاقة الروسي

Karim Ismail
Tribalism and Security in Iraq: Western Anbar as a Case Study (2020-2003) 147

كريم إسماعيل
ثنائية القبلية والأمن في العراق دراسة حالة: غرب الأنبار 2003-2020

Mohammed Lamine Benaouda
Algerian Foreign Policy towards Africa and the Means of Moving a Symbolic Security Role to an Economic Role 185

محمد الأمين بن عودة
السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا وسبل الانتقال من الدور الرمزي-الأمني إلى الاقتصادي

لحسن الحسناوي
تداعيات الفساد السياسي على الأمن الإنساني بدول إفريقيا جنوب الصحراء 207

قراءة في كتاب

إعداد: هيئة تحرير مجلة "لباب"
الوساطة في النزاعات في العالم العربي 241

Lahcen El Hassnaoui
The Repercussions of Political Corruption on Human Security in Sub-Saharan Africa

Book Review

By the Editorial Committee of Lubab
Conflict Mediation in the Arab World

افتتاحية العدد

الحرب على غزة والتحولات العميقة في المنطقة

يصـــدر هذا العدد من لباب، في ظل اســـتمرار الحـــرب على غزة، ومن دون وجود أفق واضح لكيفية انتهائها، أو معالجة آثارها الإنســـانية الضخمة على حياة الشـــعب الفلسطيني، فضلاً عن توقعات بتأثيرات عميقة وبعيدة الأمد لهذه الحرب على مستقبل المنطقة بأسرها.

فرضـــت عملية "طوفـــان الأقصى"، وما تلاها من حرب تدميرية على غزة، تحديات جيوسياســـية وأمنيـــة واقتصادية وأخلاقية على المنطقـــة. لقد حدثت تحولات كبيرة منذ الســـابع من أكتوبر/ تشرين الثاني 2023، بعدما انهارت سياسة الردع الإسرائيلي انهيارًا غير مســـبوق، وفشـــلت إســـرائيل في تحقيق أي من أهدافها المعلنة للحرب بعدما أظهرت المقاومة قدرات كبيرة على التخطيط، والاســـتعداد، والدفاع النشـــط، والجهوزية لحرب طويلة.

فـــي هذا العدد من لبـــاب جرى تناول عملية طوفان الأقصى والحرب على غزة من خلال دراســـتين، كانت الأولى عن الأبعاد الجيوسياسية للحرب على غزة. وتتساءل هذه الدراســـة عن التداعيات الجيوسياســـية لهذه الحرب التي تشـــنها إسرائيل على الشـــعب الفلسطيني بحجة اســـتعادة الردع والانتقام واستعادة المحتجزين والأسرى والقضاء على حركة حماس، وعن اللاعبين والرابحين والخاسرين في هذا التشكيل الجيوسياسي الجديد.

وتفحص الدارســـة على وجه الخصوص التحولات التي قد تنجم عن هذه الحرب، وأهمها: تراجع التطبيع العربي-الإســـرائيلي ولو مؤقتًا، وخسارة إسرائيل لقوة الردع والتي حوَّلت إسرائيل إلى قوة لا يخشاها ولا يحترمها خصومها، والتراجع النسبي في نفوذ وتأثير ومكانة الولايات المتحدة نتيجة لانحيازها الأعمى للموقف الإسرائيلي.

وتطرح الدراسة الثانية ("طوفان الأقصى": كيف يدير "محور المقاومة" المواجهة؟) أســـئلة جدية ومتكـــررة حول حدود الدور الإيراني في الحـــرب الحالية، خاصة أن طهران تتبنى علنًا دعم حركة حماس بالمال والتدريب والسلاح. ولعل الأسئلة التي

استهدفت دور إيران وكذلك محور المقاومة لا تقف عند حدود مساحة الدور بل تصل إلى جوهر هذا الدور وطبيعته.

وفي الدراسة، تبحث الدكتورة الصمادي الدور الإيراني ودور (محور المقاومة) في دعم حركة حماس لمواجهة العدوان الإسرائيلي، وكيفية إدارة المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وما حدود هذا الدور ومحدداته.

في العدد الجديد أيضًا موضوعات أخرى متنوعة، منها: (أدوات الصعود الصيني السلمي: منظمة شنغهاي للتعاون أُنموذجًا 1996 – 2022)، وهي دراسة تهدف إلى معرفة دور منظمة شنغهاي في تحقيق الصعود الصيني السلمي، وقدرة دول المنظمة على الحد من التدخلات العسكرية الأميركية في شرق آسيا. كما تهدف الدراسة إلى مراجعة السياسة الخارجية الصينية، ودور الاتفاقيات الأمنية الخاصة في منظمة شنغهاي، فقد تمكنت الصين من التعاون مع الدول الأعضاء والمشاركة في حل الأزمات التي اندلعت في المنطقة.

وتناولت دراسة أخرى موضوع (ثنائية القبلية والأمن في العراق.. دراسة حالة: غرب الأنبار 2003–2020)، وفيه قام الباحث بدراسة المتغيرين، الأمني والقبلي، مع التركيز على منطقة غرب محافظة الأنبار. وتوفر هذه الدراسة فهمًا للعلاقات المتبادلة بين قبائل منطقة الأنبار الغربية في العراق من جانب وكيف تؤثر هذه العلاقات على المشهد الأمني في المنطقة من جانب آخر.

وخلصت الدراسة إلى أن الصراع في غرب الأنبار قد تغير من التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية ليصبح أحد ساحات التناوش بين الولايات المتحدة وإيران. ستستمر الولايات المتحدة الموجودة أصلاً في غرب الأنبار منذ غزو العراق، في 2003، في مراقبة الوجود الإيراني في المنطقة. قد لا تتجاهل الولايات المتحدة تجديد التعاون مع قبائل غرب الأنبار التي كانت دائمًا رأس حربة أساسيًّا في التاريخ القريب، كما كانت في السابق في وقت الصحوات في عام 2006.

وتناولت دراسة أخرى موضوع (السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا وسبل الانتقال من الدور الرمزي–الأمني إلى الاقتصادي)، وقامت ببحث مسار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه بلدان القارة الإفريقية، وركزت على إشكالية وجدلية

المساعي الحكومية الرسمية للانتقال من الدور الرمزي الأمني، الذي قامت عليه الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال الوطني سنة 1962، إلى لعب أدوار أكثر فاعلية على المستوى الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية المتزايدة للقارة الإفريقية، والتنافس الواضح بين القوى الدولية الكبرى لكسب نفوذ أكبر على أقاليم ودول إفريقيا.

وبخصوص الحرب في أوكرانيا، تناولت دراسة أخرى في هذا العدد موضوع: (تداعيات حرب أوكرانيا على أمن الطاقة الروسي)، وهدفت إلى إعطاء وصف عام وشامل لانعكاسات الحرب في أوكرانيا على أمن الطاقة في روسيا؛ وذلك من خلال التطرق إلى المكاسب الاستراتيجية وآثارها على إمدادات الطاقة، وكذلك أمن الطاقة الروسي في ظل الحرب في أوكرانيا، وبدائله ومحدداته وصولاً إلى النفوذ الروسي في مجال الطاقة، وذلك في ظل المخاطر والتهديدات التي قد تنعكس بسبب الحرب على علاقاتها مع الدول.

وخلصت الدراسة إلى أن للحرب في أوكرانيا انعكاسات كبيرة على أمن الطاقة بين الدول، وأن لها دورًا واضحًا في توجيه السياسة الخارجية الروسية، وأنها تشكل تهديدًا لمنظومة أمن الطاقة الروسي في ظل وقف تزويد وتوريد الغاز الطبيعي لبعض الدول المعنية بالحرب الروسية على أوكرانيا.

وفي الدراسة المعنونة (تداعيات الفساد السياسي على الأمن الإنساني بدول إفريقيا جنوب الصحراء)، سعى الباحث إلى تحليل العلاقة بين الفساد السياسي والأمن الإنساني بدول إفريقيا جنوب الصحراء، انطلاقًا من إشكالية أن الفساد السياسي أصبح يشكِّل عقبة رئيسة تقف حائلاً أمام تحقيق التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية وبناء الدولة المستقرة ذات المؤسسات الفاعلة؛ لأن تكلفته لم تعد تنحصر في تحويل الموارد عن مقاصدها الأصلية، بل أصبحت تؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي وإضعاف سيادة القانون وتقويض الثقة في الحكومات والمؤسسات.

وفي الزاوية الثابتة (قراءة في كتاب)، جرى في هذا العدد استعراض كتاب صدر حديثًا باللغة الإنكليزية، وأسهم فيه عدة كتَّاب، بعنوان (الوساطة في النزاعات في العالم العربي)، ويتناول نتائج خمس عشرة من مبادرات الوساطة الدولية والإقليمية في مختلف الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وينصب التركيز على

الأزمـــات الســـورية واليمنيـــة والليبية، فضلاً عـــن الصراع الإسرائيلي-الفلســـطيني المستمر، والصراع الشيعي-السني في العراق، والحوار الوطني في الجزائر، وغيرها من النزاعات الممتدة. ويقدم دراســـات تفكيكية ونقدية لأكثر من اثني عشـــر باحثًا وممارسًـــا للدبلوماسية الدولية واستراتيجيات حل الصراعات من الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربي بما لها وما عليها، بمعنى تقييم آفاق عمليات الوساطة الدولية والإقليمية وأيضًا أوجه قصورها.

دراسات وأبحاث

"طوفان الأقصى": كيف يدير "محور المقاومة" المواجهة؟

Al-Aqsa Flood: How is the Axis of Resistance managing the confrontation?

فاطمة الصمادي – Fatima Alsmadi*

ملخص

كان "طوفان الأقصى" فعلًا فلسطينيًّا خالصًا، وفقًا لبيانات حركة المقاومة الإسلامية حماس وتأكيدات إيران، ولكن هذه التأكيدات لم تمنع من طرح أسئلة جدية ومتكررة حول حدود الدور الإيراني، خاصة أن طهران تتبنى علنًا دعم حركة حماس بالمال والتدريب والسلاح. ولعل الأسئلة التي استهدفت دور إيران وكذلك محور المقاومة لا تقف عند حدود مساحة الدور بل تصل إلى جوهر هذا الدور وطبيعته.

تظهر القضية الفلسطينية عميقة في الفكر السياسي الإيراني، وشكَّلت محورًا مهمًّا في سياسة إيران الخارجية عقب الثورة الإسلامية ونشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، واتسم الموقف الإيراني تجاه إسرائيل ورفع راية العداء لها بالثبات على مدى أكثر من أربعة عقود مرَّت على الجمهورية الإسلامية. ومع ذلك لا يمكن تجاوز المصالح الإستراتيجية الإيرانية التي حكمت سياستها في بناء التحالفات داخل الإقليم وهي التحالفات التي أنتجت "محور المقاومة". ويرتبط ذلك بصورة جوهرية بحالة الصراع المستمر مع واشنطن، وتعاظم النفوذ الإقليمي لإيران.

مرَّ أكثر من مئة يوم على العدوان الإسرائيلي على غزة، وأظهرت المقاومة الفلسطينية أنها قادرة على إدارة مواجهة من نوع فريد لم يعهده الاحتلال الإسرائيلي من قبل، ودخل محور المقاومة ممثلًا بحزب الله والحشد الشعبي والمجموعات الأخرى في المواجهة، وكانت المقاومة في غزة تقدِّر الفعل وتطلب المزيد، ثم جاء دخول أنصار الله ليمنع حركة السفن المتجهة إلى إسرائيل وهو ما صنع فارقًا جوهريًّا. وأمام جدية التحرك والفعل بدا أنصار الله وكأنهم يمثلون درة التاج في محور المقاومة. لقد أعطت مشاركة المحور وإن كانت في حدود قد لا تتجاوز 5 % من قدرته مؤشرًا على المأزق الذي يمكن وضع إسرائيل فيه

تبحث هذه الدراسة الدور الإيراني ودور محور المقاومة وكيفية إدارة المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وما حدود هذا الدور ومحدداته.

كلمات مفتاحية: طوفان الأقصى، حماس، إيران، محور المقاومة، أنصار الله.

---

* د. فاطمة الصمادي، باحثة أولى بمركز الجزيرة للدراسات-قطر
Fatima Alsamadi, Senior researcher, AlJazeera Centre for Studies - Qatar

Abstract

Operation Al-Aqsa Flood was a purely Palestinian act according to the statements of the Islamic Resistance Movement (Hamas) and confirmations from Iran. However, these confirmations did not avert serious and repeated questions about the limits of the Iranian role, especially since Tehran openly supports Hamas with funds, training and weapons. Questions regarding Iran's role, as well as that of the Axis of Resistance, may not be limited to the scope of the role but may extend to its essence and nature.

The Palestinian issue is deeply embedded in Iranian political thought and has formed a significant pivot in Iran's foreign policy since the Islamic Revolution and the establishment of the Islamic Republic of Iran. Iran's stance – and hostility – towards Israel –has been unwavering for over four decades. Nevertheless, the strategic interests of Iran, which have governed its policy in building alliances within the region, cannot be overlooked. These alliances have given rise to the Axis of Resistance. This is fundamentally linked to the ongoing conflict with Washington and Iran's growing regional influence.

More than a hundred days have passed since the Israeli aggression on Gaza started, and the Palestinian resistance has demonstrated its ability to manage a unique type of confrontation that the Israeli occupation has never witnessed before. The Axis of Resistance, represented by Hezbollah, the Popular Mobilisation Forces and other groups, joined the confrontation. The resistance in Gaza appreciated its efforts and requested more. Then, Ansar Allah joined to prevent the movement of ships heading to Israel, which made a significant difference. Considering the gravity of and determination in its actions, Ansar Allah seems to represent the crown jewel in the Axis of Resistance. The participation of the Axis, even if it represents no more than 5 % of its capabilities, serves as an indicator of the dilemma Israel may find itself in.

This study examines the Iranian role and the role of the Axis of Resistance, as well as how confrontation with Israel and the United States is managed. It also explores the limits and determinants of these roles.

Keywords: Al-Aqsa Flood, Hamas, Iran, Axis of Resistance, Ansar Allah

مقدمة

منذ بدء عملية "طوفان الأقصى" التي شنتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ضد الاحتلال الإسرائيلي، في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، واسم إيران يتردد في وسائل الإعلام الإقليمية والدولية وفي تصريحات الساسة في إسرائيل والغرب. وأثيرت أسئلة في المنطقة والعالم بشأن الدور الإيراني في العملية وحدود هذا الدور، مع أن طهران سارعت مبكرًا لتأكيد أن العملية "فعل فلسطيني خالص". ولعل هذه الأسئلة تنطلق من مجموعة عناوين أهمها حالة العداء التي تطبع سياسية الجمهورية الإسلامية تجاه إسرائيل، والالتزام بدعم فصائل المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة حماس وبناء علاقات قوية مع الحركة وتقديم دعم مالي وعسكري لها. ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي على غزة كانت الأسئلة تتصاعد أيضًا بشأن موقف إيران من العدوان وكيف ستدير معادلة دعم المقاومة في فلسطين من خلال أطراف محور المقاومة دون أن يقود ذلك إلى مواجهة شاملة تتحول فيها إيران نفسها إلى هدف. والواقع أن أبعاد الموقف الإيراني لا يمكن فهمها بمعزل عن فهم طبيعة الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية التي تقوم على بناء حالة ردع تجنِّبها الدخول في حرب. وما العلاقة التي نسجتها مع حلفائها في المنطقة إلا استجابة لما تفرضه هذه الإستراتيجية. لقد أسهمت ويلات الحرب مع العراق وما صنعته من ذاكرة في بناء هذه الإستراتيجية، ثم جاءت حرب الخليج الثانية وما أعقبها من حضور غير مسبوق للقوات الأجنبية وفي مقدمتها القوات الأميركية لتؤكد ضرورة المضي في هذه الإستراتيجية الدفاعية وكان بناء فيلق القدس مرتبطًا بصورة جذرية بهذا التطور، ولاحقًا شكَّل احتلال أفغانستان ثم العراق والدمار الذي ألحقه الاحتلال الأميركي بهما عاملاً آخر لا يقل أهمية في شكل وبنية الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية التي تقوم على محور أساسي وهو تجنب المواجهة الشاملة. ومع ذلك، لا يمكن إغفال الموقف الأيديولوجي الإيراني من القضية الفلسطينية وهو موقف ظل ثابتًا منذ انتصار الثورة الإسلامية، ولعل هذا الموقف يفسر جانبًا من جوانب العلاقة مع حماس.

ولفهم هذه الحالة ينبغي تناول البعد الداخلي في إيران، وفهم طبيعة علاقة الجمهورية الإسلامية مع حلفائها في المنطقة، فضلاً عن فهم بنية الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية

التي توجه سياستها وردود فعلها على مجريات الأحداث في الإقليم وتتحكم في علاقاتها بمحور المقاومة.

"طوفان الأقصى": ردود الفعل

قوبلت عملية "طوفان الأقصى" بردود فعل إيرانية متباينة، ومن أهم عناوين النقاش بشأنها:

- "طوفان الأقصى" مؤامرة وفخ أم فعل ذكي وخطة مدروسة؟
- سوء التقدير وقيمة العملية.
- حماس وأخلاقيات الحرب.
- دور إيران وحزب الله في عمليات "طوفان الأقصى": هل كانا على علم أم لا؟
- الديناميات الداخلية لحركة حماس؟
- العلاقة بين حماس والقاعدة و"تنظيم الدولة/ داعش" و"الإخوان المسلمون".
- موقف الإيرانيين: دعم فلسطين أم دعم إسرائيل؟
- ماذا يعني لإيران انتصار حماس؟ وهل ستكون على موعد مع "طالبان" أخرى في المنطقة؟

في أعقاب هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، سارع كبار المسؤولين الإيرانيين، منهم القائد الأعلى، آية الله علي خامنئي، والرئيس، إبراهيم رئيسي، إلى إعلان دعمهم للحركة مع نفي أي دور مباشر لإيران في الهجوم. ولم تقدم أي أدلة تؤكد هذا الدور وإن كان من المعروف أن إيران قدمت دعمًا سياسيًّا وعسكريًّا وماليًّا للمقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة حماس التي ترتبط بعلاقة وثيقة مع "محور المقاومة".

رأى خامنئي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول هزيمة للاحتلال لن يكون من السهل عليه التعافي منها، وأكد أن الهجوم استهدف بعض هياكل النظام بمستوى يصل إلى "عدم القابلية للإصلاح"(1). ويرجح القائد الأعلى في إيران ألا يتمكن

الكيان الصهيوني الغاصب من استعادة فاعلية تلك الهياكل رغم كل ما يفعله، وكل الدعم الذي يتلقاه من الغربيين في العالم اليوم. "لقد ضُرب، ولا يمكن تعويض ما لحق به بسهولة". أكد خامنئي أن العملية "فلسطينية ولكن الاحتلال يلقي باللوم على الآخرين لعجزة أمام الشجاعة والتخطيط الذكي للشباب الفلسطيني"(2).

قرأ خامنئي "طوفان الأقصى" في سياق أوسع أطلق عليها سياسة "اجتثاث الأمركة"(3). ورأى أنه حدث تاريخي استطاع أن يقلب أجندة السياسات الأميركية في المنطقة، وأن الطوفان سيستمر وسيمحو أجندة السياسات الأميركية في غرب آسيا. لذا، فإن إحدى سمات التغيير في خريطة الجغرافيا السياسية للمنطقة هي أن عملية نزع الأمركة قد بدأت؛ فبعض الدول التي كانت خاضعة بنسبة 100٪ للسياسة الأميركية بدأت تجد زاوية في علاقتها مع أميركا وهو أمر سيستمر ويتصاعد.

وبخلاف النبرة الحذرة في تصريحات المسؤولين الإيرانيين يبدو موقف خامنئي في دعم المقاومة هو الأوضح. وبعد شهرين ونصف على "طوفان الأقصى" عاد خامنئي ليبشر بالنصر ويؤكد أن "ما يجري هو فريد في نوعه، فالبطش والقتل الإسرائيليان لم يشهد لهما التاريخ مثيلاً، لكن مقاومة أهل غزة وصبرهم أيضًا لم يشهد لهما التاريخ مثيلاً وعلى الجميع أن يساعد المقاومة بكل ما يستطيع. مساعدة المقاومة واجب، ومساعدة الكيان الصهيوني جريمة وخيانة"(4).

ورغم وجود بعض الأصوات تحمل توجهات مختلفة إلا أن الخطاب الرسمي في إيران بقي محافظًا على دعم القضية الفلسطينية، وهو ما يعد مؤشرًا على الجذور العميقة للقضية الفلسطينية في السياسة الإيرانية. ومنذ الثورة الإيرانية العام 1979، اتجهت طهران نحو موقف معارض أيديولوجيًّا لوجود إسرائيل، وكان آية الله الخميني ينظر إلى إسرائيل باعتبارها قوة احتلال ومشروعًا استعماريًّا للغرب يمثل تهديدًا للعالم الإسلامي، وإن كان صنَّاع القرار يُجمعون على موقف مؤيد للقضية الفلسطينية إلا أن الشعب الإيراني تتجاذبه توجهات منها من لا يرى فائدة لإيران من دعم القضية الفلسطينية، ومنها من يدعو إلى الاعتراف بإسرائيل.

تحركت إيران دبلوماسيًّا، وقام وزير خارجيتها بعدد من الجولات في المنطقة، كان دأب خلالها على التحذير من أن الاستمرار في العدوان على غزة من شأنه أن يوسع ساحة المواجهة في المنطقة. وتحدث عبد اللهيان غير مرة عن خطوط حمراء لن

يُسمح بتجاوزها، لكن مجريات الحرب وأعداد الشهداء الكبيرة أثارت أسئلة بشأن المقصود بالخطوط الحمراء في المعادلة الإيرانية.

ودَعَتْ طهران الدول الإسلامية إلى اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل ردًّا على عدوانها على غزة، مثل "قطع العلاقات الدبلوماسية ولو فترة محدودة" وفرض العقوبات ووقف تصدير النفط(5)، لكن مقترحاتها لم تجد آذانًا صاغية على الرغم من فداحة الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين والأطفال. لقد حمل هذا التجاهل مؤشرًا على مسافة كبيرة بين ما تريده إيران وما تريده الدول العربية، وبدا أن السعي الإيراني لإيجاد شريك عربي يساعد في الضغط على إسرائيل لوقف الحرب ضرب من المستحيل.

إيران لا تصطاد لأصدقائها إنما تعلمهم الصيد

رغم التأييد المعلن إلا أن إيران تعاملت مع تبعات" طوفان الأقصى" بحذر بالغ، وبدا واضحًا أن الداعم الأكبر لمحور المقاومة يبذل جهده لمنع توسيع ساحة الصراع، ويرسل رسائل واحدة تلو الأخرى محذرًا من ذلك.

بقي الأصوليون في إيران على موقفهم المعلن في دعم حماس، بينما اتجهت الشخصيات الإصلاحية والمعتدلة إلى توجيه دعوات بضرورة الحذر، فهناك "من يحاول جرَّ رجل إيران إلى المعركة". كانت الدعوات واضحة ومتزايدة بتوخي المزيد من الحذر، وهي الدعوة التي وجهها الإصلاحي، محسن هاشمي، محذرًا من استفزاز إسرائيل وتوريط إيران وتحويل اتجاه الخطاب نحو حرب إقليمية أوسع ضد إيران في محاولة لحشد دعم دولي أوسع(6).

وظهرت المسحة الواقعية في ردود أفعال التيار الإصلاحي والتيار المعتدل، اللذين كثيرًا ما رجَّحا خطاب الدبلوماسية على خطاب المواجهة (خاصة في الأمور التي تتعلق بالولايات المتحدة)، وهو ما أصاب القضية الفلسطينية أيضًا(7).

لقد صدرت تصريحات مؤيدة للقضية الفلسطينية عن وزير الخارجية السابق، محمد جواد ظريف، والرئيسين السابقين، حسن روحاني ومحمد خاتمي، وتؤكد أهمية القضية الفلسطينية، لكنهم أرسلوا دعوات واضحة بتقييد دور إيران في الدعم

السياسي وتجنب التورط العسكري. بعد ثلاثة أيام على "طوفان الأقصى" تحدث الرئيس الإصلاحي السابق، محمد خاتمي، وأشاد بعملية حماس وعدَّها "إنجازًا للشعب الفلسطيني" مشددًا على ضرورة "الحكمة السياسية" في التعامل مع الحرب في غزة، وأدان خاتمي إسرائيل وأعلن عن دعمه للفلسطينيين، ولكنه دعا إلى "إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية الإيرانية" وإلى تبني سياسة خارجية "معتدلة"(8)، وحذر خاتمي من تبعات الاستقطاب السياسي واتخاذ مواقف "متهورة واستفزازية" من شأنها أن "تضر بالإيرانيين والفلسطينيين على حدٍّ سواء"(9).

حذَّر ظريف في محاضرته في نقابة المحامين من دور يتعدى الدعم السياسي ويؤدي إلى توسيع ساحة المواجهة، مبينًا أن دعم المظلومين لا يعني القتال نيابة عنهم، مؤكدًا أن الإيرانيين تعبوا من دفع الأثمان، وأن وصول الصراع إلى إيران يعني أن الصواريخ ستسقط على رؤوس الناس لا المسؤولين(10).

هاجم التيار الأصولي منافسيه وانتقد هذه الدعوات لاتباع نهج مدروس، ورأى فيها انحرافًا عن مبادئ السياسة الأساسية للجمهورية الإسلامية- إلا أن سياسة طهران الفعلية حتى مع حكومة رئيسي الأصولية الخالصة كانت حذرة إلى حدٍّ ما، وتتحرك ضمن معادلة المصالح الوطنية(11).

"في حرب غزة حاول الصهاينة أن يجعلوا إيران تبدو كأنها قائد هجوم حماس، في حين أن أسلوب الجمهورية الإسلامية وإستراتيجيتها لا تقوم على مقاربة من هذا النوع. نحن لا نصطاد السمك لأصدقائنا، ولكننا نعلمهم كيف يصطادون"(12). تشرح هذه المقولة لمحسن رضائي، عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام والقائد السابق للحرس الثوري، السياسة الإيرانية بدقة واختصار، وهي النسخة الأصولية لوجهة نظر جواد ظريف.

ذكر الأستاذ والأكاديمي الإيراني، آرش رئيسي نجاد، في مقال تحليلي أسبابًا سبعة رأى أنها "لن تجعل إيران تقاتل من أجل حماس"، وصاحب المقال لديه تغريدة ثابتة على حسابه على "إكس" يقول فيها: "إن العمق الإستراتيجي لإيران ليس في العراق وسوريا، ولا في أفغانستان وطاجيكستان، بل يجب البحث عنه في البلاد! إن مركز ثقل الأمن الإيراني يرتكز على العلاقة بين الحكومة والأمة ويشير إلى "الوحدة في القمة، والتعددية في القاع"، ويقتضي ضرورة التماسك بين صنَّاع القرار السياسي،

واحترام أساليب حياة الناس، وخلق التوازن بين الأمن والحرية"(13).

وعودة إلى الأسباب السبعة(14) التي بسط فيها رئيسي نجاد الكلام نجدها تعكس المصالح الوطنية الإيرانية وأولويات المجتمع الإيراني وتحولاته، وهذه الأسباب هي:

أولاً: لا تستطيع الجمهورية الإسلامية حشد المجتمع للانخراط في حرب جديدة كما فعلت خلال الحرب مع العراق في الثمانينات؛ فقد تغير الكثير منذ تلك الحرب وتراجعت قدرة النظام على التعبئة والحشد، وشهد المجتمع الإيراني تغيرات كثيرة لحقت مواقفه من النظام ومستوى تأييده.

ثانيًا: حالة الانقسام التي تحكم الساحة الإيرانية؛ ففي حين يوجد تيار داخل إيران يعارض التدخل المباشر في الحرب، الذي سيقود إلى مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية وهو ما تريده، يرى تيار آخر أن القضاء على حماس سيعقبه استهداف حزب الله وفي النهاية الهجوم على إيران.

ثالثًا: لا يمكن الرهان على فشل إسرائيل أمام هجوم حماس، ليكون ذلك سببًا في تغيير حسابات طهران الإستراتيجية تجاه إسرائيل. صحيح أن حماس وجَّهت ضربة عسكرية واستخباراتية كبيرة لإسرائيل، لكن هذا لا يغير من ديناميكيات القوة في المنطقة التي لا توفر لإيران الفرصة لتحدي إسرائيل باستخدام القوة الصاروخية.

رابعًا: طبيعة العلاقة بين إيران وحماس، وخلافًا للرأي السائد، فلا حماس ولا حتى حزب الله وكيل إيران؛ ومن الأدق تصنيفهما حلفاء لإيران من غير الدول. والعلاقة لا تقوم على تلقي الأوامر، وتوجد تباينات في مواقف حماس حتى وإن وُجدت مشتركات، والحالة السورية قدمت دليلاً واضحًا على ذلك. وتؤكد التقارير الاستخبارية الأميركية أن قادة إيران لم يكونوا على علم بعملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول.

خامسًا: أن شركاء إيران الإستراتيجيين، وهم الصين وروسيا، لا يدعمون حماس بشكل واضح. ولا ترغب طهران بإفساد علاقتها بهاتين القوتين، كما أنها تسعى لتجنب العزلة الدولية في الأزمات الكبرى.

وفيما يتعلق بالشريك الروسي، نشر الخبير في الشؤون الأمنية والعسكرية، عبد

الرسول ديفسالار، تحليلاً(15) للموقف الروسي وللسياسة الروسية تجاه فلسطين وتعارض ذلك مع السياسة الإيرانية؛ استنادًا إلى تصريحات وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الأخيرة، يمكن إجماله في النقاط الآتية:

-يشكِّل موقف لافروف بشأن غزة مؤشرًا على فشل محاولة طهران بناء موقف مشترك مع روسيا بشأن القضية الفلسطينية. ويقول لافروف: إنه من الضروري عقد مؤتمر بحضور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي خطة روسيا، تقف إيران على الهامش وتلعب السعودية دورًا مركزيًّا.

- يوجد على الأقل اختلافان أساسيان مهمان في موقفي إيران وروسيا بشأن القضية الفلسطينية:

أولاً: تصر موسكو على تشكيل دولة فلسطينية في إطار خطة السلام العربية (المقترحة من طرف المملكة العربية السعودية). ولذلك يتم الاعتراف لإسرائيل بالحق في الوجود، وهي مشكلة تقوم على العلاقات البنيوية بين روسيا وإسرائيل.

ثانيًا: تركز سياسة موسكو بشأن غزة على منع استبعاد روسيا من العمليات الدبلوماسية. وترى موسكو في ذلك فرصة لتعزيز دورها الإستراتيجي في البنية الأمنية للشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه جعل الجهود الأميركية لعزل روسيا غير فعالة.

- إيران ليست شريكًا لروسيا في أي من هذه الأهداف. إن هيمنة نهج المقاومة على السياسة الإيرانية تتعارض مع أهداف موسكو الإستراتيجية في غزة. ورغم أن موسكو تستفيد من هذا الفارق تكتيكيًّا، فإن التنسيق مع طهران يضمن أهمية موسكو باعتبارها قناة دبلوماسية وقوة مؤثرة.

-بناء على هذه القراءة، فإن زيارة الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، الأخيرة لموسكو كانت عمليًّا بلا إنجاز. وكان الغرض الرئيسي منها التشاور مع موسكو بشأن القضية الفلسطينية لكن تصريح لافروف الأخير دليل على عدم فعالية مساعي طهران للتأثير على سياسة موسكو تجاه فلسطين.

سادسًـــا: توجد قناعة مترســـخة لدى صنَّاع القرار في إيران بأن جيرانها ســـيرحبون بحرب واســـعة النطاق بينها وإسرائيل، كما أن زعماء هذه الدول يرغبون في القضاء على حماس التي يرون فيها وكيلاً لإيران.

سابعًا: وهو الأهم من وجهة نظر الكاتب؛ فيتعلق بوجهة نظر خامنئي في الصراعات الإقليميـــة، فالرجل الذي اختبر تبعات الحرب العراقية-الإيرانية يســـعى إلى تجنب الدخول في مواجهة شـــاملة؛ مما جعل إيران تعمد إلى رد فعل محســـوب نسبيًّا في أعقاب اغتيال الولايات المتحدة للقائد الســـابق لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاســـم ســـليماني، مطلع 2020. وتنســـجم وجهة نظر خامنئي مع إستراتيجيته الشاملة في التعامل مع الأزمات الإقليمية؛ فقد سبق له وأن رفض دعوات لمهاجمة أفغانستان بعد سيطرة طالبان على كابول والهجوم الذي تعرضت له البعثة الدبلوماسية الإيرانية في أفغانستان.

وفي الساحة السنية الإيرانية، تحاشى عبد الحميد إسماعيل زهي، إمام جمعة زاهدان والمعروف باسم مولوي عبد الحميد، إدانة طرفي حرب غزة؛ مما جعله عرضة لنقد كثيـــر، وهو الذي ارتفـــع صوته المعارِض للجمهورية الإسلامية خلال الاحتجاجات التي شهدتها على مدى السنوات الماضِية.

تجنب عبد الحميد بشكل واضح دعم القضية الفلسطينية وقال على حسابه في موقع "إكس": إن "الصراع الأخير بين إسرائيل والفلسطينيين، الذي تسبب في وقوع خسائر فادحـــة فـــي الأرواح، وخاصة بين المدنيين، ينبغي علـــى المجتمع الدولي أن يقوم بواجبه في الوقف الفوري لهذا الصراع"(16).

وانحازت المعارضة الإيرانية في الخارج بصورة واضحة للرواية الصهيونية من خلال وســـم "الإيرانيون يقفون مع إســـرائيل"، واحتفوا بشـــكل كبير بفيديو من ملعب كرة القدم في طهران، يحتج فيه مشجعون على إدخال العلم الفلسطيني للملعب(17).

وعودة إلى الأسئلة المحورية التي وردت في مستهل هذه الورقة، يفيد هادي معصومي زارع، وهو باحث وخبير إيراني في شـــؤون المنطقـــة العربية والحركات الإسلامية، أن هذه العناوين جرى بحثها في صالونات سياســـية عدة؛ منها جلسة خاصة عُقدت في طهران، بمشـــاركة خبراء وباحثين ومســـؤولين حاليين وسابقين لمناقشة "طوفان

الأقصى" وتأثير ذلك في عدد من هذه القضايا ذات العلاقة بالسياسة الإيرانية الإقليمية. وقُدمت في هذه الجلسات قراءات إيرانية مختلفة لهذه المسائل(18).

ماهية طوفان الأقصى: نقاش النخب

انقسمت الإجابة عن سؤال "طوفان الأقصى مؤامرة أم خطة ذكية؟" إلى ثلاثة اتجاهات امتدت على مساحة واسعة من النقاش الإيراني بدءًا من العامة وفضاءات وسائل التواصل الاجتماعي وصولاً إلى مراكز البحث والدراسات وطروحات النخب الفكرية والسياسية.

عبَّر الاتجاه الأول عن رأيه بأسئلة مشككة: هل حقًّا هُزمت إسرائيل؟ وهل حقًّا كانت العملية مباغتة لها؟ كانت هذه القراءة محكومة بالصورة التي استقرت في الأذهان بشأن قدرة إسرائيل الاستخبارية وكذلك قدرة الأجهزة الاستخبارية الغربية؛ إذ كيف يمكن التخطيط لعملية من هذا النوع دون أن ترصدها المخابرات الإسرائيلية. جاء هذا التشكيك منذ اللحظة الأولى التي أعلنت فيها حماس عن العملية، مع إصرار على إلقاء هالة من الشك على الهجوم عند البعض بدافع الحرص، والبعض الآخر انطلق من موقفه تجاه منافسيه الداخليين متهمًا إياهم بأنهم واقعون ضحية التوهم راسمًا لنفسه صورة من يلقي بالشك من بصيرة لديه لا تتوافر لدى خصومه السياسيين، ورأوا أن هذه العملية المذهلة مستحيل أن تتم في الأساس دون معرفة أجهزة المخابرات القوية، وأن الذي جرى أن اسرائيل والأميركيين أهملوا ما وصلهم، ولم يكن ما حدث سوى عملية خطرة وفخ ماهر نصبه نتنياهو واليمين المتطرف لحماس لإنقاذ أنفسهم من المستنقع السياسي والقضائي الذي كانوا يواجهونه لخلق التماسك داخل النظام(19).

ويرد أسامه حمدان، مسؤول العلاقات الخارجية في حركة حماس، هذه الرواية مفصلاً في ضعفها بالقول: أولاً: اسمحوا لي أن أقول بوضوح: أولئك الذين اعتادوا على الفشل لا يمكنهم تصور الفوز. ومن يفقد الثقة بالنفس اللازمة لتحقيق النصر لا يستطيع أن يصدق أن هذا الطريق سيؤدي إلى النصر. والنقطة الثانية هي أن من يدرس مسيرة المقاومة في المنطقة يمكن أن يستنتج بوضوح أن المقاومة تتزايد يومًا بعد يوم، إنها تتقدم نحو الفوز بالمعركة الأخيرة(20). على سبيل المثال،

عندما بدأت المقاومة في لبنان في الثمانينات على يد حزب الله، قال كثيرون: ماذا يستطيع حزب الله أن يفعل عندما فشل الفلسطينيون أنفسهم؟ ولكن بعد 18 عامًا من المقاومة، انتصر لبنان. وعندما فرَّ النظام الصهيوني من لبنان، سمعنا أن البعض يقول: إن النظام الصهيوني ينفذ مؤامرة. وسرعان ما اندلعت حرب تموز وانتصر حزب الله مرة أخرى(21).

تستذكر حركة حماس الآراء المثبطة في فترات المواجهة السابقة، فعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في 1987، قال كثير من الناس: هل يستطيع حجر أن ينتصر على الدبابات الإسرائيلية ويضع الكيان في ورطة؟ لقد استثمر الكثيرون في فلسطين وبعض الدول العربية اتجهت نحو اتفاقات أوسلو، التي آلت إلى الفشل، وانفجر غضب الشعب الفلسطيني عام 2000 مع الانتفاضة الثانية. وأدت إلى طرد الصهاينة من غزة في 2004(22).

يذكِّر أسامة حمدان بأن "تاريخ هذه الانتصارات ماثل أمام أعيننا، فكيف يبرر من يتحدثون بنظرية المؤامرة انتصارات المقاومة في 2006 و2008 و2014؟! وفي كل الأحوال، لا يمكن النظر إلى طوفان الأقصى بمعزل عن عملية تطور المقاومة، سواء في فلسطين أو في لبنان. إنها مقاومة صاعدة تكتسب الأرض وتستعد لتحقيق نصر أكبر"(23).

النقطة الثالثة هي أنه إذا كانت إسرائيل تريد خداع حماس والمقاومة، فلماذا سمحت بمهاجمة قواعدها المليئة بالجنود؟ كيف تقبل إسرائيل مقتل المئات من جنودها في الساعات الأولى من العملية؟ فهل إسرائيل لديها القدرة على استيعاب هذه القضية؟ ومن يتحدث عن المؤامرات عليه أن يلاحظ أنه في الساعات الأولى من اليوم، وباعتراف العدو، سقط للكيان الصهيوني 1200 قتيل وجريح وأسير. فهل يمكن لهذا النظام أن يدمر صورة جيشه المنيع بهذه الطريقة؟!(24).

ويبدو أن من الأمور التي تجعل من الصعب قبول هذه العملية هو نجاحها غير المسبوق.

لقد استهان العدو الصهيوني دائمًا بقدراتنا. اليوم، ضباط الجيش يحذِّرون نتنياهو من أن الاحتلال البري لغزة خطر كبير، وعليه أن يحذر من خطر كبير كهذا؛ لأنه قد يؤدي إلى هزيمة أخرى. فهل يمكن أن يُعزى هذا الفشل الثانوي أيضًا إلى مؤامرة؟(25).

النقطة الخامسة تتعلق بالمعلومات. فخلال ثلاثين عامًا تعلمت المقاومة من أسلوب العدو القتالي، ودرست أسلوب العدو ونقاط ضعفه، وفهمت بنية عقله الأمني، ونجحت في تضليل هذا العقل(26).

اعتمدت المقاومة الفلسطينية عملاً متواصلاً، وما ثم لم يحدث بين ليلة وضحاها. وهذا "ناشئ عن طبيعة الصراع مع العدو. منذ سنوات طويلة والمقاومة الفلسطينية تراجع نتائج العمليات بعد كل مواجهة. على سبيل المثال، قامت المقاومة بدراسة جميع الهجمات على غزة في السنوات السابقة، وحددت نقاط القوة والضعف لدى العدو. وجاء طوفان الأقصى بناء على "المعرفة التي راكمتها حركة حماس والمقاومة الفلسطينية من خلال عدة مواجهات كبرى مع الجيش الصهيوني"(27) .

وفي الخطوة الثانية حددت المقاومة طرق التعامل مع نقاط القوة وضرب العدو من خلال نقاط ضعفه. فعلى سبيل المثال، من خلال دراسة دبابة الميركافا التي يُقال: إنها أفضل دبابة في العالم، تمكن المقاومون من تحديد نقاط الضعف التي أدت إلى تحطيم عدد منها خلال المواجهة. ويرجع حمدان الفضل في ذلك إلى "الجهد والعمل المشترك مع الأخوة في محور المقاومة"(29).

وفي الخطوة الثالثة، جرى اتباع سياسة الخداع؛ ما جعل الصهاينة لا يعرفون النوايا الحقيقية لحماس؛ فظنوا أنها تقوم بمناورة كما حدث في الأشهر الماضية(29).

في طهران، كان الرد على هذه القراءات المروجة لنظرية المؤامرة بالآتي: ما يجب أن نعرفه أنه في البنية السياسية والأمنية المتعددة الطبقات والمتصارعة داخل النظام في إسرائيل، فإن من المستحيل خلق مثل هذا الإجماع للإيقاع بحماس بهذه الطريقة ومن ثم القدرة على الحفاظ على سرية هذا المخطط. علاوة على ذلك، كان من الممكن أيضًا شن حرب تحت ذرائع كاذبة وبتكاليف أقل بكثير، على غرار ما حدث في 2008 و2012 و2014 و2019 و2021، التي كانت تحدث أحيانًا ردًّا على بضعة صواريخ أو بضعة أسرى. في نظام متشدد وأمني مثل إسرائيل، لم يكن إشعال حرب مدمرة يتطلب مثل هذا العرض الفاضح والمزعزع(30).

يواصل معصومي محاججة الأصوات المؤمنة بكون ما حدث مؤامرة وفخًّا نُصب لحماس بالقول: إذا نظرنا إليها بالعين المجردة، فإن "فضيحة السبت" قد سيطرت

علـى النظام في إسـرائيل لدرجة لن يكون بالإمـكان الهروب من عواقبها في وقت قريب، وبعد (إن لم يكن أثناء الحرب)، سـتواجه مسـيرة نتنياهو السياسية تعقيدات ومشكلات جمة، وهو لن يخرج منتصرًا من هذه الحرب، حتى لو سوى غزة بالأرض، وسيذهب كما ذهب أولمرت إلى مزبلة التاريخ في حرب الـ33 يومًا. وسيكون من الصعب جدًّا على اليهود الذين يعيشـون في الأراضي المحتلة أن يسـتعيدوا ثقتهم بالحكومة وأجهزتها الأمنية في المسـتقبل القريب، ولذلك فإن المسـؤولية عن هذا الإخفاق الفاضح والصادم لن تكون قابلة للتسوية.

فـي مقابل الفريق المشـكِّك والمتمترس خلف وجود مؤامـرة، يرى توجه آخر في "طوفان الأقصى" دليلاً على أن الموساد وأجهزة استخبارات الكيان الصهيوني، ليست بتلك الهالة من الكفاءة التي استطاعت أن تسوقها، ولا تملك نخبًا ورقابة معلوماتية وأنه لا يمكن هزيمتها، وهذا ما يسرى كذلك على جيش الاحتلال. وهذا ما يدعمه أسـامة حمدان بالقول: "هذا الكيان الذي يتمتع بمسـتوى كبير من القوة العسـكرية والأمنية ليس كائنًا خارقًا للطبيعة، خاصة وأن وجوده في المنطقة طارئ"(31).

ويدلل معصومي على ذلك باستحضار التجربة الإيرانية في سوريا: لقد شهدنا ذلك من قبل في هجوم الجيش الإسـرائيلي على عشـرات الشـحنات المزيفة أو التي لا علاقة لإيران بها في سوريا، وجعلت عملية "طوفان الأقصى" الأمر أكثر يقينًا.

لقـد كشـفت تجربة صباح السـبت أن قوة الموسـاد الحقيقة، بالرغـم من التفوق التكنولوجي والدعم والتغطية الدولية والتدريب الحديث واختيار النخبة والعشـرات من المكونات المماثلة، تتغذى من التسـاهل والإهمال والاسـتهتار وعدم التدريب عند منافسـي إسـرائيل وأعدائها. وفي الواقع، فإن الافتقار إلى التدريب أو السلوك المهنـي للخصـم هو الذي أطلق يد الموسـاد، أكثر من أي شـيء آخر، لإجهاض الخطط وتوجيه الضربات. ووفقًا لاستنتاجاته من دراسة النمط السلوكي للموساد عدة سنوات، يرى معصومي أن الكمائن التي ينصبها الموساد والإسرائيليون ليست سوى خطط وإجراءات كلاسـيكية وثابتة نسبيًّا، من أنظمة واسعة النطاق وشبكات هرمية، ومعركة معلوماتية تقليدية مع الخصوم، وتوظيف أشخاص خام وغير محترفين وفي بعض الأحيان استغلال نقاط الضعف المالية أو المعنوية لعدد من الأشخاص(32).

يأتي هذا التفسير، خلافًا للآراء التآمرية، ويرى أن نجاح حماس في طوفان الأقصى

اعتمد، في المقام الأول، على تحويل شبكات واسعة وهرمية إلى أنوية عملياتية منفصلة ومخفية، فضلاً عن السرية التامة، جرى إخفاء طبيعة ومهمة كل نواة عن النواة الأخرى. وهو أمر يمكن الإشارة إليه بالتطور السلوكي لحماس والانتقال من الروتين السابق إلى تجربة حرب المعلومات غير المتكافئة. وهذا شيء لم يحدث بين عشية وضحاها، لكن ثماره برزت في يوم واحد.

يصف القائد في الحرس الثوري، مجتبى أبطحي، "طوفان الأقصى" بأنها معركة تحرير فلسطين(33)، لكنها ليست معركة يشارك فيها الجميع، و"ما يقوم به بعض الإخوة في محور المقاومة هي بعض الإجراءات من باب التعاطف والتعاون". ويؤكد أبطحي أن المقاومة "لم تستخدم 5٪ من طاقتها، وإذا استخدمت قوتها وتعاظم الطوفان فإن العدو سيقع في مشكلة أكبر"(34).

غزة طالبت بالمزيد

على الجانب الآخر، انطلقت دعوات واضحة من قيادات حركة حماس في الخارج إلى إيران ومحور المقاومة لتقديم المزيد؛ فقد شكر رئيس حركة "حماس" في الخارج، خالد مشعل، "حزب الله" على موقفه من الحرب لكنه رأى أنه غير كاف؛ وقال: "حزب الله قام مشكورًا بخطوات، لكن تقديري أن المعركة تتطلب أكثر، وما يجري لا بأس به لكنه غير كافٍ"(35). وبعد أيام من هذا التصريح، أكد مشعل أن "حزب الله وإيران دعمونا بالسلاح والخبرة ونطلب المزيد"(36). بدت التصريحات وكأنها تحمل اتهامًا مبطنًا للحزب بأنه تخلى عن المقاومة الفلسطينية ولم يقدم ما وعد به، فيما قرأ البعض تصريحات مشعل على أنها "تصفية حساب قديم مع الحزب" ردًّا على ما لحق به على أيديهم عندما زار لبنان، في ديسمبر/كانون الأول 2021، إذ جرى الضغط لإفساد الزيارة وإلغاء عدد من المقابلات مع مسؤولين لبنانين ومنهم رئيس مجلس النواب، نبيه بري، الذي اعتذر عن لقاء مشعل، فضلاً عن مقاطعة حلفاء الحزب في تحالف 8 آذار الزيارة(37).

وظهر داخل الحركة من يلوم حزب الله على أدائه غير مشعل وهو موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي للحركة، الذي سبق أن أثار تسريب صوتي له شكوكًا بشأن جدية إيران في دعم المقاومة الفلسطينية؛ ففي تعليقه على ردِّ "حزب الله" على

عملية طوفان الأقصى، قال أبو مرزوق: "بمنتهى الصراحة كنا نتوقع أن يكون التفاعل مع الحدث أكثر كثيرًا مما جرى". وفي تصريح آخر للعربية أكد أن "الحركة تدفع بكل القوى التي تريد أن تقاتل بهذه المعركة من حزب الله وإيران، وذلك في ردٍّ عن سؤال بشأن وجود أي تنسيق مع حزب الله في العمليات العسكرية"(38).

وتحدثت تسريبات من اجتماعات داخلية للحزب بأن عملية "طوفان الأقصى" كانت جزءًا من عملية شاملة كان يفترض أن تشمل فتح الجبهة الشمالية وجبهات أخرى في وقت واحد بناءً على توقيت تحدده الجمهورية الإسلامية. وتأخذ هذه التسريبات على "حماس" تفردها بعمل تجاوز ما قررته "قيادات المحور". ويشي هذا العتب، بأن كتائب "القسام" تفرض على "حزب الله" توقيتها(39).

لكن صوتًا آخر من داخل حركة حماس، هو الشيخ الشهيد، صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وصف أداء محور المقاومة خلال معركة "طوفان الأقصى" بأنه متقدم، ولاسيما حزب الله واليمن، وأشاد بدور المقاومة العراقية التي تضرب القواعد الأميركية في سوريا والعراق، ورأى أن "ضرب الكيان من أي منطقة عربية أو إسلامية واجب مقدس في مناصرة الأقصى". مُطالبًا بتصعيد العمل ضد الاحتلال الإسرائيلي. وتحدث العاروري، عن وجود "تشييع شهداء في لبنان كل يوم"، مشددًا على الثقة التي تحكم العلاقة بين أطراف محور المقاومة "نثق بالإخوة في حزب الله، ونأمل أن يرفعوا من مشاركتهم بالمعركة، وصولاً إلى المواجهة الكبرى لحسم المعركة"(40).

لم يمض وقت طويل حتى اغتالت إسرائيل نائب رئيس حركة حماس، الشيخ صالح العاروري، الذي كان من المؤمنين بـ"وحدة ساحات المقاومة" والعاملين على تعزيزها والمدافع عن العلاقة مع إيران. وقبيل اغتيال الشيخ صالح في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية، بيروت، اغتالت إسرائيل في سوريا القائد في الحرس الثوري الإيراني، رضا موسوي، في 25 ديسمبر/كانون الأول 2023، فنعته حركة حماس، ويُعرَف بأنه صاحب الدور الكبير في نقل الأسلحة إلى محور المقاومة.

تصف صحيفة "إيران" القيادي في حزب الله، حسن حب الله، بأنه مهندس العلاقات مع حركات المقاومة الفلسطينية، وأنه الشخص الذي أدار ملف القضية الفلسطينية في حزب الله في أصعب الأوقات، وهو الصندوق الأسود لعلاقات حزب الله مع

مختلف الفصائل الفلسطينية. وفي مقابلة معه تسأله الصحيفة: هل كان حزب الله يعرف توقيت وتفاصيل عملية اقتحام الأقصى؟

يوضح حب الله: النقطة الأساسية للمقاومة هي عدم تدخل أي طرف في تفاصيل عمل الطرف الآخر. على سبيل المثال، يقوم أصدقاؤنا في اليمن بتخطيط وتنفيذ خطة، ونحن نرحب بها بشكل عام كحركة مقاومة. ومن الطبيعي أن يكون لكل جماعة وحركة طريقتها الخاصة، كما أن لـ"طوفان الأقصى" خصائصها الخاصة(41). ويؤكد حب الله في هذه المقابلة: "الأصدقاء والأعداء يعرفون جيدًا أن هذه العملية صممها ونفذها الفلسطينيون أنفسهم"(42). ويرى أن من حقهم اتخاذ أي إجراء ضد المحتل؛ لأن أرضهم محتلة والمقاومة حقهم القانوني والمشروع. إنهم يريدون فقط تحرير أرضهم وأسراهم، ولا يستطيع أحد أن يحرمهم من هذا الحق، عدوًّا كان أم صديقًا.

واستنادًا إلى هذه التوضيح، يبين حب الله "أن جميع مراحل عملية طوفان الأقصى، من القرار إلى تصميمها وتنفيذها، كانت فلسطينية. ومن الواضح أن كتائب عز الدين القسام هي المسؤولة"(43). لكن فيما يتعلق بمعرفتهم بهذه العملية، يقول: لم يكن أحد في محور المقاومة يعلم في أي يوم ستتم العملية. حتى إن العديد من قادة وقيادات حماس لم يكونوا على علم بهذا الموضوع. ولذلك، كغيرنا من قوى المقاومة، لم نكن على علم بتفاصيل هذه العملية، وفي الوقت نفسه، نعتبر ما فعلته حماس هو الحق الطبيعي لهذه الجماعة والشعب الفلسطيني(44).

فهل يعني هذا أن حزب الله كان يعلم أن شيئًا بهذا الحجم سيحدث، لكن توقيت العملية وتفاصيلها لم يكن يعرفها؟

في الأشهر التي سبقت طوفان الأقصى، نُشرت صور للشهيد صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وزياد النخالة، زعيم حركة الجهاد الإسلامي، في لقاء مع السيد حسن نصر الله، وكان اجتماعًا لافتًا للاهتمام، وتمت متابعة مناورات حزب الله قرب حدود إسرائيل بجدية. وقد رأى البعض في تلك الاجتماعات دليلاً على التنسيق بين حزب الله وحماس في التخطيط لعملية 7 أكتوبر/ تشرين الأول.

مــن المنطق القول: إن حماس والجهــاد الإسلامي هما حركتا مقاومة، وقد تقومان فــي أي لحظة بعمليات في غزة والضفة الغربية، وهذا مبدأ عام ولكن "تفاصيل كل عمليــة مثل الطريقة والموقع وغيرها مــن التفاصيل تكون تحت تصرف المجموعة العاملة والحركة. وليس مطلوبًا منهم التشاور مع أحزاب المقاومة الأخرى"(45).

وتعليقًا على هذه اللقاءات والإشــارات، يقول حب الله: "نعم، اللقاءات والعلاقات بيــن حزب الله وحماس وحركــة الجهاد الإسلامي وفصائل المقاومة الفلســطينية الأخرى كانت موجودة دائمًا ولم تنقطع قط، ولا ينبغي بالضرورة أن يتم ذلك اللقاء وهذه الصورة على مثل هذا المعنى. إذا رجعت إلى الأرشــيف، ســتجد أن لقاءات عديدة بين قادة حزب الله والمقاومة الفلسطينية تُعقد بشكل روتيني. إسماعيل هنية جاء إلى بيروت قبل أربعة أشهر، وعقد لقاءات عديدة مع قيادات في حزب الله، ومن بينهم الســيد حســن نصر الله، ونُشرت الصور. وبهذا التفسير لا يمكن القول بشكل قاطع: إن هذه اللقاءات كانت مرتبطة بعملية "طوفان الأقصى"(46).

يسوق حب الله هذا الكلام من باب الإقرار بالفضل للمقاومة الفلسطينية: يجب أن ننظر إلى طوفان الأقصى على أنه انتصار فلســطيني خالص، ولم يشــارك أي طرف آخر بشكل مباشر في هذا النصر، ولكن من الطبيعي أن حزب الله، بقبوله مسؤولية مساعدة غزة اليوم، يؤدي واجباته على نحو مسؤول(47).

ينقض حب الله الرواية التي تقول: إن ما وقع كان فخًّا نصبه الإسرائيليون لحماس والفلسطينيين بهدف تدمير المقاومة وحتى تغيير التركيبة السكانية في غزة إن أمكن. يقول مسؤول حزب الله: "أنا أرفض مسألة تضحية إسرائيل بـ 1400 شخص. حتى التضحية بـ 100 شخص لتحقيق مثل هذا الهدف. لا، لم يكن فخًّا، بالعكس كانت عمليــة ناجحة. أســهمت عدة عوامل فــي نجاح هذه العمليــة؛ أولاً: عملية خداع المعلومات التي تقوم بها حماس بطريقة لم يفهم فيها الإســرائيليون النوايا الحقيقية لحمــاس. ثانيًا: اختيار الوقت واليوم المناســب لإجــراء العملية. ثالثًا: تأخر دخول سلاح الجو إلى العملية، والذي بســبب اختلاط قوى المقاومة بالمستوطنين، أصبح احتمــال حــدوث قصف جوي من هذا النوع الذي نشــهده في غزة هذه الأيام غير ممكن بالأســاس. أبعد من ذلك، كانت هناك مشــاكل بين نتنياهو والمعارضة، وهذا الأمر أثَّر بشكل كبير على الجيش. ومن كل هذه العوامل انهارت جبهة العدو سريعًا. لقد كان هذا حدثًا غير مسبوق وضربة قاتلة لإسرائيل. كانت أحداث طوفان الأقصى

بمثابة تذكير بحرب يوم الغفران(48).

لكــن ما حدث بعــد هذه العملية أن أميركا انخرطت فــي المواجهة، وجاء الرئيس الأميركي إلى إسرائيل؛ فقال: "نحن معكم في هذه الحرب"، وعكس ما يعتقده كثير من الناس، فإنه لا توجد حتى الآن معاهدة دفاعية بين أميركا وإســرائيل، لقد أعلن بايدن صراحة أنه جزء من الحرب ضد حماس والمقاومة، وأرسل سفنه وقواته إلى المنطقة علنًا وبتشكيل قتالي.

يرى حب الله أن ما غيَّر المعادلة إلى حدٍّ ما هو التدخل الأميركي الصريح وإدارته للحرب: "إنهم يقودون الحرب رســميًّا ويتحملون تكاليف الحرب وعواقبها؛ وهذا شجَّع الإسرائيليين على ارتكاب الجرائم، وشجع الأميركيون الإسرائيليين رسميًّا على الانتقام. ووجهوا رسالة إلى دول المنطقة وحركات المقاومة مفادها أن إسرائيل تريد الانتقام من حماس والمقاومة الفلســطينية، وعليكم أن لا توســعوا نطاق الحرب.. وهذا الخطاب الأميركي لا يحمل رســالة ســوى ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين في غزة وتهجيرهم، والحقيقة أن الإسرائيليين يتنفسون برئتي الأميركيين"(49).

يــرد حــب الله في عدد مــن النقاط على اتهام حزب اللــه بالتقصير في نصرة غزة وحماس، وأنه لم يدخل المعركة كما كان ينبغي:

- في الأســاس، نحن ندفع ثمن الدفاع عن فلســطين منذ أربعة عقود. وكان دورنا هو الأكثر دعمًا؛ دعم الشعب الذي يريد التحرر من نير الاحتلال. ولكن من يريد أن يكون حرًّا؟ الشعب الفلسطيني يريد أن يتحرر من هذا الظلم. مهمتنا هي المســاعدة، لكن هذا لا يعني أننا نقاتل بدلًا منه. هو نفســه يناضل من أجل تحرير أرضه ونحن نساعده.

- النقطــة الثانيــة هي أن فتح جبهة حرب أخــرى ليس بالضرورة في مصلحة غزة. خلال حرب الـ 33 يومًا، اقترح السوريون فتح جبهة من الجولان لتخفيف الضغط على حزب الله ونحن في حزب الله لم نقبل بهذا الاقتراح؛ لأنه قد يزيد الوضع صعوبة وسوءًا ويأخذه إلى اتجاه خارج عن حساباتنا.

- النقطــة الثالثة هي أننا دخلنا الحرب عمليًّا منذ اليوم الثاني طوفان الأقصى. لقد دخلنا عمليًّا في معركة مع الإسرائيليين على حدود جنوب لبنان مع فلسطين. أردنا أن نبعث هذه الرسالة إلى الإسرائيليين والأميركيين بأن غزة ليست وحدها.

كما قمنا بتحويل جزء من القوة العسكرية للنظام إلى الشمال حتى لا يتمكن من القتال بكل قوته وتركيزه في غزة. ويتمركز نحو 40٪ من قوة النظام على الحدود مع لبنان. لقد قدمنا حتى اليوم عشرات الشهداء، وهو رقم كبير جدًّا بالنسبة لحزب الله.

وفي الخلاصة، يرى حب الله أنه لا ينبغي للمرء أن يتوقع إجراءات غير محسوبة. ومهما أرادت المقاومة أن تفعل فإنها ستحسب نتائجه وآثاره(50).

لكن هل يعد هذا الجواب مقنعًا للحلفاء؟ يجيب حب الله:

نحن على اتصال، أعتقد أنهم فهموا جيدًا أنه إذا تم فتح الجبهة الثانية من الشمال على نطاق واسع، فإن غزة ستفقد أهميتها إعلاميًّا سريعًا، وهذا هو ما تريده إسرائيل لتكثيف الجريمة ويطلق يدها أكثر. لا ينبغي التعامل مع هذه القضية عاطفيًّا. سيتم توضيح العديد من القضايا في المعركة البرية. يجب أن تحدث المفاجآت الرئيسية هناك. اليوم، تكبد الإسرائيليون خسائر فادحة في التقدم البري. ونتيجة لهذا الإحباط واليأس، تعالت اليوم أصوات من بعض الأوساط الإسرائيلية تتساءل: هل يمكن القضاء على جزء من حماس على الأقل؟ يعني أنه تدريجيًّا وبعد تزايد عدد الضحايا، استقر جزء من مجتمع النظام الصهيوني على تحقيق إنجاز بسيط(51).

يستغرب حب الله أن يتساءل البعض: هل سيدخل الحزب الحرب أم لا؟ فيؤكد أن "حزب الله لم يترك حماس وغزة لحالهما منذ اليوم الأول للحرب، وفي اليوم الثاني دخل الحرب رسميًّا ضد النظام الصهيوني ولم يتردد لحظة واحدة". يستدرك حب الله: "نحن جزء من المقاومة وثقافة المقاومة منذ أربعين عامًا مع العلم بأننا لسنا الحكومة ولا الجيش الذي نقرر خوض الحرب أم لا. نحن قوة المقاومة ضد المحتلين والمعتدين. ولذلك، نحن دائمًا في حالة حرب. لكن هذا لا يعني أن هذه الحرب يجب أن تكون بالضرورة واسعة النطاق وشاملة. في الخطوة الأولى لتدمير إسرائيل، يجب علينا خلق الردع ضدها ومراقبتها باستمرار؛ فإذا بدأ العدوان علينا أن نرد عليه مثل ما حدث في موضوع النفط والغاز في لبنان"(52). إن معادلة الحزب التي يؤكدها حب الله هي: "ما دامت إسرائيل موجودة، فنحن في حالة حرب معها، لكن الحرب ليست دائمًا منتظمة وكلاسيكية. نعم، نحن اليوم في حالة

حرب، ولكننا لا نعلن الحرب والهجوم الشامل. إذا أردنا أن نفعل شيئًا، فإننا نفعله. نحن في حالة دفاع عن أرضنا، ونقف علنًا إلى جانب الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية وندعمها حتى تحرير كافة أراضيها وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"(53).

يشرح أسامه حمدان طبيعة العلاقات بين أطراف محور المقاومة: منذ عدة عقود، يجري العمل المشترك بين فصائل المقاومة، ويتم تحديد الأهداف لمواجهة الكيان الصهيوني. على سبيل المثال، يتم تنفيذ أي عملية، سواء في لبنان أو فلسطين أو أي مكان آخر، من قبل جهة موجودة بشكل مباشر في مكان المواجهة، لكن الإطار العام ومنظور هذا المسار واضح. هناك قضايا تم الاتفاق عليها من قبل الجميع، مثل تطور دور المقاومة، لكن تفاصيلها يحددها ميدان العمليات والظروف القائمة، ولهذا السبب لا يمكن القول: إن تفاصيل "طوفان الأقصى" كانت معروفة للجميع(54). لكن الحقيقة هي ما قاله القائد الأعلى للثورة في إيران، آية الله علي خامنئي، بأن "التخطيط والإعداد لهذه العملية تم تصميمه وتنفيذه بأيدي الشباب الفلسطيني"، سواء كتائب القسام أو سرايا القدس(55).

وتبعًا لظروف المواجهة كان عدد قليل فقط من القادة على علم بالوقت المحدد لتنفيذ هذه العملية، وهو ما يشرحه حمدان بالقول: إن الاتجاه العام والتوجه واضح على مستوى القيادة، لكن الظروف هي التي حددت التوقيت الدقيق لهذه العملية وتفاصيلها للتعامل مع العدو. وبطبيعة الحال، ومن أجل الامتثال لمبادئ الحماية والأمن، كان الوقت المحدد لتنفيذه سريًّا. على أية حال، فإن عددًا محدودًا من القادة العسكريين كانوا على علم بزمن وكمية ونوعية هذه العملية قبل تنفيذها. ما كان واضحًا هو أن المقاومة تخطط للدخول في المرحلة الهجومية لصراع طويل الأمد وتوجيه ضربة فعالة للكيان تقود إلى تحرير الأراضي المحتلة(56).

توجه صحيفة "إيران" سؤالاً للحركة عن بعض التسريبات التي قالت: إن "محور المقاومة وحزب الله اللبناني أدخلا حماس في هذه المعركة ثم تخلوا عنها"، وترد الحركة بالقول: "إذا نظروا إلى حماس إلى هذا الحد، فهذا مضحك للغاية. ولو أرادت إيران أو حزب الله إشراك حماس في مثل هذه المعركة، لكان بإمكانهما فعل ذلك قبل عشر أو عشرين سنة. نحن قوة مقاومة ولن ننسى كيف دعمنا وساعدنا إخواننا في الجمهورية الإسلامية وحزب الله حتى نتمكن من مواجهة العدو"(57)،

وهذا أمر لا يفكر فيه إلا إنســان لا علم له بطبيعة علاقتنا مع إيران وحزب الله... ويؤكــد حمــدان: "في المواقف الصعبة نعلق أملنا في إيران وحزب الله وليس على الآخرين، لأننا على يقين من أن محور المقاومة لديه مكونات لديها قوة اتخاذ القرار والشجاعة لتنفيذ القرار"(58).

ربما ظن البعض أن كافة مكونات محور المقاومة ستقوم بعمل مماثل لما قامت به حمــاس فــي طوفان الأقصى، لكن حمدان يتحدث عــن "رؤية تؤدي إلى المصالح الجماعية للمقاومة ومشــروع هزيمة الكيان الصهيوني"(59). يفصِّل حمدان في هذه الرؤيــة بالقــول: قصف إخواننا في حزب الله مناطق شــبعا المحتلة في اليوم الثاني لعملية اقتحام الأقصى، وخلال هذه الفترة توسعت عملياتهم وقدموا عشرات الشهداء. عدا عن ذلك، ففي جنوب لبنان هناك سكان قرى يصبرون كثيرًا ويشاهدون بصمت جرائم الصهاينة في مناطقهم. ويرون أن الصهاينة أخلوا جميع مستوطناتهم حتى عمق سبعة كيلومترات من الحدود اللبنانية بسبب الخوف من هجمات حزب الله اليومية. ويضــرب حزب الله وأنصار الله فــي اليمن نظام الاحتلال يوميًّا بإطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة(60).

ومن ناحية أخرى، فإن إخواننا المقاومين في العراق أعلنوا منذ اليوم الأول أن دخول أميركا في هذه الحرب يعادل الخسائر التي ستلحقهم من المقاومة العراقية. أصدرت الولايات المتحدة اليوم بيانًا رســميًّا مفاده أن الولايات المتحدة لها دور استشــاري فقط ولا تشــارك في العملية، وهناك من يريد تشــويه الصورة. لا يمكنك إقناعهم. هذه تتطلب إعادة البناء العقلي(61).

المحور وصبر أنصار الله

يقيــم أبطحي، وهو فضلاً عــن كونه من قيادات الحرس الثوري يرأس مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية، الحالةَ في محور المقاومة: "الحمد لله، إلى الآن يقوم حزب الله بتنفيذ ما خطط له ســابقًا بشــكل جيد، الإخوة اليمنيون لمواقفهم من الصهيونية لا يســتطيعون ضبط أنفسهم وأســهموا بصورة أولية، وإذا تقرر خوض المعركة فإن مئات الآلاف من المقاتلين اليمنيين سوف يلتحقون بالقتال"(62).

بصــورة معلنة، هددت الجماعــات المدعومة من إيــران والمنضوية ضمن "محور

المقاومة"، إسرائيل وهاجمتها، بما في ذلك حزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن، والجماعات المسلحة في سوريا والعراق، وأرسل ذلك رسائل واضحة بأن المنطقة تشهد قتالاً عابرًا للحدود الوطنية، مما يرفع من مخاطر توسيع ساحة المواجهة.

سارع الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى نشر حاملتي طائرات في شرق البحر الأبيض المتوسط وقوات خاصة في المنطقة، وتزامن ذلك مع الهجمات ضد القوات الأميركية في سوريا والعراق وتطابق ذلك مع الهدف الإيراني المعلن منذ 2020 عقب اغتيال سليماني، وهو "إخراج أميركا من المنطقة"، فيما واصلت إيران التحذير من صراع إقليمي أوسع يهدد المنطقة. وترافق ذلك مع تساؤلات عن القدرة العملياتية لوكلائها.

دخلت "أنصار الله" في حرب السفن بين محور المقاومة وإسرائيل، واستهدفت السفن الإسرائيلية تضامنًا مع غزة. ففي الـ19 من نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، سيطر أنصار الله على السفينة الإسرائيلية "جالاكسي ليدر"، ونقلتها وطاقمها إلى الساحل اليمني. وفي 25 من الشهر نفسه، هاجمت طائرة يمنية بدون طيار سفينة أخرى مملوكة لشركة زيم الإسرائيلية. وفي الـ3 من ديسمبر/ كانون الأول 2023 تم استهداف سفينتين إسرائيليتين في باب المندب، وهما: سفينة "يونِتي إكسبلورر" وسفينة "نمبر ناين"، كان استهداف السفينة الأولى بصاروخ بحري والثانية بطائرة مسيرة بحرية(63).

تعاظم انخراط أنصار الله في المواجهة، وتعهدت الجماعة باستهداف كل سفينة شحن متجهة إلى إسرائيل، بغض النظر عن جنسيتها ومن يقوم بتشغيلها. وقالت الحركة: إن القرار يأتي في إطار تضامنها المستمر مع قطاع غزة الذي يشهد حرب إبادة إسرائيلية أسفرت عن مقتل وجرح عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

بدأت الجماعة حصر عملها في البحر الأحمر باستهداف السفن الإسرائيلية فحسب، ثم ما لبثت أن أعلنت عن توسيع عملياتها لتشمل كل سفينة تتجه إلى إسرائيل مهما كانت جنسيتها؛ "أي سفن متجهة إلى الكيان الصهيوني ستكون هدفًا مشروعًا".

ما لبث التهديد أن تحول إلى فعل في البحر حيث أعلن العميد يحيى سريع،

المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة اليمنية التابعة لأنصار الله، في بيان نُشر على منصة "إكس": "نفذت القوات البحرية في القوات المسلحة اليمنية عملية عسكرية نوعية ضدَّ سفينة "إستريندا" تابعة للنرويج، كانت محملة بالنفط ومتجهة إلى الكيان الإسرائيلي وقد تمَّ استهدافها بصاروخ بحري مناسب"(64).

وأشار البيان إلى أن "القوات المسلحة اليمنية نجحت خلال اليومين الماضيين في منع مرور عدة سفن استجابت لتحذيرات القوات البحرية اليمنية ولم تلجأ لاستهداف السفينة النرويجية المحملة بالنفط إلا بعد رفض طاقمها كافة النداءات التحذيرية. إن القوات المسلحة اليمنية لن تتردد في استهداف أي سفينة تخالف ما ورد في البيانات السابقة"(65).

وفي 13 ديسمبر/ كانون الأول 2023، استهدفت الجماعة ناقلة نفط ترفع علم جزر مارشال قادمة من الهند ومتجهة نحو قناة السويس يرافقها طاقم مسلح. وفي 18 ديسمبر/ كانون الأول 2023، أعلنت أنصار الله عن "تنفيذ عملية نوعية ضد سفينتين مرتبطتين بإسرائيل"، مؤكدة أن "عمليات استهداف السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية من أي جنسية مستمرة". وجاء في بيان(66) صادر عن "أنصار الله" اليمنية، أن "القوات البحرية في القوات المسلحة اليمنية، نفذت عملية عسكرية نوعية ضد سفينتين لهما ارتباط بإسرائيل: الأولى: سفينة "سوان أتلانتك" محملة بالنفط والأخرى سفينة "إم إس سي كلارا" تحمل حاويات وقد تم استهدافهما بطائرتين بحريتين". وأوضح البيان أن "القوات المسلحة اليمنية، تجدد طمأنتها لكافة السفن المتجهة إلى كافة الموانئ حول العالم عدا الموانئ الإسرائيلية، بأنه لن يصيبها أي ضرر وأن عليها الإبقاء على جهاز التعارف مفتوحًا"(67). وأكدت الجماعة مرارًا على مطالبها بوقف الحصار عن غزة والسماح بمرور الماء والغذاء والدواء والوقود.

وحتى إعداد هذه الورقة، استهدف "أنصار الله" نحو 26 سفينة متجهة إلى إسرائيل؛ وكان من أبرزها، وفقا لتقرير لوكالة رويترز نشر في 12 كانون ثاني/ يناير 2024، "سفينة أميركية كانت تقدّم الدعم لإسرائيل"، مستخدمين أكثر من 20 طائرة مسيّرة وصاروخًا. ووصفته لندن بأنه "أكبر هجوم" ينفّذه " أنصار الله" منذ بدء الحرب على غزة. كما أعلنت حركة "أنصار الله" اليمنية، يوم الجمعة 28 كانون ثاني / يناير 2024، أن سفينة نفطية بريطانية احترقت بعد استهدافها بقصف صاروخي في خليج عدن. واتهمت القيادة المركزية الأمريكية، "أنصار الله" بمحاولة استهداف

المدمرة "يو إس إس كارني" بصاروخ باليستي مضاد للسفن. وأطلق "أنصار الله" في العمليات السابقة 100 صاروخ أو مسيرة. وفي المجموع شن أنصار الله، وفقا لتقارير وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، أكثر من 100 هجوم بطائرات مسيرة وصواريخ استهدفت سفنا تجارية(68).

في العاشر من يناير/كانون الثاني 2024، اعتمد مجلس الأمن قرارًا يدين هجمات الحوثيين ضد السفن في البحر الأحمر، بعد مشروع قرار تقدمت به كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان؛ الأمر الذي مهد الطريق لتنفيذ ضربات ضد مواقع أنصار الله. وهكذا ضرب الجيشان، الأميركي والبريطاني، في 12 من يناير/كانون الثاني 2024، مواقع في اليمن وذلك بعد يوم واحد من استهداف أنصار الله سفينة أميركية خلال عبورها البحر الأحمر قالوا: إنها تقدم الدعم لإسرائيل، واتهمت واشنطن طهران بالتحريض على استهداف السفينة. استهدف الهجوم الأميركي البريطاني 60 هدفًا في 16 موقعًا تابعًا لأنصار الله. لكن مؤشرات عدة تقول: إن هجمات الحوثيين ضد السفن في البحر الأحمر ستستمر وهو ما أكدته الجماعة نفسها، وقد تتوسع الهجمات باتجاه خليج عدن وبحر العرب؛ لأن أنصار الله في حاجة إلى إظهار قدرتهم على الردع، والثبات على مواقفهم، ولن يعطلوا الملاحة في البحر الأحمر بشكل كامل لأنهم متمسكون برواية استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل أو التي تقدم دعمًا لها(69).

دأبت إيران في غير مناسبة على النأي بنفسها عن فعل أنصار الله ونفت الاتهامات الأميركية لطهران بالضلوع في هجمات جماعة أنصار الله على سفن تجارية وأنها تقدم المعلومات عن السفن للجماعة، قائلة: إن الجماعة تتصرف من تلقاء نفسها، وإن "المقاومة تمتلك أدوات قوتها وتتصرف بناء على قراراتها وإمكانياتها"(70) .

نشرت "وكالة فارس" المقربة من الحرس الثوري تحليلاً ناقشت فيه أداء أنصار الله في معركة طوفان الأقصى. ورأى التحليل أن دخول اليمن إلى حرب غزة أدى إلى تعطيل المعادلات المحلية والإقليمية والدولية(71)، بحيث نشأت ظروف جديدة على الساحة اليمنية الداخلية. كان الوضع في اليمن إلى قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، يعطي مؤشرات جدية على نجاح المفاوضات السعودية مع أنصار الله، وتمكن ممثلو "حكومة الإنقاذ" الذين توجهوا إلى الرياض بوساطة عمان، من الحصول إلى درجة

مقبولة على موافقة على مطالب في مجال تأمين رواتب الموظفين والاستفادة من إيرادات ميناء الحديدة ورفع الحظر الجوي والبحري (السماح بالوصول إلى وجهات طيران وموانئ جديدة).

وكان الموقف السعودي يتجه إلى تجاوز حالة الجمود في المفاوضات، وحتى معارضو أنصار الله في اليمن كانوا يتحدثون عن اتفاق محتمل. ورغم أنه في الداخل اليمني لم تكن أي بادرة سلام بين الأطراف اليمنية، لكن الوضع كان يتجه نحو تخفيف التوترات العسكرية. لقد أبدت السعودية رغبة ملحَّة في التوصل إلى الاتفاق مع أنصار الله لدرجة انتقدتها وسائل الإعلام المحلية المرتبطة بالحكومة في المنفى (المجلس الرئاسي)، ووسائل الإعلام في عدن (الحكومة الانفصالية في جنوب اليمن)، ومجموعات محسوبة على الإمارات العربية المتحدة.

جاءت عملية طوفان الأقصى وأعقبها الهجوم الوحشي الإسرائيلي ضد المدنيين في غزة، ثم جاء رد أنصار الله بهجمات صاروخية وطائرات بدون طيار، وأعقب ذلك إجراءات ضد السفن الإسرائيلية ثم جميع السفن التي تنقل بضائع إلى إسرائيل. أدى ذلك إلى دخول لاعبين إقليميين مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى المعادلة، وتوقفت مفاوضات السلام مع السعودية التي تصدت دفاعاتها الجوية لصواريخ أنصار الله المتجهة إلى اسرائيل.

أدت هجمات أنصار الله، وفق ما نشره الخبير عمار الشوبكي على حسابه على منصة "إكس"، إلى مجموعة من النتائج الاقتصادية(72)، أهمها:

- شلل في الموانئ "الاسرائيلية".
- ارتفاع سعر نقل الحاوية من 900 دولار أميركي الى 2700.
- قناة السويس تخسر نصف مليار دولار شهريًّا.
- توقفت 11 شركة شحن ونفط عالمية عن المرور في البحر الأحمر.

يمكن قراءة تحرك الفاعل اليمني (أنصار الله) ضمن أبعاد عدة(73)، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح وتوجهات اللاعبين المؤثرين في المعادلة، وهما: إيران والسعودية:

البعد الأول: إذا رأينا أن عمليات أنصار الله ضد إسرائيل تعد جبهة جديدة في حرب

غزة، فإنها يمكن أن توسع الصراع بين حماس والكيان الصهيوني لتصبح المواجهة إقليمية. ويمكن النظر إلى دخول جهات فاعلة بهذا المستوى في إطار التحذيرات التي أطلقها بعض المسؤولين الإقليميين من تصاعد الصراعات وتوسيع ساحة الحرب، وقد تكون انعكاسًا لاحتمال تصعيد متعدد الساحات. ورغم أن كثيرًا من الأطراف، ومنها إيران، قد ضبطوا حساباتهم وفق منطق معقد وحذر، إلا أن كل شيء يمكن أن يتغير في لحظة ما. وهذا الموضوع يمكن أن يكون خيارًا عمليًّا، خاصة لمحور المقاومة الذي وضع إستراتيجيته الإقليمية منذ عقود على إساس إخراج إسرائيل من المعادلات الإقليمية. خاصة مع تصاعد آلة القتل الإسرائيلية في قطاع غزة.

البعد الثاني: ويتعلق بالعامل الزمني وإمكانيات المواجهة. لأسباب عدة، لا يمكن لحركة أنصار الله، باعتبارها جزءًا من محور المقاومة، أن تكون في حالة حرب مع إسرائيل فترة طويلة من الزمن، على افتراض أن المعركة ستستمر ستة أشهر على الأقل. العامل الأول: هو المسافة بين صنعاء وأقصى نقطة جنوب الأراضي المحتلة والتي تبلغ حوالي 1800 كيلومتر. ومن أجل توجيه ضربات، وإبقاء هذه الجبهة نشطة، لابد من استخدام الصواريخ الباليستية بعيدة المدى مثل مجموعة القدس، بما في ذلك القدس 3 و4 التي يصل مداها إلى 2000 كيلومتر. واستخدامها اليومي على نطاق واسع لا يتوافق مع نوع هذا السلاح.

يتحدث تحليل إيراني نشره موقع "انتخاب" نقلاً عن "دنياي اقتصاد" أن منطق الصواريخ الباليستية هو إحداث تأثير مفاجئ ومدمر، ولا يمكن أن تكون على جدول الأعمال على المدى المتوسط مثل الصواريخ والقذائف قصيرة المدى. تنطبق هذه المشكلة أيضًا على الطائرات بدون طيار، وخاصة عائلة الطائرات بدون طيار صماد ووعيد. أما العامل الثاني فهو تكلفة استخدام الصواريخ الباليستية، والتي تستخدم عادة لدعم القوة الصاروخية من أجل خلق حالة ردع. إن الاستخدام اليومي لهذا السلاح يفرض تكاليف كبيرة على الفاعل المستخدم، وهو أمر ثقيل اقتصاديًّا على اليمن في الوضع الحالي(74).

البعد الثالث: يتعلق بمدى تأثير التصعيد على عملية السلام بين أنصار الله والسعودية، وهو ما يثير أسئلة عما إذا كان استمرار الهجمات اليمنية يمكن أن يثير مرة أخرى مسألة التهديدات ضد الأراضي السعودية وخلق حالة من الانفلات الأمني في

المنطقة، تصبح معها سلامة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب معرضة للتهديد ويتجدد التوتر بين أطراف الأزمة اليمنية فتغادر طاولة المفاوضات لتعود إلى ساحة المعركة. إن تفاقم الوضع ووقف عملية السلام غير المكتملة يمكن أن يؤدي حتى إلى نشر الولايات المتحدة أنظمة دفاع باتريوت في الأراضي السعودية. وهو ما تطالب به الرياض منذ سنوات ويجري نقاشه في أروقة البيت الأبيض والبنتاغون والكونغرس. ويعد نشر السفينة الأميركية المضادة للصواريخ في البحر الأحمر جزءًا من هذا التصور القائم على التهديد. ومن التهديد أيضًا ما أعلن عنه وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، "إطلاق عملية بقيادة الولايات المتحدة ستشمل دوريات مشتركة في البحر الأحمر. وتحت اسم "المبادرة الأمنية متعددة الجنسيات"(75). وجاء في بيان لأوستن أن "البلدان التي تسعى إلى ترسيخ المبدأ الأساسي لحرية الملاحة، عليها أن تتكاتف لمواجهة التحدي الذي تشكله هذه الجهة". كما كشف عن أن التحالف الجديد "عملية حارس الازدهار"، يضم 10 بلدان. وقال: "إنها تشمل بريطانيا والبحرين وكندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج وسيشيل وإسبانيا"، مضيفًا أنهم "سيقومون بدوريات مشتركة في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن".

ولكن موقع "نور نيوز" المحسوب على مجلس الأمن القومي الإيراني تحدث عن تحالف من 40 دولة. وقال تقرير للموقع: بعد اشتباك اليمنيين مع السفن الإسرائيلية في باب المندب، ودخول الولايات المتحدة، أصبحت الأزمة دولية وتم تشكيل تحالف من 40 دولة(76)، وهو في الواقع امتداد للتحالف الأميركي في الخليج، والذي كان من المفترض أن يتخذ إجراءات ضد إيران في مضيق هرمز. والتحالف الجديد، الذي يضم بحسب مصادر غربية 40 عضوًا وتتسع منطقة عملياته نحو 3 ملايين ميل من المياه الدولية (شمال المحيط الهندي والبحر الأحمر)، تم تفعيله هذه المرة لمواجهة أنصار الله في اليمن(77).

النقطة المهمة هي عضوية المملكة العربية السعودية أقوى دولة مجاورة لليمن، والتي من ناحية لا يمكن أن تكون غير مبالية بهذا التحالف؛ لأن الأميركيين سيخفضون أيضًا دعمهم العسكري للمملكة العربية السعودية ردًّا على هذا النهج. ومن ناحية أخرى، فإن أي حضور نشط للسعودية في هذا التحالف وإجراءاتها ضد حكومة الإنقاذ الوطني قد يعني الفشل التام لمفاوضات السلام مع حركة أنصار الله التي

أعطتها مشاركتها في الحرب على غزة زخمًا شعبيًّا واستعراضًا للقوة.

وبناء على قراءة تحالفات أميركا القديمة، توقَّع تقرير مجلس الأمن القومي الإيراني فشل تحالف البحر الأحمر(78)؛ خاصة أن التحالف المذكور ضد اليمن الذي خرج من الاختبار القاسي لحرب الثماني سنوات مع أحدث الجيوش في المنطقة، واليوم يعترف المحللون بأنه لا يمكن تجاهل دور اليمن في تحديد مصير المنطقة. كما أن الأوضاع التي تحكم البحر الأحمر هي من نتائج جرائم الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين، وخاصة في غزة. وأكد اليمنيون مرارًا وتكرارًا أن أفعالهم في البحر الأحمر هي فقط ضد سفن الكيان الصهيوني أو السفن التي تنفذ عمليات النقل التابعة لهذا الكيان، وطالما استمرت جرائم هذا الكيان في غزة فإن اليمن سيستمر في استهدافه في البحر الأحمر. وبناء على ذلك فإن الحل المنطقي والنهائي لإعادة الأمن إلى البحر الأحمر هو وقف وحشية الصهاينة وإنهاء الحصار والبدء في إعادة إعمار غزة(79).

البعد الرابع: ويتعلق هذا البعد بصورة جوهرية بتجدد التوتر في العلاقات بين أنصار الله والسعودية، فإن العلاقات المنتعشة بين طهران والرياض يمكن أيضًا أن تشهد انتكاسة، لا تريدها إيران ولا السعودية في المرحلة الحالية؛ إذ لا تحمل أي ميزة إستراتيجية لأي منهما، على الرغم من أنها يمكن أن تحقق الحد الأدنى من الفوائد لبعض الأطراف(80).

في هذه المواجهة يجري مراقبة موقف الإمارات وذلك لمعارضتها الاتفاق السعودي مع أنصار الله وباعتبارها حليفًا لإسرائيل في منطقة الخليج. الإماراتيون، الذين استُبعدوا من المفاوضات السعودية يقدمون مساعدة لإسرائيل. ولقطع الطريق على مشاركة الإمارات في تحالف دولي ضدها هدد أنصار الله بمهاجمتها. وإذا تم استهداف الإمارات، فيمكننا عمليًّا الحديث عن حدوث صراع إقليمي شامل، لا يمكن التنبؤ بعواقبه على جميع الأطراف(81).

المواجهة المستمرة والمستترة

منذ استهداف قاعدة مشاة البحرية الأميركية، في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1983، في لبنان، استخدمت إيران وكلاءها بشكل مستمر لمهاجمة القوات الأميركية. لكن لم

يقم الحرس الثوري ولا أي قوة إيرانية أخرى بمهاجمة القوات الأميركية بشكل مباشر باستثناء مهاجمة عين الأسد ردًّا على اغتيال الولايات المتحدة الجنرال قاسم سليماني في 2020. كما أسقطت إيران مسيرة أميركية من طراز طائرات التجسس بدون طيار والتي يُطلق عليها طائرات الاستطلاع البحري واسع النطاق (BAMS-D 737) في 2019، كما حدثت مجموعة من الاحتكاكات مع الوحدات الأميركية في الخليج. مع ملاحظة أن أيًّا من هذه الاحتكاكات، لم تؤد إلى مواجهة مباشرة، وهو ما ينسجم مع الإستراتيجية الدفاعية التي تسعى إلى درء المواجهة ما استطاعت إيران إلى ذلك سبيلاً.

شكَّلت المرحلة التي أعقبت اغتيال الجنرال سليماني مرحلة جديدة في حروب الظل والمواجهة غير المباشرة مع واشنطن، خاصة في ظل هدف إيران المعلن: إخراج الولايات المتحدة الأميركية من المنطقة. بدأ حلفاء إيران يهاجمون القوات الأميركية، وشهدت الهجمات تصاعدًا تارة وتراجعًا تارة أخرى ضمن إيقاع بدا أن طهران تضبطه استنادًا لمجموعة من العوامل الإقليمية والدولية، وقابل هذه الهجمات رد فعل أميركي محدود ومدروس كذلك.

ومنذ بداية 2021 حتى منتصف 2023، نفذ حلفاء إيران من اللاعبين غير الحكوميين ما يقرب من 80 هجومًا بطائرات مسيرة أو صاروخية ضد القوات الأميركية المنتشرة في المنطقة وردت القوات الأميركية على 12 هجومًا منها(82). ومما لا شك فيه أن أحد أسباب رد الفعل الأميركي الصامت هو رغبة واشنطن في عدم تصعيد المواجهة مع طهران سعيًا لإحياء الاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في 2018، وانشغالها بأولويات أخرى، وقد يعود ذلك إلى تقديرات أميركية بانتفاء التهديد الجدي من هذه الهجمات، وأخذها بعدًا لا يتعدى جانبه الاستعراضي.

بعد "طوفان الأقصى" وتواصل العدوان الإسرائيلي على غزة، انخرطت المجموعات الموالية لإيران بدرجات متفاوتة في الصراع ونفذت هجمات على القوات الأميركية في سوريا والعراق. وقالت وزارة الدفاع الأميركية إنه جرت مهاجمة القواعد الأميركية 56 مرة بطائرات بدون طيار وصواريخ منذ منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وأصيب 59 جنديًّا أميركيًّا بجروح مختلفة. كما أطلق أنصار الله ثلاثة صواريخ كروز وهاجموا بعدة طائرات مسيرة مدمرة صواريخ أميركية موجهة في البحر الأحمر.

إن الزيادة الكبيرة في الهجمات على القوات الأميركية، فضلاً عن احتمال عدم التوصل إلى اتفاق نووي قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في 2024، ستدفع إلى تصاعد الهجمات الانتقامية الأميركية ضد حلفاء إيران في الإقليم. ونفذ الجيش الأميركي ثلاث هجمات كان أبرزها سلسلة من الضربات في شرق سوريا، في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، ضد مرافق التدريب والدعم اللوجستي والتخزين في البوكمال. واكتفت إيران بالإدانة مع محافظتها على سياسة تجنب خوض الحرب. ولكن التحدي يكمن في قدرة إيران على مواصلة سياسة الإنكار وإستراتيجية تجنب المواجهة، وما إذا كان ذلك سيحول دون ضربات أميركية وإسرائيلية تكون نتيجتها خسارة طهران للنفوذ الذي بنته على مدى أربعة عقود.

وتنسجم هجمات حزب الله ضد اسرائيل في الجبهة الشمالية مع سياسة عدم الرغبة في توسيع ساحة المواجهة، وفي حين تبدو جماعة أنصار الله غير قادرة على تحمل الجرائم الإسرائيلية وأن مستوى المواجهة ومساحتها قرار اتخذته الجماعة في صنعاء، تُبدي المجموعات الأخرى، وفي مقدمتها حزب الله، التزامًا بالخطة الإيرانية أو الخطة الموضوعة لـ"محور المقاومة"؛ وهي التي تهدف بصورة أساسية إلى حماية النظام في إيران، ومنع استهدافه بعمل عسكري مباشر. وهذا في المحصلة لعبة خطرة حتى إيران نفسها لا تضمن نتائجها.

الحسابات الدقيقة ومحاولة تجنب الخسائر

جاء "طوفان الأقصى" في فترة تسعى فيها إيران بشكل حثيث إلى طي صفحة خلافاتها مع العربية السعودية، في محاولة للبحث عن مسارات وبدائل لتجاوز العقوبات والخروج من حالة التردي الاقتصادي الذي تواجهه البلاد منذ سنوات، ورأى كثير من مخططي سياستها أن هذا التقارب مع السعودية من شأنه إن لم يكن إيقاف مبادرات السلام السعودية-الإسرائيلية فإبطاؤها. وجاءت سياسة "أولوية الجوار" لحكومة رئيسي في وقت كانت تتم فيه عمليات التطبيع على مرأى ومسمع طهران، وعلى بعد مسافة قصيرة من حدودها.

في الوقت ذاته، لا تستطيع طهران التخلص من تبعات شعاراتها وسياستها تجاه القضية الفلسطينية، ولكن وفي لحظة

"طوفــان الأقصى الفارقة" بدا وكأن إيران تُجري عملية فصل بين العداء لإســرائيل ودعم القضية الفلســطينية. ولذلك، فإن "شــعارات إزالة إسرائيل من الوجود" التي دأب قادة الحرس على ترديدها تتعلق بمستوى آخر من المواجهة تكون إيران ضالعة فيه بل وتكون هي قائدتها، وليس المقاومة الفلسطينية، ولذلك عندما يصل الحديث إلى دعم المقاومة نجد حديثًا من مثل "واجبنا تقديم المساعدة للمستضعفين وليس القتــال نيابة عنهــم" و"نحن نعلِّم حماس الصيد ولكن لا نصيد نيابة عنها". ولذلك يبــدو مــن الصعب تصور أن تنخرط إيران التي بنت إســتراتيجية دفاعية حذرة تقوم على الردع في فعل عسكري خلف المقاومة الفلسطينية التي تدعمها. وقد يفسر ذلك الأداء المضبوط والمحسوب لحلفاء إيران وعلى رأسهم حزب الله.

بعــد الأيام الأولى التي أعقبت "طوفان الأقصى"، نشــر حميد عظيمي، وهو باحث يــرأس مركز "مرصــاد"، تحليلاً بدا مختلفًا عن اللغة الســائدة في إيران، قرأ مبكرًا الموضــوع من باب اليــوم التالي للحرب. والحقيقة أن مقــال عظيمي فيه كثير من القضايا التي تســتحق النقاش، يقول عظيمي: قبل خمس سنوات، خلال المناقشات التــي أجريتهــا حول تقريــر "من البحر أو النهر"، أثار أحــد الأصدقاء، الذي يتمتع بخبرة سنوات عديدة في دوائر صنع القرار العليا في الدبلوماسية العربية، نقطة مثيرة للاهتمام؛ هي أن السياســة الرســمية للجمهورية الإسلامية كانت تهدف إلى القضاء على إســرائيل، أكثر من دعم فلســطين. ورأى ضمنًا أن سبب عدم الاهتمام بمسألة "حق العودة" مقارنة بـ"القدس" هو نزعة واعية(83).

لا يوجد شك في أن النواة الصلبة للسلطة في إيران مقتنعة أن بلدها في حالة حرب مع الكيان الصهيوني. لكن في مواجهة هذا اليقين الســلبي، يشــكك عظيمي في أن السياسي الإيراني يمكن أن يتصور تشكيل دولة فلسطينية كاملة؛ فمنذ البداية كنا ضد حتى أن تصبح حماس حكومة وهو هنا يشير إلى المداولات التي جرت قبل مشاركة حمــاس في الانتخابات، فقــد كانت دوائر صنع القرار الإيرانية تُجمع على معارضة المشاركة وهو ما رفضته الحركة فخاضت الانتخابات التي فازت بها في 2006.

عــدَّدت إيران يومها الأســباب التــي تقف خلف معارضتها ومنهــا القلق من وقوع حماس في مســؤولية لقمة عيش المواطنين وإبطاء ممارســاتها الجهادية. لكن هناك

ما يصفه عظيمي بـ"الشكوك المشروعة (التي) تنبع من نصف قرن من تفاعلنا الوثيق مع المجاهدين الفلسطينيين. مصدر هذه الشكوك يتجاوز تجربة انزلاق "فتح" المريرة إلى هاوية أوسلو، ويصل إلى ما هو أبعد من السياسة(84).

يفصِّل عظيمي: فإيران باعتبارها قوة تقف خارج العالم العربي على حاشية المذاهب الإسلامية، جعلها أمام وضع مزدوج متعدد الهويات؛ فمن ناحية يُشعرها التحديد الدقيق لهوية المقاومة بالارتياح، ومن ناحية أخرى فقد تم وضع إيران بشكل غير عادل خلف السعودية ومصر وتركيا في ما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية(85). ونتيجة هذا الوضع فإيران ترحب تمامًا بإفراغ الفضاء الفلسطيني من المحتلين، ولكن حتى الآن ليس لديها صورة واضحة عن إعادة ملء هذا الفضاء بالفلسطينيين (عودة اللاجئين). إن استعادة الأرض تتطلب بلا شك القوة الصارمة والنزعة العسكرية، لكن إعادة بناء الأمة وإحياء الحكومة الفلسطينية يعتمدان بشكل كبير على الإرادة والعمل السياسي الذي لديه القدرة على الاستيلاء على الناس والجماهير.

ولكن وتبعًا لمعطيات كثيرة، يتعين على إيران أن تمنع سقوط حماس بأي ثمن، وإن كانت الإستراتيجية الحالية غير كافية للاقتراب من تحرير فلسطين من البحر إلى النهر. وسواء أخرجت حماس منتصرة من هذا الميدان أم سقطت، فإن رد فعل الأغلبية الفلسطينية سيكون مهمًّا. أغلبها، 3 ملايين منها في الضفة الغربية وملايين منها تقع في الضفة الشرقية لنهر الأردن. وإذا لم يتم إحداث الانفجار السياسي في مناطق الـ 48، الضفة أو الحدود الشرقية لنهر الأردن، فهذا يعني أن مركز الأزمة سيكون بعيدًا عن متناول السياسة الإيرانية، وأن مصر ستلعب دورًا أكثر فعالية وأكثر عمقًا في الجسد الفلسطيني(86) .

لتكون إيران في قلب محور المقاومة، وفق ما يقترحه عظيمي: "هناك حاجة إلى ما هو أبعد من الميدان والدبلوماسية. يجب البحث بوضوح عن محاولة خلق حركة سياسية وثورية وليس تنظيم ميليشيا أو حليف للحكومة. وهذا هو الجوهر الذي تمت الاستهانة به بشدة في جسد قوى المقاومة اليوم. ومع موت السياسة داخل إيران، تقلصت إلى حدٍّ كبير قدرة قواتها على التفاعل مع الجماعات غير الرسمية وغير المسلحة"(87).

يخلص عظيمي إلى أنه إذا ذهبت نتيجة معادلات غزة نحو خوض إيران حربًا مباشرة

أو الاستسلام لتحييد حماس باعتبارها المعقل الأخير بين الفلسطينيين، فستكون هزيمة ثقيلة للإستراتيجية الأصولية.. ومن الطبيعي أنه بعد أن تتضح نتيجة الأزمة، لن تكون هناك فرصة أخرى لدخول المنافسة(88).

خلاصة

لا تريد إيران أن تُهزم حماس ولكنها أيضًا غير قادرة على فعل من شأنه أن يلجم آلة الدمار الإسرائيلية؛ لأن ذلك من شأنه أن يدفع نحو خيار الحرب الذي تحاول تجنبه منذ انتهاء الحرب مع العراق وما تكبدته فيها من خسائر، فقد انتهت الحرب وخرجت الجمهورية الإسلامية بذاكرة حرب مؤلمة، أثَّرت بصورة كبيرة على طريقة تفكير القيادة الإيرانية، وخططها الدفاعية، ولم يكن بناء شبكة العلاقات مع الحلفاء من اللاعبين غير الحكوميين ببعيد عن هذا التفكير. وعلى مدى عقود، قامت طهران ببناء شبكة من العلاقات مستخدمة إستراتيجية إقليمية متعددة الجوانب. وفي عملية تبرير نفوذ إيران في الخارج برزت عناوين، أهمها: دعم القضية الفلسطينية، والوحدة الإسلامية، والعمق الإستراتيجي ومكافحة الإرهاب والمجموعات التكفيرية. وداخل منظومتها الفسيفسائية يمكن لإيران متابعة عدة أهداف في وقت واحد واستخدام هذه المجموعات لأداء العديد من المهام ولعب أدوار متعددة، لكن هذا المعادلة الصعبة سيكون لها أثمانها عاجلاً أم عاجلاً.

شكَّلت عملية "طوفان الأقصى" والعدوان على غزة، أرضية عملية لاختبار حدود الفعل الإيراني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والمدى الذي يمكن لمحور المقاومة أن يتحرك خلاله، ولعل النتيجة تقول: إن إيران نفسها، ووفقًا لحسابات كثيرة، هي من وضعت سقفًا لحدود الدعم والتزم أعضاء المحور بهذه الحدود وفق خطة مرسومة، وإن كانت مؤشرات عديدة تقول: إن "أنصار الله" انخرطوا في المعركة بدرجة تجاوزت حدود الدور المنوط بهم في المحور.

طوال معركة طوفان الأقصى، سعت إيران ومن خلفها الحلفاء إلى خلق حالة توازن بين خياري الرغبة والقدرة على المواجهة. وهذا يعني أن جبهة المقاومة بأطرافها المتعددة لديها القدرة اللازمة للدخول في المعركة مع إسرائيل، لكنها تتحرك ضمن معادلة تجنب الدفع نحو حرب واسعة النطاق. لقد بنت إيران قوة ردع عسكري

ولكن سياستها الحذرة حتى في تجنب الرد على استهدافها المتكرر تعود لأسباب مختلفة، منها ضعف الدعم الداخلي للدخول في مواجهة، والمشاكل الاقتصادية الناجمة عن دورات العقوبات المتتالية وفشل الاتفاق النووي. ولكن، مع أن دعوات تجنب المواجهة المباشرة تتعالى في طهران فقد تكون حرب غزة مدخلاً لتسريع البرنامج النووي الإيراني وقد تدفع الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في غزة وما تلقاه من دعم غربي إيراني إلى إعادة النظر في موقفها الرافض لامتلاك السلاح النووي، فما كان محرمًا في الأمس قد يصبح مباحًا بل مطلوبًا بفعل الضرورة؛ فالتزام إيران بفتوى عدم صناعة السلاح النووي مسألة مرتبطة بتصاعد التهديد فإذا ما بلغ مرحلة توجيه ضربة عسكرية لها فستقرر الخروج من معاهدة انتشار السلاح النووي وتتراجع عن خيارها السابق لتتجه إلى إنتاج السلاح النووي، وهو ما يعني تغييرًا في عقيدة إيران الأمنية.

المراجع

(1) واکاوی نکات مطرح شده توسط رهبر انقلاب در مورد "طوفان الاقصی" و واکنش‌های رژیم صهیونیستی، تحلیل النقاط التي أثارها قائد الثورة بشأن "عاصفة الأقصى" وردود أفعال النظام الصهيوني، موقع تابناك، 26 مهر 1402، (تاريخ الدخول: 4 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /2u.pw /6qescm8

(2) حضور و سخنرانی فرمانده کل‌قوا در مراسم مشترک دانش‌آموختگی دانشجویان دانشگاه‌های افسری نیروهای مسلح (حضور وكلمة القائد العام في حفل التخرج المشترك لطلبة جامعات ضباط القوات المسلحة)، الموقع الرسمي لخامنئي، 18/ 7/ 1402 ش، (تاريخ الدخول: 4 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /farsi.khamenei.ir /news-content?id=54049

(3) بیانات در دیدار بسیجیان "تصريحات في لقاء التعبويين"، الموقع الرسمي لخامنئي، 8/ 9/ 1403 ش(تاريخ الدخول: 4 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /farsi.khamenei. ir /speech-content?id=54526

(4) بيانات در ديدار مردم "كرمان" و "خوزستان" (تصريحات في لقاء أهل كرمان وخوزستان)، الموقع الرسمي للقائد الأعلى في إيران، 2/ 10/ 1402 ش (تاريخ الدخول: 24 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /374Pg

(5) خامنئي يدعو الدول الإسلامية لقطع علاقاتها مع إسـرائيل "لفترة محدودة"، الجزيرة نت، 19 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2023 (تاريخ الدخول: 5 ديسـمبر/ كانون الأول 2023): https: / / bitly.ws /34CFU

(6) محسـن هاشـمی: باید مراقب بود تلاش اسـرائیل برای کشـاندن پای ایران به جنگ تحقق نیابد (محسـن هاشـمي: يجب الحذر لمنع نجاح محاولة إسـرائيل جر إيران إلى الحرب)، موقع انتخاب، 14 آبان 1402ش، (تاريخ الدخول: 5 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /www. entekhab.ir /0036zF

(7) Hamidreza Azizi and Erwin van Veen,Iranian reactions to 7/10 and the invasion of Gaza, clingendael.org, 30 Nov 2023(accessed: 30 Nov 2023) : https://www.clingendael.org/publication/iranian-reactions-710-and-invasion-gaza

(8) سید محمد خاتمی:حمله غافلگیرانه مقاومت به اسرائیل دستاورد بزرگی برای مردم فلسطین است/ زور و اشغال منشأ مشروعیت نیست (السيد محمد خاتمي: هجمة المقاومة المفاجئة على إسـرائيل إنجاز عظيم للشـعب الفلسطيني/ القوة والاحتلال ليسـا مصدر الشرعية)، وكالة ايلنا، 18/ 7/ 1402ش ((تاريخ الدخول: 5 ديسـمبر/ كانون الأول 2023): https: / /www.ilna.ir / fa /tiny /news-1405729

(9) المرجع السابق

(10) "مسئله فلسطین از دیدگاه حقوق بین‌الملل با تأکید بر تحولات اخیر"، (القضية الفلسطينية مـن وجهة نظر القانون الدولي بالتركيز علـى التطورات الأخيرة)، صحيفة اعتماد، 17/ 8/ 1402 ش (تاريخ الدخول: 5 ديسـمبر/ كانون الأول 2023): https: / /www.etemadonline.com / fa /tiny /news-639964

(11) Hamidreza Azizi and Erwin van Veen, Ibid

(12) محسن رضایی: ما به حماس "ماهیگیری" آموختیم، (محسن رضائي: علمنا حماس الصيد)، ایسـنا، 22 آذر 1402 ش (تاريخ الدخول: 21 ديسـمبر/ كانون الأول 2023): https: / /bitly. ws /36MAr

(13) تغريدة لرئيسي نجاد على منصة (اكس)، 15 أبريل/ نيسان 2022 (تاريخ الدخول: 5 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /34E2k

(14) Arash Reisinezhad, The 7 Reasons Iran Won't Fight for Hamas, Foreign Policy, December 4, 2023, (accessed :December 4, 2023): https://bitly.ws/34Ehe

(15) رشـــتو- موضع لاوروف درباره غزه نشـــانه شكست تلاش تهران براى نزديكى به روسيه در مســـاله فلسطين است(سلسلة- موقف لافروف بشأن غزة مؤشر على فشل محاولة طهران التقرب من روسيا بشأن القضية الفلسطينية)، منصة اكس، 17 ديسمبر/كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 21 ديسمبر/كانون الأول 2023):https: / /rb.gy /hrfeut

(16) تغريده لمولوي عبد الحميد على حسابه على منصة "اكس"، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2023 (تاريخ الدخول: 5 ديسمبر/كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /34DQY

(17) مع استمرار الحرب بين حماس وإسرائيل زعيم إصلاحي إيراني يحث على "إعطاء الأولوية" للمصالح الوطنية، أمواج ميديا، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2023 (تاريخ الدخول: 5 ديسمبر/كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /34DW7

(18) مقابلة عبر الإنترنت مع هادي معصومي زارع، أكتوبر/تشرين الأول 2023.

(19) المرجع السابق.

(20) أســـامة حمدان، مســـؤول روابط بين الملل وعضو دفتر سياســـى جنبش اسلامى حماس در گفت و گو با "ايران": انديشه تكفيرى در جامعه فلسطين جايگاهى ندارد (أسامه حمدان، مسؤول العلاقـــات الخارجية وعضو المكتب السياســـي فـــي حركة حماس في حوار مع "إيران": لا مكان للفكر التكفيري في فلسطين)، صحيفة إيران، السبت 20 آبان 1402 ش، العدد 8325 ص 22.

(21) أسامة حمدان، صحيفة إيران، السبت 20 آبان 1402 ش، العدد 8325، ص 22.

(22) أسامة حمدان، المرجع السابق.

(23) المرجع السابق.

(23) المرجع السابق.

(24) المرجع السابق.

(25) المرجع السابق.

(26) المرجع السابق.

(27) المرجع السابق.

(28) المرجع السابق.

(29) المرجع السابق.

(30) هــادي معصومــي زارع، و ناگهان طوفان (درنگی در باب عملیات طوفان الأقصی) (وفجأة الطوفــان.. وقفة على باب طوفان الأقصى)، قناة معصومي زارع على التلغرام، 9 أكتوبر/ تشــرين الأول 2023 (تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2023): https: / /2u.pw /4yogBGq

(31) أسامه حمدان، مرجع سابق.

(32) معصومي زارع، مرجع سابق.

(33) ســيد مجتبى ابطحى در "به افق فلســطين": هنوز 5 درصد از توان مقاومت هم بكار گرفته نشــده اســت (السيد مجتبي أبطحي في برنامج "به أفق فلسطين": المقاومة لم تستخدم حتى الآن 5 بالمئة من قوتها)، شبكة أفق، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 (تاريخ الدخول: 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023): https: / /web.telegram.org /k /#@ofogh_tv

(34) المرجع السابق.

(35) خالد مشعل: حزب الله قام مشكورًا بخطوات لكن الأمر يتطلب أكثر ومن مصلحتنا خوض المعركة معًا، التلفزيون العربي، 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 (تاريخ الدخول: 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2023): https: / /2u.pw /49mO38i

(36) رئيس حركة حماس في الخارج خالد مشعل في مقابلة حصرية مع العربية: هجوم 7 أكتوبر كان مغامرة مدروســة.. وإيران وحزب الله دعمونا بالسلاح والخبرة ونطلب المزيد، قناة العربية، 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 (تاريخ الدخول: 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2023): https: / /2u. pw /WvIHvp9

(37) محمد قواص، سجال "حماس" – "حزب الله"!، صحيفة النهار، 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 (تاريخ الدخول: 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2023): https: / /2u.pw /JZcLZv6

(38) حمــاس: ندفــع بكل القوى للقتال معنا من حزب الله وإيران، العربية، 27 أكتوبر/ تشــرين الأول 2023 (تاريخ الدخول: 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2023): https: / /2u.pw /7v4uVAw

(39) قواص، سجال "حماس" – "حزب الله"!، مرجع سابق

(40) العاروري: نثق بالإخوة في حزب الله.. وأداء محور المقاومة في لبنان واليمن متقدم، موقع قناة الميادين، 8 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2023 (تاريخ الدخول: 4 ديسـمبر/ كانون الأول 2023): https: / /2u.pw /ErSel6P

(41) گفت و گوی "ایران" با استاد حسن حب الله مسئول پرونده فلسطین وعضو شورای سیاسی حزب الله لبنان بهترین گزینه برای شکسـت اسـرائیل جنگ فرسایشی است، (حوار "إيران" مع الأستاذ حسن حب الله مسؤول القضية الفلسطينية وعضو المجلس السياسي لحزب الله اللبناني: الخيار الأفضل لهزيمة إسرائيل هو حرب استنزاف"، 23 آبان 1402 ش، العدد 8328 ص. 22.

(42) المرجع سابق.

(43) المرجع السابق.

(44) المرجع السابق.

(45) المرجع السابق.

(46) المرجع السابق.

(47) المرجع السابق.

(48) المرجع السابق.

(49) المرجع السابق.

(50) المرجع السابق.

(51) المرجع السابق.

(52) المرجع السابق.

(53) المرجع السابق.

(54) اسـامه حمدان، مسـئول روابط بین الملل و عضو دفتر سیاسی جنبش اسلامی حماس در گفت و گو با "ایران" : اندیشه تکفیری در جامعه فلسطین جایگاهی ندارد (أسامة حمدان، مسؤول العلاقـات الخارجية وعضو المكتب السياسـي فـي حركة حماس في حوار مع "إيران": لا مكان للفكر التكفيري في فلسطين)، صحيفة ايران، السبت 20 آبان 1402 ش، العدد 8325، ص 22.

(55) المرجع السابق.

(56) المرجع السابق.

(57) المرجع السابق.

(58) المرجع السابق.

(59) المرجع السابق.

(60 المرجع السابق.

(61) المرجع السابق.

(62) سيد مجتبى أبطحي، مرجع سابق.

(63) 13 صاروخًا بحريًّا يمتلكها اليمن وبها فرض حصارًا على الكيان الصهيوني، الموقع الرسمي لأنصار الله، 12 ديسمبر/كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 13 ديسمبر/كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /35NJT

(64) بيان صادر عن القوات المسلحة اليمنية، حساب العميد يحيى سريع على منصة إكس، 12 ديسمبر/كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 12 ديسمبر/كانون الأول 2023): .https: / /bitly ws /35wLj

(65) المصدر السابق.

(66) جماعة "أنصار الله" الحوثية تصدر بيانًا، روسيا اليوم، 18 ديسمبر/كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 19 ديسمبر/كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /36yFZ

(67) المرجع السابق.

(68) إيران تنفي مساعدة الحوثيين في استهداف سفن مرتبطة بإسرائيل، الجزيرة نت، 24 ديسمبر/كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 24 ديسمبر/كانون الأول 2023): .https: / /bitly ws /374CE

(69) الضربات الأميركية البريطانية ضد الحوثيين: إلى أين ستمتد؟ وما خيارات الرد؟، تي آر تي، 13 يناير/كانون الثاني 2024 (تاريخ الدخول: 14 يناير/كانون الثاني 2024): .https: / /bitly ws /39KgD

(70) باقری در پاسخ به مهر:غربی‌ها به دنبال فرافکنی "ضربات جریان مقاومت" هستند (باقري ردًّا على مهر: الغربيون يبحثون عن نسبة "ضربات المقاومة" لغيرهم)، مهر نیوز، 2 دي 1402 ش (تاريخ الدخول: 24 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /374Cw

(71) ابعاد داخلی، منطقه‌ای و بین‌المللی ورود یمن به جنگ با رژیم صهیونیستی (الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية لدخول اليمن في الحرب مع النظام الصهيوني)، وكالة فارس، 28/ 9/ 1402 ش (تاريخ الدخول: 19 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /36E3s

(72) شلل في الموانئ الإسرائيلية، والبحرين الدولة العربية الوحيدة في التحالف الأميركي لمواجهة الحوثيين، حساب عمار الشوبكي على منصة "إكس"، 20 ديسمبر/ كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 20 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /36Eie

(73) ورود انصارالله به جنگ اسرائیل به عنوان جبهه سوم چه پیامدهایی برای منطقه دارد؟ (ما هي تبعات دخول أنصار الله في الحرب الإسرائيلية كجبهة ثالثة للمنطقة؟)، انتخاب، مرجع سابق.

(74) المرجع السابق.

(75) بینها دولة عربية... واشنطن تعلن تشكيل تحالف دولي يضم 10 بلدان للتصدي لهجمات "أنصار الله"، سبوتنيك، 18 ديسمبر/ كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 19 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /36yHF

(76) "نور نیوز" تسلط الضوء على الدعم الأميركي الأعمى للكيان الصهيوني...تحالف بحري مشبوه من 40 دولة للتعامل مع عمليات اليمن في البحر الأحمر، موقع "نور نيوز" المحسوب على مجلس الأمن القومي الإيراني، 13 ديسمبر/ كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 19 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /36E89\

(77) ابعاد داخلی، منطقه‌ای و بین‌المللی ورود یمن به جنگ با رژیم صهیونیستی، مرجع سابق.

(78) "نور نيوز" تسلط الضوء على الدعم الأميركي الأعمى للكيان الصهيوني... تحالف بحري مشبوه من 40 دولة للتعامل مع عمليات اليمن في البحر الأحمر، مرجع سابق.

(79) المرجع السابق.

(80) ورود انصارالله به جنگ اسرائیل به عنوان جبهه سوم چه پیامدهایی برای منطقه دارد؟ (ما هي تبعات دخول أنصار الله في الحرب الإسرائيلية كجبهة ثالثة للمنطقة؟)، انتخاب، مرجع سابق.

(81) ابعـــاد داخلـــی، منطقـــه‌ای و بین‌المللی ورود یمن به جنگ با رژیم صهیونیســـتی (الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية لدخول اليمن في الحرب مع النظام الصهيوني)، مرجع سابق.

(82) آمریکا در چه شرایطی به ایران پاسخ می‌دهد؟ (تحت أي ظروف ترد أميركا على إيران؟)، دنياي اقتصاد، 28/ 8/ 1402 ش (تاريخ الدخول: 19 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: // bitly.ws /36FwR

(83) حمید عظیمی، برای فلســـطین یا فلســـطيني (لأجل فلسطين أو الفلسطيني)، مرصاد، 6 آبان 1402 ش (تاريخ الدخول: 24 ديسمبر/ كانون الأول 2023): https: / /bitly.ws /374Hc

(84) المرجع السابق.

(85) المرجع السابق.

(86) المرجع السابق.

(87) المرجع السابق.

(88) المرجع السابق.

أدوات الصعود الصيني السلمي: منظمة شنغهاي للتعاون أُنموذجاً 1996 - 2022

The Tools of China's Peaceful Rise: The Shanghai Cooperation Organisation as a Model (1996-2022)

* Reham Imad Al-Lahham- رهام عماد اللحام

** Abd Alrohman Ibrahem Alhaj- عبد الرحمن إبراهيم الحاج

ملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة دور منظمة شنغهاي في تحقيق الصعود الصيني السلمي، وقدرة دول المنظمة على الحد من التدخلات العسكرية الأمريكية في شرق آسيا. كما تهدف الدراسة إلى مراجعة السياسة الخارجية الصينية، ودور الاتفاقيات الأمنية الخاصة في منظمة شنغهاي، فقد تمكنت الصين من التعاون مع الدول الأعضاء والمشاركة في حل الأزمات التي اندلعت في المنطقة

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن مفهوم الصعود السلمي مفهوم جدلي بالنظر إلى المواقف والخطابات الرسمية الصينية التي تلوح باستخدام القوة العسكرية لإعادة تايوان، لكن بخصوص السياسة الصينية فهي مهتمة بمفهوم التوجه نحو إقامة العلاقات الخارجية على التعاون والتعددية القطبية التي تحقق الاستقرار في العالم. وبناء على هذا فقد استفادت الصين من منظمة شنغهاي من خلال منع أي تدخلات خارجية أو ثورات ملونة لتغير النُظم السياسية في الدول الأعضاء، رغم ما شابها من توترات حدودية بين الصين والهند خلال)2013-2022(، والمنافسة الأمنية والاقتصادية بين الصين وروسيا في آسيا الوسطى، إلا أنها لا تذكر في ظل استمرارها ونجاحها في تحقيق أهدافها.

كلمات مفتاحية: الصين-الصعود السلمي، منظمة شنغهاي، الحزب الشيوعي الصيني، الاشتراكية ذات الخصائص الصينية

---

* رهام عماد اللحام، طالبة دكتوراه في العلاقات الدولية – جامعة القاهرة.

Reham Imad Al-Lahham, PhD student in International Relations - Cairo University.

** عبد الرحمن إبراهيم الحاج، أستاذ العلوم السياسية، جامعة بيرزيت – فلسطين.

Abd Alrohman Ibrahem Alhaj, Professor of Political Science, Birzeit University - Palestine.

Abstract

The study aims to explain the role of the Shanghai Cooperation Organisation (SCO) in China's peaceful rise and the organisation's ability to limit US military interventions in East Asia. The study also aims to review China's foreign policy and the role of specific security agreements of the SCO. China has successfully collaborated with member states and participated in resolving crises in the region.

One of the most significant findings of the study is that the concept of peaceful rise is controversial, considering the official Chinese position and discourses that suggest the use of military force to reunify Taiwan. However, there is an interest in the concept of moving towards establishing foreign relations based on cooperation and multipolarity in order to achieve stability in the world. As a result, China has benefited from the SCO through the prevention of any external interventions or "colour revolutions" from changing political regimes in member countries. Despite border tensions between China and India during 2013-2022, security, and economic competition between China and Russia in Central Asia, they are not mentioned, given China's continuity and success in achieving its goals.

Keywords: China-peaceful rise, Shanghai Organisation, Communist Party of China, Chinese socialism.

مقدمة

شَـــهدت العلاقات الدّولية منذ بداية انهيار نظام توازن القوى العام 1989 بداية نظام دوليِ جديد، يتميز بأحادية القطبية، ومحكوم بالرؤى والممارسات الأمريكية، وانتصار الغرب على الآخر، والذي أعلن عن بدايته الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب العام 1991. وفي هذا السياق، جاءت السياسة الخارجية الأمريكية بعد تفكك جمهوريات الاتحاد الســـوفيتي تقوم على سياســـة أسيا المحورية "Pivot of Asia"، التي ترفض بموجبها أي منطقة إقليمية تهيمن عليها أي قوة مركزية، لضمان إمدادات الطاقة من الخليج العربي عبر المحيط الهندي، إلى المحيط الهادى، وبسط النفوذ على الممرات المائية.

وبوجـــه عام أصبحت الولايات المتحـــدة الأمريكية تنظر إلى الصين على أنها عائق أمـــام الطموح الأمريكي في الهيمنة على الشـــؤون العالميـــة، ومن ثم تحاول عرقلة الصعـــود الصينـــي وتحجيم دور الصين العالمي من خلال فرض العقوبات والضغط على بيجين في "قضايا الديمقراطية"، و"حقوق الإنســـان" في اقليم سينكيانغ، ودعم انفصـــال تايوان. ودخلت الولايات المتحدة دول آســـيا الوســـطى، في محاولة منها لبســـط نفوذها بالمنطقة من الباب الاقتصادي بالاعتماد على المساعدات والقروض الاقتصادية من طرف حلف الناتو، أو الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، من أجل تحقيق السيطرة الاقتصادية والسياسية وعلى موارد الطاقة.

إن نظـــام التعدديّـــة القطبيّة هو الاتجاه الأمثل للسياســـة الصينيـــة، والذي ضمن لها الاســـتمرار فـــي التنميّة العســـكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة والسياســـيّة، وترفض نظام الأحاديـــة القطبية الذي تقوم عليه السياســـة الأمريكية، وتطالب بأن تكون العلاقات الدولية قائمة على التعاون، وعدم التدخّل في سيادة الدولة. وتطالب بيجين بأنْ يكون لها دورٌ أساسي في صياغة القواعد الدولية، ولتحقيق ذلك، أنشأت الصين بالتعاون مع موســـكو منظمة شـــنغهاي للتّعاون في 1996 لتكون رابطة أمنيّة؛ لمواجهة توسع حلف الناتو في آســـيا الوســـطى، ثم تحوّلت هذه الرابطة إلى منظمة متعددة الأبعاد، هدفـــت منها الصين إلـــى مواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وإقامة نظام متعدد الأقطاب.

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الأساسي الآتي: كيف استخدمت الصين منظمة شـنغهاي للتعاون (SCO)، وكيف استفادت منها في تحقيق الصّعود السلمي على الساحة الإقليمية والدولية منذ نشأتها وإلى غاية 2022؟

وبالاستناد إلى النظرية الواقعية الدفاعية، تفترض الدراسة أنّ الصين تمكّنت من خلال منظمة شنغهاي تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يَخدم صعودَها السلمي، خاصّة في إقليم سينكيانغ، وهذا ما ساعدها بشكل رئيس في إقامة مبادرة الحزام والطريق التي تربط منطقة شرق آسيا بالعالم.

وتنبع أهميّة الدراسة من أهمية مفهوم الصعود السلمي؛ لأنّه الرّكيزة الأساس لإظهار الصين بأنّها لا تسـعى إلى تفكيك النظام الدولي القائم، أو الخروج عن الشـرعية الدولية، أو المواجهة السياسـية. وإنّما يُظهر المفهوم أنّ الصين سـتبقى قوّة عازمة لحماية الاسـتقرار بمنطقة شـرق آسيا وآسيا الوسـطى بما يَخدُم المصلحة الوطنية؛ للوصول إلى العالمية.

استخدمت الدراسة عدة **مناهج للبحث والتحليل، والمناقشة**، وهي: المنهج التاريخي، لمعرفة جذور مفهوم الصعود السـلمي، واسـتعين بمنهج التحليل المقارن لتوضيح التحديـات والانجـازات التي تواجه الصعود السـلمي داخـل المنظمة، زيادة على منهج التحليل الاستشرافي للسيناريوهات، بهدف استشراف مستقبل الصعود الصيني بالاعتماد على العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة.

انقسـمت الأدبيات التي تناولت موضوع مدى اسـتفادة الصين من منظمة شنغهاي، ودورها في تحقيق الصعود السلمي إلى قسمين، **القسم الأول**: يرى أن منظمة شنغهاي من الأدوات الأساسـية التي اسـتفادت منها الصين لتحقيق صعودها السلمي، ومن أبرزهم جيفرسـون تورنر (Jefferson E. Turner)، الذي يعتقد أن منظمة شـنغهاي تحولـت من دورها الإقليمي المحصـور في مواجهة التهديدات القريبة جغرافياً إلى مواجهة التهديدات العالمية بعد رفضها الحرب على يوغسلافيا وإقرار الدول الأعضاء بذلك في الاجتماع السـنوي عام 2000. ويرى تشـين بينج تشـونغ (Chien-peng Chung)، أن الصين حققت الاسـتقرار في اقليم سـينكيانغ بعد التوسـع في أعمال منظمة شنغهاي عام 2001. ويبدو من كتابات إنغمار أولدبيرغ (Ingmar Oldberg)،

أن التهديدات الأمنية المشتركة في الدول الأعضاء، تؤجل الصراعات الإقليمية خاصة بين الصين والهند، وتحدد طرق المنافسة السلمية بين الصين وروسيا، وتعد من أهم الأسباب التي تحقق الاستمرارية لمنظمة شنغهاي.

أما **القسم الثاني**، فيتناول التحديات التي تواجه الصين داخل منظمة شنغهاي، وتعيق عملية صعودها السلمي على المستوى الاقليمي والدولي. ومن أبرزهم: جينغ دونغ يوان (Jing-Dong Yuan)، الذي يعتقد أن الإنجازات الأمنية التي حققتها الصين وروسيا من خلال منظمة شنغهاي، لم تؤدي لحل لتحقيق الإستقرار الدائم في النمطقة. ويذكر Mirzokhid Rakhimov، إختلاف الأجندات السياسية بين الصين وروسيا، تعد أساس التحليل للتحديات التي تمنع الدول الأعضاء من تحقيق التوسع في أعمال المنظمة. وأخيراً، يرى Marcel de Hass، أن مستقبل العلاقات الدولية في المنطقة والمنظمة، يترتب على تحديد أولويات العلاقات ما بين الصين وروسيا.

أولاً: مفهوم الصعود السلمي والآثار المترتبة على نشأة منظمة شنغهاي

أعلنت الصين للعالم في مناسبات عدة أنها تلتزم بطريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والذي يعرف أنه مفهوم ديناميكي يتغير وفقاً للظروف والتحديات التي تواجه الصين في البيئة الإقليمية والدولية، لتحقيق التنمية الداخلية بالاعتماد على السياسة الخارجية وتوظيفها بما يتناسب مع السياسة الدولية. وقد تطورت الاشتراكية ذات الخصائص الصينية بالاعتماد على توظيف سياسة الإصلاح والانفتاح لتحقيق التحديثات الأربعة وفقاً للمرونة النسبية التي تتناسب مع ظروف الحرب الباردة، ومن خلالها حقّقت الصين التعاون مع الدول الرأسمالية لتتجاوز مواجهة الاتحاد السوفييتي بمنطقة شرق آسيا. وبعد الحرب الباردة جاءت الاشتراكية الصينية لتحقيق الصعود السلمي (1) الذي يتناسب مع تيار العولمة الأمنية، والاقتصادية، والثقافية، التي من خلالها حققت الصين التعاون مع دول منطقة آسيا الوسطى وشرق آسيا وصولاً للعالمية، لتتجاوز مواجهة الأحادية القطبية.

يرجع مفهوم الصعود السلمي إلى نقاشات الباحث الصيني زينغ بيجان (Zheng Bijian)(2)، ومن وجهة نظر الدراسات والتقارير الصينية، فإن الصين بحاجة إلى الاعتماد على مفهوم الصعود السلمي، وتطوير الأفكار السلمية في السياسة الدولية؛

لضمان الاستقرار الإقليمي الذي يؤدي إلى تنمية مستقبلية واتساع في العلاقات الإقليمية ومعالجة التحديات الكبرى، مثل: قضايا أمن الطاقة، وأزمة الغذاء، وانتشار الأسلحة النووية. وحاول الباحثون الصينيون الرد على النقاشات الفكرية المؤيدة إلى نظرية التهديد الصيني، في عام 2002، وضع تصور للصين بأن النهضة السلمية على المستوى الداخلي والخارجي تأتي من دون تأثيرات سلبية على دول الجوار سواء أكان من خلال التحديات أم التوسع الإقليمي. مع وجوب الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية؛ لتحقيق الوصول إلى مسار مختلف عن الدول الكبرى.(3)

فالصعود السلمي هو من المفاهيم الأساسية في السياسة الخارجية الصينية، الذي يعني توجه الصين إلى إقامة العلاقات مع دول العالم بناء على التعاون والفوز المشترك، ومحاولة التوجه للتعددية القطبية الذي يحقق الاستقرار للعالم، فمن خلال التعاون الودي مع الدول المجاورة حققت الصين الإنجازات التنموية، الأمر الذي جعل العالم لا يستطيع أن يحقق الاستقرار والازدهار من دون الصين.

فقد جادل العديد من الكُتّاب في الصعود السلمي، وأغلبهم يرون في الصعود السلمي حقيقة مطلقة في السياسة الخارجية الصينية، وتحديداً كتابات الباحثين الصينين، كونه مفهوم جاء لإثبات حُسن النية بالإقليم، ليعبر عن رفض الصين للهيمنة واللعبة الصفرية. بينما يرى آخرون أن الحزب الشيوعي الصيني يعتمد المبالغة في تأطير المفهوم في استراتيجيات السياسة الخارجية. مؤكدين مواقف السياسة الخارجية الصينية في بحر الصين الجنوبي.

وقياساً على ذلك، أعلنت الصين بكل جدية اختيارها للتنمية السلمية والتعاون مع روسيا؛ لإنشاء منظمة شنغهاي(4) رابطة أمنية عام 1996؛ لإيجاد الأدوات الأساسيّة لمواجهة النفوذ الأمريكي بالإقليم. ومن أبرز هذه التحديات التي ساعدت على استمرار المنظمة وتوسّعها، التحدي الأول، مكافحة ما يُسمّى "الشرور الثلاثة" Three Evils، (الجماعات الإرهابية، والتطرف، والحركات الانفصالية). فقد قدّمت الولايات المتحدة الدعمَ لـ "المجاهدين الأفغان" لمواجهة الغزو السوفييتي، وكذلك بعد الشراكة بين الصين وروسيا في 1996 قدّمت الإدارة الأمريكية الدعم لحركة طالبان للوصول إلى الحكم، وذلك لتقويض الشراكة الاستراتيجية بين بيجين وموسكو.(5)

تكمن خطورة حركة طالبان على الصين ودول المنطقة كونها تدعم الجماعات الانفصالية. وترتبط بعلاقة استراتيجية مع حركة تركستان الشرقية الإسلامية (ETIP) في إقليم سينكيانغ التي تطالب بالانفصال عن جمهورية الصين منذ 1990(6). وفي نظر دول المنطقة تكمن خطورة حركة طالبان في طلبها تأسيس إمارة إسلامية في المنطقة بالتعاون مع الحركات الإسلامية الأخرى في دول آسيا الوسطى، أبرزها أوزباكستان، وطاجيكستان،(7) والجماعات الإسلامية في الشيشان التي تطالب بالانفصال عن روسيا(8).

أمّا **التحدي الثاني**، فكان توسّعُ دعم حلف الناتو في شرق آسيا، وآسيا الوسطى، تحت شعار "مكافحة الإرهاب" بعد "أحداث 11 سبتمبر" سبباً مباشراً في جعل الدول الأعضاء توسّع أعمال منظمة شنغهاي في 2001، والذي تنظر إليه بيجين وموسكو على أنّه خطوة استباقية للتدخلات الأمريكية في الإقليم (9). لاسيما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية عقدت اتفاقا مع أوزباكستان في شهر اكتوبر/ 2001؛ لاستخدام مطار "خان آباد"، واتفاقا مع قيرغيزستان لإنشاء قاعدة "ماناس" الجوية في شهر ديسمبر/ 2001، واللتين استخدمهما حلف الناتو والولايات المتحدة لأغراض النّقل والقتال الجوي في الحرب على أفغانستان(10).

لقد حقّقت الصين من خلال منظمة شنغهاي الانفتاحَ على العالم، والاستقرار الإقليمي الذي يخدم الصعود الصيني السلمي، خاصّة في إقليم سينكيانغ. وذلك خلال فترتَيْن، الفترة الأولى (1996–2001)، هدَّأت فيها الصين والدول الأعضاء بالمنظمة النّزاعات الحدودية بالإقليم، وتعاونت في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة المتمثّلة في: التوسع الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى، عبر دعمها للثورات الملونة ضد الأنظمة الحاكمة. وبالاطّلاع على موقف السياسة الخارجية الصينية في معظم التقارير السنوية الصادرة عن منظمة شنغهاي، تبيّن أنّها تلتزم بالمساواة بين الدول في السيادة، وترفض العلاقات الدولية القائمة على التّبعية السياسية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية.(11)

والفترة الثانية (2003–2022)، حاولت فيها الصين تعميق العلاقات الاقتصادية من خلال الاعتماد المتبادَل بعد 2003 الخاصّ بالاتفاقية الأولى للتجارة البينية التابعة لأعمال المنظمة، والتي بقيت حتى 2011. ورتّبت الصين الاتفاقيات التجارية مع

الــدول الأعضاء تمهيداً لعقــد اتفاقية أوفا في 2015، التي قُدمت من خلالها مبادرة الحزام والطريق في منطقة شــرق آســيا والعالم، والعمل على تأهيلها؛ لتكون الدولة المنافِسة للولايات المتحدة على قيادة العالم في منتصف القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: دور منظمة شنغهاي في خدمة الصعود السلمي

لتحقيق الاستقرار في السياسة الدولية، وتنفيذ برنامج الإصلاح بشكل أفضل، اتخذت الصين سياسة التركيز على البراغماتية بدلاً من التدخلات الأمنية والعسكرية، ومفهوم البراغماتيــة يعني الاهتمام بالمصلحة الوطنية، وتعزيز قوتها الشــاملة، وتغلبها على التوجهات الأيديولوجية التي كانت سائدة قبل فترة الإصلاح والانفتاح. ويتحقق ذلك من خلال إقامة العلاقات الأمنية والعسكرية مع مختلف الدول الغربية والديمقراطية. (12)

وفي ســياق الصعود الســلمي، تعد منظمة شنغهاي الأداة المحورية فيه، فقد أعلنت الصيــن والدول الأعضــاء أن الاتفاقيات الأمنية القائمة علــى بناء الثقة في المجال العسكري وتخفيض القوات المسلحة في المنطقة الحدودية المتفق عليها في 1996 و1997، كشــفت عــن الاحتياجات التاريخية للإقليم للــسلام والتنمية في الظروف الســائدة بعد نهاية الحرب الباردة. وأثبتــت الوثائق الختامية خلال الاجتماعات في ألما-آتا 1998، وبيشــكيك 1999، ودوشانبي 2000، أن مساهمتها مهمة في الحفاظ على السلام، والأمن، والاســتقرار في المنطقة وحول العالم، ممّا أثرى بشــكل كبير ممارسة الدبلوماسية والتعاون الإقليمي، وكان له تأثير عميق على الإنجازات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي حققتها الصين من التعاون مع الدول الأعضاء في السياسة الدولية.(13) بناء على ما سبق، ما الإنجازات التي حققتها الصين من خلال منظمة شنغهاي؟

1. الإنجازات الأمنية والعسكرية

ترجــع بداية تســوية النزاعات الحدودية بين الصين ودول الجــوار إلى الاتفاق مع الاتحاد الســوفييتي في شــهر يوليو/ 1991، والذي نتج عنه ترسيم الخط الحدودي في الجزء الشــرقي بين الدولتين.(14) وأعلنت الدولتان في 1992 بياناً مشتركاً نصّ

علـى أهمية تطبيع العلاقات بينهما، والعمل على تأسـيس بداية نسـق دولي جديد يقوم على "اللاقطبيّة"، وهذا أدّى إلى توقيع اتفاقية الشـراكة بين البلدين في 1994 شـملت الجانب السياسي، والاقتصادي، والعسـكري، والدولي.(15) أمّا في 1995 فقد منحت روسـيا الصين الحقَّ في الإبحار حول جزر "خاباروفسـك" الروسـية، وسـمحت الصين لروسـيا بالاسـتمرار في اسـتخدام الأراضي في جزيرة "زينباو" الصينية لأغراض اقتصادية.(16) ووقعت الدول الأعضاء خلال الفترة (1996–1997) معاهدَتَيْن أساسـيَتَيْن؛ لبناء الثقة في المجال العسـكري، وتخفيض القوات المسلحة فـي المناطق الحدودية.(17) نتج عن هذه الاتفاقيات حلّ أغلب التوترات الحدودية بين الصين والدول الأعضاء، وخَلْق بيئة إقليمية آمنة؛ لتحقيق سياسة الصعود الصيني مع روسيا، ودول آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة.(18)

ساهمت الاتفاقيات المذكورة في تطوير العلاقات الثنائية بين الصين ودول المنظمة، وإعلان دول المنطقـة فـي 1996 دعمها الكامل لمبـدأ "الصين الواحدة"، وبحلول 1998 تمّت تسـوية النزاعات الحدودية كافّة مع كازاخسـتان.(19) بينما تمّ الاتّفاق بين الصين وقيرغيزستان في 1996 على ترسيم الحدود بينهما، وبحلول 1999 كانت قيرغيزستان قد تنازلت عن (900) كم^2 لصالح الصين.(20)

وجرى تسوية أكثر من (400) كم^2 من النزاعات الحدودية بين الصين وطاجيكستان في شهر أغسطس 1999؛ إذ حصلت الصين على (68٪) من نهر ماركانسو، وحصلت طاجيكستان على (32٪) منه، وتنازلت الصين عن مطالبها في ممر كارازاك لصالح طاجيكسـتان.(21) وبين عامي (2000–2002) تمّ تسوية ما يقارب (3550) كم^2 من النزاعات الحدودية بين روسـيا والصين،(22) وأجرت الدولتان التسـوية النهائية في عام 2005. وصادق المجلس الوطني لنوّاب الشعب الصيني ومجلس الدوما الروسي على ذلك.(23)

أمّا فيما يتعلق بالهند، فقد شَرَعت الصين بالتقارب معها، بعد زيارة جيانغ زيمين(24) "Jiang Zemin" لنيودلهي في 1996، واتّبعت سياسـة متوازنة بين الهند وباكسـتان، وذلك بعد أن كانت تقدّم الدعم الاقتصادي والعسـكري لباكستان في مواجهة الهند خلال الحرب الباردة، وأظهرت الصين أنّ تحسّـن العلاقات الهندية لن يكون على حسـاب العلاقات الباكسـتانية؛ فهي تريد الحفاظ على العلاقات الثنائية مع الطرفين بشكل منفصل وثنائي.(25) وقد وقّعت بيجين ونيودلهي على مجموعة من الاتفاقيات؛

لتسوية مشكلة الحدود والحفاظ على الأمن المشترك، أبرزها: التوقيع على البيان المشترك المعروف بـ "مبادئ العلاقات والتعاون الشامل"، الصادر في 2003. وأهمّ ما نصّ عليه الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين الطرفين، وكانت هذه الخطوة مهمة؛ لتجاوز البلدين التهديدات الأمنية، وفتح مرحلة جديدة في العلاقات بين الطرفين، والاتفاق على تعيين "ممثّلين خاصين" للتفاوض بشأن قضايا الحدود.(26)
وجاء التحول الأهم في العلاقات الصينية الهندية بعد انضمام نيودلهي إلى منظمة شنغهاي في 2004، فقد حاول البلدان تجاوز الخلافات الحدودية بينهما، والاعتراف بأهمية مكافحة الشرور الثلاثة لحماية أمن المنطقة. وفي إطار ذلك، تطورت العلاقات الثنائية بينهما، فقد زار رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو نيودلهي من 9 أبريل إلى 12 منه 2005؛ بهدف تطوير العلاقات بين البلدين. وقد نتج عن تلك الزيارة الاتفاق على حل قضية الحدود على أساس الاحترام المتبادل والمساواة، مع مراعاة مصالح البلدين، وأقرّ البلدان احترام حدود السيادة بينهما.(27) فاعترفت الهند بسيادة الصين على منطقة التبت، والصين بسيادة الهند على سيكيم.(28)

فضلا عن تسوية النزاعات الحدودية، يُعتقد أنّ بيجين حققت الاستقرار النسبي بإقليم سينكيانغ بالتعاون مع دول المنظمة؛ لأنّ الدول الأعضاء عزّزت الموقف الرسمي للصين من خلال مبدأ الشرعية الدولية، ومحاربة أبرز أدوات الهيمنة الأمريكية المتعلقة بالثورات الملونة لدعم الجماعات الانفصالية وتفكيك وحدة الدولة.(29) كما يتبين دور منظمة شنغهاي في تحقيق الاستقرار النسبي في إقليم سينكيانغ (تركستان الشرقية) ومقاومة النزعات الانفصالية فيها، من خلال قيام المناورات العسكرية في الإقليم في أغسطس 2003؛ بهدف القضاء على ما تسميه بيجين "الحركات الإرهابية"، وتجارة المخدرات.(30) وأُجريَت تدريبات عسكرية مشتركة من 8 أغسطس إلى 17 منه 2007 عُرفت باسم بعثة السلام (Peace Mission) ، وكانت هذه أكبر تدريبات عسكرية مشتركة؛ فقد شارك فيها 2000 جندي من روسيا، و1600 جندي من الصين، ونحو 6500 جندي، و80 طائرة من دول آسيا الوسطى. .(31)

وإلى جانب المناورات العسكرية، أنشأت الصين بالتعاون مع روسيا ودول منظمة شنغهاي المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب (RATS) في 2004، وكان خطوة استراتيجية نحو تعزيز التعاون الأمني في آسيا الوسطى بأشكاله كلّها.(32) ويقول

فـي ذلك الباحث الصيني Yang Yi: "إنّ منظمة شـنغهاي للتعاون جلبت للحزب الشـيوعي الصيني الأدوات القانونية والشـرعية الدولية لتحقيق الاسـتقرار بمنطقة سينكيانغ".(33)

2.الإنجازات الاقتصادية

ظهر من خلال الاتفاقيات الثنائية العديدة والعقود الموقّعة بين دول منظمة شنغهاي خلال فترة (1996–2011) أن الصين تبحث عن طريقة لاسـتعادة عظمتها التاريخية على طريق الحرير القديم. وقد لجأت في 1996 إلى تطوير العلاقات الخارجية مع روسـيا التي تمتلك احتياطات نفطية تُقدَّر بحوالي 200 مليار برميل.(34) وأعلنت الصين اتفاقية مع دول آسيا الوسطى في شهر أبريل/ 1997؛ لتحقيق التنويع في مصادر الطاقة بعد أن استوردت 35.47 مليون طن من النفط، نصفه من الدول الأعضاء. (35) ووفّرت اتفاقية حسن الجوار والصداقة لعام 2001 وصولاً جغرافياً مُستَقِراً للصين إلى مصادر أقرب للطاقة من دول آسيا الوسطى الأعضاء عبر إقليم سينكيانغ.(36)

قدّمت دول المنظمة الدعم للصين؛ لتعزيز مكانة "اليوان" الصيني عالمياً، من خلال الاتفاق مع روسـيا لإنشـاء منصة مالية بين العلماء والخبراء الاقتصاديين في 2006؛ للتخفيـف مـن الاعتماد على الدولار في التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة شـنغهاي، وهذا ما أتاح للصين إقامـة علاقات ثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمـة تسـاهم في البحث عـن الأدوات لإدراج اليوان الصينـي عملةً احتياطية، والتي تسـمح بالتبادل المباشـر على المستوى الإقليمي.(37) وبناءً على ذلك، يُقدم هذا القسـم تحليلاً لأبرز الأدوات الاقتصادية للقروض والاستثمارات بهدف تطوير علاقاتها مع روسـيا ومنطقة آسـيا الوسطى، الأمر الذي أتاح لها إقامة مبادرة الحزام والطريق، والتي نتج عنها وصول الصين إلى الأسواق العالمية.

اسـتعانت الصين بالاستثمارات والقروض عبر بنك التنمية الصيني (CDB)؛ لتسريع الاندمـاج في الاقتصاد العالمي، وتعزيز العلاقات الثنائية مع دول المنظمة، وتراجع المكانة الاقتصادية الأمريكية بالإقليم.(38) وفي ضوء ذلك، وبالاطّلاع على التقارير السـنوية الصـادرة عن البنك الدولي، يُفترض فالصيـن هي المحرّك الأول لاقتصاد الدول الأعضاء، سواء أكان في قيمة التعاون والتبادل الاقتصادي، أم قيمة الاستثمار، فهي ذات الاقتصاد الأكبر والأسـرع نمواً بين دول المنظمة؛ إذ بلغ الناتج المحلي

الإجمالـــي للصيـــن في 2001، 21.7 مليار دولار، واســـتمرّ النمو ليصل إلى 247.1 مليار دولار في 2016.

شكل (1)

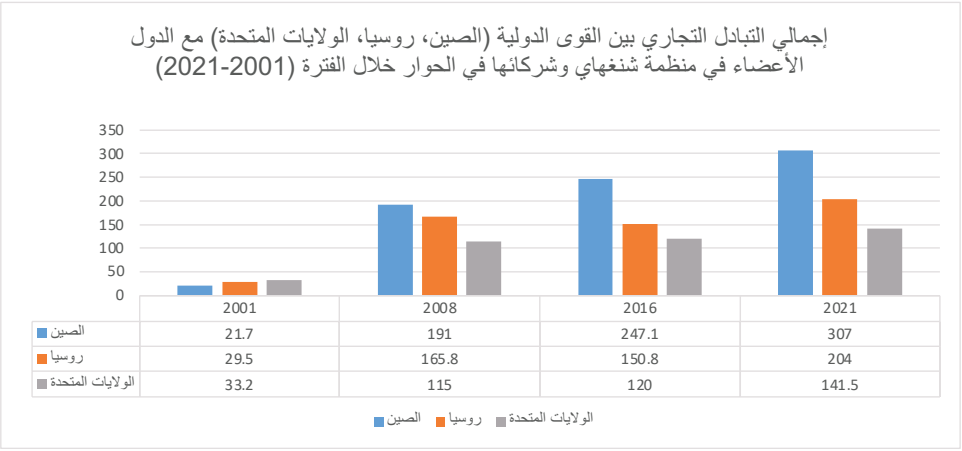

وتُعدّ الصين أكبر شـــريك اقتصادي لكل الدول الأعضاء في 2021؛ فقد بلغت قيمة إجمالي التبادلات التجارية نحو 307، وتجاوزت بذلك الاقتصاد الروسي والأمريكي مـــع دول المنظمة، بنحـــو 204 و141.5 مليار دولار على الترتيب. وهذا ما يوضحه الجدولان (2) و(3).

شكل (2)

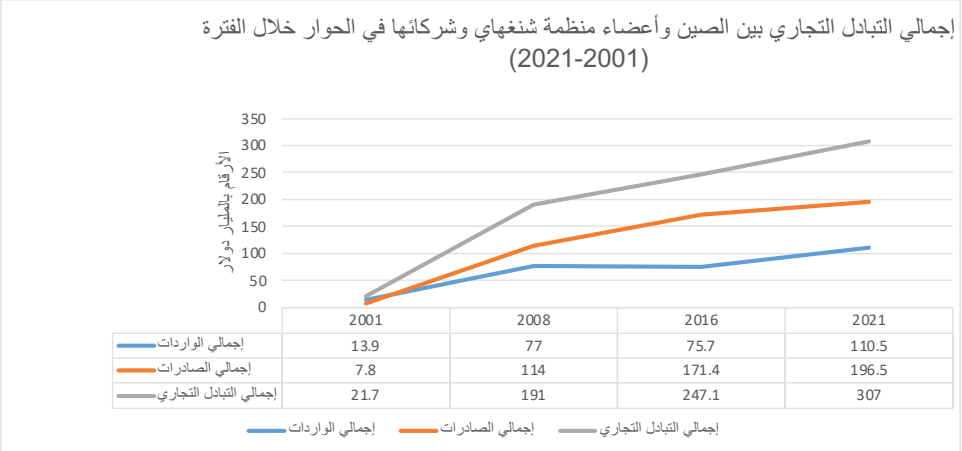

شكل (3)

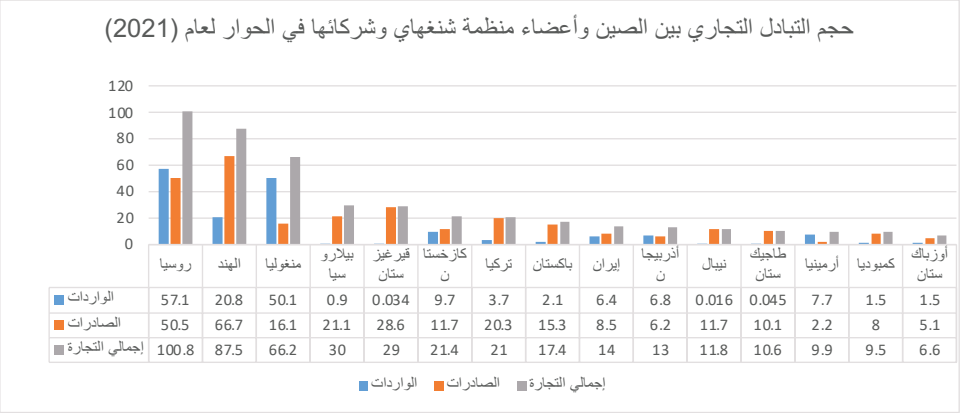

	روسيا	الهند	منغوليا	بيلاروسيا	قيرغيزستان	كازخستان	تركيا	باكستان	إيران	أذربيجان	نيبال	طاجيكستان	أرمينيا	كمبوديا	أوزباكستان
الواردات	57.1	20.8	50.1	0.9	0.034	9.7	3.7	2.1	6.4	6.8	0.016	0.045	7.7	1.5	1.5
الصادرات	50.5	66.7	16.1	21.1	28.6	11.7	20.3	15.3	8.5	6.2	11.7	10.1	2.2	8	5.1
إجمالي التجارة	100.8	87.5	66.2	30	29	21.4	21	17.4	14	13	11.8	10.6	9.9	9.5	6.6

المصدر: الجداول (1) و(2) و(3) من إعداد الباحثة، اعتمادا على البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة. انظر: United Comtrade Database

وبناءً على ما تقدم، فالدّراسة تسعى إلى تفسير العلاقات التجارية الثنائية للصين مع الدول الأعضاء، وتحليلها، وبيان مساهمتها في تفوق الصين اقتصادياً على روسيا والولايات المتحدة في الإقليم. بالنظر إلى الجدول رقم (2)، قدّمت الكتابات التي ناقشت منظمة شنغهاي دور الصين التجاري نحو 3.8 مليار دولار للدول الأعضاء خلال الفترة (2004–2007)، ففي 2004 قدّمت (900) مليون دولار،(39) وفي 2005 المبلغ نفسه،(40) وكذلك في 2007.(41) وبعد الأزمة المالية العالمية قدّم بنك التنمية الصيني قروضاً بقيمة 10 مليار دولار للدول الأعضاء. (42) ودعم بنك التنمية المنظمة بـ10 مليار دولار في 2009؛ بهدف إنشاء صندوق مالي تابع لها يقدم الدعم العاجل للدول الأعضاء وهذا ما ساعد الصين في الحفاظ على التوازن السياسي وتنسيق المصالح الاقتصادية مع دول المنظمة.(43)

وفي 2009 عقدت قمة شنغهاي في يكاترينبورغ، وأعلن الرئيس الصيني هو جينتاو أنّ الصين قدّمت المساعدات لصندوق منظمة شنغهاي، في صورة مساعدات ائتمانية لبلدان الدول الأعضاء؛ للتعاون في مواجهة الأزمات الاقتصادية الإقليمية.(44) وبعد هذه القمة، صدر بيان مشترك للدول الأعضاء وضّحت فيه أنّ بنك التنمية الصيني سيعزّز الشراكات الاقتصادية مع الدول الأعضاء، ويعمل على التنويع في محفظتها

الائتمانية والماليّة.(45) وقدّمت الصين قروضاً في 2010 للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي تزيد عن 12 مليار دولار.(46)

بالنظر إلى الجدول رقم (3)، يُفترض أنّ التحوّل الأهم في منظمة شنغهاي جاء بعد 2015، وذلك عندما عقدت المنظمة قمّتها في مدينة أوفا في روسيا، إذ تمّ الإعلان في تلك القمة عن إنشاء مبادرة الحزام والطريق،(47) والتي تعدّ أداة اقتصادية جديدة تمتلكها الصين بهدف تغيير معالم النظام الاقتصادي، والسعي نحو التعددية القطبية.(48) وقد ساهمت هذه الاتفاقية في تطوير العلاقات الثنائية بين الصين ودول المنظمة. فقد أعلنت الصين في 2016 عن تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)؛ بهدف تنسيق التعاون الحكومي الدولي والثقة السياسية المشتركة، وإنشاء نظام مالي مشترك بموجب الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، فضلا عن تعزيز التنسيق المالي مع البنك الذي يتبع لمنظمة شنغهاي وتجمع دول البريكس، والترويج لشعوب العالم كافّة لشراء الأسهم والسندات في هذه المبادرة؛ لتعزيز التبادل الثقافي والأكاديمي الواسع في العالم.(49)

وجهّز بنك التنمية الصيني خلال الفترة 2015–2017 قروضاً بقيمة 38 مليار دولار؛ لتمويل دول المنظمة؛ للمشاركة في مبادرة الحزام والطريق، وتمكنيها من سداد ديونها.(50) نتج عن هذه القروض جعل الدول الأعضاء تفتح أبوابها للشركات الاستثمارية الصينية؛ للتوسّع في مشاريع البنية التحتية، والتنقيب عن النفط. فقد ارتفع إجمالي الاستثمارات من 12 مليار دولار في 2001 لتتجاوز 70 مليار دولار في 2017.(51) وتمكّنت الصين من خلال هذه القروض من مضاعفة علاقاتها التجارية مع دول المنظمة، لتصبح الشريك التجاري الأول لها. يتبين ذلك من خلال توسع إجمالي حجم التجارة بأكثر من خمسة أضعاف من 459 دولار في 1992 إلى نحو 21.4 مليار دولار في 2001. وارتفعت إلى 191 مليار دولار في 2008، ووصلت إلى 247.1 مليار دولار في 2016، وبحلول 2021 بلغ إجمالي التبادل التجاري 307 مليار دولار.(52)

وبموجب القروض والاستثمارات التي منحتها الصين لدول المنظمة، والإنجازات الأمنية والعسكرية متعددة الأطراف في إقليم سينكيانغ، وتطور العلاقات الثنائية في الإقليم، استطاعت بكين إقامة ثلاثة ممرات رئيسة تربط مبادرة الحزام والطريق

بالإقليم من أصل ست ممرات عالمية، وهي: الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين ومنغوليا وروسيا (CMREC)، والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC)، والممر الاقتصادي الذي يربط الصين مع دول آسيا الوسطى وغرب آسيا (CCWAEC).(53)

3.الإنجازات الثقافية

حاولت الصين توظيف منظمة شنغهاي لإعادة التوحيد السلمي للوطن الأم، من خلال نشر الثقافة الكونفوشيوسية لِما لها من تأثير على الشعب في تايوان. وبالاطّلاع على البيانات الصادرة عن معاهد كونفوشيوس يبدو أنّ قوة الصعود الصيني على المستويات الأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، جعلت الصين تبحث عن الأهمية الاستراتيجية لصعود اللغة الصينية لتنافس اللغات العالمية، وذلك بالاتّكاء على انتشار 550 معهد كونفوشيوس في العالم، والذي يهدف إلى نشر الثقافة الصينية من خلال التعليم والتكنولوجيا، والأفلام السينمائية، والرأي العام، والكتابات النظرية.

كما تحاول الصين بناء حضارة مع مختلف الثقافات، والجنسيات، والأديان بالمنطقة الإقليمية؛ وذلك لدعم الهرمية الثقافية الكونفوشيوسية. فعقدت الصين مع دول المنظمة في 2001 معاهدة حُسن الجوار والصداقة، وأبدت الدول الأعضاء التزامها في قضايا عدم انفصال الأقاليم، وأبرزها:

أولاً: التزام دول المنظمة بعدم انفصال تايوان، وذلك بموجب المادة رقم 5: "يؤكد الجانب الروسي من جديد أن الوقوف المبدئي بشأن قضية تايوان يزداد في الوثائق السياسية الموقعة، واعتمدها رؤساء دول البلدين خلال فترة 1992–2000، ولا تزال دون تغيير. يعترف الجانب الروسي بصين واحدة فقط في العالم، وأن جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة القانونية الوحيدة التي تمثل الصين كلها، وأن تايوان جزء من الصين. ويعارض الجانب الروسي أي شكل من أشكال استقلال تايوان."(54)

ثانياً: التزام دول المنظمة بعدم انفصال التبت بموجب المادة رقم (2): "سيقوم الجانبان بزيادة الدعم المتبادل بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية. تؤكد روسيا من جديد دعمها القوي للموقف المبدئي للصين بشأن تايوان والتبت."(55) وعقدت الصين والدول الأعضاء في شهر مايو 2002

اتفاقيةً لاحترام تنوّع الحضارات، والبحث عن أرضية مشتركة على أساس المساواة. ورسّخ رؤساء الدول الأعضاء في أستانا في شهر يونيو 2005 أهميةَ بناء حضارة من الثقافات والأديان المختلفة على المستوى الإقليمي؛ بهدف تجاوز الخلافات بين الدول الأعضاء، وتعزيز الحوار والتفاهم.(56)

وبالاعتماد على الاتفاقيات المذكورة أعلاه، يُفترض أنّ مبادرة الحزام والطريق زادت الطلب على تعليم اللغة الصينية خلال فترة 2015–2021؛ فمثلاً، تُعد اللغة الصينية ثاني أكثر لغة يزداد عليها الطلب في روسيا بعد اللغة الإنجليزية. ووضّح مدير معهد كونفوشيوس بالجامعة الفيدرالية الروسية "ليو كونجيينغ" أنّه في 2022 ازداد الطلب على اللغة الصينية في روسيا بنسبة 55٪، بالمقارنة مع اللغة الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية.(57) وفيما يتعلق بالهند، فبالرّغم من رفض وزارة الخارجية الهندية على المستوى الرسمي التعاونَ مع الصين في مبادرة الحزام والطريق، لكن توسّع العلاقات التجارية يفرض على البلدين التعاون في الدبلوماسية الشعبية. فمنذ 2013، عقدت جامعة مومباي اتفاقيات مع معهد كونفوشيوس؛ بهدف تعزيز اللغة والثقافة الصينية، وتوفير منح دراسية شاملة بين البلدين.(58) ووقّعت جامعة مومباي في 2020 أربعاً وخمسين مذكرةَ تفاهم مع معهد كونفوشيوس؛ بهدف توفير شهادات عالمية صالحة لاختبار الكفاءة في اللغة الصينية (HSK) من خلال الإنترنت.(59)

4.الإنجازات السياسية

تسعى الصين إلى تحقيق التفوق الإقليمي والدولي من خلال إعادة تنظيم القوات المسلحة؛ فالرئيس الصيني شي جبين بينغ يؤمن بأنّ الجيش الذي يمتلك "القدرة على القتال وكسب الحروب"، ضروري لتحقيق كل عنصر من عناصر الحلم الصيني للوصول إلى الرؤية الصينية 2049، وذلك من خلال وجود تناغم وانسجام بين بلد مزدهر أمنياً واقتصاديا وثقافياً وسياسياً وجيش قوي.

ويبدو من خطابات الرئيس الصيني أنّ حلم الجيش القوي بالنسبة للصين له أهمية خاصة؛ لأنّها تسعى إلى التغلب على آثار ما لحق بها من إذلال على أيدي القوى الأجنبية في القرن التاسع عشر.(60) وفي هذا الشأن، يقول غراهام أليسون، "أنْ تكون الصين قادرة على القتال لا يعني أنّها تريد القتال". لكن حِرص الصين على

الاهتمام بتنمية القوات المسلحة والجيش، قد يؤدّي إلى تفاقم الاختلافات الثقافية السياسية العميقة تجاه الولايات المتحدة.(61) وهذا ما تؤكّده الدراسات العسكرية الصادرة عن وحدة البحث الخاصة بالقوات المسلحة الصينية. إنّ الصين تسعى إلى أن تكون الدولة الرّائدة في 2049، من حيث القوّة الاقتصادية، والتكنولوجيّة، والقدرات الدفاعية، والقوة الوطنية المركبة، ولذلك فهي تحتاج إلى جدول زمني للاستمرار في إداء اقتصادي نوعي، ما يساعدها في التفوق العسكري.(62)

طبقاً لذلك، بيّنت صحيفة الشعب اليومية، أنّ الصّين عليها تغيير نمط التفكير؛ من أجل تحقيق هدف التحول من مصنع العالم إلى قاعدة ابتكارات العالم.(63). ويجادل في ذلك غراهام أليسون، فيرى أنّ الصين تريد أن تفرض عظمتها على المستوى الدولي، ولذلك فإنّ المطمح الأعظم لأكثر من مليار مواطن صيني لا يقتصر على أن تكون الصين دولة غنية فحسب، بل أن تكون في الوقت نفسه دولةً قوية إلى الحدّ الذي لا يَترك للأمم الأخرى خياراً سوى الاعتراف بوحدة الصين، ومعاملتها بالاحترام الذي تستحقه. ويؤكّد أليسون أنّ هذا الحلم الذي لا حدود له سيتحقق بالرغم من مواجهته،(64) ويصوّر للمفكرين في علم العلاقات الدولية أنّ التنافس بين الصين والولايات المتحدة سوف يتلاشى بشكل طبيعي إذا تحولت الصين إلى "مستثمر مقدر للمسؤولية".(65)

وعلى المستوى الداخلي، يبدو أن الصين تجدد الهوية الوطنية. فقد تَحدّث وزير الخارجية الصينية وانغ يي في المراسم الافتتاحية لمركز دراسات فكر شي جين بينغ في يوليو 2020؛ لتقديم الدّعم للدارسين لفكر شي جين بينغ. ووضَّح الوزير كيفية تنفيذ الصين دبلوماسيتها في العصر الجديد، وربط الأفكار الثقافية والسياسية بالواقع لتحقيق حلم النهضة العظيمة للأمّة الصينية بحلول منتصف العقد القادم. ولتكوين منظومة النظريات الدبلوماسية؛ وافق الحزب الشيوعي الصيني على تجديد المنظومة الفكرية بطابَع عملي، وعصري، وتقدّمي، كما أشار وزير الخارجيّة.(66) تدعو أفكار شي بشأن الدبلوماسية إلى إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية القائمة على الاحترام المتبادل، والإنصاف، والعدالة، والتعاون المشترك؛ لربط تنمية الصين بتنمية العالم، وربط مصلحة الشعب الصيني بالمصالح المشتركة والأساسية لشعوب العالم.(67)

وتتكون أفكار شي من مجموعة من العناصر الرئيسية لتحقيق الحلم الصيني، وهي: القيادة الدبلوماسية من أعلى مستوياتها انطلاقاً من قبول الحزب الشيوعي الصيني؛ إدراج وإقامة مجتمع مستقلّ للبشرية، وإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، والحفاظ على السلام مع دول الجوار. وتتمسَّك أفكار الرئيس الصيني بالإنجازات الدبلوماسية للماركسية التي أشار إليها كارل ماركس وفريدريك إنجلز في كتابيهما "البيان الشيوعي" (1848)، بأنّها أسلوبٌ لتعزيز التقدّم والتنمية، وليست عقيدة.(68)

وأخيراً، ترسّخ جمهورية الصين الشعبية التزامها في الرؤية الكوْنية، والمادية التاريخية، والمادية الجدلية، ويتمسك الأمين العام شي بينغ بقيمة الماركسية التي تضع الإنسان في المقام الأول. وتدعم الصين الموقف العادل في سياستها الخارجية الذي يرفض الاستعمار، والهيمنة، وسياسة القوة، ووضّحت القضايا الهامة المتعلقة بسيادة البلاد وسلامة أراضيها في سينكيانغ والتبت وهونغ كونغ، واتّخذت سلسلة من الإجراءات الحازمة والقويّة للدفاع عن الحقوق المشروعة، والمصالح الجوهرية الصينية؛ الحفاظ على كرامة البلاد، وإعادة تايوان بالطريقة السلمية.(69)

لقد تطور الحلم الصيني في الأوراق الرسمية الصينية في 2012، وذلك بعد إعلان الرئيس شي بينغ مفهوم "الحلم الصيني" أول مرة في استراتيجية السياسة الخارجية. ويُعرف الحلم الصيني على أنه: المشاركة الجماعية بين الحزب الشيوعي الصيني والشعب في السياسة الخارجية والتي ستؤدي إلى تحول الصين إلى قوة عظمى بالاعتماد على الأدوات الاقتصادية.(70) وفي شهر مارس 2013 قال شي بينغ: "يجب أن نبذل جهوداً دؤوبة، ونمضي قدماً بإرادة لا تقهر، ونواصل دفع القضية العظيمة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، ونسعى جاهدين لتحقيق الحلم الصيني بتجديد كبير للأمة الصينية". وقال: "لتحقيق الطريق الصيني، يجب أن ننشر الروح الصينية التي تجمع بين روح الأمة والوطنية باعتبارها جوهر العصر وروحه مع الإصلاح والابتكار جوهرا".(71)

وبناء على الأهداف التي وضعها شي بينغ لتحقيق الحلم الصيني في العلاقات الدولية، هذا بيان لدور منظمة شنغهاي في تحقيق ذلك، ضمن أهداف، منها:

الهدف الأول: التوجه إلى عالم متعدد الأقطاب، فقد أكد الحزب الشيوعي الصيني في العديد من المرات أهمية التوجه إلى عالم متعدد الأقطاب، وهو العالم الذي تكون

فيــه قوة الولايات المتحدة مقيدة. وبينت الصين أن تطوير الدبلوماســية الاقتصادية الصينيــة من خلال الاحتواء المضــاد لأحادية القطبية يقوم على تقييد دور الولايات المتحــدة فــي المنطقة والتوجه تدريجياً إلى عالم متعدد الأقطاب من خلال التعاون الاقتصادي بين الصين وروسيا ومنطقة آسيا الوسطى.

فضلا عن ذلك ذلك يجب أن تعمل الدبلوماسية الاقتصادية على طمأنة دول الجوار. وللتحــول إلــى عالم متعدد الأقطــاب يجب أن تدرك الصيــن أن خروج الولايات المتحدة وحلفائها بشــكل فوري من المنطقة ســيؤدي لزيادة المســؤوليات الأمنية علــى دول المنطقة.(72) لكن الدبلوماســية الاقتصادية تحــاول زيادة ارتباط الصين الاقتصــادي بدول المنطقة، والذي يؤدي في نهاية الأمر للخروج الأمريكي بشــكل تدريجــي مــن المنطقة، ما يضمن للصين عدم المواجهة المباشــرة مع دول المنطقة والولايات المتحدة، والتحول إلى قوة عظمى بحلول 2035.(73)

عملت الصين على توظيف منظمة شنغهاي لتحقيق التوجه نحو التعددية القطبية، من خلال إظهار حُســن النية بالإقليم. وبالنظر في التقارير الصادرة عن منظمة شــنغهاي تؤكد التزام الدول الأعضاء بانتظام على حماية السيادة الوطنية، وتقييد حق الفاعلين الخارجيين في تحدي الدولة والسياســات الداخلية.(74) ويتوضح ذلك في مواجهة التدخلات الخارجية، وإدانة الحركات الانفصالية في ســينكيانغ والشيشان. ولحماية هذه الأقاليم طالبت الصين وروسيا بدور أكبر للأمم المتحدة باعتبارها القوة الخارجية الوحيدة التي يمكنها أن تَحل الخلافات الدولية بالمنطقة.(75)

وبعد أحداث 11 سبتمبر عبرت المنظمة عن رفضها التدخل الأمريكي في أفغانستان، ورفض القواعد الأمريكية في آســيا الوســطى.(76) ويُعتقد أنّ أحداث ســبتمبر أهمّ خطوة أدت إلى توسيع التعاون بالمنظمة؛ لأنّ الواقع الجديد لمنظمة شنغهاي، يفرض على الصين وروســيا وأعضاء آســيا الوسطى تركَ خلافاتهم والعمل من أجل تحقيق هدف مشــترك يقوم على توازن الأمن الإقليمي؛ لمواجهة الهيمنة الأمريكية بالإقليم تحت ذريعة حماية الأمن الدولي.(77)

ويتبيّــن من رفــض التدخل العســكري الأمريكي في أفغانســتان أنَّ الصين ترفض التدخلات الخارجية أو حتى المشــاركة العســكرية في أفغانســتان مع حلف الناتو في 2001، وظلّت تقدم الدعم اللوجســتي فحســب، وفتحت مجالها الجوي لقوات

التحالــف الدولي، وتبادل المعلومات الاســتخباراتية مع الولايــات المتحدة.(78) وحقّقت الصين بذلك مكاســب اســتراتيجية، تمثّلت في تخفيف حدة التوترات مع إدارة بوش، وأكدت أنّ مكافحة الإرهاب هي مصلحة مشتركة لحماية الأمن والسلم الدوليين. وحصلت على اعتراف من الولايات المتحدة في شــهر اغســطس 2002، ينــصّ علــى: "أنّ جماعة الإيغور التي تقود الحملات الانفصالية في ســينكيانغ هي جماعة إرهابية".(79)

وبعــد ذلك أصدرت دول شــنغهاي بدعم من روســيا والصيــن بياناً عُرف "بإعلان أســتانا"، في شــهر يوليو 2005، نص على ضرورة التزام الولايات المتحدة وحلفائها بوضع موعد نهائي لاســتخدام المرافق والبنية التحتية التي قدمتها الصين وروسيا ودول شنغهاي للقضاء على حركة طالبان في أفغانستان.(80) ويدلّ انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في شهر أغسطس 2021 على فشل السياسة الأمريكية في أفغانستان، بخاصَة أنّها تكبدت في الحرب على أفغانستان خسائر تزيد عن 2.3 تريليون دولار، وذلك بحسب الدراسة الصادرة عن جامعة براون.(81) وفي المقابل عزّزت الصين العلاقات الاقتصادية مع أفغانســتان، وهذا ما أكدته حركة طالبان لما زار بعض مسؤوليها الصين في شهر يوليو 2016.(82)

تعاونت الصين وروسيا في المجالات الأمنية والعسكرية مع أوزباكستان عبر منظمة شــنغهاي، من خلال إجراء التدريبات العسكرية المشتركة في 2003؛ وذلك للتقليل من النفوذ الأمريكي في آســيا الوسطى، وعقدت الدول الأعضاء اتفاقية عسكرية مع أوزباكستان في 2002، وقدّمت لها مساعدات اقتصادية بقيمة 150 مليون دولار.(83) ونتيجة الضغط الصيني والروســي على أوزباكســتان عبر المنظمة اضطرّت القوات الأمريكية إلى مغادرة القاعدة العسكرية في أوزباكستان بشهر نوفمبر2005.(84)

وأصدرت دول شنغهاي بياناً في شهر يوليو 2005 ترفض فيه قيام الثورة الملونة في قيرغيزســتان في 2005، وطالبت الولايات المتحــدة بالخروج منها.(85) وبموجب الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شــنغهاي، قدّمت الصين وروســيا الدعم العســكري لقيرغيزستان في شــهر مايو 2005؛ لمواجهة "ثورة التوليب" التي دعمتها الولايات المتحدة لتولي حلفاءها الليبراليين الحكم، واستطاعت الصين وروسيا إفشال هذه الثورة. وقد أغلقت قيرغيزستان القاعدة العسكرية الأمريكية "ماناس" في

شهر يوليو 2014؛ نتيجة ضغط الصين وروسيا عليها عبر منظمة شنغهاي، وهذا من الإنجازات المهمة التي حققتها الصين لمنع التدخلات الخارجية في آسيا الوسطى، وحماية موارد الطاقة.(86)

أمّا الهدف الثاني: تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالصين تعترف أن أمريكا هي قوة عالمية ومهيمنة، ولا تريد في الوقت الحالي أن تكون الصين عالمية أو حتى منافسة للولايات المتحدة. والقادة في الحزب الشيوعي الصيني يدركون المخاطر والمسؤوليات المرتبطة بهذا الدور، خاصة وأن الصين تفتقر للموارد المادية للقيام بذلك. وهم أيضاً يخشون أن مثل هذا الدور العالمي سيحول الموارد التي تشتد الحاجة إليها في التنمية الوطنية ويمكن أن تعزز ردود الفعل السلبية الإقليمية ضد الصين.(87)

حاولت الصين توظيف منظمة شنغهاي لتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة، من خلال الالتزام بالشرعية الدولية. وقد أشارت المادة رقم (8) من معاهدة حسن الجوار والصداقة لعام 2007 إلى توصية الصين وروسيا بأن تحل القضية النووية الإيرانية بسلام وتفاوض، وتأكيد الالتزام بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتأكيد الدور المهم للوكالة الدولية للطاقة الذرية.(88) وقد أكدت الصين في تقارير منظمة شنغهاي في 2013 أنها حريصة على المشاركة في أي محادثات تتعلق بالحل السلمي للبرنامج النووي الإيراني. ولتجنب أي تراكم أحادي لأنظمة الدفاع الصاروخي الإيرانية دون مراعاة مصالح الدول الأخرى، فيعرض الاستقرار الاستراتيجي والأمن الإقليمي في آسيا الوسطى للخطر(89)، ودعت الصين ودول المنظمة للاستمرار في الالتزام بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تهدف إلى القضاء على خطر انتشار الأسلحة النووية، والنهوض بعملية نزع السلاح النووي وتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.(90)

ثالثاً: تحديات مستقبل الصعود الصيني والتداعيات على منظمة شنغهاي

من الأدلة التي تبيّن، اختلاف المصالح بين روسيا والصين، التي من الممكن أن تؤثر على أجندة منظمة شنغهاي، وتراجع أولويتها لدى للصين. قلق روسيا من التهديد الديمغرافي الذي تشكّله الصين في سيبيريا الروسية البالغ عدد سكانها 30 مليون

نسـمة. إذ يوجد في هذه المنطقة نصف مليون صيني داخل الحدود الروسـية، ومن المتوقـع أن يصبحـوا 20 مليونا خلال العقود القادمـة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى فوضى داخل روسـيا؛ بسـبب زيادة تدخل الصين في الشؤون الداخلية الروسية من خلال الزيادة الهائلة في عدد سـكان الأقاليم الصينية المجاورة لإقليم سيبيريا بواقع بـ250 مليون نسمة.(91)

ترى روسيا أن آسيا الوسطى منطقةً للنفوذ العسكري والاقتصادي من واقع السيطرة على منافذ الطاقة، و"الغزوات الاقتصادية الصينية" وتأثيرها مما يثير قلق المسؤولين الروس. ويأتي هذا الاعتقاد في ظل ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للمنطقة، وهي: أولاً: القلق المتزايد من التوسع الاقتصادي للصين بالمنطقة الذي ينظر إليه أحياناً أنه تهديد للاقتصادات المحلية؛ فعلى سـبيل المثال، في كازاخستان احتج أعضاء البرلمان في 2006 على الحزب الموالي للرئاسـة، وطالبوا أن يأخذ من أسـهم الشركات الصينية المشاركة في المشاريع المتعلقة بالطاقة نسبة وهي أقل من 40٪؛ فمن وجهة نظرهم، قد يؤثر وجود عدد كبير من الشركات الصينية على الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والأمني.(92)

ثانياً: يزيد القلق من التوسـع الديمغرافي للصين بالإقليم، في قيرغيزستان مثلاً أدت زيادة التجارة إلى جولات احتجاجية مناهضة للصين، أبرزها في سوق دوردوي في 2002 وسوق كاراسو في 2004. وترى قيرغيزستان أنَّ زيادة عدد العمال والمهاجرين مـن الصين يعد تهديد للديمغرافيا المحلية، ولا تقتصر على الاقتصاد المحلي، ففي 2007 شجعت هذه الاحتجاجات على سن القوانين للحد من عدد العمال الصينيين في سوق قيرغيزستان، والحفاظ على التركيبة السكانية فيها.(93)

ثالثاً: تتسع الفجوة بين النخب السياسية والجمهور بشأن بالتوسع الاقتصادي للصين. بالرغم من أن القيادة السياسية في منطقة آسيا الوسطى تعتمد في أغلبها على مبادرات منظمة شنغهاي، إلا أنّ الجمهور العام في آسيا الوسطى يُفضل وجود الدول الغربية بالمنطقة على الوجود الصيني. في طاجيكسـتان مثلاً، على المسـتوى الشـعبي لا يُحبَّب التوسـع الاقتصادي للصين والذي يُنظر إليه على أسـاس السـيطرة الشعبية، بخاصّة مع اندلاع احتجاجات المزارعين الذين اسـتأجرت أرضهم شـركات زراعة صينية. ولكن على مسـتوى القيادة السياسية، فإنّ طاجيكستان حقّقت من التدخلات

الاقتصادية للصين حماية سياسية من التدخلات الخارجية. لذلك فإنّ مسألة تكوين هوية وطنية إقليمية مشتركة للدول الأعضاء في شنغهاي تبقى من التحديات المستمرة للمنظمة.(94)

زيادة على ذلك، ما زالت التوترات تسود العلاقات الصينية الهندية والنزاعات الحدودية، ولم تستطع منظمة شنغهاي تسويتها، خاصة التوترات الحدودية في منطقة أكساي تشين خلال فترة 2013-2022. كما تعد الهند، حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وتعارض صعود الصين في منطقة المحيط الهادي والهندي لتحقيق التفوق الإقليمي. وما يجعل الهند تتعاون مع الصين في شنغهاي هو على الأرجح رغبتها في الحفاظ على العلاقات الأمنية والوصول إلى مصادر الطاقة في منطقة آسيا الوسطى، فنيودلهي تنظر إلى تحقيق مصالحها في المنطقة، ولا تقف إلى جانب الديمقراطيات الداعمة لمنطق أحادية القطبية.(95)

يستنتج من خلال ما سبق، أن التحالف بين أعضاء منظمة شنغهاي، يقوم بالأساس على افتراض النظرية الواقعية، بأن المصلحة الوطنية للدول ربما تكون أبدية أو دائمة، إذ لا توجد "عداوة دائمة أو صداقة دائمة"، وما يدلل على ذلك، أن دول منظمة شنغهاي ليست للحلفاء الأبديون، لطالما كانت دول المنظمة تُفضل الاحتفاظ بسيادتها الوطنية على آليات واتفاقيات المنظمة.(96) كما أن انتشار الثقافة الكونفوشيوسية في منطقة شرق آسيا بشكل عام، وآسيا الوسطى بشكل خاص، قد يؤدي إلى تراجع التحالف بين الصين والدول الأعضاء. ويجادل ستيفين والت في كتابه "The Origins of Alliances"، أنَّ الانتشار الثقافي لأحد الدول الأعضاء على المستوى الإقليمي يمكن أن يؤدي إلى فشل التحالفات الأمنية. ويدلل على ذلك، أن الماركسية اللينينية التي كانت أساس تحالفات الاتحاد السوفيتي على المستوى الإقليمي عندما وصلت الشيوعية إلى العالمية، أصبحت روسيا تسعى إلى التفوق المستقل عن الأحزاب الشيوعية، الأمر الذي أدى إلى انقسام أيديولوجي بين الصين وروسيا خلال الحرب الباردة.(97)

بناء على ذلك، وفي سياق استشراف المستقبل، وأهمية منظمة شنغهاي للصين، يمكن القول إن منظمة شنغهاي لم تعد ذات أهمية قصوى لبيجين في خدمة صعودها السلمي، كما كانت في البدايات. وهذا يرجع إلى عوامل عدة أهمها، تناقض المصالح الإقليمية لدول المنظمة في منطقة آسيا الوسطى، الأمر الذي قد

يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.(98) فضلا عن ذلك، على الرغم من أهمية التحالف الصيني الروسي في مواجهة الولايات المتحدة، إلا أن التحالف بين الطرفين قد يتراجع، نتيجة العداء التاريخي بين الطرفين الذي لم ينتهِ، وإنما تم تجاوزه فحسب. كما لا يوجد نقاش بين الدولتين نقاش بشأن القضايا الاستراتيجية للأمن القومي المشترك في بحر الصين الجنوبي، ما يعني أنه يمكن أن تنظر بيجين إلى موسكو على أنها عدو محتمل في المستقبل. خاصة أن روسيا تحاول فرض سيطرتها بالإقليم، ففي المناورات العسكرية التابعة لمنظمة شنغهاي خلال فترة 2007–2011 وثقت الخطابات الرسمية الروسية أنها تعمل على توجيه أعمال المنظمة إلى الطابع العسكري للتغلب على الطابع الاقتصادي الذي يمكن أن تقوده الصين فيما بعد.(99)

ستمثل منطقة آسيا الوسطى، في وجهة نظرنا، مفترق الطرق الاستراتيجي والتجاري بين أمريكا وروسيا والصين. لذلك ستبقى استراتيجية الاستقرار الحذر فيها ترجع إلى نظرية "Heart Land" لماكندر للسيطرة على آسيا الوسطى والعالم. فمن يحكم شرق أوروبا يحكم آسيا الوسطى، ومن يحكم آسيا الوسطى يحكم قارات العالم الثلاث؛ آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، ومن يحكم القارات الثلاث يحكم العالم كله. ويُفترض في ظل استمرار التنافس الدولي بالمنطقة أنّ المصلحة القومية لواشنطن وبيجين وموسكو تتحدد من الاستقرار الحذر فيها، وأنّ حالة الفوضى في أي من دول آسيا الوسطى تنعكس سلباً على استقرار النظام الدولي. في ضوء ذلك، يبقى مفهوم الصعود السلمي مرهون بقُدرة الحزب الشيوعي الصيني على تجاوز الإشكاليات العالقة في منطقة آسيا الوسطى، والمنافسة الدولية في منطقة بحر الصين الجنوبي.

وفي هذا الشأن، يرى الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية في الإدارة الأمريكية، ريتشارد هاس، أن الهيمنة الأمريكية أقل بكثير مما كانت عليه. وبالتدقيق، نجد أن التقارير الأمريكية أصبحت تتحدث عن احتمال التفوق الصيني عليها، في مجالات القوة الثلاث، القوة العسكرية، تتحدث وسائل الإعلام في واشنطن عن احتمال تآكل القوة العسكرية، نتيجة حالة الإرهاق الشديدة للجيش الأمريكي وعدم قدرته على حسم المعارك الطويلة، سواء أكان في أفغانستان أم العراق.(100) كذلك أشارت التقارير العسكرية الصادرة عن البنتاغون، بأن الطائرة الصينية "جيان 10" الجديدة،

متفوقــة على الطائرات الجوية الأمريكيــة كافة،(101) وهي تهدد بقلب المعادلة في تايوان واحتمال إعادتها عسكرياً أمرا واردًا.

أمــا من حيث القــوة الاقتصادية، فبروز الصين في موقع متقدم لا يعد، وفقا لتقارير البنتاغون تهديداً للاقتصاد الأمريكي في الوقت الحالي؛ لأن الاقتصاد الصيني يرتكز علــى الخدمــات، وهذا يعني أن التجارة الصينية تحقــق إيرادات مرتفعة، لكنها أقل تطوراً من الولايات المتحدة التي تمتلك 19 علامة تجارية في العالم من أصل 46٪ من الشركات العابرة للقارات.(102) لكن استمرار الاقتصاد الصيني بوتيرة معينة، يعد تهديداً للقوة الأمريكية، وبذلك تزيد فرصة نجاح سيناريو إعادة تايوان سلمياً، نتيجة ارتباط دول المنطقة بعقود مستقبلية مشروطة بالاعتراف بأن تايوان جزءاً لا يتجزأ من الصين. أما في جانب القوة السياســية، فنجد أن الولايات المتحدة تفقد من نفوذها السياسي عبر العالم لصالح عدد من القوى الدولية الصاعدة. وبناء عليه فإنها تخسر مكانتها في منطقة آسيا الوسطى نتيجة الثورات الملونة.

إن مستقبل النظام الدولي سيكون ثنائي الأقطاب، تتزعمه الولايات المتحدة والصين، أو متعــدد الأقطــاب، علــى الأقل، وتكون الصين قطباً رئيســاً فيــه. فهي أكبر قوة إقليمية من الناحية الاقتصادية، وتوســعت خارج إقليمها بإنشــاء المؤسسات الدولية والتحالفــات، ومبادرة الحزام والطريق، بهدف مواجهــة الأحادية القطبية. فبحلول منتصف العقد الحالي قد تنشــأ حروب فــي منطقة بحر الصين الجنوبي بين الصين والولايات المتحدة، بســبب الاختلافات الأيديولوجيــة، وتعارض المصالح بينهما. ولمعالجتها يترتب على أمريكا والصين فهم الفلســفة الفكرية والتاريخية لبعضهما. ويُعتقــد أنَّ الصين ســتلتزم بالوصية الأولى لكونفوشــيوس: "اعرف مكانك"؛ لأنّ الحفاظ على النظام السياسي هو القيمة المركزية للصينيّين، ومن وجهة نظرهم ليس للنظام بديل سوى الفوضى. وينشأ النظام المتناغم من خلال الترتيب الهرمي،(103) ويفسّر ذلك فكر شي بينغ القائم على أنّ الصين التقليدية كان الإمبراطور فيها مسؤولاً عن حفظ النظام العام، وحاكماً سياسياً؛ لحفظ موقعه في العلاقات الدولية، وتأمين الوصول إلى قمة التراتبية الهرمية على المستوى الدولي.(104)

كما يرى أستاذ الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت علي الجرباوي، أن مراكمة القوة أمر ضروري، لكنها لا تكفي وحدها لتحويل المكانة المتقدمة في النظام الدولي إلى

حضـــارة رائـــدة. ويَفترض أنَّ الصعود الصيني على سُـــلم النظام الدولي، بالرغم من أهمية دلالته على تعاظم القوة الصينية واســـتعادة مكانتها عالمياً، لكن لا يمكن عده مؤشراً كافياً وحده على ضمان إحلال الحضارة الصينية مكان الحضارة الغربية الرائدة حاليـــاً. ويُرجـــح الجرباوي ذلك، كون الثقافة الكونفوشيوســـية لا تتوفر فيها عناصر القوة الذاتية لثقافة أساسية محفزة بأيديولوجية عالية التوجه والتطلع، ولا تتوفر فيها الطاقة الكافية للتوسع الخارجي. ويَعتقد أنَّ السبب يرجع إلى الفرق بين انتشار الثقافة والحضارة، ويقول في ذلك: "ترتبط الحضارة بالانتشـــار وتنتج عنه، وهذا ما يميزها عـــن الثقافة التي تبقى متموضعة محلياً في بقعة جغرافية محددة، ومرتبطة بمجموعة بشرية واحدة".(105)

كما يُعتقد أنَّ التاريخ في منطقة شرق آسيا لم يُعطِ الكونفوشيوسية فرصتها بالانتشار، والعلاقات الإقليمية لم تَغفر للشـــيوعية الصينيـــة كونها تقوم على تحقيق المصلحة القوميـــة واللعبة الصفرية والبراغماتية. لذلك فإنّ القرن الحادي والعشـــرين يشـــهدُ تطـــورات اقتصادية، وأحداث سياســـية غير متوقّعـــة، وإنّ المبادئ الأمريكية يصعب تطبيقهـــا فـــي النظام الدولي الـــذي يعتمد على التطور التكنولوجي الســـريع؛ خاصة أنه توجد العديد من الحكومات التي ترفض الالتزام بها، مثل الصين، التي تســـعى لمقاســـمة النفوذ الأمريكي على المســـتوى العالمي. ويرى هنري كيسنجر، أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تنتظر خلاصَها على يد القيم الصينية، وإنّما يجب عليها وضع الأســـس والمبادئ لقيادة العالم ومناقشـــتها مع الدول الصاعدة خاصّة الصين التي يراها كيسنجر الدولة الوحيدة القادرة على المنافسة في النظام الدولي.(106)

رابعاً: المنظور الغربي منافيا لمبدأ الصعود السلمي

رغم أن الدراسة تنطلق من كون منظمة شنغهاي من أدوات الصعود السلمي للصين، إلا أنـــه يوجـــد منظور مخالف يـــرى أن المنظمة من أدوات توســـع الصين إقليميا، وعســـكرة المنطقة، وتشـــكيل تحالف لمواجهة أي محاولة تغلغل في ذلك النطاق، وهذا يعد خاصة وفقا للمنظور الغربي منافيا لمبدأ الصعود السلمي الذي تنطلق منه الدراسة.

ينطلق المنظور الغربي في النقاش والتحليل من واقع الدوافع السياسية لموسكو في منطقة آســـيا الوســـطى، التي تعد جزءاً تاريخياً من مجال نفوذها، وتسعى بيجين إلى

الدور المهيمن فيها أساسا بسبب حاجتها إلى موارد الطاقة. حاولت دول منظمة شنغهاي ترتيب المنطقة بين الصين وروسيا مع دفع جداول الأعمال الخاصة في المنظمة باتجاه المصلحة القومية لكل دولة. ويجادل بعض مختصّي علم العلاقات الدولية في أنّ روسيا من الناحية الاستراتيجية سعت إلى شراكة داخل منظمة شنغهاي بغرض احتواء الصعود الصيني.(107)

تاريخياً، كان أعضاء منظمة شنغهاي أقرب إلى روسيا من حيث الثقافة السياسية، والشعور بالانتماء الاجتماعي والهوية، ويبدو أن الدول السوفيتية السابقة لا تُفضل إلى حد ما العلاقات مع الصين. فالتصور السائد في المنطقة هو أن روسيا هي الضمانة الأمنية، في حين أن الصين دولة تَحمل مطالب للهيمنة الإقليمية. ونتيجة لذلك، يبدو أن الروس مترددون في تطوير رؤية منظمة شنغهاي للتعاون، فيما يتعلق بالتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية، والاقتصاد، والطاقة.(108)

بناء على ما سبق، يفترض المنظور الغربي أنَّ الصعود السلمي يمتلك قُدرة محدودة في الاستمرار بالتعاون عبر منظمة شنغهاي؛ ويُعتقد ذلك من واقع مناقشة المواقف الرسمية للصين وروسيا في مجال التكنولوجيا العسكرية، فالعقيدة العسكرية الروسية تسلط الضوء على حقيقة أولويات روسيا في التعاون الأمني والعسكري، وهي، أولاً: التعاون مع جمهورية بيلاروسيا؛ لتنسيق الأنشطة في مجال تطوير القوات المسلحة الوطنية واستخدام الجيش للبنية التحتية.(109) ثانياً: التعاون مع أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ لتوحيد الجهود وخلق قوى جماعية لضمان الأمن الجماعي والدفاع المشترك. ثالثاً: التعاون مع رابطة الدول المستقلة (CIS)؛ لضمان الأمن الإقليمي والدولي بموجب التنسيق في أنشطة حفظ السلام. رابعاً: التعاون مع منظمة شنغهاي؛ لتنسيق الجهود من أجل مواجهة الأخطار العسكرية والتهديدات العسكرية الجديدة في الإقليم. خامساً: التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية؛ للمشاركة مع ممثلي القوات المسلحة وغيرها من القوات في قيادة عمليات حفظ السلام، وصياغة الاتفاقيات الدولية وتنسيقها وتنفيذها.(110)

من قائمة هذه الأولويات يبدو أن روسيا ترى منظمة شنغهاي الأولوية الرابعة فقط؛ وذلك لأنّ القوات العسكرية داخل منظمة شنغهاي لا تتعدى مستوى التنسيق الأمني للحفاظ على الأمن بالمنطقة، فدول منظمة شنغهاي لم تخض أي حرب مشتركة،

ويُفترض أن القدرة المحدودة للدول الأعضاء للحفاظ على الأمن إقليمي لا تمكنها من المقارنة بما وصل إليه حلف الناتو.(111)

وفي هذا السياق، يُعتقد أنّ المنافسة الأمنية والعسكرية بين البلدين لم تنته. ويَرى المحللون الجيوستراتيجيون الغربيون أن تنفيذ المناورات العسكرية الروسية في شهر يوليو 2010، والأكبر في نوعها بعد الحرب الباردة(112) جاءت للتأكيد أن روسيا المُصدِّر الرئيسي للغواصات لبعض شركائها في منظمة شنغهاي. بينما يظهر من المحللين العسكريّين الغربين أن الصين في الغالب مهتمة بنزاع عسكري محتمل مع الولايات المتحدة بمنطقة بحر الصين الجنوبي، ولكن لا يبدو أن هذه هي القصة كاملة للمحللين الجيوستراتيجيين الغربين في منطقة آسيا الوسطى، فإن قيام الصين في مناورات عسكرية، وهي الأكبر في نوعها منذ تأسيس جمهورية الصين يُفَسّر على أنّها رد على المناورات العسكرية التي تقوم بها روسيا.(113) يستنتج المنظور الغربي التحليلات من النظرية الواقعية؛ وهي أنَّ المصلحة الوطنية للبلدان ربما تكون أبدية أو دائمة، لكن لا يوجد حلفاء أبديون، طالما كانت دول المنظمة تُفضل الاحتفاظ بسيادتها الوطنية على آليات واتفاقيات المنظمة.(114) فروسيا مثلاً أعربت في 2009 عن رغبتها في ذلك، عندما رفضت تنظيم نادٍ للطاقة يعمل عبر المنظمة، بل أعلنت عن أهمية تأسيس منتدى للنقاشات غير الرسمية للتعاون في مجال الطاقة عبر المنظمة.(115) ويمكن أن يكون السبب هو نفسه، أي أنّ روسيا لا ترغب في الاعتماد على آليات واتفاقيات المنظمة.(116)

خاتمة

شكّلت منظمة شنغهاي الأداة الوظيفية للصين لتحقيق عملية الصعود السلمي، خاصة في الفترة الأولى لنشأة المنظمة (2001–2011). فقد تمكّنت الصين خلال تلك الفترة، من تسوية أغلب النزاعات الحدودية مع دول الجوار، ومواجهة توسع الناتو في منطقة آسيا الوسطى، ومواجهة الحركات الانفصالية التي تهدد الأمن الإقليمي للصين، الأمر الذي وفر لبجين بيئة إقليمية آمنة تمكنها من الانطلاق والتوسع نحو العالم. ما يعني، إثبات صحة الافتراض الأساسي الذي قامت عليه الدراسة، بأن منظمة شنغهاي استطاعت تحقيق الاستقرار النسبي في سينكيانغ، الذي يخدم الصعود الصين.

أما في الفترة الممتدة من 2012 إلى يومنا هذا، يمكن الاستنتاج، أن منظمة شنغهاي، على الأرجح، لم تعد الأداة الأساسية في خدمة صعود الصين السلمي كما هو الحال في الفترة السابقة. فقد ظهرت للصين وسائل أخرى، أصبحت لها المنفعة الأكبر في خدمة صعودها السلمي، لعل أبرزها، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، فضلا عن اهتمام بجين بالعلاقات الثنائية بدل العلاقات متعددة الأطراف، ومبادرة الحزام والطريق، والاستثمارات في قطاعات البنية التحتية. وما يفسر تراجع أهمية منظمة شنغهاي عند الصين، على الأغلب، هو التناقضات الداخلية داخل المنظمة بينها وبين روسيا، من ناحية، والصين والهند وباكستان، من ناحيةٍ أخرى. وهذا ما يتفق مع وجهة نظر والتز فيما يتعلق بالتعاون داخل المنظمات الدولية، وتخوف الدول فيما يتعلق "بالمكاسب النسبية".

وجادلت الدراسة أن التوسع الإقليمي لا يقتصر على التطور في التكنولوجيا العسكرية فحسب، إنما في قدرة الدول الصاعدة على نشر نفوذها للتأثير على المراكز السياسية في الدول المجاورة وتوحيدها اقتصاديا وسياسياً وثقافياً، وهذه العلاقة بين التنمية الداخلية وتطور البنية التحتية تؤدي إلى بروز الصين على الساحة الدولية. وبينت الدراسة ذلك من خلال توضيح مدى استفادة الصين من وجودها في منظمة شنغهاي للتعاون لخدمة مرتكزات الصعود الصيني السلمي، والذي يتبين من خلال الإنجازات الامنية التي وضحتها الدراسة وهي: تسوية النزاعات الحدودية مع روسيا وقرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان وأوزباكستان والاعتماد على استراتيجية المسايرة تجاه الهند لتجاوز المشكلات العالقة في اكساي تشين. ومكافحة الجماعات الانفصالية والحركات الإرهابية، وتأمين مصادر الطاقة مع روسيا والدول الأعضاء المنتجة للنفط.

تبقى منظمة شنغهاي من بين الأدوات الوظيفية للصعود الصيني، كونها ساعدت الصين في تطوير الأمن الإقليمي وحلّ بعض القضايا العالقة مع دول الجوار سلمياً، مثل، روسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وأوزباكستان في عام 2004، والمساعدة في مواجهة الحركات الانفصالية في إقليم سينكيانغ، وتلبية جزء من احتياجات الصين من موارد الطاقة. إلى جانب ذلك، ساعدت منظمة شنغهاي الصين في تنمية العلاقات في المجالات المختلفة مع دول الجوار. ووفّرت المنظمة للصين البيئة الإقليمية الآمنة، وهذا ما مكّن الصين من الانطلاق نحو العالمية، وهذا ما تمثّل

بشكل أساسي في تبني مبادرة الحزام والطريق، التي تمّ الإعلان عنها عام 2013.

وتبقى منظمة شنغهاي من أدوات التوسع الاقتصادي بالمنطقة، من حيث دعم الدول الأعضاء للصين؛ لتعزيز مكانة "اليوان" الصيني عالميا، من خلال الاتفاق مع روسيا لإنشاء منصة مالية بين العلماء والخبراء الاقتصاديين في 2006؛ للتخفيف من الاعتماد على الدولار في التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة شـنغهاي، وهذا مـا أتاح للصين علاقات ثنائية مع الدول الأعضاء تسـاهم في البحث عن الأدوات لإدراج "اليوان" الصيني عملةً احتياطية، والتي تسمح بالتبادل المباشر على المستوى الإقليمي.(116)

وبقيـت الدول الأعضاء على موقفها بشـأن تقليص هيمنة الـدولار وزيادة التعامل بالعملات المحلية، وتأكيدها بناء عالم متعدد الأقطاب، وقد أعلنت عن ذلك في قمة أوزباكسـتان في شهر سبتمبر 2022. وفي القمة الافتراضية للمنظمة بالهند في يوليو 2023، والتي شهدت عضوية إيران رسميا، وأكدت رفض سياسة الهيمنة العالمية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها.

المراجع

(1) الصعـود السـلمي: يتحقق الصعود السـلمي من خلال إقامة العلاقـات التعاونية خاصة في المجال الاقتصادي والأمني في العالم بشكل عام، وفي منطقة شرق آسيا بشكل خاص. ومنذ شهر (4/ 2004) تمّ استخدام مصطلح التنمية السلمية بدلاً من الصعود السلمي في الخطابات الرسمية للحزب الشـيوعي الصيني؛ وجاء ذلك للتأكيد على سـلمية السياسة الخارجية للصين القائمة على عدم المواجهة العسكرية بالرّغم من وجود توتّر أمني إلا أنّها ستظلّ قوة عالمية مسؤولة. للاستزادة:

Abanti Bhattacharya, "Revisiting China’s "Peaceful Rise": Implication’s for India." East Asia. vol 22 (winter/2005), p. 59.

(2) متخصص في المسائل العقائدية والثقافية الصينية والعالمية. شغل منصب رئيس منتدى الإصلاح الصيني عام (1988)، وهي منظمة أكاديمية غير حكومية وغير ربحية تقدم أبحاثًا وتحليلات حول القضايا المحلية والدولية والتنموية المتعلقة بالصين.

(3) Zheng Bijian, China’s Peaceful Rise (1997-2005). (Washington, Dc: Brookings Institution Press. 2005), pp. vii- viii.

(4) تُعرف منظمة شـــنغهاي للتعاون (SCO) على أنّها: المنظمة التي تقتصر فيها العضوية على الـــدول التـــي تُفضل التوجه للتعددية القطبية، وتتوافر فيها شـــروط التقـــارب الأمني والاقتصادي والسياسي، الأعضاء الدائمين: الصين، وروسيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند، وباكســـتان. وتتمع بعض الدول بصفة العضو المراقب، وهم: جمهورية منغوليا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية بيلاروسيا، وجمهورية أفغانستان الإسلامية. وبموجب ميثاق منظمة شنغهاي، فإن الخطابات الرسمية توجهت لأول مرة لدعم التعددية القطبية في عام (2007)، وخلال الفترة 2013–2022 ظلت التقارير الصادرة عن شنغهاي تبين التزامها بالتوجه نحو التعددية القطبية.

(5) Marc Lanteigne, "In Medias Res: The Development of the Shanghai Co-operation Organization as s Security Community." Paciffic Affairs. (Winter،2006/2007), p. 608.

(6) Yaqub Ibrahimi, "The Taliban's Islamic Emirate of Afghanistan (1996-2001): War-Making and State-Making' as an Insurgency Strategy." Small Wars & Insurgencies. vol. 28, no.6 (2017), pp.974-972.

(7) Steven F. Jackson، and Andrea M. Lopez, Rats Play Whack-A-Mole: The Shanghai Cooperation Organization and the Problem of Redical Islamic Terroorism (Hong Kong: International Studies Association- International Meeting. 2017), p.22.

(8) Uwe Halbach, "Islam in the North Caucasus." Archives de Sciences Sociales des religions. no.115 (9/2001) Accessed 1/2/2021. https://2u.pw/QN7Ofs

(9) Zhang Guihong, and Jaideep Saikia, " SCO and China-India Relations in Central Asia".foreign Military Studies Office Fort Leavenowrth، Kansasm. vol. 41, no.1 (2006), p,117.

(10) Jackson, Steven F. and Andrea M. Lopez. "Rats Play Whack-A-Mole: The Shanghai Cooperation Organization and the Problem of Redical Islamic Terroorism. (Hong Kong: International Studies Association- International Meeting. 2017) p. 8.

(11) Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security. (Cambridge: Cambridge University Press. 2003), p. 17.

(12) Jianwei Wang," China’s Peaceful Rise: A Comparative Study." EAI Fellows Program/ University of Wisconsin (5/ 2009), p. 2.

(13) Declaration on the Establishment of the Shanghai Cooperation Organization, The Shanghai Cooperation Organization, (15/6/2001), p.1.

(14) Alexander Lukin, "7th Berlin Conference on Asian Security (BCAS): Territorial Issues in Asia Drivers, Instruments, Ways Forward. "Konrad Adenauer Stiftung. (7/2013), p. 7.

(15) Huiyun Feng, The New geostrategic game- Will China and Russia form an Alliance Against The United States?. (Denmark: Danish Institute for International Studies. 2015), p.19.

(16) Ibid, p.11.

(17) ديفيد شامبو، "رؤى العالم لدى الجيش الصيني الأمن المتناقض" في صعود الصين. ترجمة مصطفى قاسم (القاهرة: المركز القومي للترجمة 2010)، ص 23.

(18) Richard R Wertz, "Politics- "conflict and War". Exploring Chinese History. (1998-2017). Accessed: 3/29/2022 https://2u.pw/M13DjC

(19) Zhenis Kembayev. "Development of China- Kazakhstan Cooperation-Building the Silk Road of the Twenty- First Century?." Problems of Post-Communism. Vol.65 (13/10/2018), p. 2.

(20) "Central Asia: Border Disputes and Conflict Potential." Crisis Group. (4/2/2002) 17. Accessed: 3/29/2022. https://2u.pw/uOnS2v

(21) Assel Bitabarova, "Contested Views of Contested Territories: How Tajik Society Views the Tajik-Chinese Border Settlement." Hokkaido University. Vol.6، No.1. (2015), p. 72.

(22) Lukin, p,11.

(23) Wertz.

(24) جيانغ زيمين: الرئيس الخامس لجمهورية الصين الشعبية، خلال (1993–2002).

(25) Mathieu Duchatel, "The Terrorist Risk and China’s Policy toward Pakistan-Strategic reassurance and the United Front." Journal of Contemporary China. vol.15, no.6 (15/ 7/2011), p. 561.

(26) Medeiros, p. 143-144.

(27) Ibid., p. 44.

(28) Emeric Hochart, "India and the Shanghai Cooperation Organization." Asia Focus. No 114. (5/2019), p.11.

(29) Tim Niblock. "The Shanghai Cooperation Organisation: Structure and Dynamics، and the Role of Gulf States." Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (2019), p. 2.

(30) Efe Can Gurcan. "Post-hegemonyacı dünya düzeni altında Çin'in Avrasya bölgeciliği." Cappadocia Journal of Area Studies. vol.1, no.1 (2019), p. 117.

(31) Richard Weitz. China-Russia Security Relations: Strategic Paralleism without Partnership or Passion?. (United States: This Publication is a work of the us. 2008), p. 70.

(32) Pan Guang, "The Spirit of the Silk Road: The SCO and China's Relations with Central Asia." In The Shangahai Cooperation Organization and Eurasian Geopolitics: New Direction, Perspectives، and Challenges. First published. (United Kingdom: NIAS-Nordic Institute of Asian Studies. 2013), p. 21.

(33) Micheal Clarke, "Making the Crooked Straight: China's Grand Strategy of 'Peaceful Rise' and its Centeral Asian Dimension." Asian Security. Vol.4، No.2 (17/11/2014), p. 110.

(34) شامبو، ص. 239.

(35) Lorena Di Placido, "Origins، Development، and Consolidation of the Shanghai Cooperation Organization after the Bishkek Summit." Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes. vol. 6, no.3 (Fall/ 2007), p. 73.

(36) Ralph Worble. "China's New Energy Geopolitics: The Shanghai Cooperation Organization and Central Asia." Asien. vol.133 (10/2014), p. 34.

(37) Liu Junmei, and Zheng Min, "Financial Cooperation among SCO Member States: Review and Prospects from China's Perspective." In The Shangahai Cooperation Organization and Eurasian Geopolitics: New Direction, Perspectives, and Challenges. First published. (United Kingdom: NIAS-Nordic Institute of Asian Studies. 2013), p. 272.

(38) "Proper party building Effective banking، Support development." China development Bank- Our Mission. Accessed 3/31/2022. https://2u.pw/D8ARQk

(39) Zhao Huashng, "China's View of and Expectations from the Shanghai Cooperation Organization." Asian Survey. vol. 53, no.3 (5-6/2013), p.448.

(40) Pan Guang, "The Spirit of the Silk Road: The SCO and China's Relations With Central Asia." In The Shangahai Cooperation Organization and Eurasian Geopolitics: New Direction, Perspectives, and Challenges. First published. (United Kingdom: NIAS-Nordic Institute of Asian Studies. 2013) p. 26.

(41) Nargis Kassenova, China as an Emerging Donor in Tajikistan and Kyrgyzstan. (Paris: Russia/NIS. 2009), p.13.

(42) Yang Yi," China's Role in the Shanghai Cooperation Organization." UNIVERSITÄT WIEN Faculty of Global History and Global Studies Erasmus Mundus Global Studies. (29/1/2014) Accessed:7/3/2021. https://2u.pw/9BhHI

(43) Zhao Huashng, "China's View of and Expectations from the Shanghai Cooperation Organization." Asian Survey. Vol.53. No.3 (5-6/2013) p. 448.

(44) Gao Fei,"The Shanghai Cooperation Organization and China's New Diplomacy." Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael. ISSN 1569-2981. (July.2010), p.11.

(45) Mirzokhid Rakhimov, "The Institutional and Political Transformation of the SCO in the Context of Geopoitical Changes in Central Asia," in The Shangahai Cooperation Organization and Eurasian Geopolitics: New Direction، Perspectives، and Challenges. First published. (United Kingdom: NIAS-Nordic Institute of Asian Studies. 2013), p. 77.

(46) Yu Bin, "The SCO Ten Years After: In Search of Its Own Identity" In The Shanghai Cooperation Organization and Eurasian Geopolitics: New Direction, Perspectives, and Challenges. First published. (United Kingdom: NIAS-Nordic Institute of Asian Studies. 2013), p. 47.

(47) تتكون مبادرة الحزام والطريق (OBOR) من ستة خطوط تربط الصين في المنطقة الإقليمية والعالـــم، وهـــي: الممر الاقتصادي الصيني الباكســـتاني (CPEC). والممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين ومنغوليا وروســـيا. والممر الاقتصادي الأوروبي الآسيوي الجديد القائم على الأرض.

والممر الاقتصادي الذي يربط الصين مع دول آسيا الوسطى وغرب آسيا. الممر الاقتصادي لشبه جزيـــرة الهنـــد الصينية (CICPEC). الممـــر الاقتصادي بين بنغلاديش والصيـــن والهند وميانمار (BCIMEC). للاستزادة انظر:

Ben Derudder, Xingjian Luim and Other's. "Connectivity Along Overland Corridors of the Belt and Road Initiative." Public Disclosure Authorized. no 6 (10/2018), p. 1-75.

(48) Abdul Rab Baloch," China and Shanghai Cooperation Organization (SCO): Belt and Road Initiative (BRI) Perspectives". International Journal of Humanities and Social Science. vol. 9, no. 2 (2/2019), p,166.

(49) Komolitdinova Kholiskhon, and LV Jian Ping, "The Opportunities for Bilateral Cooperation between China and Uzbekistan in the Lens of "Belt and Road" Initiative." Canadian Center of Science Education. vol.12, no.11 (10/2020), p.39.

(50) Shirley Z.Yu, "Belt and Road Initiative: Defining China's Frand Strategy and the Future World Order". Master Thesis. (Cambridge: Harvard Stadium. 2018), p. 19.

(51) Abdul Rab Baloch." China and Shanghai Cooperation Organization (SCO): Belt and Road Initiative (BRI) Perspectives". International Journal of Humanities and Social Science Vol. 9 • No. 2, (2/ 2019) p. 168.

(52) "Crowd Reviews Partnered with Strategic Marketing& Exhibitions to Announce: One Belt، One Road Forum." Press Release Pricing. (25/3/2019). Accessed 4/1/2022. https://2u.pw/vpFqSa

(53) Ibid.,

(54) "Treaty of Good-Neighborliness and Friendly Cooperation Between the People's Republic of China and the Russian Federation." Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. (24/7/2001). Accessed 25/4/2023. https://cutt.us/yiYWw

(55) Ibid.,

(56) "CHARTER OF THE SHANGHAI COOPERATION ORGANIZATION". The Shanghai Coorperation Organization (SCO). (6/2002). Accessed 25/4/2023, at: https://2u.pw/w8krRl

(57) "Chinese Language uncreasingly popular in Russia's Far East." China Daily. (3/12/2022). Accessed: 4/2/2023. https://2u.pw/R2kPJi

(58) "Chinese Studies". University Mumbai. Accessed: 4/2/2023. https://2u.pw/H2UAHW

(59) "Idea makes FCRA clearance mandatory for tie-ups with China's Confucius Institutes." University Grants Commission (UGC). (29/4/2022). Accessed: 7/8/2022. https://2u.pw/uTRUw1

(60) غراهـام أليسـون، حتمية الحـرب: بين القوة الصاعدة والقـوة المهيمنة- هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديدز؟. (لبنان: دار الكتاب العربي، 2018)، ص. 258.

(61) المرجع نفسه، ص. 264.

(62) Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2020. Annual Report to Congress. (Secretary of Defense: People's Republic of China), p. 3.

(63) "كيف تتحول الصين من "مصنع العالم" إلى "قاعدة ابتكارات العالم"؟. صحيفة الشـعب اليومية. مرجع سابق.

(64) أليسون، مرجع سابق، ص. 25.

(65) المرجع نفسه، ص. 26.

(66) "دراسـة وتطبيق فكر شـي جينبينغ بشـأن الدبلوماسـية على نحو معمق ومواصلة فتح أفق جديـد لدبلوماسـية الدولـة الكبيرة ذات الخصائـص الصينية." موقـع وزارة الخارجية الصينية. (21/ 7/ 2020). تاريخ الاطلاع: 24/ 4/ 2022. https: / /2u.pw /mytHd

(67) المرجع نفسه.

(68) "دراسة وتطبيق فكر شي جينبينغ بشأن الدبلوماسية على نحو معمق ومواصلة فتح أفق جديد لدبلوماسية الدولة الكبيرة ذات الخصائص الصينية."، مرجع سابق.

(69) المرجع نفسه.

(70) Audrye Wong, "Chinese Perspectives on Economic Diplomacy. "The Asan Forum. vol.9, no.2 (3-4/2021) https://2u.pw/vc9JU /

(71) "What does Xi Jinping's China Dream?" BBC News. (6/6/2013). Accessed 24/5/2023. https://cutt.us/PLoL8

(72) Evan S. Medeiros. China'sInternational Behavior: Activism، Opportunism، and Diversification. (Santa Monica: RAND. 2009) p. xxii.

(73) Evan S. Medeiros. China'sInternational Behavior: Activism، Opportunism، and Diversification. (Santa Monica: RAND. 2009) p. 56.

(74) Richard Weitz. China-Russia Security Relations: Strategic Paralleism without Partnership or Passion?. (United States: This Publication is a work of the us. 2008), p. 37.

(75) Lorena Di Placido, "Origins، Development، and Consolidation of the Shanghai Cooperation Organization after the Bishkek Summit." Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes. vol. 6, no.3 (Fall/ 2007), p. 64.

(76) Alexander Lukin. "7th Berlin Conference on Asian Security (BCAS): Territorial Issues in Asia Drivers، Instruments، Ways Forward."Konrad Adenauer Stiftung.(7/2013) p. 7.

(77) Stefanie Hoffman, "Case Study the Shanghai Cooperation Organization." NSEC608 B001 WIN11. (4/3/2011), p. 3.

(78) Zhao Hong, "China's Afghan Policy: The forming of the "March West" Strategy." East Asian Affairs, vol. 27, no. 2 (Fall/Winter 2013), p. 5.

(79) Marc Koehler. "The effects of 9/11 on China's Strategic Environment Illusive Gains and Tangible Setbacks." The clear Victor the global war on terror appears to be China. Issue 68 (Quarter 2013), p. 93.

(80) Tim Niblock. "The Shanghai Cooperation Organisation: Structure and Dynamics، and the Role of Gulf States." Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (2019),, p. 14.

(81) عمر دراج، "ما بعد الهزيمة الأميركية في أفغانستان: المسارات المستقبلية للمنطقة العربية." المعهد المصري للدراسات. (25/ 10/ 2021). تاريخ الاطلاع: 30/ 3/ 2022. https: / /2u. pw /adiih

(82) Jamshed Khan and Razia Sultana."Shanghai Cooperation Organization and Afghanistan: An Overview." FWU Journal of Social Sciences. vo.13, no.2 (fall/2019), p. 8.

(83) Micheal Clarke, "Making the Crooked Straight: China's Grand Strategy of 'Peaceful Rise' and its Centeral Asian Dimension." Asian Security. Vol.4، No.2 (17/11/2014), p. 7.

(84) Andrei Kazantsev. "Russian Policy in Central Asia and the Caspian Sea Region." Europe-Asia Stdies. vol.60, no.6 (2008), p. 1080.

(85) Marcel de Haas and Frans- Paul Van der Putten, The Shanghai Cooperation Organisation: Towards a full- grown security alliance? (Den Hague: Nethrlandos Intitute of Interntional Relations Clingendel, 2007), p. 9.

(86) Jamshed Khan and Razia Sultana."Shanghai Cooperation Organization and Afghanistan: An Overview." FWU Journal of Social Sciences. vo.13, no.2 (fall/2019), p. 3.

(87) Medeiros, p. xxii.

(88) Hu Jintao and Vladimir V. Putin. "Joint Statement Between the People's Republic of China and The Russian Federation." USC University of Southern California. (11/6/2007) Accessed: 6/19/2023. https://2u.pw/XSAZhJu

(89) Bishkek Declaration by the Heads of the Member States of the Shanghai Cooperation Organization. The Shanghai Cooperation Organization (SCO). (13/9/2013). Accessed on: 25/4/2023, at: https://cutt.us/WY9R1

(90) Dushanbe Declaration By the Heads of the Member States of the Shanghai Cooperation Organization. The Shanghai Cooperation Organization (SCO). (12/9/2014). accessed on: 25/4/2023, at: https://cutt.us/WY9R1

(91) حلا عبد الله الشمايلة، العلاقات الروسية الصينية (2020–2010) (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022)، ص. 96.

(92) Timur Dadabaev. "Shanghai Cooperation Organization (SCO) Regional Identity Formation from the Perspective of the Central Asia States." Journal of Contemporary China. (27/6/2013), p.7.

(93) Ibid., p. 8.

(94) Ibid., p. 7-9.

(95) Ashleyh J. Tellis. "What is in Our Interest: India and the Ukraine War. "Carnegie- Endowment for International Peace. (2/2022), p. 1.

(96) Michael Fredholm, "Too Many Plans for War, Too Few Common Values: Another Chapter in the History of the Great Game or the Guarantor of Central Asian Security?" In The Shanghai Cooperation Organization and Eurasian Geopolitics: New Direction Perspectives and Challenges. First published. (United Kingdom: NIAS-Nordic Institute of Asian Studies. 2013), p. 19.

(97) Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (New York: Cornell University Press, 1987), p. 36.

(98) Marcel de Haas, "The Shanghai Cooperation Orfanisation's Momentum Towards a Mature Security Alliance." University of Haifa. (8/2011), p. 38.

(99) Fredholm, p. 13.

(100) منتصر الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2017)، ص. 307.

(101) المرجع نفسه، ص. 308.

(102) جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. الطبعة الأولى (الرياض: العبيكان، 2007)، ص. 49–53.

(103) غراهام أليسون، مرجع سابق، ص. 285.

(104) "دراسة وتطبيق فكر شي جينبينغ بشأن الدبلوماسية على نحو معمق ومواصلة فتح أفق جديد لدبلوماسية الدولة الكبيرة ذات الخصائص الصينية."، مرجع سابق.

(105) علي الجرباوي، المعرفة، الأيديولوجية، والحضارة: محاولة لفهم التاريخ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021)، ص. 353.

(106) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ. ترجمة فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، ص. 35.

(107) Stephen GRAINGER. "Challenges and the future direction of the Shanghai Cooperation Organisation (SCO)". EBES Conference. (1/9-11/2014) p. 1691-1710. 1698

(108) Grainger, "Challenges and the future", Op.Cit., p. 1698.

(109) Michael Fredholm. "Too Many Palns for War، Too Few Common Values: Another Chapter in the History of the Great Game or the Guarantor of Central Asian Security?." In The Shangahai Cooperation Organization and Eurasian Geopolitics: New Direction، Perspectives، and Challenges. First published. (United Kingdom: NIAS-Nordic Institute of Asian Studies. 2013), p. 14.

(110) Ibid., p. 15.

(111) Ibid., p. 15.

(112) Ibid., p. 11.

(113) Fredholm. ، Too Many Plans for War، Too Few Common Values", op.cit., p. 12.

(114) Ibid., p. 19

(115) Julie Boland, "Ten Years of the Shanghai Cooperation Organization: A Lost Decade? A Partner for the U.S.?.." (24/6/2011). Accessed: 25/4/2022. 18. https://2u.pw/KPvYN. 19

(116) Fredholm, "Too Many Plans for War, Too Few Common Values", op. cit., p. 15

التداعيات الجيوسياسية للحرب على غزة

Geopolitical Implications of the War on Gaza

حسن البراري -Hassan A. Barari*

ملخص

تجيب هذه الدراسة عن سؤال الأبعاد الجيوسياسية للحرب على غزة. وتتساءل: ما التداعيات الجيوسياسية لهذه الحرب التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني بحجة استعادة الردع والانتقام واستعادة المحتجزين والأسرى والقضاء على حركة حماس؟ ومن اللاعبون الرابحون والخاسرون في هذا التشكيل الجيوسياسي الجديد؟ ستتناول هذه الورقة الموضوع من خلال تسليط الضوء على بعض الاتجاهات الجيوسياسية التي بدأت تتشكل، وستقارب الموضوع من خلال وضع الحرب على غزها في سياقها الصحيح ومن ثم شرح طبيعة التحولات الجيوسياسية الناجمة عنها

وتفحص الدارسة على وجه الخصوص التحولات التي قد تنجم عن هذه الحرب، وأهمها: تراجع التطبيع العربي-الإسرائيلي ولو مؤقتًا، وخسارة إسرائيل لقوة الردع والتي حوَّلت إسرائيل إلى قوة لا يخشاها ولا يحترمها خصومها، والتراجع النسبي في نفوذ وتأثير ومكانة الولايات المتحدة نتيجة لانحيازها الأعمى للموقف الإسرائيلي إذ تحولت إلى طرف في الحرب مقابل اختراقات تحققها كل من الصين وإيران التي استفادت من الحرب إقليميًّا. كما تركز الدراسة على تحولات متوسطة المدى مثل صعود التطرف في قادم الأيام وتراجع فرص حل الدولتين على الرغم من وجود فرصة معقولة لتدشين مسار سلمي لكنه سيكون قاصرًا وغير قادر على تحقيق التغيير المنشود

النتيجة النهائية تشير إلى أن الحرب على غزة ستكون نقطة تحول كبيرة في السياسات الإقليمية وستدفع القضية الفلسطينية إلى موقع الصدارة وستجبر بعض الدول على إعادة ضبط سياساتها الخارجية للتوافق مع تداعيات ما بعد الحرب على غزة

كلمات مفتاحية: الحرب على غزة، الأبعاد الجيوسياسية، حماس، التطبيع، إسرائيل

* د. حسن البراري، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة قطر
Dr. Hassan Al Barari, Professor of International Relations - Qatar University

Abstract

This study addresses questions about the dimensions of the war on Gaza that started on the 7th of October 2023: What are the geopolitical implications of the Al-Aqsa Flood and the war waged by Israel against the Palestinian people under the pretext of deterrence, revenge, securing the release of the hostages, and eliminating the Islamic Resistance Movement (Hamas)? Who are the winners and losers in this new geopolitical landscape? To answer these questions, the study sheds light on emerging geopolitical trends, places the war in its proper context, and explains the nature of subsequent geopolitical transformations.

Moreover, the study examines the transformations that may result from this war, including a temporary setback in Arab-Israeli normalisation, Israel's loss of deterrence, causing adversaries to neither fear nor respect Israel, and a relative decline in the influence and status of the United States due to its blind alignment with the Israeli position. This has turned the United States into a party to the war, allowing China and Iran to benefit regionally. The study focuses on medium-term transformations, such as the rise of extremism in the coming days and the decline in the prospects of a two-state solution, despite a reasonable opportunity to initiate a peaceful path. However, it will be limited and incapable of achieving the desired change.

The final result indicates that the Al-Aqsa Flood will be a significant turning point in regional policies, pushing the Palestinian cause to the forefront. Some countries will be compelled to readjust their foreign policies to align with the post Al-Aqsa Flood era.

Keywords: The war on Gaza, Geopolitical Dimensions, Hamas, Normalization, Israel.

مقدمة

فـــي حدث أذهل المراقبين، فاجأت كتائب عز الدين القســـام التابعة لحركة حماس الجانب الإســـرائيلي، في السابع من أكتوبر/ تشـــرين الأول، عندما اجتازت الحاجز الأمني الذي يفصل قطاع غزة عن غلافها محققة انتصارًا ميدانيًّا مدويًا لم يتوقع مداه حتى أكثر الناس تفاؤلاً بقدرات حماس. وحبس العالم أنفاسه في الساعات الأولى إذ لم يكن واضحًا ما جرى بعد ســـقوط عدد كبير من القتلى ووقوع عدد كبير من الجنود الإسرائيليين في قبضة كتائب القسام.

لم يتأخر الرد الإســـرائيلي، فشـــنَّت إسرائيل هجومًا كان ظاهره القضاء على حماس لكن في جوهره تهجير الشعب الفلسطيني والانتقام وتحويل مناطق شاسعة من قطاع غـــزة الصغير إلى مناطق تفتقد أبســـط مقومات العيش. وما أن بدأت المعركة البرية -أو المرحلة الثانية من الحرب- حتى أظهرت كتائب القسام قدرًا عاليًا من الصمود والتضحيـــة؛ ما جعل فكرة هزيمة حماس ميدانيًّا والقضاء عليها في وقت قصير أمرًا يتعـــذر تحقيقه. ومع أن الحرب ما زالت مســـتعرة، فإن الكثير من المراقبين يحاول مقاربة شـــكل القطاع وإســـرائيل بعد الحرب، ناهيك عن التغيرات التي ستجري في الإقليم بشكل عام.

تجيب هذه الورقة عن تســـاؤل بالغ الأهمية يتعلق بالأبعاد الجيوسياســـية لـ (طوفان الأقصـــى) في الســـابع من أكتوبر/ تشـــرين الأول، ففي صبيحة ذلـــك اليوم فاجأت كتائب القســـام التابعة لحركة حماس الإسرائيليين والعالم معًا بتنفيذ هجوم مدروس ومتقن أوقع خســـائر مادية ومعنوية بالجانب الإســـرائيلي لم تشهد إسرائيل مثيلاً له طيلة عقود طويلة من الصراع مع العرب والفلســـطينيين على أرض فلســـطين. لم يتأخر رد إسرائيل؛ إذ أعلن رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو، أن إسرائيل هي في حالة حرب مع حماس وأن الهدف النهائي للحرب هو القضاء على حركة حماس وتحرير المحتجزين والأســـرى الإسرائيليين. وبناء عليه، شـــنَّت إسرائيل حربًا توصف على نطاق واسع بأنها حرب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة(1).

مدخل مفاهيمي

لا تجري الحرب على غزة في فراغ على الرغم من صغر مساحة قطاع غزة والخلل الفادح في موازين القوى بين طرفي الصراع، فلهذه الحرب تداعيات جيوسياسية واضحة في الشرق الأوسط تجعل من الاستقرار الإقليمي أمرًا صعب المنال. وعلاوة على ذلك، وفرت هذه الحرب فرصًا لبعض اللاعبين الدوليين والإقليميين لمضاعفة مكتسباتهم الإستراتيجية في وقت شكلت قيدًا على لاعبين آخرين.

في العقد الأخير، كان التحول المستمر في المشهد الجيوسياسي باديًا للعيان، برزت معالمه في تراجع الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة إذ لم تعد القوة الوحيدة التي تحدد النظام الجيوسياسي في الإقليم. وأدى الانسحاب النسبي (Relative Disengagement) لواشنطن بداعي الاستدارة نحو الشرق إلى فتح المجال أمام صعود قوى عالمية أخرى، ولاسيما الصين وروسيا، اللتان تكافحان من أجل مشاركة دور القيادة العالمية مع الولايات المتحدة في المنطقة. رافق هذا التحول بروز لاعبين إقليميين يمارسون دورًا ملحوظًا، وتقوم إيران على سبيل المثال فيها بالتحوط الإستراتيجي ضد الولايات المتحدة(2). ويبدو أن نظام ما بعد الحرب الباردة الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والغرب عمومًا ويتحكم في القيم الليبرالية والسياسات الاقتصادية الليبرالية لم يعد من دون تحد جدي في منطقة الشرق الأوسط. فاللحظة الأميركية في الشرق الأوسط تتلاشى أمام تحول نمطي في المسرح الجيوسياسي ما زالت الولايات المتحدة لاعبًا رئيسيًّا لكن ليس وحيدًا.

يرى أنصار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أن تغيير بنية النظام الدولي يحتاج إلى حرب كبرى(3). لكن يبدو أن حربًا كبرى ليست ضرورية لإحداث مثل هذا التغيير؛ إذ يسهم عدد من الحروب، تكون فيها خطوط الصراع بين الجنوب العالمي والغرب وأدواته، في إحداث مثل هذا التغيير المطلوب بحيث ينتقل النظام إلى نظام أكثر عدالة.

بكل تأكيد سيكون لهذه الحرب تداعيات إقليمية وتغيرات واسعة في المنطقة بشكل عام. وعليه، تطرح هذه الدراسة السؤال التالي: ما التداعيات الجيوسياسية لـ(طوفان الأقصى) والحرب التي شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في غزة؟ فالراهن أن هناك اتجاهات جيوسياسية بدأت تتشكل، فما هذه الاتجاهات؟ وما تداعياتها؟ ومن

اللاعبون الرابحون والخاسرون في هذا الواقع الجديد؟ ستناول هذه الورقة الموضوع من خلال تسليط الضوء على بعض الاتجاهات الجيوسياسية التي بدأت تتشكل، وستقارب الموضوع من خلال وضع عملية (طوفان الأقصى) في سياقها الصحيح ومن ثم شرح طبيعة التحولات الناجمة عن الحرب على غزة.

"طوفان الأقصى" والسياق

لم يكن السابع من أكتوبر/ تشرين الأول مثل أي يوم آخر شهدته إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948، فإسرائيل خاضت حروبًا عديدة ومواجهات مختلفة مع العرب أكسبت إسرائيل قوة الردع. لذلك اعتقد الفريق الحاكم في تل أبيب أن العرب وتحديدًا حماس في حالة ردع شديدة. لذلك شكلت عملية (طوفان الأقصى)، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، مفاجأة من العيار الثقيل أفقدت إسرائيل صوابها لأنها منيت خسائر بشرية ومادية ومعنوية غير مسبوقة في تاريخها القصير(4).

في اليوم الأول للعملية سيطرت السردية الإسرائيلية في الغرب وأصبحت المنظور الذي حدد زاوية النظر للقادة الغربيين، وكانت السردية تؤكد أن عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ما هي إلا هجوم "إرهابي" من دون استفزاز. ونقلت الصحافة الغربية، وبخاصة الأميركية والبريطانية، من جانب واحد فقط، وخلال الأسبوع الأول غاب القصف الإسرائيلي الوحشي عن التغطية الغربية للحرب(5). وبالفعل، كان هناك دور كبير للغة في تشكيل الفهم وتكوين الرأي العام. وعليه، تمكنت التغطية الإعلامية المنحازة من تشكيل المواقف السياسية للقادة الغربيين الذين تقاطروا مهرولين لزيارة إسرائيل والتأكيد على "حق إسرائيل في الدفاع عن النفس" ضد حماس التي وصفت على نطاق واسع بالغرب بأنها حركة "إرهابية" شنَّت هجومًا "إرهابيًّا" ضد إسرائيل مستهدفة المدنيين وغير المدنيين.

من المفهوم لماذا ركزت السردية الإسرائيلية على السابع من أكتوبر/ تشرين الأول وكأنه ليس هناك سياق تاريخي لهذه الأحداث تمثل في وجود احتلال إسرائيلي ما زال جاثمًا على صدور الفلسطينيين. فنكبة العام 1948 أفضت إلى تهجير ثلثي الفلسطينيين من بيوتهم وبلداتهم في عملية تطهير عرقي حملت اسم خطة دالت(6). وهذا الأمر كشف عنه بالوثائق التاريخية عدد من المؤرخين الجدد الإسرائيليين

أنفسهم وبخاصة إيلان بابيه وبني موريس وغيرهم. ومنذ تلك اللحظة والفلسطينيون يعيشـــون في الشـــتات وجزء منهم لجأ إلى غزة إذ يشـــكل اللاجئون أكثر من نصف سكان القطاع بعضهم موزع في ثمانية مخيمات معترف بها.

لم تعترف إسرائيل حتى هذه اللحظة بأي مسؤولية عن ميلاد مشكلة اللاجئين محملة العرب والفلسطينيين أنفسهم مسؤولية ما جرى في العام 1948. ومع أنه توجد قرارات أمميـــة مثل قـــرار الجمعية العامة رقم 194 الذي ينص علـــى حق اللاجئين بالعودة والتعويض، إلا أن إســـرائيل ضربت بعـــرض الحائط كل هذه القرارات ومضت في مشـــروعها الصهيونـــي القائم على الاســـتيلاء على مزيد مـــن الأرض ورفض عودة اللاجئين. ولهذا الســـبب كان الصراع قبل نكســـة يونيو/ حزيران 1967صراعًا صفريًّا رفضت فيه إسرائيل كل المحاولات التي بُذلت لإيجاد تسوية سلمية للصراع.

وعلى إثر النكسة سقط قطاع غزة -الذي كان تحت الإدارة المصرية- وكذلك الضفة الغربية والقدس الشـــرقية تحت الاحتلال الإسرائيلي وما ترتب على ذلك من إذلال ممنهج للشـــعب الفلســـطيني وصل إلى نقطة تفجرت فيها انتفاضة الحجارة في عام 1987 التـــي انتشـــرت من قطـــاع غزة إلى باقي مدن الضفة الغربيـــة. وأمام المقاومة الفلسطينية قررت إسرائيل، في عام 2005، بزعامة آرئيل شارون الانسحاب الأحادي من قطاع غزة لكنها أبقت الســـيطرة عليه. وفي عام 2006، جرت انتخابات تشـــريعية فازت بها حركة حماس وشـــكلت حكومة فلسطينية برئاسة إسماعيل هنية، وهو أمر لم تقبل به إسرائيل ولا الدول الغربية التي تعلي من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في خطابها، وفي ذلك مفارقة لافتة. وشكّل الموقف المناهض لحركة حماس دافعًا للغرب ولدول عربية محددة لدفع الفلســـطينيين إلى الانقســـام الذي اتخذته إسرائيل ذريعة للتســـويف واحكام الحصار على قطاع غزة. ومنذ عام 2007 والفلســـطينيون في قطاع غزة يعانون من حصار إســـرائيلي وسلســـلة من الحروب أدت في النهاية إلـــى ردة فعل الفلســـطينيين في قطاع غـــزة، وعليه يمكن فهم لمـــاذا قامت كتائب القســـام ببدء عملية طوفان الأقصى. فالحصار الشـــديد، والممارسات الإسرائيلية في الاســـتيطان وفي تدنيس المسجد الأقصى، وتحول الحكومة الإسرائيلية إلى حكومة تمثل مصالح الاستيطان والاحتلال أوصل الفلسطينيين إلى نقطة اليأس التي فجرت "طوفان الأقصى". لذلك كان تقديم عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول إسرائيليًّا

وفي الغرب وكأنه من دون استفزاز أو سبب مقنع (casus belli) مجرد تضليل.

هذا السياق كان غائبًا عن الفهم الغربي وعن الإعلام الغربي في الأسبوعين الأولين للحرب. لكن إسرائيل ارتكبت، وما زالت، عشرات بل مئات المجازر؛ الأمر الذي أفضى إلى إحداث تغيير كبير في مواقف الرأي العام الغربي. وعلى إثر ذلك اندلعت مظاهرات حاشدة في عواصم رئيسية تندد بالمجازر الإسرائيلية وتؤكد على حق الفلسطينيين في المقاومة وفي التحرير.

تسبب طول أمد الحرب، والكوارث الإنسانية الناجمة عن الهجمات الإسرائيلية، واعتماد الحرب على غزة نمطًا انتقاميًّا واضحًا، وضغوط الرأي العام، في انتشار السردية الفلسطينية للأحداث، وتغير مضامين التغطية الإعلامية بشكل واضح، مما فتح الطريق واسعًا أمام سماع الأصوات المؤيدة للفلسطينيين، والناقدة لإسرائيل. ولم يقتصر الأمر على تغير في الرأي العام الدولي، بل تراجع بعض القادة الغربيين عن الدعم الأعمى لحكومة نتنياهو التي باتت عقبة أمام أي حل لدرجة أن إدارة بايدن -الرئيس الذي يصف نفسه بأنه "صهيوني" ويقدم وزير خارجيته نفسه بوصفه يهوديًّا- بدأ يفكر باليوم التالي لنتنياهو(7). هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن الرئيس بايدن يتخلى عن إسرائيل، لكنه بدأ يدرك أن نتنياهو يتلاعب به وبالدعم الأميركي لتحقيق أهداف سياسية شخصية تتعلق بالسياسة الداخلية في إسرائيل.

وضُربت السردية الإسرائيلية بشكل أكبر بعدما رفعت دولة جنوب إفريقيا قضية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية تتهمها بالإبادة الجماعية للفلسطينيين. وبالفعل قدمت جنوب إفريقيا إحاطة قانونية رفيعة المستوى تُبين فيها كل أركان الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين. وعليه، بدت إسرائيل في حالة من الهلع نتيجة للتحولات لصالح الفلسطينيين وبدأت تشعر بأنها تخسر معركة السردية. وزاد من سوء الأمر بالنسبة لإسرائيل، فشلها لغاية كتابة سطور هذه الدراسة في تحقيق ما أُعلن عنه من أهداف للحرب. ناهيك عن الفشل الاستخباري لاسيما في توقع عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول؛ حيث كانت كل التقارير الإسرائيلية تشير إلى عدم رغبة حماس في مواجهة عسكرية مع إسرائيل(8).

بعد أن تم توضيح السياق العام لطوفان الأقصى والتطرق لحرب السرديات التي بدأت منذ اللحظة الأولى، تنتقل هذه الدراسة إلى تفحص أبرز التداعيات الجيوسياسية

لـ(طوفان الأقصى) والحرب على غزة التي ستغير في ديناميات السياسة الإقليمية بشكل إستراتيجي.

فشل الردع الإسرائيلي

نظرًا لطبيعة المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي، لعب الأمن دورًا مركزيًّا في السياسة الإسرائيلية، فالصهاينة يعرفون منذ البداية أن هذه الأرض التي تم الاستيلاء عليها لم تكن تلك "الأرض من دون شعب لشعب من دون أرض" كما ذهبت إليه الدعاية الصهيونية مطلع القرن الماضي. وأدرك الصهاينة أن أصحاب الأرض سيقاومون الغرباء المحتلين، لكنهم قرروا تجاهل هذا السؤال في البدايات خوفًا من إحباط المرشحين للهجرة إلى فلسطين. فالأمن قيمة مركزية بالنسبة لهم وشكّل المنظور الذي يحدد سياستهم الخارجية تجاه العرب بشكل عام والفلسطينيين على وجه الخصوص.

بنت إسرائيل نظريتها الأمنية منذ إقامتها على نظرية الردع الإستراتيجي التي تُعد الركيزة الرئيسية لسياستها الأمنية التي وضعها رئيس وزرائها الأول، ديفيد بن غوريون، وتنص على أن مصالح إسرائيل في الأمن والبقاء تتحقق من خلال إظهار القوة وتوظيفها بشكل يقنع العرب باستحالة هزيمة إسرائيل وأن كلفة الحرب مع إسرائيل ستكون كارثية للطرف العربي. فنظرية الردع هي المركب الأهم في العقيدة الأمنية لإسرائيل التي أيقن قادتها أنهم يعيشون في بيئة لن تقبل بهم، لذلك هدفت إلى تحقيق نوعين من الردع: الردع بالمنع (أي منع العرب من مجرد التفكير جديًّا في شن حرب معها، وهذا فشل في أكثر من مرة وطوفان الأقصى هو التجلي الأبرز لهذا الفشل)، والردع بالعقاب من خلال توظيف القوة العسكرية بشكل كبير، وهي فكرة تعكس تفكير الأب الروحي للصهيونية التنقيحية، زئيف جابوتنسكي (1880–1940)، الذي جاء على شكل أطروحة حملت عنوان الجدار الحديدي(9). وقد جادل جابوتنسكي بأن العرب لن يتخلوا عن أرضهم للغرباء وعليه سيكون الصراع معهم حتميًّا؛ الأمر الذي يتطلب تشييد جدار حديدي يستند إلى بناء قوة ردع عسكرية كافية لجعل اليأس يدب في قلوب العرب حول إمكانية تحقيق النصر، عندها فقط سيقبل العرب بالصهيونية ويقدمون تنازلات مهمة في هذا السياق بعد أن يستنبطوا فكرة أن المقاومة العسكرية لن تجدي نفعًا وأن الأفضل لهم قبول الوضع القائم(10).

وفي ذات السياق، بنت إسرائيل منذ تأسيسها إستراتيجية الأمن مستندة إلى ركائز أساسية، هي: الردع، والتفوق الاستخباري، والحسم السريع في أرض الخصم. وهذه الإستراتيجية صُمِّمت لمواجهة الجيوش العربية في صراع ممتد، وبالفعل نجحت هذه الإستراتيجية إلى حد كبير، فمنذ حرب النكسة، في يونيو/ حزيران عام 1967، وحرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، اعترفت الدول العربية بصعوبة التصدي للقدرات العسكرية الإسرائيلية المتفوقة كمًّا ونوعًا، مما دفع بالتهديدات إلى أسفل منطقة النزاع. وعليه انخفض احتمال أن تشن دول عربية حربًا تقليدية ضد إسرائيل التي بدت واثقة ومغرورة بقوتها العسكرية التي عادة ما تصفها بأنه لا يمكن قهرها.

في أعقاب اتفاقيات السلام مع مصر ثم الأردن واتفاق أوسلو، وتدمير العراق في حربين كارثيتين لم تعد هناك تهديدات عربية تقلق الإسرائيليين. لكن في الوقت ذاته ظهرت ضمن التهديدات حركات وتنظيمات المقاومة مثل حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان. ولذلك؛ طرحت إسرائيل مفاهيم إجرائية جديدة مثل "كي الوعي"، و"جز العشب"، فضلاً عن "المعركة بين الحروب" التي تستند إلى فكرة القيام بإجراءات وتدابير استباقية بناء على معلومات استخبارية دقيقة بهدف ردع الخصم مع إبقاء القتال دومًا على أرضه وتقليم أظافره دون الحاجة لخوض حرب واسعة.

وبناء عليه، يكون من الضروري تقليل قدرات حماس عسكريًّا وفقًا لمبدأ "جز العشب"، أي عدم السماح لها بمراكمة القوة العسكرية، وفي حال قيام حماس بعملية عسكرية تعمل إسرائيل على إلحاق خسائر عسكرية باهظة بها لتمنعها من العود، وهذا ما تسميه إسرائيل "كي الوعي"؛ الأمر الذي يكفل لها أن تحصل على ما يلزم من تهدئة تمكّنها من إعادة توجيه الموارد نحو الازدهار الاقتصادي والتوسع الاستيطاني.

أصبحت الحروب ذات الكثافة المنخفضة (low intensity warfare) والتي يقوم بها فاعلون من غير الدول (Non state Actors)، مثل حماس وحزب الله، الوسيلة الرئيسية لمقاومة إسرائيل واحتلالها. لذلك قامت بعض الدول مثل إيران بتحويل انتباهها إلى دعم هذه الجماعات بشكل سري أحيانًا وعلني أحيانًا أخرى، لأنها وجدت فيها آليات منخفضة التكلفة والمخاطر لمواصلة التصدي لإسرائيل دون أن تتحمل المسؤولية المباشرة وربما الانتقام الإسرائيلي.

ومن أجل مواجهة هذه التهديدات غير التقليدية، ارتفع الردع إلى الصدارة في سياسة الأمن الإسرائيلية، بهدف منع التنظيمات المسلحة من تنفيذ هجمات تتطلب استجابة واسعة النطاق من قبل الجيش الإسرائيلي. وأي نظرة فاحصة لسجل حروب إسرائيل ضد حماس وحزب الله تكشف عن فشل إسرائيل في مسألتين: أولاً: لم تتمكن إسرائيل من تحقيق انتصار إستراتيجي ضد حزب الله أو حماس، وثانيًا: لم تنجح إسرائيل لغاية الآن في إيجاد وسيلة لردع حماس من القيام بأعمال عسكرية وشن هجمات مميتة على غرار ما حدث في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول.

وجاء تصريح نتنياهو بأن بلاده "في حرب" في يوم الطوفان لتعكس مستوى إحساس الإسرائيليين بانهيار نظرية الردع التي تهاوت فجأة بعد أن اعتقد نتنياهو بأن حماس في حالة ردع عميقة. لذلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية مباشرة التعبئة العامة واستدعاء الاحتياط وتشكيل حكومة "وحدة وطنية" في محاولة بائسة لاستعادة الردع وترميم صورة إسرائيل التي كان قادتها يصرون على أن جيشهم لا يُقهر الأمر الذي تحول إلى وهم تحت ضربات السابع من أكتوبر/ تشرين الأول. فالهجوم المفاجئ الناجح الذي نفذته حماس ضد إسرائيل أفضى إلى تلاشي الردع الإسرائيلي. فتكوَّن انطباع بهشاشة إسرائيل وأن قوتها مبالغ بها ما يشجع على استهدافها. وبناءً على ذلك، فإنه من الضروري لإسرائيل أن تستعيد الردع. هذه هي رسالة الحكومة الإسرائيلية من اليوم الأول. لذلك تحاول بكل ما أوتيت من قوة تدمير أكبر جزء ممكن من قطاع غزة لاستعادة قوة الردع من خلال فرض عقوبة ثقيلة على حماس وهذا يفسر الحملة البرية بهدف قطع رأس القيادة السياسية والعسكرية لحماس(11).

وكما أسلفنا، أطاح هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول بما يسمى "المعركة بين الحروب" إذ انتقلت إسرائيل إلى مفهوم الحسم العسكري واستئصال التهديد من جذوره، وهو أمر لم ينجح ميدانيًّا لغاية كتابة سطور هذه الدراسة، فباتت إسرائيل تواجه تهديدات من جنوب لبنان، وأخيرًا من الجنوب بعد أن قام الحوثيون باستهداف الأمن البحري في البحر الأحمر. ولا يمكن الاستهانة بالتهديد الحوثي الأمر الذي تطلب تدخلاً عسكريًّا من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا. وعليه، فقد تحولت إسرائيل من قوة يخشاها الجميع إلى قوة عسكرية قابلة للهزيمة ولا يخشاها الجيران وسيكون لهذا التطور أبعاد لا يمكن تصورها في قادم الأيام. باختصار،

خسرت إسرائيل معركة استعادة الردع، فكل محاولات التدمير الممنهجة لقطاع غزة والتي وصلت حد رفع قضية ضدها في محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية لم تصنع الفارق ولم تجبر حماس على الاستسلام ولم تسهم في تحقيق إسرائيل لأهداف الحرب المعلنة ولم تسهم في تهجير الفلسطينيين خارج القطاع ولم تقنع الرأي العام العربي بأن إسرائيل هي قوة لا تهزم(12). وعلى الأرجح سيكون لهذه الحرب انعكاسات كبيرة جدًّا على انطباع العرب عن الردع الإسرائيلي ولن يشكل اندلاع حرب أخرى يشنها طرف عربي ضد إسرائيل أمرًا مفاجئًا بعد أن بانت عورة القوة الإسرائيلية التي لم تعد مقنعة للخصوم وربما حتى للحلفاء وبخاصة بعد أن هبَّت الولايات المتحدة إلى نجدتها عسكريًّا منذ اللحظة الأولى.

ويبقى السؤال برسم الإجابة يتعلق باليوم التالي لحرب غزة: هل ما زال بعض العرب مقتنعين بالقوة الإسرائيلية والتحالف معها والدخول في اتفاقات تطبيع لمواجهة التهديد الإيراني بعد أن ظهر للعيان حدود القوة الإسرائيلية وعدم قدرتها على الحسم العسكري أمام تنظيم محاصَر بإمكانات محدودة؟

التطبيع وطوفان الأقصى

بدأت موجة التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية بعد أن توصلت مصر إلى اتفاق سلام مع إسرائيل في شهر مارس/آذار من العام 1979 مدشنة بذلك مسارًا أفضى إلى توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر/أيلول من العام 1993 واتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول من العام 1994. وحتى سوريا كانت قاب قوسين أو أدنى من توقيع اتفاق سلام لولا اغتيال رابين وعودة اليمين الإسرائيلي للحكم. وعلى الرغم من شيوع مناخ إيجابي في النصف الأول من التسعينات كان يمكن أن يفضي إلى عملية تطبيع أوسع، إلا أن انقلابًا سياسيًّا داخل إسرائيل أوصل حزب الليكود للحكم برئاسة نتنياهو والذي عمل ما بوسعه لتقويض مسار السلام، فالسلام من وجهة نظره يعني نهاية أحلام الصهاينة بما يسمى "إسرائيل الكبرى" التي آمن بها نتنياهو وما زال(13).

تعطل مسار التطبيع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، وأصبح صنع السلام مع إسرائيل أمرًا مستحيلاً من الناحية السياسية نظرًا لانزياح المجتمع الإسرائيلي

إلى اليمين وتلاشـــي ما كان يسمى "معسكر السلام" الإسرائيلي. وفي الأثناء سادت مقولة اليمين الإســـرائيلي بأن العرب لا يأبهون بفلسطين وأنه بالإمكان صنع السلام والاحتفـــاظ بـــالأرض معًا. وحتى مبادرة السلام العربية التـــي تبنَّتها الجامعة العربية بالإجماع، في عام 2002، لم تنجح في زحزحة الموقف الإسرائيلي قيد أنملة، وكان رد رئيس الوزراء، آرئيل شارون، عندما أعلن العرب عن مبادرة السلام العربية أن قام بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية في عملية السور الواقي(14)، في نهاية شهر مارس/ آذار 2002. ومع أن مبادرة السلام تعني الاعتراف بإسرائيل وسيادتها وإعطاءها حق الفيتو على عودة اللاجئين إلا أن الأخيرة لم تفكر إلا في اســـتكمال الســـيطرة على الأرض(15).

واتخـــذ التطبيع منحى مختلفًا بعدما جاء الرئيـــس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض إثر انتخابات عام 2016؛ إذ انخرط بفكرة "صفقة القرن" التي أفضت إلى ما يسمى بـ"الاتفاقيات الإبراهيمية" والتي قفزت على مركزية القضية الفلســـطينية. فكان هناك عدد من الدول الخليجية التي بدأت ترى في إســـرائيل حليفًا في مواجهة التهديدات الإيرانية. وكانت هرولة هذه الأنظمة العربية تجاه تل أبيب هدية من السماء لنتنياهو الذي شـــعر بأن مقولته: "السلام مقابل السلام" لها ما تســـتند إليه. وبالفعل، شهدت السنوات الأخيرة محاولات لـ"تخفيف" التوترات في الشرق الأوسط وتحقيق التطبيع بيـــن إســـرائيل وعدة دول عربية. وكانت اتفاقيات أبراهـــام، التي حققت التطبيع بين إســـرائيل ودولة الإمارات العربية المتحـــدة والبحرين، مثيرة للإعجاب لأنها أفضت إلى سلام دافئ(16). ومع مجيء إدارة بايدن سعت إسرائيل بقيادة نتنياهو للحصول على الجائزة الكبرى متمثلة بالتطبيع مع المملكة العربية السعودية. وكانت المؤشرات تشير إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف لولا طوفان الأقصى الذي خلق رأيًا عامًّا عربيًّا مسانِدًا للمقاومة.

وعلـــى الرغـــم من أن العديد من دول الخليج تنتقد بصوت عال هجمات إســـرائيل علـــى غـــزة، إلا أن لغة بعضهم كانت أكثر اعتدالاً بكثيـــر مما كانت عليه حتى قبل بضع سنوات؛ وذلك لأن العديد من الأسباب التي دفعت إلى التقارب في السنوات الأخيرة لا تزال قائمة. فمع محاولة هذه الدول تنويع مصادر الدخل القومي والابتعاد عن النفط والغاز، ومع تنامي الشعور بالتهديد التي تشكله إيران والجماعات المدعومة

منها بدأت هذه الدول ترى في إسرائيل شريكًا. لذلك سعت إلى التوازن الحذر. أما الانقسامات بين دول الخليج فكانت واضحة تمامًا، فأدانت البحرين طوفان الأقصى. ومع ذلك، قامت الأحداث الأخيرة بتقويض تلك التقدمات بسرعة، مهددة استقرار الدول في الشرق الأوسط وكشفت عن التحديات العميقة التي تظل تواجه عملية التطبيع. ويبدو أن عملية التطبيع العربي مع إسرائيل ستشهد تراجعًا وتوقفًا ولو مؤقتًا على الرغم من وجود علاقات دبلوماسية رسمية مع دول هذه المنطقة. فأحد أهم المكاسب الإستراتيجية للقضية الفلسطينية يتمثل بعودة الوعي للشارع العربي بأن إسرائيل دون غيرها هي من تشكل التهديد الأبرز والوجودي. وبالفعل، وصل التضامن والتعاطف العربي مع الفلسطينيين الذين يواجهون حرب إبادة تقوم بها إسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة وتواطؤًا من قبل عدد من دول الإقليم وصل إلى مستويات ربما غير مسبوقة. ويكشف استطلاع للرأي قام به المركز العربي بالدوحة عن التضامن الكبير للشارع العربي مع الفلسطينيين(17). وهذا بدوره يشكل عامل ضغط كبيرًا جدًّا على الأنظمة العربية التي باتت تشعر بالعجز حيال ما يمكن أن تقوم به لوقف العدوان على الفلسطينيين. فرهانات هذه الدول وعلاقاتها الدولية لم تمكّنها من ممارسة الضغط على إسرائيل التي استفردت بالفلسطينيين في غزة. وعليه، سيكون من الصعب استئناف التطبيع إلا في حال قبول إسرائيل بمسار يفضي إلى قيام دولة فلسطينية وهو أمر مستحيل سياسيًّا نظرًا لتركيبة الحكومة الإسرائيلية وحقيقة أن اليمين الإسرائيلي هو صاحب السطوة بالموقف من الدولة الفلسطينية. علاوة على ذلك، تضررت صورة إسرائيل كدولة قوية وتهشمت قوتها الاستخبارية وحتى تفوقها التكنولوجي لم يعد مقنعًا وربما ليس مغريًا لدول عربية لكي تقدم على عملية تطبيع مجانية(18).

يدور الحديث عن المملكة العربية السعودية كهدف إسرائيلي وأميركي للتطبيع. في 20 سبتمبر/ أيلول 2023، أجرى ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، مقابلة مع فوكس نيوز حيث ناقش مجموعة من المواضيع، بما في ذلك السياسة السعودية تجاه إسرائيل. بإيجاز، أعلن أن فرص تحقيق علاقات متجانسة بين البلدين "تقترب" يومًا بعد يوم، على الرغم من تأكيده بعناية على أن حقوق الفلسطينيين يجب أن تكون مكفولة. السعوديون لن يعرِّضوا بلادهم للمخاطر الدبلوماسية والرُّوحية في العالم الإسلامي من دون سبب وجيه. لكن في ظل الحرب الدموية على غزة،

وسقوط عشرات الآلاف من الشهداء، تواجه المملكة العربية السعودية -التي تتمتع بتاريخ عميق في دعم الفلسطينيين- ضغوطًا كبيرة لعدم متابعة أي نوع من التسوية مع إسرائيل في الوقت الحالي. بدلاً من ذلك، أكد السعوديون على ضرورة تأمين حقوق الفلسطينيين قبل أن توقّع الرياض أي اتفاق سلام مع إسرائيل.

الخلل في مفهوم التطبيع يتمثل في حقيقة أن إسرائيل لم تستبطن بعد ماذا يعني توقيع معاهدة سلام مع دولة عربية. فالتطبيع مع الأردن ومصر لم يمنع قادة إسرائيل من الإفصاح عن نيتهم تهجير الفلسطينيين. ويفسر هذا الموقف قلق الأردن ومصر من إسرائيل وسياساتها المدمرة. صحيح أن علاقات مصر والأردن من جانب وإسرائيل من جانب آخر كانت باردة قبل طوفان الأقصى، إلا أنها تدهورت بعد ذلك بشكل ملحوظ. وأدان الملك عبد الله العدوان الإسرائيلي على غزة بوصفه جريمة حرب، بينما انتقدت مصر ذلك باعتباره عقوبة جماعية وذلك حتى في الوقت الذي يعبِّر فيه الرئيس المصري، السيسي، عن قلقه بشأن حماس، التي تعتبر أحد آخر تجليات جماعة الإخوان المسلمين، التي استولى منها السيسي على السلطة في انقلاب عسكري، في يوليو/ تموز 2013. وتشعر كلتا الدولتين بقلق خاص بشأن تدفق اللاجئين والعواقب الأمنية المحتملة الأوسع لبلديهما. ولكن في صميم قلقهما يكمن ارتفاع دعم الفلسطينيين بين شعوبهم الخاصة، العديد منهم يتعاطفون مع قضية الفلسطينيين، التي يعتقدون أنها تعكس استياءهم من حكوماتهم الاستبدادية. في زمن الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار الداخلي، تحذر كلتا الدولتين من إيقاظ الاستياء الكامن ضمن شعبيهما من خلال عدم دعم فلسطين.

التداعيات الإقليمية والدولية

لا يبدو أن تداعيات الحرب على غزة ستكون مقتصرة على الفلسطينيين أو حتى الجوار الإقليمي فقط، فهناك أبعاد على المستوى الدولي. فعلى الأرجح حصول تداعيات ومخاطر تشمل اضطرابات اقتصادية، وتزايد الضعف العسكري، والتحزب السياسي المتعمق، وتحديات إستراتيجية جديدة، وتغير طبيعة الحرب نتيجة لتورط جهات غير حكومية بها(19). وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى مجموعة من التداعيات.

أولًا: اصطفافات سياسية جديدة

فالحرب وصلت إلى قارات بعيدة في عالم يتجه بالفعل نحو مزيد من التوتر والانقسامات. فعمَّت المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين في مدن رئيسة في العالم ابتداء من كوالالمبور إلى لندن مؤذنة بانقلاب شديد في الرأي العام العالمي الذي بات مؤيدًا للفلسطينيين. فمثلاً، تشير روبين رايت إلى أنه في الحادي والثلاثين من أكتوبر/ تشرين الأول، قاطع العديد من المحتجين بشكل متكرر شهادة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، حول قضايا أمن الولايات المتحدة أمام الكونغرس. "لا لحصار غزة"، صرخت امرأة موجهة إشارة بيدها قبل أن يطردها الأمن. واندلع الحشد في هتافات: "وقف فوري لإطلاق النار!" وتم طردهم أيضًا بشكل فعال. حتى حلف شمال الأطلسي شهد انقسامًا؛ حيث أدانت الولايات المتحدة طوفان الأقصى، بينما وصف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إسرائيل بأنها قوة احتلال ونفى أن تكون حماس تنظيمًا إرهابيًّا(20).

ثانيًا: انتصار الجنوب العالمي

فالكثير من دول ما يعرف بالجنوب العالمي (Global South) أبدى تعاطفًا متزايدًا من فلسطين، وهو أمر تدركه الصين جيدًا إذ قامت بدراسة معمقة لموقعها وكيفية الاستفادة من الحرب لتعبئة الدعم لقيادتها للدول النامية. فما من شك أن أحد أهداف الصين بعيدة المدى هو تقليل نفوذ واشنطن عن طريق الاستفادة من التعاطف مع الفلسطينيين على مستوى العالم. وهذا بدوره يساعد على جني الدعم للمواقف الصينية في قضايا الأمور الأساسية مثل تايوان ورؤية القيادة الصينية للحوكمة العالمية. وستستفيد الصين من ارتفاع منسوب المشاعر المعادية للولايات المتحدة في العالم العربي نظرًا لانحياز واشنطن الأعمى لإسرائيل. وعليه، سيرتفع مستوى انخراط الصين في الشرق الأوسط إذ ستلعب بكين دورًا معزِّزًا في الجهود المبذولة لإنهاء الحرب، وتأمين مصالحها الاقتصادية، كما أنها تريد الاستفادة من إحباط الدول العربية تجاه الولايات المتحدة لترسيخ نفسها باعتبارها قوة عظمى في المنطقة.

تراجعت مستويات الثقة بالولايات المتحدة نتيجة الدعم الأميركي لإسرائيل إذ وصلت بين شعوب المنطقة إلى أدنى مستوياتها، في وقت ارتفعت فيه نسبة التأييد لمنافسيها وخصومها الإستراتيجيين (الصين، وروسيا). وكما يشير مؤشر مثير للقلق تضمَّنه

الاســتطلاع إلى وجود تصاعد في المواقف التي أسهمت في تغذية عمليات التجنيد الســابقة لتنظيم داعش أو القاعدة أو حتى الميليشــيات. وبســبب الموقف الأميركي المنحاز كليًّا لإســرائيل، تراجعت الولايات المتحدة مقارنة مع منافسيها وخصومها؛ إذ بلغت نسبة العرب الذين يرون أن للولايات المتحدة دورًا إيجابيًّا في حرب غزة 7٪ فقط، وفي بعض البلدان العربية مثل الأردن وصلت النسبة إلى 2٪ فقط. على الطــرف الآخر، تقف الصين منتصرة إذ يــرى ما يقارب 46٪ من المصريين و27٪ من الأردنيين و34٪ من العراقيين أن للصين دورًا إيجابيًّا. والشيء نفسه ينطبق على روســيا التــي ارتفعت نســبة من يرون أن لها دورًا إيجابيًّــا لتصل إلى 47٪. وحتى إيران التي عانت، وما زالت، اشــتباكات طائفية في المنطقة بلغت نســبة من يصفون دورها بالإيجابي 40٪، وفي مصر وصلت النســبة إلى 50٪. ويستخلص التقرير أنه "من الواضح أن طريقة تعامل الولايات المتحدة مع حرب غزة أفقدتها ما تبقى لها من مصداقية وحيادية بين قســم من الجماهير العربية، فالمتابع لما ينشــر في الإعلام العربــي وعبر منصات التواصل الاجتماعي يدرك فعلاً كم بلغت خســارة الولايات المتحدة في قوتها الناعمة في المنطقة التي استثمرت فيها على مدار قرن من الزمن الكثيــرَ مــن الأموال والدماء والجهود التي على ما يبدو مهددة بالضياع كليًّا بســبب الصراع في غزة"(21). إن أحد أهم أسرار القوة الناعمة الأميركية في مواجهة منافسيها هو الأنموذج الأميركي القائم على حقوق الإنســان وعدم العنصرية ورفض "شريعة الغــاب" في التعامل بين الدول. ويؤكد اســتطلاع الرأي العــام الذي أُجري مؤخرًا أن الأغلبية الســاحقة من المســتطلَعين لا يعتقدون أن مثل هذه المبادئ يتم تطبيقها في الموقف الأميركي الرسمي من الحرب في غزة.

إيران ومحور المقاومة

وفَّر العدوان الإســرائيلي على غزة مجموعة من الفرص والقيود بالنسبة لإيران. فقد أســهمت الحرب الحالية في منح إيران المزيد من الخيارات بما يســهم في توسيعها للروابط الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية على الصعيدين، الثنائي ومتعدد الأطراف. بطبيعــة الحال، ليس من الســهل تغيير أنماط الصداقــة والعداء طويلة الأمد غير أن تخفيف التوتر والعسكرة في المنقطة يعد شرطًا أساسيًّا للاستمرار في تخفيف التوتر في الخليج.

فـــي اليـــوم الثاني لطوفان الأقصى، أعلنت إيران أنها لم تكن على علم بهذا الهجوم المباغت الذي أخذ الجميع على حين غرة. وعلى لسان المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، أعلنت إيران أنها لم تكن متورطة في هجمات حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، ودعا صانعو القرار في إيران إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. وأكدت مصادر رفيعة المستوى لصحيفة الشرق الأوسط أن خامنئي(22) طلب من قيادة حماس إسكات الأصوات التي تطالب بتدخل إيراني مباشر في الحرب. ومع ذلك، فقد قدمت حرب غزة لإيران فرصة ذهبية لحماية إنجازاتها الإقليمية وتحقيق أهـــداف جديـــدة. أولًا: أكدت الحرب اعتقاد إيران بـــأن تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإســـرائيل لا يؤدي إلى أمن واســـتقرار إقليميين، بل يؤدي إلى عدم استقرار وفوضى. ثانيًا: شـــكلت هذه الهجمات تحديات داخلية عديدة لحكومة نتنياهو، مما يجعل من الصعب عليها البقاء في السلطة. ثالثًا: على الرغم من إنكار إيران القوي للتـــورط في النزاع، فإن دورها الرئيســـي في "محور المقاومة" أظهر أهميتها للقوى الخارجيـــة، بما في ذلك الولايات المتحـــدة. وعليه، أظهرت هذه الحالة المضطربة للقوى الإقليمية والعالمية أن إعادة تعريف النظام الإقليمي دون إدراج إيران فيه ليس أمرًا ممكنًا.

ومع محاولات الولايات المتحدة ردع إيران ومنعها من التدخل المباشر، فقد أعلن آية الله خامنئي أن إيران لن تتدخل مباشرة في النزاع نيابة عن حماس؛ حيث لم تتلق إيران تحذيرًا مســـبقًا حول هجمات 7 أكتوبر/ تشرين الأول. ومع ذلك، أكد خامنئي دعم إيران السياســـي والأخلاقـــي الثابت لحماس، وأعاد تأكيد أن إيران ســـتتدخل فقط في حالة تعرضها لهجوم مباشـــر من إسرائيل أو الولايات المتحدة. وأثنى على المقاومين وقال: "نقبِّل أيادي الذين خططوا للهجوم على الكيان الصهيوني". وأضاف خامنئي في كلمة ألقاها خلال حفل تخرج ضباط بكلية عســـكرية إيرانية: "إن أنصار النظام الصهيوني نشـــروا إشـــاعات الأيام الثلاثة الماضية تقول: إن إيران تقف وراء عملية حماس، لكنهم مخطئون".

وعلـــى الرغـــم من هذا الموقف، فقد قدم النزاع لإيـــران عدة أوراق تفاوض مهمة. بناءً على تأثيرها على شبكة محور المقاومة، تلعب إيران دورًا رئيسيًّا في توسيع أو تقييد نطاق الحرب. يمكنها أن تعمل وسيطًا غير رسمي لتيسير وقف إطلاق النار أو

تبادل الأسـرى، كما فعلت في إطلاق سـراح 23 رهينة تايلاندية في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني، عندما توسطت بين حماس والمسؤولين التايلانديين. علاوة على ذلك، يـرى المواطنـون في الدول العربية الوضع في غزة بشـكل مختلف عن حكوماتهم الحاكمـة، ويزيـد هذا الفارق تحديات الدول الخليجية للتمسـك باتفاقيات أبراهام ودورها التوازني المعادي لإيران.

وعلاوة علـى ذلـك، قامت إيران –التي كانت منبوذة في النظام الإقليمي الذي قادته الولايات المتحدة منذ الثورة في عام 1979– بالتكيف لمتابعة مصالحها الأمنية وسط الفوضـى والأزمات الإقليمية. فبينما تدعم طهران إقامة آلية أمنية إقليمية محلية، إلا أنها تدرك أن الولايات المتحدة لن تنسحب تمامًا من الشرق الأوسط في المستقبل القريب، وتدرك أيضًا أن دول الخليج تسـعى لتوسـيع روابطها الأمنية مع واشنطن. ونتيجة لذلك، تعتبر إيران الصراعات الجيوسياسية والأمنية في المنطقة فرصة للحفاظ على موقفها واستغلاله لتحقيق مصالحها الوطنية المحددة.

شنَّت إيران حربًا إعلامية ضد إسرائيل ورأت في العدوان الإسرائيلي على غزة فرصة لإضعاف إسرائيل. فعدم قدرة إسرائيل على تسجيل نصر حاسم وسريع بما ينسجم مـع عقيدتهـا القتالية التي تبنتها لعقود طويلة أيقـظ إيران على حقيقة جديدة تتمثل بإمكانيـة هزيمة إسـرائيل في الميدان. وعليه، فإن الحـرب رفعت من مكانة إيران العسكرية وقوة ردعها، ويرى مئير جافيدانفار، المحلل السياسي في تل أبيب وخبير الدراسات الأمنية الإيرانية في المركز متعدد التخصصات في هرتسيليا، أن إيران تعتبر الهجمات الصاروخية "إعادة إرساء الردع" ضد مزيد من الهجمات الإسرائيلية على أراضيها(23).

بالإضافـة إلـى ذلك، ضاعفت إيران من معاناة إسـرائيل والولايات المتحدة عندما شـجعت أذرعها على التدخل الحذر في الحرب، فهي بذلك تشـن حروبًا بالوكالة دون أن تصطدم مباشرة بالولايات المتحدة أو إسرائيل. صحيح أن الحرب ما زالت محصورة بين إسرائيل وحماس إلا أن الأنظار تتجه دومًا إلى القوى الداعمة لطرفي الصراع. لقد كانت الولايات المتحدة داعمة لإسرائيل منذ فترة طويلة، وهي أكبر داعم لهـا، وكونها ضامنًا لأمنها وبقائهـا وتقديمها معونة دفاعية تبلغ 3.8 مليارات دولار سـنويًّا، فإن علاقات الولايات المتحدة مع إسـرائيل، التي تعتبر أكبر متلقية للمعونة

الأجنبية الأميركية، طويلة الأمد. وتستند هذه العلاقات إلى شعور بالطموح المشترك في الشرق الأوسط، والروابط التاريخية، والرأي العام المحلي. وبشكل متوقع، منذ هجوم حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، كانت الولايات المتحدة واضحة في دعمها لإسرائيل. وقد شمل ذلك إرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة لردع الأطراف الأخرى عن الهجوم، وجمع المعلومات وتوفير الدفاع الجوي. واستخدمت الولايات المتحدة أيضًا حق النقض لمنع اعتماد مشروع قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة صاغته البرازيل بشأن النزاع لأنه لم يذكر حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. في الوقت نفسه، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة تشير مباشرة إلى تورطها في تخطيط هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول، كانت إيران داعمة لحماس ماليًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا. في الواقع، كانت إيران تدرب مقاتلي حماس حتى في سبتمبر/ أيلول الماضي، وقد هنأ المسؤولون الإيرانيون حماس بشكل صريح على الهجوم المفاجئ في 7 أكتوبر/ تشرين الأول. كما تزعم الولايات المتحدة أيضًا أن إيران تراقب وحتى تيسر هجمات على قواتها وقواعدها العسكرية في الشرق الأوسط.

في حين أن كلًّا من الولايات المتحدة وإيران قد أظهرتا وضوحًا في دعمهما لأحد أطراف الصراع، لا يزال غير واضح إلى أي مدى سيكون كل طرف على استعداد لدعم حلفائه. دعت إيران علنيًّا إلى وقف هجمات إسرائيل على غزة وهددت بالمشاركة في حال انتشار النزاع، ولكنها ستجد نفسها بالتأكيد عالقة بين رغبتها في السيطرة الإقليمية والقلق من الانجراف إلى نزاع كلفته باهظة في زمن أزمة اقتصادية واضطرابات داخلية. لكن من جانب آخر، يشير تقرير مجموعة الأزمات الدولية إلى معضلة تواجه صنَّاع القرار في طهران(24). فالحرب البرية التي بدأتها إسرائيل وضعت إيران في مأزق، فنأي إيران بنفسها عن الحرب منعًا لتدمير حماس قد يُفقدها مصداقيتها لدى الرأي العام في المنطقة ولدى بعض حلفائها في الإقليم؛ إذ ستبدو مترددة، وفي الوقت ذاته سيشكل تدخل إيران بشكل مباشر أو طلب إيران من وكيلها في لبنان –حزب الله– التدخل بقوة في الحرب فإنها قد تُدفع إلى مواجهة مع إسرائيل بمساندة من الولايات المتحدة وقد تلحق ضررًا بالغًا بحزب الله. بمعنى أن إيران تخاطر في السيناريو الأول بأن تفقد ماء وجهها أما في السيناريو الثاني فهي قد تعرض يدها اليمنى والمهمة جدًّا –حزب الله– إلى تدمير سيكون من شأنه حرمان إيران من أداة عسكرية بالغة الأهمية يمكن أن ترفع من قدرة إيران على ضرب

الأصول الأميركية والإسرائيلية في حال تعرض إيران لهجوم على برنامجها النووي. وحتى هذه اللحظة، تسير طهران على حبل مشدود، فهي من جانب تشجع حلفائها على تصعيد هجماتهم على إسرائيل والولايات المتحدة بطريقة محسوبة بدقة لكن بحذر وبحسابات لا تُدخلها في السيناريو الثاني.

دول الطوق (مصر، الأردن، لبنان)

ما من شك، شكَّل طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيل على غزة تحديًا كبيرًا لكل من مصر والأردن ولبنان على وجه التحديد. وخشيت مصر والأردن من سيناريو التهجير بعد أن انطلقت تصريحات إسرائيلية تطلب من الفلسطينيين الخروج من قطاع غزة، فتاريخ الحروب مع إسرائيل شهد موجات تهجير وتطهير عرقي موثقة(25). وبالفعل، كانت هناك تصريحات من قبل مسؤولين إسرائيليين حاليين وسابقين تفيد بأنهم يرغبون بطرد السكان، وهي تصريحات تزامنت مع مطالب أميركية وأوروبية بفتح معبر فتح.

وقفت مصر بقوة ضد هذه الدعوات وأكدت لشركائها الإقليميين والدوليين أنها لا تريد أن تكون المكان الذي ينشده المهجَّرون من الفلسطينيين لأسباب براغماتية. فالقاهرة أكثر من غيرها تعرف جيدًا ما حدث في حرب عام 1948 التي تبعت الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، عندما تم طرد كثير من الفلسطينيين الذين يشكلون سكان غزة اليوم وأسلافهم ولم تسمح إسرائيل لهم بالعودة. وقد أشار الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى أن "تصفية القضية الفلسطينية دون حل عادل لن يحدث. وفي كل الأحوال، لن يحدث أبدًا على حساب مصر". في تمسكها بهذا الموقف، تتمتع القاهرة بدعم عواصم عربية أخرى والشعب المصري.

لمصر مخاوف أمنية بالدرجة الأولى تتعلق بسيناء إذ يتصدى الجيش المصري لخلايا جهادية، وفي حال تدفق لاجئين إلى سيناء فإنه من المتوقع أن تقوم مجموعات فلسطينية جهادية بهجمات على أهداف إسرائيلية من قلب سيناء؛ الأمر الذي سيستدعي ردًّا من إسرائيل يزعزع استقرار علاقاتها مع مصر. ويمكن للتداعيات الإنسانية أن تكون خطيرة؛ ذلك لأن أعدادًا كبيرة من سكان شمال سيناء كانوا هم أنفسهم قد هُجِّروا منذ سنوات بسبب حملة على المتمردين. لذلك يمكن لتدفق

الفلسطينيين أن يفرض ضغوطًا على البنية التحتية المحلية والموارد المتاحة ما يطرح تحديات كبيرة من حيث استيعابهم في جميع أنحاء مصر، وربما يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار البلاد بأسرها. باختصار، فإن مصر لا تريد أن تُجرَّ إلى صراع إسرائيل مع الفلسطينيين.

لا يختلف الموقف الأردني عن المصري من حيث معارضة فكرة تهجير الفلسطينيين خارج بلادهم. فالحرب والتصريحات الرسمية وغير الرسمية الصادرة عن الإسرائيليين أثارت أيضًا تكهنات برغبة إسرائيل في تهجير سكان قطاع غزة الفلسطينيين وأيضًا مخاوف عمرها عقود من أنها تخطط أيضًا لطرد فلسطينيي الضفة الغربية إلى الأردن. لهذا السبب، اعتبر الملك عبد الله الثاني، التهجير خطًا أحمر وبمنزلة إعلان حرب. فالحديث عن الوطن البديل ارتفع منسوبه أثناء الأزمة على اعتبار أن إسرائيل تبحث عن حل معضلتها الديمغرافية على حساب الأردن(26). وضع الأردن سيعتمد بشكل كبير على الطريقة التي تنتهي بها هذه الحرب، ففي حال نجحت إسرائيل ورضخت مصر لمنطق التهجير عندها سيكون الأردن على موعد مع مواجهة مؤجلة مع إسرائيل. لكن في حال تمكن الرئيس بايدن من إطلاق مسار سلمي سيكون للأردن -الذي يعاني من انكشاف إستراتيجي- دور كبير في هذا المسار.

في لبنان، يبدو الوضع أكثر سخونة نظرًا لانخراط حزب الله في اشتباك مستمر مع إسرائيل منذ بداية الحرب، فحزب الله -الذي يعد أحد أذرع إيران القوية في المنطقة- لا يُخضع ترسانته الهائلة للحكومة اللبنانية ويقرر بمفرده متى شاء توظيفها داخليًا وخارجيًا. ومع أن القوى اللبنانية الأخرى تريد النأي بلبنان عما يجري إلا أنها عاجزة عن فرض موقفها ورؤيتها على حزب الله الذي بدوره لا يريد الانزلاق إلى حرب مع إسرائيل حتى لا يتوسع الصراع ولا تنخرط فيه الولايات المتحدة. وعدم الرغبة في الانخراط بحرب مفتوحة مع الإسرائيليين -أي فتح جبهة ثانية- هو أمر واضح وجاء على لسان الأمين العام للحزب، حسن نصر الله. والحزب يعد نفسه جزءًا من محور المقاومة الذي تنتمي له حركة حماس. وهذا المحور هو عبارة عن تحالف من القوى الفاعلة المكونة من دول وكيانات من غير الدول، يعارض إسرائيل والولايات المتحدة، ويشمل أيضًا إيران، وسوريا، والحوثيين في اليمن وعددًا من المجموعات المتشددة الناشطة في العراق وسوريا.

لقد أكد حسن نصر الله على التعاون الوثيق بين مكونات هذا التحالف بصفته هدفًا إستراتيجيًّا في السنوات الأخيرة؛ وقد حذَّر الحزب على نحو متكرر إسرائيل من أنها قد تواجه حربًا متعددة الجبهات. تشكل مثل هذه التحذيرات عنصرًا رئيسيًّا في موقف الردع الذي يتخذه حزب الله. الراهن أن الحزب سيلتزم بتعليمات إيران التي تسعى إلى عدم جر الحزب إلى مواجهة شاملة مع إسرائيل يمكن أن تلحق ضررًا بالغًا بإمكانات الحزب العسكرية.

التطرف

لعل النتيجة الأهم في التحولات الجيوسياسية التي قد تتشكل بعد انتهار الحرب هي انتشار موجة من التطرف. فالصراعات الممتدة وبخاصة في غزة يمكن أن تستغلها الجماعات المتطرفة لتجنيد المحبطين، وهم في تزايد. وهذا قد يؤدي إلى تحديات أمنية في المنطقة وخارجها.

كما هي الحال مع النزاعات السابقة في الشرق الأوسط، قد يتسبب القتال الحالي في غزة في إيجاد موجة من المتطرفين قد تتجاوز الإقليم. ويعتمد حجم وشكل التهديد لهذه الجماعات على مجرى النزاع: مدى استمراره، وما إذا كانت الأطراف الخارجية -مثل حزب الله أو إيران- تقرر التدخل بشكل كامل، أو إذا قامت إسرائيل بشن هجوم وقائي لمنعهم من ذلك. ومع تورط الولايات المتحدة بشكل أعمق في الصراع فقد يسهم ذلك في منح فرصة أخرى للجماعات الجهادية على غرار ما حدث في عام 2011. لذلك يمكن أن تجذب الحرب متشددين غاضبين إلى تشكيلات متطرفة جديدة وتخلق حالة جديدة من عدم اليقين وموجة من العنف(27). ويفيد بعض خبراء التطرف بأن القصف العنيف لإسرائيل على قطاع غزة سيخلق حاضنة لجيل جديد من المتطرفين؛ حيث يواجه الآلاف من الشبان الذين فقدوا عائلاتهم ومنازلهم خطر التطرف نتيجة للحرب والفوضى المحتملة بعدها.

هل انتهى حل الدولتين؟

شكَّل إطار دولة يهودية-ديمقراطية القاسم المشترك لكل الأحزاب الصهيونية في إسرائيل، ولهذا لا يمكن لإسرائيل أن تكون يهودية وديمقراطية في الوقت ذاته دون

الانفصال عن الفلسطينيين. من هنا جاءت فكرة منح الفلسطينيين دولة مستقلة لكي تحافظ إسرائيل على يهوديتها وديمقراطيتها بدلاً من أن تتحول إلى دولة ثنائية القومية تحكم فيها الأقلية اليهودية الغالبية الفلسطينية.

شكلت مقاربة حل الدولتين معادلة رابح/ رابح غير أن انزياح المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين دفع بقوى تنتمي إلى اليمين لا توافق على منح الفلسطينيين دولة مستقلة لكن دون أن تقدم حلاً للمعضلة الديمغرافية الإسرائيلية. والحق أن تفشي الاستيطان -كما سعت إليه هذه القوى اليمينية- هو العائق الأكبر أمام تبلور حل الدولتين.

مع حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين يبدو أن فرص حل الدولتين تلاشت أكثر فأكثر. ولذلك، فإن الجهود التي قد تبذل بعد نهاية الحرب لإحياء حل الدولتين على الأرجح لا تكون سوى أفعال دبلوماسية رأيناها من قبل ولم تجلب السلام للفلسطينيين ولا الأمن للإسرائيليين. وتعمدت إسرائيل تعميق الانقسام الفلسطيني منذ 2007 بحيث تحولت السلطة الفلسطينية في رام الله إلى سلطة فاشلة بقائد ضعيف وغير فعَّال ما زال في منصبه رغم تراجع الثقة به. وزاد الطين بلة أن السلطة الفلسطينية وصلت إلى مستويات خطيرة من الفساد، وتفتقر إلى القدرة على إعادة تشكيل الاقتصاد الضعيف، ولم تكن جهودها لإنشاء قوات أمن كافية للتعامل مع تحدياتها الحالية فعَّالة بما فيه الكفاية. أما بالنسبة لحماس، فقد جاءت إلى السلطة في غزة في عامي 2006 و2007، جزئيًّا بسبب فشل وفساد منظمة التحرير الفلسطينية، وقامت إسرائيل بفرض حصار عليها وشنت عليها سلسلة من الحروب بذرائع مختلفة غير أنه لا يوجد الآن بديل واضح لحماس في غزة أو مؤشر على أن الغزاويين يرغبون في أن تحكمهم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

النتيجة النهائية من المرجح جدًا أن تكون جهودًا خارجية بائسة تقودها الولايات المتحدة لمواصلة النهج الفاشل نحو السلام الذي شكَّلته جهود التفاوض لإيجاد حل للصراع العربي-الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد. وعليه، لن تفلح الجهود في إقناع الإسرائيليين بحل الدولتين، وسيزداد الأمر صعوبة في حال تم البحث عن جوهر الدولة الفلسطينية، فهناك قضايا مثل اللاجئين والمستوطنات والقدس ستشكل عقبة كبيرة لتجسير الفجوة بين ما يمكن أن يقبل به أي طرف فلسطيني وما يمكن أن يوافق عليه أي طرف إسرائيلي. بمعنى آخر، على الأرجح ألا تكون حرب غزة الحرب التي

تنهي الحروب وتجلب السلام بل ستكون معركة ضمن سلسلة لا يمكن التنبؤ بموعد اندلاعها مرة أخرى. لذلك لن تشـهد المنطقة اسـتقرارًا وستبقى القضية الفلسطينية المحرك الرئيسي لمشاعر الرأي العام العربي والفلسطيني.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة التطرق بشكل عام إلى التداعيات الجيوسياسية لطوفان الأقصى بشكل لامس الثيمات الرئيسية التي تشكل جوهر السياسة الإقليمية والتدافع الخارجي علـى التأثيـر ومناطق النفـوذ. عمليًّا، لم يكن ممكنًا تغطيـة تأثير الحرب على كل اللاعبين، فلم تتطرق الدراسة مثلاً لتأثير الحرب على الموقع الجيوسياسي لكلٍّ من سوريا وتركيا على أهمية البلدين.

يتضـح من التحليل السـابق في هذا الدراسـة أنه على الرغم مـن نجاح الولايات المتحـدة في تحديد نطاق الحرب وحصرها بشـكل رئيسـي فـي غزة، إلا أن تأثير الحـرب الجيوسياسـي هو كبير جدًّا. ومن أهم التداعيات وقـف قطار التطبيع بين إسـرائيل والمملكة العربية السـعودية. وبهذا، شـكَّل طوفان الأقصى ضربة قاصمة لمقولة اليمين الإسـرائيلي بأنه بإمكان إسـرائيل التطبيع مع العرب وإبقاء الاحتلال. وبكل تأكيد سـتكون إسـرائيل من أكثر الخاسرين نظرًا للتكلفة الباهظة للحرب التي لم تحقق أهدافها وفشـل إسـرائيل في استعادة قوة الردع، فإسرائيل تحولت إلى قوة لا يخشـاها ولا يحترمها أحد في الإقليم. مقابل هذا التراجع سـيكون هناك صعود لإيران التي جنت مكاسب كبيرة من هذه الحرب أهمها أنها ثبَّتت نفوذها على حساب خصومها وبذلك ترسـل برسـالة واضحة مفادها أن العبث مع إيران سيكون مكلفًا بشكل لا يمكن تصوره.

التحول الجيوبسياسي الآخر يتمثل في استمرار تراجع الولايات المتحدة في المنطقة مع بروز لاعبين إقليميين واختراقات صينية باتت بارزة مع الحرب. فانحياز الولايات المتحـدة لطرف لم يحقق الانتصار وارتكب مجازر ومتهم بالإبادة الجماعية ضرب مصداقية واشنطن التي مارست معايير مزدوجة تسهم بشكل كبير في انتشار المشاعر المعادية لها. لذلك، فأبرز ضحايا الحرب هو الجهود الأميركية لإيجاد منظومة إقليمية تندمج فيها إسرائيل ترى في إيران مصدرًا للتهديد.

وختامًا، ستشكل الحرب حافزًا لمزيد من الشباب الذين سيلتحقون بمنظمات متطرفة كردَّة فعل على المذبحة التي جرت على الهواء مباشـــرة، وهذا بدوره سيجعل مهمة الولايات المتحدة في غاية الصعوبة، فكلما أرادت واشـــنطن الانسحاب من المنطقة تستجد أحداث وتلزمها بالبقاء لكن بشكل أضعف.

المراجع

(1) قدمـــت دولـــة جنوب إفريقيا، في مطلع شـــهر يناير/ كانون الثاني الماضي، إحاطة في محكمة العدل الدولية تتهم إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

(2) علا رفيق منصور وأيمن إبراهيم الدســـوقي، التحوط الاســـتراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

(3) Kenneth N. Waltz's Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

(4) هآرتس، 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2320.

(5) باسم الطويسي، تغطية الإعلام الغربي لحرب إسرائيل على غزة 2023: الحرب في عصر ما بعد الحقيقة، تقييم حالة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2023).

(6) Ilan Pappe, The Ethnic Cleansing of Palestine (One world Publications; Second edition, 2007),

(7) عاموس هرئيل، هآرتس، 19 يناير/ كانون الثاني 2024.

(8) نشـــرت صحيفة هآرتس تقريرًا يوم الســـابع من أكتوبر/ تشـــرين الأول تشير فيه إلى تقييم كبار القادة العســـكريين الإســـرائيليين قبيل الحرب بأيام قليلة يتضمن اســـتنتاج أن حماس ليست معنية بحرب جديدة مع إسرائيل.

(9) Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (W. W. Norton & Company; Updated and Expanded edition, 20, 2014).

(10) حسن البراري، الصهيونية، إسرائيل والعرب: مئة عام من الصراع (عمان، دار الأهلية للنشر، 2021).

(11) Efraim Inbar, An Israeli Perspective on the Gaza War and Its Broader Implications, Global Taiwan Institute, November 15, 2013.

(12) للتوقف على اتجاهات الرأي العام العربي بخصوص عدد من القضايا المتعلقة بحرب غزة، انظر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية على غزة، 10 يناير/كانون الثاني 2024.

(13) للوقوف على آراء نتنياهو بخصوص مستقبل إسرائيل وحدودها، انظر: بنيامين نتنياهو، "مكان تحت الشمس".

(14) للاطلاع على ملخص كتاب باللغة العبرية عن عملية السور الواقي، انظر: https://shorturl.at/mNUY4

(15) لتراجع النص الكامل لمبادرة السلام العربية على الرابط الآتي: https://shorturl.at/nwIO3

(16) حسن البراري، التطبيع مع إسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ، مجلة لباب، عدد 16، 2022، الصفحات 63-88.

(17) لمعرفة اتجاهات الرأي العام العربي بخصوص عدد من القضايا المتعلقة بحرب غزة، انظر: "اتجاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية على غزة"، 10 يناير/كانون الثاني 2024، مرجع سابق.

(18) Júlia Palik, The Impact of the Israel-Hamas War on the Saudi-Israeli Normalization Process, Peace Research Institute Oslo, October, 2023.

(19) Robin Wright, The Five Global Dangers from the Gaza War, Wilson Center, October 31, 2023. https://shorturl.at/mEQW0

(20) للاستزادة، انظر: https://shorturl.at/eiKL9

(21) منقذ داغر، كارل كالتنثالر، "خلال الحرب في غزة، الولايات المتحدة تخسر قلوب وعقول العرب بسرعة لصالح منافسيها"، منتدى فكرة، (تاريخ الدخول يناير/كانون الثاني 2024)، https://shorturl.at/fBKSY

(22) صحيفة الشرق الأوسط، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

(23) صحيفة نيو يورك تايمز، 7 يناير/كانون الثاني 2024.

(24) مجموعة الأزمات الدولية، تداعيات حرب غزة تَعمُّ الشرق الأوسط، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

(25) Nur Masalha, The Concept of "Transfer" in Zionist Thinking and Practice: Historical Roots and Contemporary Challenges, Institute for Palestinian Studies, Issue no 4, 2023.

(26) للاستزادة، راجع: حسن البراري، الأردن وإسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب (عمان: فريدريتش إيبرت، 2019).

(27) Brian Michael Jenkins, The Israel-Hamas War Has Upended the Terrorist Threat Matrix, Rand, November 22, 2023.

تداعيات حرب أوكرانيا على أمن الطاقة الروسي

The Implications of the Ukraine War on Russian Energy Security

حمده سلطان السويدي -Hamda Sultan Al Suwaidi*

ملخص

يشكل أمن الطاقة أحد أبرز مقومات منظومة الأمن القومي الروسي؛ ولا يمكن فصل أمن الطاقة فيها عن مقتضيات الأمن الذي يعد العنصر الفاعل في توجيه علاقاتها مع دول العالم، في الوقت الذي تمتلك فيه روسيا أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم. فما تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على أمن الطاقة في روسيا، وتأثيرها؟

تسعى الدراسة، من خلال المنهج الوصفي التحليلي، إلى إعطاء وصف عام وشامل لانعكاسات الحرب في أوكرانيا على أمن الطاقة في روسيا؛ وذلك من خلال التطرق إلى المكاسب الإستراتيجية وآثارها على إمدادات الطاقة، وكذلك أمن الطاقة الروسي في ظل الحرب في أوكرانيا، وبدائله ومحدداته وصولاً إلى النفوذ الروسي في مجال الطاقة، وذلك في ظل المخاطر والتهديدات التي قد تنعكس بسبب الحرب على علاقاتها مع الدول

وخلصت الدراسة إلى أن للحرب في أوكرانيا انعكاسات كبيرة على أمن الطاقة بين الدول، وأن لها دورًا واضحًا في توجيه السياسة الخارجية الروسية، وأنها تشكل تهديدًا لمنظومة أمن الطاقة الروسي في ظل وقف تزويد وتوريد الغاز الطبيعي لبعض الدول المعنية بالحرب الروسية على أوكرانيا

كلمات مفتاحية: أمن الطاقة، روسيا، الحرب الأوكرانية، أوكرانيا، التأثير الجيوسياسي.

Abstract

Energy security constitutes one of the essential components of the Russian national security system; and it cannot be separated from the requirements of security, which is the active element in shaping its relations with the world

* حمده سلطان سعيد السويدي، برنامج دكتوراه الفلسفة في الدراسات الدفاعية والأمنية بأكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية - قطر

Hamda Sultan Saeed Al-Suwaidi, PhD. Program Philosophy in Defence and Security Studies at Joaan bin Jassim Academy for Defence Studies - Qatar

as Russia possesses the world's largest natural gas reserves. What are the implications of the Russian-Ukrainian war on energy security in Russia, and what is its impact?

Through a descriptive-analytical approach, the study aims to provide a general and comprehensive description of the repercussions of the war in Ukraine on energy security in Russia. This involves examining strategic gains and their effects on energy supplies, as well as Russian energy security in the context of the war in Ukraine, alternatives, constraints and ultimately Russian influence in the energy sector amid the risks and threats that may impact its relations with other countries due to the war.

The study concludes that the war in Ukraine has significant implications for energy security among nations, and that it plays a clear role in shaping Russian foreign policy and poses a threat to the Russian energy security system, especially with the suspension of natural gas supply and delivery to some of the countries it has affected.

Keywords: Energy Security, Russia, Ukrainian war, Ukraine, Geopolitical Influence.

مقدمة

أعاد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بعد وصوله إلى السلطة، تشكيل مرتكزات القوة الإستراتيجية لروسيا الاتحادية؛ حيث شهدت الساحة الروسية منذ ذلك الحين تطورات على الصعد كافة، المحلية والإقليمية والدولية وأبرزها تعزيز حصة روسيا من صادرات الطاقة إلى الأسواق العالمية خاصة الأسواق الأوروبية. فقد أسهمت صادرات الطاقة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي بعد سنوات من الضعف والتراجع. كذلك أسهمت صادرات الطاقة في زيادة التأثير الجيوسياسي لروسيا باعتبارها واحدة من أكبر منتجي الطاقة وقدرتها في التحكم بكميات عرض الطاقة على المستوى العالمي. مما عزز من مركزها السياسي والاقتصادي فاعلاً رئيسيًّا على الساحة الدولية؛ إذ لعبت روسيا أدوارًا كبيرة على الساحة الدولية العالمية بسبب المكانة المهيبة التي حظيت بها خصوصًا بعد فترات متعاقبة من الأزمات عانتها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.

يُعدُّ مفهوم أمن الطاقة من أبرز المقومات التي جعلت روسيا تستعيد مكانتها الدولية، وقد ظهر بشكل واضح يفوق المجالات الاقتصادية الروسية الأخرى؛ فقد أصبحت روسيا دولة عظمى في مجال الطاقة وبرزت بقوة في عهد الرئيس بوتين؛ إذ أصبحت الطاقة تمثل عنصرًا مهمًّا في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية التي بلورت أهدافها الخارجية في مجال الطاقة على اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية من خلال استخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة والطاقة كسلاح لزيادة النفوذ والاستثمار الموجه في مجال الطاقة للهيمنة على البنى التحتية ذات الأهمية الإستراتيجية، والحد من النفوذ الغربي في كل المناطق الإستراتيجية المهمة. فضلاً عن ذلك، تمكنت روسيا من خلال سياسة الطاقة التي تنتهجها من توسيع رقعة نفوذها في آسيا الشرقية وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط. كما استطاعت روسيا استغلال مواردها من الطاقة لفرض نفوذها على المستوى الدولي والذي من المتوقع أن يستمر فترة بالرغم من التهديدات والتحديات التي تواجهها.

إلا أن اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، في فبراير/ شباط 2022، شكَّل منعطفًا جديدًا لما له من تأثيرات كبيرة على مفهوم أمن الطاقة الروسي؛ فقد أثارت الحرب

الروسية على أوكرانيا قلق وحفيظة الاتحاد الأوروبي، أكبر سوق لصادرات الطاقة الروسية؛ الأمر الذي دفع عددًا كبيرًا من دول الاتحاد إلى القيام بتغييرات جوهرية في العلاقات الاقتصادية مع روسيا، وفرضت عقوبات اقتصادية على قطاعات عدة على رأسها قطاع الطاقة الروسي.

تعد الحرب في أوكرانيا من أخطر وأبرز التهديدات على أمن الطاقة العالمي نظرًا لمكانة روسيا القوية خاصة في مجال الطاقة، في ظل انعكاسات تلك الحرب على مقومات الأمن القومي الروسي من جهة، وعلى أمن الطاقة للدول الأخرى خاصة التي وقَّعت مع روسيا عقود طويلة الأمد للتزود بالغاز الطبيعي الروسي.

اهتمت روسيا الاتحادية منذ بداية القرن الحادي والعشرين بالعمل على استعادة دورها مركز قوة كبرى، وخاصة بعد تولي الرئيس بوتين مقاليد الحكم في البلاد عام 2000، وشكلت دبلوماسية الطاقة عنصرًا أساسيًّا في السياسة الخارجية التي حرصت روسيا من خلالها على الانخراط في الشؤون العالمية، وخاصة في علاقاتها مع الدول الأوروبية، إلا أن هذه العلاقات شهدت توترًا كبيرًا في أعقاب الحرب الروسية على أوكرانيا في 2022، بما انعكس على ملف الطاقة في علاقة الدولتين وأمن الطاقة في كل منهما. فكيف استطاعت روسيا استخدام الطاقة أداة لفرض النفوذ الدولي وخاصة في علاقاتها الأوروبية؟ وما تداعيات الحرب الأوكرانية على هذا الاستخدام؟

وانطلاقًا من هذا السؤال الرئيس، تسعى الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية، من بينها: ماذا يعني مفهوم أمن الطاقة؟ وما أهميته في العلاقات الدولية؟ ما مفهوم روسيا لأمن الطاقة وكيفية تحقيقه؟ وكيف استخدمت روسيا الطاقة باعتبارها متغيرًا للسلطة وفرض النفوذ؟ وما الفرص والتحديات التي تواجه روسيا لتحقيق النفوذ استنادًا إلى مفهوم أمن الطاقة؟

تعددت الأدبيات التي تناولت أمن الطاقة في السياسة الخارجية ومن ذلك كتابات دانيال يرغن (Daniel Yergin)(1)، وبينشانسكي وتوماس (Penchansky & Thomas)(2) التي ركزت على مفهوم أمن الطاقة، وتناولت العوامل الأساسية لتحقيق هذا الأمن، والتي تتمثل في: مدى توافر الطاقة، وإمكانية الوصول إليها، والقدرة على تحمل التكاليف المطلوبة لتوفيرها، وقبول الأطراف المشاركة في تأمين الطاقة.

ثم جاءت مساهمات كل من جيسيكا جيويل وآليه تشيرب (Aleh & Jessica Jewell Cherp)(3)، وتناولت أنظمة الطاقة التاريخية والمعاصرة والمستقبلية ونقاط ضعفها، وفهم العملية السياسية التي تؤدي إلى إعطاء الأولوية لأنظمة طاقة معينة على حساب أنظمة أخرى.

أما دراسة سميث حنا (Smith Hanna)(4) ودراسة تريباثي وسابلين (Sablin & Tripathi)(5) فقد ركزت على كيفية استخدام الطاقة وسيلة لزيادة النفوذ الدولي من منظور جيوسياسي واقتصادي وأمني، باعتبار أن الطاقة هي أداة للقوة، وسلاح غير تقليدي، كما أنها أداة دبلوماسية تعمل على تحقيق التأثير السياسي وتعزز التنافس الدولي لفرض النفوذ، وذلك بالتطبيق على مناطق العالم المختلفة وعلى أهم الأطراف في مجال الطاقة مثل الدول أو الشركات الدولية الكبرى أو المنظمات الدولية الفاعلة في قطاعات الطاقة.

وتناولت دراسة محفوظ رسول واقعَ أمن الطاقة الروسي في ضوء تحديات الطاقة التي تواجه روسيا؛ والتي تضم تشكيلة واسعة من تحديات الطاقة ذات البعد الداخلي؛ المتمثلة في صعوبة الاستخراج الكافي لمصادر الطاقة، وكذا نقص التقنيات الروسية اللازمة لاستخراج تلك المصادر. فضلاً عن تلك الأبعاد الخارجية التي تمس صميم أمن الطاقة الروسي؛ والتي تكمن في تبعية الطاقة الروسية لسوق الطاقة الأوروبي، إلى جانب شبكة أنابيب الطاقة المنافسة لروسيا، وتحديات تنويع إمدادات الطاقة الروسية نحو أسواق طاقة عالمية جديدة(6).

كما سعت دراسة حورية قصعة وسليم جداي إلى إبراز مركزية منطقة شرق المتوسط في السياسة الأمنية الروسية، وهو ما يؤكده الأساس النظري للدراسة، ونظريات الجيوبوليتيك لماكندر وسبيكمان (Mackinder & Spykman) ولألكسندر دوغين (Alexander Dugin) الذي قدم تفسيرًا جيوبولتيكيًّا للعلاقة بين قضايا الطاقة والأمن والوجود الروسي المتزايد في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما شكَّل دافعًا لبروز النهج الاستباقي في السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة، والسعي لزيادة مشاركتها في قضاياها بشكل إستراتيجي لتأمين مصالحها الوطنية، وهو ما برز من خلال المساعي الروسية لتحيين السياسات وتوظيف آليات فعالة أكثر لمواجهة ضغوط الجهات الفاعلة العالمية الأخرى المتزايدة ورهانات البيئة التنافسية(7).

كذلك تناولت دراسة خولة بوناب مضامين أمن الطاقة الروسية ودورها في رسم استراتيجياتها على المستوى الخارجي. وخلصت إلى أن لمتغير الطاقة أهمية كبرى في تعزيز مكانة روسيا وتمكينها من لعب دور فعال في ديناميكيات لعبة الطاقة الكبرى وتحقيق النفوذ السياسي والهيمنة الدولية(8).

وانتهت دراسة سي قدور عبد القادر إلى أن واقع أمن الطاقة في روسيا من حيث الاستخراج والبحث عن التقنية التكنولوجية وجذب الاستثمار للخروج من الضائقة والأزمة الاقتصادية يُعد من أولويات الاقتصاد الروسي، ويرى القوميون الروس أن روسيا شهدت منذ عام 2000 حضورًا ملحوظًا في الساحة الدولية بعد تغيير القيادة السياسية ومجيء فلاديمير بوتين، واستغلال مواردها الوطنية المتنوعة وعلى رأسها الطاقة والصناعة العسكرية التي وجدت فيها البديل الإستراتيجي في تعزيز عودتها الإقليمية والدولية على أساس تربعها على مورد طاقة عالمي توظفه ورقة سياسية في أمن مصالحها القومية، متمسكة بإستراتيجية ضمان خطوط نقل الطاقة نحو آسيا وأوروبا للدخول إلى الساحة العالمية في ظل التغيرات التي مسَّت العلاقات الدولية خاصة بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001 ثم الحراك العربي 2011؛ إذ تسعى روسيا إلى تقوية التنافس والتعاون لأجل الحفاظ بشكل مشترك على استقرار سوق الطاقة العالمي، وتأمل من خلال مواردها الطبيعية أن تفرض قواعدها السياسية ونفوذها الإقليمي من منطلق المكتسبات والسيطرة في قطاع الطاقة في العلاقات الدولية، والبحث عن إمدادات نحو أسواق جديدة في العالم، بعد أن توسعت أجندتها في الشرق الأوسط باعتمادها على شركاء إقليميين، مثل تركيا وايران وسوريا، وتعزيز نفوذها في المنطقة العربية التي تعد صمام أمن الاقتصاد العالمي، من أجل إعادة ترتيب أوضاعها الأمنية والاقتصادية والسياسية واعادة التأثير وممارسة نفوذها القديم على قطاع الثروات الطبيعية ومنع مخاطر التهديدات الغربية في مجالها الحيوي(9).

الإطار المفاهيمي للدراسة

يتميز مفهوم "أمن الطاقة" بالتطور الدائم؛ مما جعله يحتل مكانة مهمة ومتميزة بين الدارسين والباحثين في مجال الطاقة وأدواتها وعلومها؛ إذ يعد من المفاهيم التي تتسم بصعوبة تحليلها لكونه يوظَّف في أكثر من حقل معرفي، الأكاديمي والسياسي والعسكري.

لقــد كانت بدايات الاهتمام بالمفهوم في إطار أكاديمي بداية الســبعينات من القرن العشــرين، وخاصــة مع أزمة النفط التي تعرضت لها الــدول الأوروبية(10) فأصبح اهتمام الباحثين ينصب على أولوية توفير إمدادات مســتقرة من النفط، والحاجة إلى إدارة أفضل لمؤسســات الطاقة، وإدارة أكثر فعاليــة لتكنولوجيا الطاقة، وصولاً إلى التركيــز على ضمان الوصول المتكافئ لجميع الفئات الاجتماعية إلى مصادر الطاقة الآمنة وتقليل التأثير السلبي لقطاع الطاقة على البيئة والمناخ(11).

ويمكــن تنــاول مفهوم أمن الطاقــة من خلال مجموعة من المعاييــر العملية والتي تتمثل في الآتي(12): الحفاظ على مصادر الطاقة من خلال التحكم بكافة مصادرها وعدم الوقوع تحت منّة دول معينة، والتحكم بالعرض والطلب. ويكون ذلك بترشيد اســتهلاك الطاقة، من خلال وضع معايير ســليمة واتباعها لضمان الاستخدام الأمثل لمصــادر الطاقــة، وكذلك محاولة عقد اتفاقيات تعاونية اســتراتيجية مع العديد من الشــركات الكبرى، والاتجاه نحو الطاقة البديلة، والابتعاد قدر الإمكان عن أزمات الطاقة وذلك بوجود سوق للطاقة مبني على أسس واعتبارات صحيحة يضمن تجنب كافة الأزمات السوقية.

أمن الطاقة من منظور روسي

يختلف مفهوم روســيا لأمن الطاقة عن غيرها، وذلك بتركيزها على ديمومة تخزين الكافي من مصادر الطاقة وبمعدلات سعرية ملائمة؛ الأمر الذي يعد مؤشرًا على أن استراتيجية روسيا في مجال أمن الطاقة تقوم على عنصر أساس يتمثل في دأبها على تحقيق مصادر آمنة للطاقة. لذا، لابد من تسليط الضوء على ذلك المفهوم من ناحية عملية واقعية(13)؛ وذلك من خلال عدد من المحاور الأساسية:

أولًا: مفهوم أمن الطاقة من منظور روسي

تتميز روســيا بكونها واحدة من الدول العشــر الكبرى في العالم من حيث مخزون النفط العالمي؛ فهي تحتل المركز السابع عالميًّا بعد كل من فنزويلا والمملكة العربية الســعودية وكندا وإيران والعراق والكويت، وفق التقرير الرسمي الصادر عن منظمة أوبك في نهاية النصف الأول من العام 2023(14)، وكذلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي. ونتيجةً لذلك فقد أصبحت الطاقة فيها من أبرز الوســائل المســتخدمة في

تحقيــق مصالحهــا القومية وذلك لغايات توجيه إســتراتيجيتها في هذا المجال على الوجــه الذي يخــدم أمن الطاقة فيها؛ إذ إنه وبعد انهيار الاتحاد الســوفيتي ازدادت التــدخلات الأميركيــة والأوروبيــة في هذا المجال؛ وهنا عمدت روســيا إلى تغيير خطتها وإســتراتيجيتها في مجال الطاقة سعيًا منها لتحقيق نوع من استقرار صادراتها من الطاقة، ولتكون هي المُهيمن الوحيد عليها دون أن أي تدخل خارجي، في الوقت الذي كانت فيه كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا تســعى إلى البحث عن موارد أخرى بديلة تغنيها عن الغاز الروسي(15).

بعد اســتلام الرئيس الروســي، فلاديمير بوتين، زمام الحكم في روسيا تغير المفهوم الروســي لأمن الطاقة؛ فقد أصبح يوازي المفهوم العســكري والسياسي فيها؛ إذ يعد أمن الطاقة في روسيا هو أساس هيبتها ومكانتها الدولية في سوق الطاقة. ويُنظر إلى مفهوم أمن الطاقة الروسي من خلال ثلاثة عناصر:

الأول: قدرته على تحقيق الإمدادات.

الثاني: إمكانية الوصول الآمن للطاقة إلى جميع الأسواق.

الثالث: الحفاظ النسبي على معدلات الأسعار.

كما يقوم مفهوم أمن الطاقة الروسي على أمن الطلب والعائدات ومصادر الطاقة فيها، ويســعى من خلالها إلى تعزيز وتحقيق فرص سياســية اقتصادية. ومن باب الحفاظ على أمن الطاقة الروسي فإن روسيا تسعى باستمرار إلى توفير وإيجاد أسواق عالمية جديدة تكون بديلة عن الأسواق الأوروبية(16).

بناءً على تلك الاعتبارات، تمكنت روســيا من أن تبدل في مفهوم أمن الطاقة لديها ليصبــح فــي قبضة الدولة من خلال إحكام ســيطرتها على مصــادر الطاقة وإقصاء القطاع الخاص والشــركات الأجنبية عن التحكم فيها، فضلاً عن ســعيها إلى البحث عن مصادر للطاقة في المناطق الجغرافية المناسبة، والابتعاد عن مناطق أزمات الطاقة من خلال الوصول الآمن إلى الأســواق العالمية للطاقة مثل الأسواق الأوروبية، مع محاولة تأمين تصدير الطاقة دون أية عقبات من دول المرور وبأفضل الأســعار مع توفير التكنولوجيا الملائمة واللازمة لاستخراج الطاقة، والتركيز على مناطق استخراج الطاقة في العالم.

ثانيًا: أبعاد مفهوم أمن الطاقة الروسي

يتميز أمن الطاقة في ضوء التهديدات التي تستهدف أمن الطاقة الروسي والأزمات المتعاقبة التي مرت بها روسيا بأبعاد عديدة وعلى وجه الخصوص في ظل الحرب في أوكرانيا؛ إذ تشكل تلك الأبعاد في مجموعها منظومة دفاعية لأمن الطاقة نتيجةً للمخاطر والتحولات التي قد تستهدفه؛ إذ تعمل جميعها بصورة متناسقة ويكمل بعضها بعضًا، وتتمثل أبرز تلك الأبعاد في الآتي:

(1) الرؤية الاستراتيجية: أدى ما حدث من تحديات وتهديدات لروسيا إلى تُغيِّر في استراتيجياتها وبدأت تتجه إلى تحديد أولوياتها حسب الأهمية؛ حيث بدأت بإدراج استراتيجيات معدلة بحيث تتوازن مع استراتيجية الأمن القومي الروسي عام 2017، والاستراتيجية المحدثة عام 2022 وذلك في ظل التغيرات التي حدثت على أثر الحرب في أوكرانيا والتي بدأت في فبراير/ شباط 2022.

(2) الحماية الذاتية: عمدت روسيا إلى وضع بعض الخطط والاستراتيجيات التي تهدف منها إلى حماية نفسها من الولايات المتحدة الأميركية كونها تشكل خطرًا عليها بسبب بدء أميركا بخطط التوسع في نشاطاتها العسكرية في دول الجوار، فضلاً عن محاولة الولايات المتحدة التأثير على روسيا اقتصاديًّا وإعلاميًّا.

(3) الأبعاد العسكرية السياسية: تتمثل في مجموعة من الآليات التي تسعى روسيا من خلالها إلى الحفاظ على سيادة الدولة وكيانها من الأخطار الداخلية والخارجية والتي تنعكس بشكل مباشر على أمن الطاقة فيها؛ إذ إن التهديدات السياسية التي قد تهدد أمن الدولة الروسي قد تشكل في مجموعها خطرًا مباشرًا على أمن الطاقة فيها.

(4) الأبعاد الاقتصادية: تعد من أهم أبعاد أمن الطاقة الروسي والتي تقوم على ركيزة أساسية مفادها خلق ظروف وأجواء اقتصادية تتلاءم وموارد الطاقة الروسية بحيث تكون قادرة على تحقيق الازدهار الاقتصادي، وتتمكن من حماية اقتصاد الدولة من أي أزمات اقتصادية مفاجئة أو غير متوقعة تنعكس عليه ويمتد أثرها بشكل فوري إلى أمن المجتمع ككل.

(5) الأبعاد الاجتماعية: تسعى روسيا إلى الحفاظ على أمن الدولة الاجتماعي والـذي يتمثل بحماية أفرادها بكافـة أطيافهم وأديانهم وهوياتهم وممتلكاتهم وذلك بتوفير مسـتلزماتهم المعيشـية؛ إذ إنها تهدف دومًـا إلى أن تكون في مأمـن من الثورات والتوترات الشـعبية والتهديدات والمخاطر التي قد تمس أمن الدولة والطاقة فيها(17).

النفوذ الروسي في مجال الطاقة

تعد روسـيا من الدول المهيمنة في مجال أمن الطاقة فهي في المركز الأول عالميًّا مـن حيـث احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، بواقـع 38 تريليون متر مكعب وتأتي إيران في المرتبة الثانية عالميًّا باحتياطي يقدر بـ32 تريليون متر مكعب، وحلَّت دولة قطـر فـي المرتبة الثالثة عالميًّا في قائمة "أويل برايس" الصادرة في مايو/ أيار 2023 للدول العشـر التـي تمتلك أكبر احتياطي للغاز في العالـم، وكذلك بيانات منتدى الـدول المصدرة للغاز (GECF) (18). هذا فضلاً عن أن روسـيا سـابع دولة من حيث احتياطيات النفط على مستوى العالم، وبذلك تستطيع أن تسعى لفرض نفوذها على أوروبا ودول البلقان من خلال امتلاكها لموارد الطاقة.

السياسة الروسية في مجال الطاقة

تسـتند روسـيا في فرض نفوذها على المستوى الدولي إلى كونها من الدول الرائدة في مجال الطاقة وتستخدمها ذراعًا فعالة في سياستها الخارجية، وأن هدفها الرئيس هو السيطرة على أسواق الطاقة الدولية. ومن الملاحظ أن روسيا قد انتهجت سياسة جديـدة مع بعـض دول العالم من خلال عقد صفقات حتى ولو كانت لصالح تلك الدول لتوسـع روسيا نفوذها. مقابل ذلك، لا تستطيع تلك الدول أن تعقد تحالفات جديدة مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية؛ لأنها ستكون الخاسر الأكبر. إن الارتباط الوثيق بين النفوذ السياسي والطاقة يجعل روسيا تستخدم مصادر الطاقة للتأثير المباشـر على الاقتصاد العالمي. فالطاقة لها دور محوري في الهيمنة السياسية للدول وخاصة في المجال الدبلوماسي(19).

لقد انتهجت روسيا مبدأ المرونة في دبلوماسيتها الدولية لعقد صفقات لصالحها مع

بعض الدول من خلال سياستها الخارجية للطاقة، وفي بدايات الألفية الثانية فرض الحزب الحاكم (روسيا الموحدة) وجوده من خلال سيطرته على حقول النفط والغاز، كونه يرى في الطاقة مصدر قوة للحفاظ على مكانة روسيا بين دول العالم، لذلك منحت صادرات الطاقة روسيا مكانة اقتصادية على مستوى العالم مكّنتها من أن تكون لاعبًا أساسيًّا في هذا المجال من خلال التحكم في كمية الصادرات ورفع الأسعار والتحكم فيها، وبالتالي أضحت الطاقة ومواردها وسيلة روسية لتوجيه علاقاتها مع دول العالم(20).

وبناء عليه، تنظر دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية إلى إمدادات الطاقة الروسية على أنها سلاح فعال تمتلكه روسيا وتدافع عنه بكل ما أوتيت من قوة نظرًا لأهميته البالغة في التحكم وفرض النفوذ على المستوى الدولي، في الوقت الذي لم تستطع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية إيجاد أي آلية لتحييد روسيا على الساحة العالمية.

إن سياسة روسيا في مجال الطاقة تقوم على السعي المتواصل إلى تعزيز أُطر التنافس والتعاون للحفاظ على ديمومة واستقرار سوق الطاقة العالمي، وتسعى كذلك إلى فرض قواعدها السياسية في مجال أمن الطاقة، وذلك انطلاقًا من نفوذ مواردها الطبيعية، ومن منطلق سيطرتها في مجال الطاقة على علاقاتها الدولية، فضلاً عن بحثها الدائم عن سياسة تزويد وإمداد حديثة إلى أسواق أخرى جديدة في العالم. لذا عمدت إلى توسيع إطار إستراتيجيتها في الشرق الأوسط والتي تقوم على المحافظة على جميع الحلفاء، كما هي الحال في سوريا؛ حيث لم تقل أهميتها لروسيا رغم انشغالها بالحرب على أوكرانيا وذلك لأهمية الموقع الإستراتيجي لسوريا في قلب الشرق الأوسط، وكذلك مصر؛ فقد استغلت روسيا حاجة مصر لها مصدرًا رئيسيًّا للسلاح والمعدات العسكرية، واتبعت معها سياسة الترغيب والترهيب حتى تتمكن من فرض سيطرتها وتكسب التأييد لحربها ضد أوكرانيا وعدم إدانتها(21).

وتهدف روسيا إلى تنفيذ واحدة من سياسات مجلس الطاقة العالمي والتي تقوم على تطوير ديمومة التزويد والإمداد للطاقة في الأسواق العالمية حاليًّا وفي المستقبل؛ الأمر الذي يتطلب الاستمرار في إمداد تلك الأسواق بالطاقة حتى العام 2030 بتكاليف تقدر بنحو 36 مليار دولار سنويًّا(22).

وبناء على ما سبق، فإن ما يزيد وضع الطاقة تدهورًا وسوءًا في ظل الحرب في أوكرانيا هو أن جميع المخاوف الأوروبية من روسيا قد تحولت إلى واقع وذلك كون روسيا قد قامت بقطع إمداداتها من الغاز والنفط للدول الأوروبية، وسعت تلك الدول للبحث عن طرق بديلة وسريعة لمواجهة هذه الأزمة. إضافة إلى إصرار روسيا على أن يكون مقابل الغاز الروسي بالروبل تحت طائلة وقف بيع الغاز وإمدادهم به. وبناءً على ذلك، فإن دول الاتحاد الأوروبي تسعى لإيجاد علاقات شراكة بديلة في مجال الطاقة بحيث تضمن من خلالها وجود موارد موثوقة للطاقة، إضافة إلى سعيها للبحث عن موارد بديلة للطاقة وخصوصًا في ميادين النفط والغاز تغني عن مصدر الطاقة الروسي.

الهيمنة الروسية من خلال شركات الطاقة

تسعى روسيا إلى فرض هيمنتها باستخدام شركات الطاقة العملاقة للبحث عن مصادر الطاقة في بعض دول العالم ومن هذه الشركات شركة "غاز بروم" و"لوك أويل" و"روس نفط" وجميعها يعمل في روسيا، وذلك من خلال اندماجها بمشاريع شراكة ومحاولة الاستحواذ على بعض المشاريع وخطوط الأنابيب لنقل الطاقة في أماكن عدة من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط ، وهي: خط "نورد ستريم 1" الذي أغلق بتاريخ 30 يناير/ كانون الثاني 2022 بحجة أن روسيا تريد صيانته، وكذلك "نورد ستريم 2" و"يامال–أوروبا" الممتد من روسيا عبر روسيا البيضاء وبولندا إلى ألمانيا، و"ترك ستريم" الذي يعبر البحر الأسود إلى تركيا حتى جنوب أوروبا. وهكذا تستطيع روسيا التحكم في إمدادات النفط والغاز خاصة التي تمد أوروبا بمعظم احتياجاتها منهما.

وتشكل أنابيب وخطوط نقل الطاقة مصدر قوة لروسيا وذلك لسيطرتها على صادرات الطاقة وتحديدًا إلى أوروبا وهذا يعد هدفًا إستراتيجيًّا لها للوصول لعالم متعدد الأقطاب يكون لروسيا اليد العليا فيه بحيث تُشكل موارد الطاقة عامل ضغط على دول العالم المختلفة. وعليه، فإن روسيا ومن خلال تلك الهيمنة تسعى لبناء تحالفات مع بعض الدول لتحقيق نفوذها وهيمنتها كما هي الحال في تحالفها مع إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا وسوريا والصين(23).

من جهة أخرى، تستخدم روسيا موارد الطاقة للدفاع عن مصالحها عند الضرورة على مستوى العالم، في مواجهة سياسات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأميركية إلى إقناع دول الاتحاد الأوروبي ببدائل عن إمدادات الطاقة الروسية، لكن تختلف دول الاتحاد الأوروبي وتتضارب وجهات نظرها ونتج هذا التضارب من اقتراح بعض الدول وقف عمل المصانع في فترة الشتاء، وبعضها فضَّل رفع أسعار الطاقة بالرغم من احتجاجات المواطنين، إلا أن أيًّا من هذه الدول لم يتخذ أي إجراء حازم بشأن هذا الموضوع. ومن أسباب التضارب كذلك الكلفة الاقتصادية العالية للاستغناء عن الطاقة الروسية فضلاً عن بعض العقبات أمام تأمين البنية التحتية والدعم اللوجستي للبديل. وقد استغلت روسيا تلك الخلافات بين دول الاتحاد لصالحها في بناء علاقاتها مع الدول الأخرى(24).

انعكاسات الحرب في أوكرانيا على أمن الطاقة

في ضوء استمرار الحرب في أوكرانيا وما لها من نتائج على توفير موارد الطاقة وإمداداتها بحسب الأسس والمعايير المتعارف عليها وفي ظل وقف الإمدادات لدول عدة، فقد تطلب الأمر من روسيا أن تضع إستراتيجيات بديلة مقبولة في مجال الطاقة، تهدف إلى استمرار إمدادات الطاقة من جانب وضمان استقلالها من جانب آخر على أساس التناسب والتوافق الاقتصادي والنموذج الجيوبوليتيكي الخاص بسياسات أمن الطاقة(25).

قطع إمدادات الطاقة الروسية وأثرها على الاتحاد الأوروبي

تعتمد دول الاتحاد الأوروبي على الغاز والنفط الروسيين اعتمادًا شبه كلي. وتعد ألمانيا الأكثر اعتمادًا على مصادر الطاقة الروسية بنسبة تزيد عن 60٪، وإيطاليا بنسبة 20٪، وهولندا بنسبة 12٪، فروسيا المصدر الأكبر لإمدادات الطاقة وذلك من خلال امتلاكها خطوط أنابيب عملاقة تزود دول الاتحاد بحاجتها، وبعد أن أقدمت روسيا على قطع إمدادات الطاقة عن دول الاتحاد، كان لهذا القرار نتائج وآثار كبيرة على الدول الأوروبية من ناحية، وعلى روسيا من ناحية ثانية.

من جهة روسيا (السيولة المالية) ومن جهة الاتحاد الأوروبي (تقليل استخدام الغاز والنفــط وتقنينه في المصانع والمعدات الثقيلــة والبحث عن مصادر للطاقة)؛ الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكلفتها؛ وزيادة العبء المالي والضغوط على كلا الطرفين. لقد ترتب على قطع إمدادات الطاقة الروسية نتائج عدة يمكن أن تمتد آثارها سنوات عدة قادمة بعد نهاية الحرب(26).

إن انقطاع الغاز الروسي عن دول الاتحاد الأوروبي له تأثير مباشر على اقتصادياتها، بحيث ستكون تلك الدول أمام خيارين لتعويض تلك الإمدادات(27)؛ وهما: البحث عن مصادر أخرى بديلة عن الغاز الروسي، وإيجاد مصادر نظيفة بديلة للطاقة.

وســتكون الخسارة الأكبر لروسيا هي خســارة إمدادات الطاقة سلاحًا فعالاً للدفاع عن مصالحها ومواجهة الضغوط السياســية من دول الاتحاد الأوروبي. في المقابل، يعاني معظم دول الاتحاد الأوروبي ضعف البنية التحتية اللازمة لاســتقبال أي بديل لإمدادات الطاقة الروســية من أي مصدر آخر. ومع أن بعض الدول يمتلك مصادر الطاقة ومن الممكن أن تكون بديلاً للطاقة الروســية لكن تعترضها عوائق من حيث طرق تأمين صادراتها إلى أوروبا أو أنها تخشــى من معاداة روســيا في حال حلت محلها في السوق الأوروبي.

نسبة اعتماد الدول الأوربية الكبرى على إمدادات الطاقة الروسية قبل الحرب الروسية على أوكرانيا

الدولة	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	فرنسا	إسبانيا
نسبة الاعتماد على الإمدادات الروسية	80.4	66.4	59.8	46.3	32.5

فضلاً عن ذلك، فإن أن تأثير انقطاع إمدادات الطاقة عن أوروبا أصاب روسيا كذلك مما دفعها إلى البحث عن أسواق جديدة لتسويق الكميات الهائلة التي توافرت لديها، وهو ما فعلته حينما توجهت باتجاه آســيا وزادت كميات تصدير النفط والغاز لها؛ فبعد أن كانت تصدر ما نسبته 35٪ من النفط وصلت النسبة إلى 50٪ وكان أغلبها إلى الصين والهند.

مما سبق ذكره نرى أن دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى الاستغناء بصورة تدريجية عن إمدادات الطاقة الروسية من خلال زيادة الاعتماد على إمدادات الطاقة من مصادر أخرى والاتجاه إلى الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة أو الفحم، وكذلك الاتجاه إلى اســتيراد النفط والغاز، رغم ارتفاع كلفة نقله حتى تغطي ما تحتاجه من مصادر للطاقة.

التداعيات الاقتصادية لأزمة الطاقة على روسيا

خلال العقدين الماضيين شهد علاقات الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي تحولات عدة وتحديدًا في مسألة إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا؛ فقد زادت التوترات بين موسكو والغرب، وترافق ذلك مع عدد من الأزمات السياسية مثل الحرب الروسية-الجورجية 2008، والحرب الروسية-الأوكرانية 2014، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية 2022، والتي أدت إلى رفع حدة التوتر وانعكست سلبيًّا على موقف الاتحاد الأوروبي من روســيا. وكان لقرارات الاتحاد الأوروبي الخاصة بفرض عقوبات على روســيا تأثيراتهــا علــى أمن الطاقة في دول الاتحاد خاصة فــي بعض الدول الأكثر اعتمادًا على الغاز الروسي.

واتجهت الدول الأوروبية إلى خفض اعتمادها على واردات الطاقة الروسية، والعمل على تحقيق نوع من الاستقلال الطاقي من خلال التوسع في سياسات الإنتاج الذاتي، وتنويع البدائل الإستراتيجية لمصادر الحصول على الطاقة(28).

ولم تكن هذه التوجهات وليدة الحرب الروسية-الأوكرانية 2022، بل سبقتها بسنوات عندمــا قرر الاتحاد الأوروبي وضع "إســتراتيجية أمن الطاقة الأوروبية لعام 2014" والتي تضمنت جملة من الأهداف ومن أبرزها عدم الاعتماد على مورد وحيد للطاقة، وإيجاد آلية للتصدي لأي أزمة طاقة طارئة والتي قد تحدث بســبب صدمة العرض، فضلاً عن تأكيد اتحاد الطاقة ضرورة تعزيز أمن الطاقة من خلال إيجاد سوق شاملة للطاقة في الاتحاد الأوروبي، وإعادة النظر في العلاقات الروســية في مجال الطاقة بحيث تقوم على أساس تكافؤ الفرص من حيث فتح أبواب السوق والمنافسة العادلة من أجل تبادل المنافع بين الجانبين(29).

وفي المقابل، وفي أعقاب العمليات العســكرية التي قامت بها روسيا ضد الأراضي الأوكرانية عززت روسيا من توجهها نحو دول شرق آسيا (الصين، الهند) للعمل على

فتح فضاءات ونطاقات عمل جديدة تضمن توجيه صادراتها إليها، وأصبحت روسيا فـي خِضم الاتفاقيات والعقود التي صادقـت عليها مع بكين في مجال الطاقة تجد في الأَسواق الصينية بديلاً حيويًّا إستراتيجيًّا عن السوق الأوروبية.

إلا أن هـذا التوجه الروسـي جنوبًا وشـرقًا لم يحل دون وجـود تداعيات للأزمة الأوكرانية على الاقتصاد الروسـي وعلى العلاقات السياسـية والاقتصادية الروسـية خلال العامين 2022 و2023.

ففي أعقاب بداية الأزمة في فبراير/ شباط 2022، قامت الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى حول العالم بفرض عقوبات واسعة على روسيا شـملت عدة قطاعات (سياسـية، اقتصادية، إعلامية، ثقافية، رياضية) لمعاقبة روسيا وجعلها دولة معزولة عالميًّا ردًّا على حربها ضد أوكرانيا، وكوسيلة ضغط عليها لإنهاء الحرب.

ومن أبرز العقوبات: منع روسـيا من التعامل بنظام (سـويفت) في عمليات تحويل الأموال، وفرض عقوبات على البنك المركزي الروسي، إضافة إلى تجميد الأصول للبنوك الروسـية وأصول الشركات والأفراد؛ حيث شملت العقوبات أغلب الأسواق المالية الروسـية والشـركات الكبرى المملوكة للدولة بما فيها الشـركات المملوكة لـوزارة الدفـاع، كذلك منع منح تراخيص تصدير المواد الخام والتي تسـتخدم في الصناعات العسـكرية، واستهدفت العقوبات أيضًا منع شركات الطيران الروسية من استخدام الأجواء الأميركية والأوروبية(30).

كذلك شملت العقوبات تجميد بعض أموال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وبعض الوزراء الروس والشخصيات العامة والتي لها وزنها في روسيا، زيادة على أن إمدادات الطاقة أيضًا كان لها حصة من العقوبات على الرغم من أهميتها لدول الاتحاد والتي كانت خارج أية تجاذبات سياسـية بين روسـيا والدول الغربية في الماضي. كذلك قامـت ألمانيا بمنع تدفق الإمدادات عبر خط الغاز الروسـي المغذي لدول الاتحاد الأوروبي احتجاجًا على سياسات روسيا على الأراضي الأوكرانية.

وتسعى الولايات المتحدة الأميركية، في إطار ضغطها اقتصاديًّا وسياسيًّا على روسيا، إلـى تزويد الاتحاد الأوروبي باحتياجاته من الغاز الطبيعي المسـال؛ وذلك لخفض

اعتمـــاده على إمدادات الغاز الروســـية من جانب، وللعمـــل على تقليل طلب دول الاتحاد على مادة الغاز بصورة عامة.

لقد أعلنت الولايات المتحدة الأميركية في بداية الحرب (فبراير/ شـــباط 2022) عن زيادة إمداداتها للاتحاد الأوروبي بنحو 15 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال مع نهاية 2022. وبموجب تلك المبادرة، فإن المفوضية الأوروبية ستسعى أيضًا مع دول الاتحاد الأوروبي إلى ضمان قدرتها على تلقي زيادة بنحو 50 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال حتى عام 2030 على الأقل وصولاً إلى حدِّ الإشباع الذاتي، ويتزامن ذلك مع اعتماد دول الاتحاد الأوروبي بما نســـبته 40٪ على الغاز الطبيعي الروسي؛ وذلك لأغراض متعددة مثل توليد الكهرباء ومجالات الطاقة المختلفة(31).

وكان مـــن بين الأهداف الرئيســـية من فرض الأميركييـــن والأوروبيين عقوبات على روســـيا هو تنفيذ سياســـة العزلة الاقتصادية والسياسية عليها سواء أكان بحرمانها من الاعتماد على نظام "ســـويفت" المالي أم حرمانها من عائدات التجارة الدولية(32). لكن العقوبات في حد ذاتها غير كافية لتغيير نهج وسلوك الدول؛ لأن العقوبات التي فُرضت على بعض الدول لم تردعها واستطاعت البحث عن طرق بديلة لتجنب وقع العقوبات، مع الأخذ في الاعتبار أن الاستمرار في فرض العقوبات يزيد من غضب شـــعوب الدول المفروضة عليها التي ترى فيها ســـلوكًا عدائيًّا تجاه دولها، ومن شأن العقوبات أن توحدهم في مواجهتها.

فضلاً عن ذلك، فإن العقوبات تؤدي إلى إنشاء تحالفات جديدة بين الدول المُعاقَبة ودول أخرى، ومثال ذلك التقارب الصيني-الروســـي. وتعترف روسيا بأن العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي قاسية والأشد على المستوى الدولي؛ لأنها شملت مجالات كثيرة وشاركت فيها دول عدة لم تكن في الســـابق معنية بأي صراعات دولية. ولم يقتصر الغضب من روســـيا على الدول لكن امتد إلى الشعوب وظهر ذلك جليًّا من خلال المظاهرات في بعض دول العالم وحتى داخل روسيا نفسها(33).

إن تعرُّض النظام الروسي لهذه العقوبات المشددة سيكون له تأثير سلبي على شعبيته مع مرور الوقت سواء أكان في المجتمع الروسي أو الدوائر القريبة منه نظرًا لما تشكله من ضغوط عليهم ولكنها لن تؤدي إلى تغيير في سلوك النظام الروسي في المستقبل

القريب. وفي المقابل، فإن العقوبات المفروضة على روسيا سيكون لها تأثير واضح على دول الاتحاد الأوروبي كذلك؛ لأن جانبًا من العقوبات يرتبط بإمدادات الطاقة الروسية والتي تعتمد عليها هذه الدول اعتمادًا كبيرًا، خاصة في صعوبة إيجاد بديل لإمدادات النفط الروسي، وإن توافر هذا البديل سيكون مُكلفًا جدًّا(34).

كما أن الآثار السلبية التي نتجت عن العقوبات قد انعكست بشكل كبير على ارتفاع كلف أسعار سلع عدة على المستوى العالمي خاصة القمح والزيوت النباتية؛ لأن روسيا وأوكرانيا من الدول الرئيسية المصدِّرة لهاتين المادتين، وتأثرت سلاسل الإمدادات من هذه السلع، مما فاقم وضع الدول النامية ودول الشرق الأوسط.

ووفقًا لمؤشر تريليما لأمن الطاقة العالمي، The World Energy Trilemma Index، خلال العامين 2021 و2022، نجد تحولاً في ترتيب عدد من الدول الأوروبية وروسيا الاتحادية، وهو ما ارتبط في جانب منه بتداعيات الأزمة الأوكرانية، وهو ما تُظهره الجداول الآتية:

جدول ترتيب الدول وفق مؤشر الطاقة قبل الأزمة (2021)

م	الدولة	الترتيب	م	الدولة	الترتيب
1	السويد	1	22	أيسلندا	15
2	سويسرا	2	23	إيطاليا	15
3	الدنمارك	3	24	هولندا	16
4	المملكة المتحدة	4	25	اليابان	16
5	فنلندا	4	26	سلوفينيا	17
6	فرنسا	5	27	أستراليا	18
7	النمسا	5	28	التشيك	19
8	كندا	6	29	لاتفيا	20
9	ألمانيا	7	30	أستونيا	20
10	النرويج	8	31	مالطا	21
11	نيوزيلندا	9	32	رومانيا	21
12	الولايات المتحدة	9	33	سلوفاكيا	22

13	لوكسمبرغ	10	34	كرواتيا	23
14	إسبانيا	10	35	بلغاريا	24
15	أيرلندا	11	36	ماليزيا	25
16	بلجيكا	12	37	البرازيل	26
17	المجر	12	38	إسرائيل	27
18	أوروجواي	13	40	روسيا	28
19	ليتوانيا	14	41	الأرجنتين	29
20	البرتغال	14	42	بولندا	30

وفق هذا الجدول جاءت روسيا في التسلسل 40 ضمن الترتيب 28 على مستوى العالم عام 2021، بينما احتلت المراكز الخمسة الأولى كل من السويد وسويسرا والدنمارك وبريطانيا وفنلندا وفرنسا، وكلها من دول أوروبا الغربية(35).

جدول ترتيب الدول وفق مؤشر الطاقة بعد الأزمة (2022(

م	الدولة	الترتيب	م	الدولة	الترتيب
1	السويد	1	24	هولندا	15
2	سويسرا	2	25	أيسلندا	16
3	الدنمارك	2	26	البرتغال	17
4	فنلندا	3	27	كرواتيا	18
5	المملكة المتحدة	4	28	اليابان	19
6	كندا	4	29	رومانيا	20
7	النمسا	5	30	إيطاليا	20
8	فرنسا	6	31	سلوفاكيا	21
9	النرويج	6	32	ليتوانيا	21
10	ألمانيا	7	33	كوريا الجنوبية	22
11	نيوزيلندا	8	34	مالطا	23
12	سلوفينيا	9	35	إسرائيل	24

13	أستونيا	9	36	برونای	25
14	الولايات المتحدة	10	37	تشيلي	26
15	لوكسمبرغ	11	38	الإمارات العربية	26
16	إسبانيا	11	39	بولندا	27
17	إيرلندا	12	40	اليونان	27
18	التشيك	12	41	الأرجنتين	27
19	أستراليا	13	42	البرازيل	28
20	لاتفيا	14	43	بلغاريا	28
21	المجر	14	44	روسيا	29
22	أورجواي	14	45	سنغافورة	30
23	بلجيكا	15	46	ماليزيا	30

وفقًا لهذا الجدول تراجعت روسيا من المركز 28 في 2021 إلى المركز 29 في 2022، كما تغير ترتيب الدول الخمس الأولى وجاء على النحو الآتي: السويد، سويسرا، الدنمارك، فنلندا، بريطانيا، كندا، النمسا(36).

خاتمة

بناء على ما سبق، خلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

(1) في ظل تصاعد حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد، أصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية لبلدان عدة تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية الخاصة بها فضلاً عن تشكيل نظام طاقة مشترك، على أنها جيوسياسية رئيسية تتحدد معها نفوذ الدولة ومدى تأثيرها، ويتم التعامل مع أمن الطاقة باعتباره متغيرًا لقوة الدولة وأداة حاسمة لفرض النفوذ.

(2) تمثل الطاقة عنصرًا مهمًّا في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية التي بلورت أهدافها الخارجية في مجال الطاقة على اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية من خلال استخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة والطاقة سلاحًا استراتيجيا لزيادة النفوذ، والاستثمار الموجه في مجال الطاقة للهيمنة على

البنى التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية، والحد من النفوذ الغربي في مناطق النفوذ الروسي في كل المناطق الاستراتيجية المهمة، زيادة على توسيع رقعة النفوذ الروسي في آسيا وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط.

(3) إن أمن الطاقة الروسي له دور مهم في تحقيق المصالح القومية الروسية وبما يعزز ويوجه استراتيجيتها الوجهة التي تخدم أمن الطاقة فيها، وقد ساعد على ذلك ما تمتلكه روسيا من احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، حيث تأتي ضمن أكبر عشرة احتياطيات على مستوى العالم في هذين القطاعين.

(3) إن الحرب الروسية على أوكرانيا 2022، شكلت واحدًا من أبرز التهديدات لأمن الطاقة العالمي وذلك في ظل آثارها على مقومات الأمن القومي الروسي من جانب، وعلى أمن الطاقة للدول الأخرى من جانب آخر خاصةً الدول التي قد صادقت على اتفاقيات طويلة الأجل للتزود بالغاز الطبيعي الروسي.

(4) وجود ارتباط وثيق بين الطاقة والهيمنة السياسية والتي تتمثل باستخدام روسيا لمصادر الطاقة لديها وسيلة ضغط للتأثير على الاقتصاد العالمي، وتبعًا لذلك فإن للطاقة دورًا محوريًّا في الهيمنة السياسية للدول.

(5) تعد تجارة الطاقة ركيزة طويلة الأمد للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، فروسيا هي المزود الرئيسي للاتحاد الأوربي بالنفط والغاز والوقود الصلب. وقد أدى طلب الاتحاد إمدادات طاقة موثوقة من الخارج ورغبة روسيا في الاستفادة من مواردها الضخمة من الوقود الأحفوري إلى اعتماد متبادل قوي في قطاع الطاقة. ومع ذلك، أصبحت تقييمات علاقة الطاقة مع روسيا داخل الاتحاد الأوروبي، أكثر إثارة للجدل منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد الأزمة الأوكرانية الأولى، 2014، إلا أن ذلك لم يكن عائقًا أمام مشروعات الطاقة المشتركة بين بعض دول الاتحاد وروسيا، مثل مشاريع "يامال" وخطوط أنابيب" تورك ستريم" "ونورد ستريم 2" التي تهدف من وجهة نظر روسيا إلى دعم أو زيادة حصص الشركات الروسية في السوق الأوروبية في مواجهة المنافسة المتزايدة. كما أنها تخدم غرض تنويع طرق التصدير وتجاوز بلدان العبور، وبحسب الشركات الأوروبية التي تدعمها، فإن هذه المشاريع هي مساع تجارية تسهم في أمن الطاقة الأوروبي، إلا أن تداعيات الأزمة الأوكرانية الثانية 2022، قد انعكست سلبًا على

هذه التوجهات الأوروبية، ودفعت الدول والشركات الأوروبية لإعادة النظر في أهمية ومحورية ومستوى الرهان على مصادر الطاقة الروسية لتوفير الأمن الطاقي الأوروبي.

المراجع

(1) Yergin, Daniel , " Energy Security in the 1990s", Foreign Affairs, 67, (1) ,Fall, 1988, p. 110-132

(2) R.R. Penchansky and J W J.W Thomas, "The concept of access: definition and relationship to consumer satisfaction" Med. Care, 19 (2) (1981), pp. 127-140

(3) Cherp, Aleh, and Jessica Jewell. "The concept of energy security: Beyond the four As." Energy policy 75 (2014): 415-421.

(4) Smith, Hanna. (2012). Russian foreign policy and energy: the case of the Nord stream gas pipeline. In Russia's Energy Policies. Edward Elgar Publishing

(5) Sablin, K., & Tripathi, S. (2021, March). Projects of Traditional Energy as an Instrument of Political Influence: Case of Russia. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science (Vol. 666), No. 6, pp,1-9

(6) محفوظ رسول، أمن الطاقة الروسي بين الفرص والقيود، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.

(7) حورية قصعة، سليم جداي، السياسة الأمنية الروسية تجاه شرق المتوسط (دراسة في المرتكزات والتحديات)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 9، السنة 2022، العدد 1، ص 872–886.

(8) خولة بوناب، أمن الطاقة الروسي ودوره في رسم إستراتيجيات روسيا الخارجية منذ 2000، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 10، العدد 1، العام 2022، ص 586–606.

(9) سي قدور عبد القادر، مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، مايو/ أيار 2018، ص 1.

(10) Hay JL 2009) Challenges to liberalism: the case of Australian energy

policy, Resource Policy (34 (3):142-149.

(11) Nyman J (2018) Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy security in the US. J Int Relat Dev 21(1):118–145

(12) عمرو عبد العاطي، "أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية"، المجلد 1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 51.

(13) خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة وآثاره على الإستراتيجية"، الطبعة 1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)، ص 52.

(14) Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Monthly Oil Market Report, 13 November 2023, p. 48

(15) نهلة إسماعيل، "أثر متغير عامل الطاقة على التنافس الأميركي-الروسي في أوروبا"، العدد 62 (بغداد: جامعة بغداد مجلة العلوم السياسية، 2021)، ص409.

(16) نورا عبه جي، "دور الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية-الأوروبية"، المجلد 07، العدد 25 (تركيا: مجلة المعهد المصري، 2022)، ص112.

(17) عبد الرفيق كشوط، "أخرطة مفهوم الأمن في الطاقة في العلاقات الدولية"، العدد 24 (الجزائر: مجلة الحكمة للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 70.

(18) سعيد حبيب، قطر الثالثة عالميًّا بعد روسيا وإيران باحتياطيات الغاز، صحيفة الوطن القطرية، 7 مايو/أيار 2023، (تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/كانون الأول 2023)، https://2u.pw/1vVOc5

(19) سوزي رشاد، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، العدد 13 (القاهرة: مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 2022)، ص 135.

(20) نورهان الشيخ "هل ستصبح الطاقة سلاحًا روسيًّا لاستعادة المكانة الدولية"، العدد 196، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، 2014)، ص 24.

(21) عبد القادر بن سي قدور، "مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي"، المجلد الخامس، العدد الأول، (الجزائر: المجلة الجزائرية للدراسات السياسية)، ص2.

(22) وداد غزلاني، "أمن الطاقة في الإستراتيجية العالمية: الواقع والأبعاد"، العدد الثامن والثلاثون، (الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية، 2015)، ص 112.

(23) بسمة ماجد، "استراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى"، (القاهرة: مجلة آفاق سياسية، 2014)، ص 25.

(24) الطاقة كسلاح دفاعي، شبكة الميادين، تاريخ الاطلاع: 13 أبريل/ نيسان 2023)، https: / / www.almayadeen.net /research

(25) عبد الحكيم بوجردة، "إستراتيجية أمن الطاقة الروسي بعد الحرب الباردة"، (الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2017)، ص 95.

(26) إف. ستيفن لارابي، ستيفاني بيزارد، تشاندلر ناثان، رادين أندرو، كيث كرين، توماس إس. سزاينا، روسيا والغرب بعد الازمة الأوكرانية، مؤسسة راند، اريخ الاطلاع: 30 أبريل/ نيسان 2023)، https: / /shorturl.at /rBD34

(27) من سيكون الخاسر الأكبر إذا توقفت إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا؟"، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: 14 أبريل/ نيسان 2023)، https: / /www.aljazeera.net

(28) الحرب الروسية الأوكرانية "أمن الطاقة عنوان المرحلة"، العين الإخبارية، 9 مارس/ آذار 2022، (تاريخ الدخول: 11 أبريل/ نيسان 2023)، https: / /al-ain.com /article/

(29) Siddi, M. EU-Russia energy relations. M. Knodt and J. Kemmerzell, Handbook of Energy Governance in Europe, Springer, (2020) 1-25.

(30) أسماء حداد، "الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجًا"، عدد ديسمبر/ كانون الأول (الجزائر: مجلة مدارات سياسية، 2023)، ص 124.

(31) أميركا ستعوض أوروبا عن الغاز الروسي"، الجريدة، 25 مارس/ آذار 2022، (تاريخ الدخول: 4 مايو/ أيار 2022)، aljarida.com

(32) المرجع السابق، ص 125.

(33) "العقوبات على روسيا: نطاقات متسعة"، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، تاريخ الاطلاع: 15 أبريل/ نيسان 2023).

(34) "نظرية اللعبة في أوكرانيا"، الميادين، تاريخ الاطلاع: 16 أبريل/ نيسان 2023). https: // www.almayadeen.net

(35) World Energy Trilemma Index 2021 Report, p. 12.

(36) Ibid., p. 13.

ثنائية القبلية والأمن في العراق دراسة حالة: غرب الأنبار 2003-2020

Tribalism and Security in Iraq: Western Anbar as a Case Study (2003-2020)

كريم إسماعيل -Karim Ismail*

ملخص

لطالما كانت القبلية عنصرًا استراتيجيًّا لمختلف الأطراف المتنازعة في العراق للوصول إلى غايات عسكرية واجتماعية استراتيجية. تبحث هذه الورقة في المتغيرين، الأمني والقبلي، مع التركيز على منطقة غرب محافظة الأنبار خلال الفترة 2003-2020. هذه الدراسة توفر فهمًا للعلاقات المتبادلة بين قبائل منطقة الأنبار الغربية في العراق من جانب وكيف تؤثر هذه العلاقات على المشهد الأمني في المنطقة من جانب آخر

وخلصت الدراسة إلى أن الصراع في غرب الأنبار قد تغير من التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية ليصبح أحد ساحات التناوش بين الولايات المتحدة وإيران. ستستمر الولايات المتحدة الموجودة أصلًا في غرب الأنبار منذ غزو العراق في 2003 في مراقبة الوجود الإيراني في المنطقة. قد لا تتجاهل الولايات المتحدة تجديد التعاون مع قبائل غرب الأنبار التي كانت دائمًا رأس حربة أساسيًّا في التاريخ القريب، كما كانت في السابق في وقت الصحوات في عام 2006.

وللبقاء على قيد الحياة، سيتعين على القبائل إما الحفاظ على نهج متوازن تجاه كلا الطرفين، الأميركي والإيراني، أو القفز إلى أحد المعسكرين

كلمات مفتاحية: قبيلة، العراق، الأمن، التحالف الدولي، إيران، تنظيم الدولة.

Abstract

For a long time, tribalism has been a strategic element for various conflicting parties in Iraq to achieve military and strategic social goals. This paper explores the two variables, security and tribal, with a focus on the western region of Anbar province between 2003 and 2020. It provides an

* كريم إسماعيل، باحث وخبير في مجال العمل الإنساني.

Karim Ismail, Humanitarian Expert & Researcher.

understanding of the reciprocal relationships between tribes in the western region of Anbar on one hand and how these relationships impact the security landscape in the region on the other.

The study concludes that the conflict in Western Anbar may cause a shift in the international coalition against the Islamic State to become an arena of contention between the United States and Iran. The United States, which has been present in Western Anbar since the invasion of Iraq in 2003, will continue to monitor Iranian presence in the region. The United States may not overlook the possibility of renewing cooperation with the tribes of Western Anbar, which have historically been a crucial frontline, as seen during the Awakening Movements in 2006.

To survive, the tribes will either need to maintain a balanced approach towards both parties, the American and the Iranian, or align themselves with one of the two camps.

Keywords: Tribe, Iraq, Security, the International Coalition, Iran, ISIS.

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى الإجابة عن سؤال: كيف تؤثر القبائل السنية في غرب الأنبار على الوضع الأمني وكيف تتأثر به؟

تستدعي الإجابة عن هذا السؤال الإجابة عن سؤالين فرعيين: أولاً: من الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون والأمنيون الرئيسيون في غرب الأنبار؟ ما الأهمية الجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية لهذه المنطقة؟ وتشمل هذه المنطقة 6 أقضية (القضاء وحدة إدارية أقل من المحافظة)، هي: هيت، وحديثة، وعنة، وراوة، والرطبة، والقائم، وذلك ضمن 11 قضاء في محافظة الأنبار.

تمكّن الباحث من الوصول إلى أدبيات موضوعات القبلية والأمن في العراق منفصلتين إلا أن التحدي كان في المصادر الثانوية المحدودة التي جمعت بينهما، فيما يتعلق بالتأثير المعاصر لقبائل غرب الأنبار على الوضع الأمني المستجد.

كانت الأدبيات التي تمكن الباحث منها هي بالأساس مصادر عبر الإنترنت، والتي تضمنت مقالات علمية وكتبًا وبوابات للتحليل الاستخباراتي ومجلات وأخبار ومقالات رأي، ولكن أيضًا مصادر غير متصلة بالإنترنت مثل الكتب والأوراق البحثية.

فضلا عن ذلك، تمت الاستعانة بالمصادر المتعلقة بالأيام الأولى للغزو الأميركي في 2003 (في الجانب الجيوستراتيجي خاصة) لإلقاء نظرة على تأثير الحرب الممتد إلى الوقت المعاصر، من حيث لفت انتباه العديد من اللاعبين، مثل إيران والولايات المتحدة وتنظيم الدولة الإسلامية، إلى منطقة غرب الأنبار.

كذا، تبين أثناء الدراسة أن هناك من الباحثين من قد تطرق إلى مفهوم القبائل وحاول فهم الديناميكيات القبلية على نطاق واسع. علاوة على ذلك، فقد قام بعض المؤلفين بالنظر في نفوذ القبيلة وتأثيرها على السكان المدنيين وعلاقاتهم وسط التحولات الأمنية والسياسية بشكل مجرد وفي سياقات محددة. بالتالي فقد لجأت هذه الورقة البحثية إلى هذه المصادر لتحديد المدخلات والمعطيات في معالجة المشهد في غرب الأنبار.

بداية، من أبرز من تحدث عن القبيلة في العراق هو الكاتب الفلسطيني حنا بطاطو. ذكر بطاطو عدة أبعاد عن القبيلة ودورها في أكثر من كتاب ولكن الأشهر كان

كتابه "العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية". اهتم الكاتب بالبُعد التاريخي في عوامل تشكل الطبقة الاجتماعية منذ فترة الدولة العثمانية وما تلاها حتى قيام الجمهورية. والذي يعنينا في هذه الدراسة هو التنويه لذلك البُعد التاريخي بخصوص العشيرة ومكانتها، وقدر التشابهات والفروقات بين: أهل العشيرة والعرب، السياسات العثمانية مقابل البريطانية تجاه العشيرة.

زيادة على ما أورده بطاطو فقد تم تقديم هيكل العشيرة في العراق والذي اعتُبر عادة مرتبطًا بالوضع الأمني والحالة السياسية. ظهر ذلك على سبيل المثال في ورقة خان "الهيكل القبلي العراقي: الخلفية والتأثير على مكافحة الإرهاب The Iraqi Tribal Structure: Background and Influence on Counter-Terrorism" وفي دراسة داوود "العشائر السنية في العراق، The Sunni tribes in Iraq"(1).

وعند تد ليو في "الإثنية والقبلية في التحولات العربية Ethnicity and Tribalism in Arab Transitions" وكذلك أطروحة جوسبودينوف حول "العشائر السنية في العراق Sunni Tribes in Iraq" مع التركيز على السنوات المضطربة 2003-2009. كان موقع ويكيليكس أيضًا مفيدًا في الكشف عما كان وراء الكواليس في الفترة 2003 فصاعدًا. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة في هذه البرقيات المسربة للبعثات الدبلوماسية الأميركية إلى الدور الذي لعبته قبائل من غرب الأنبار في المجال الأمني والسياسي وعلاقاتها ببعضها.

بالنسبة للبُعد الأمني الذي هو جوهر هذه الورقة فقد تم التطرق إليه من عدة جوانب: الدور القبلي والجغرافيا والجهات الأمنية الفاعلة (مثل الولايات المتحدة وإيران وقوات الحشد الشعبي وجماعة الدولة الإسلامية والحكومة العراقية). من المراجع المهمة التي استعان بها الباحث في هذا البُعد هي تلك الدراسة للرائد مايكل هاين، ضابط المخابرات السابق للجيش الأميركي في غرب الأنبار بين عامي 2010 و2011. كان بحثه "غرب الأنبار بعد الصحوة Western Anbar after the Awakening" قصيرًا ولكنه كان مكثفًا يدور حول الفاعلين القبليين الرئيسيين في غرب الأنبار، ومناطق نفوذهم، وشرح العلاقات التي قامت بينهم وبين القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في حينه.

أوضحت بعض المصادر الأهمية الجيوستراتيجية للطرق في غرب الأنبار مثل تلك التي تربط قضاء هيت بقضاء حديثة، لاسيما خلال السنوات الأولى من الغزو الأميركي للعراق في 2003. في تقرير "ممر حديثة-هيت The Hadithah-Hit Corridor" الذي نشره معهد تحليلات الدفاع. وعلى نفس المنوال، نسج منشور مركز كارنيجي للشرق الأوسط "تحول الحدود العراقية السورية The Transformation of the Iraqi-Syrian Border" الذي سلَّط الضوء على موقع منطقة القائم (التي تقع في أقصى الغرب العراقي وتحادد منطقة البوكمال السورية) على مرِّ السنين باعتبارها منطقة استراتيجية لمجموعة من اللاعبين السياسيين، وكيف أدت السيطرة غير المُحكمة عليها من قبل أحد الأطراف السياسية إلى سرعة خسارتها للموقع لصالح منافسين آخرين. كان أحد المؤدين الأساسيين الذين ظهروا في هذه المناطق لاحقًا هي قوات الحشد الشعبي الموالية لإيران التي قدم معهد واشنطن تفاصيل حول نشأتها وتطور أجهزتها البيروقراطية في كتاب "مكرمون وليسوا محتوين - مستقبل قوات الحشد الشعبي العراقية Honored, Not Contained – The Future of Iraq's Popular Mobilization Forces".

بمواصلة النقاش حول الأمن في غرب الأنبار لم يستطع الباحث هنا تجاهل اللاعبين القدامى في القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. كان مقال أندرسن، الدولة الإسلامية والقاعدة في "حرب الثلاثين عامًا في الشرق الأوسط :The Mole and the Mallet Islamic State and al-Qaeda in the 'Thirty Years' War' in the Middle East "، قد حقق من منظور تاريخي في تطور هذين اللاعبين في خضم الحرب الإقليمية على الإرهاب.

المنهجية

تبحث هذه الورقة في المتغيرين، الأمني والقبلي، مع التركيز بشكل خاص على حالة غرب الأنبار خلال الفترة 2003-2020. وبالتالي، فهي دراسة حالة تنظر في المتغيرات وكيف يتردد صدى تأثير المتغيرات ويتطور حتى الوقت المعاصر. إنها ليست دراسة تاريخية ولكنها تحليل لتأثير تاريخ المتغيرات على سياسات اليوم.

وبالتالي، فإن المنهجية الأنسب هي بحث دراسة الحالة، لاسيما أن الورقة ستتتبع

بشـكل متعمق العمليات التشـغيلية للأمن والقبلية في غرب الأنبار، بدلاً من بحث أهمية نتائج الاعتماد المتبادل لكلا المتغيرين، طوال فترة الدراسة فقط(2).

وكلتاهما، الملاحظات والمقابلات، هما من الناحية النظرية جوهر أسـاليب دراسـة الحالة(3). ومع ذلك، ونظرًا لحساسـية الموضوع باعتباره وسـط سياق أمني مشدد (انظـر الفصـول 2 و3 و4)، وعلـى الرغم من قرب الباحـث الميداني من المنطقة المبحوثة فقد كان من الصعب الاستشـهاد بالملاحظات الشخصية للباحث لأسباب مهنية.

وعلى الرغم من ذلك، حرص الباحث أن يكون التحليل الوارد أدناه قادمًا أساسًا من جمع البيانات من مصادرها التي هي على درجة عالية في القرب من الواقع المشاهد.

التحليل المفاهيمي

بدلاً من تقديم تعريف حرفي للمصطلحات الرئيسية المستخدمة في الورقة، سنحدد التعريف السياقي للمفهومين الرئيسيين المتعلقين بمسألة البحث: القبيلة والأمن.

القبيلة والقبلية

القبيلة، بالمقارنة مع الدولة، هي (مجموعة تُمثل الدائرة الأكبر من الأقارب ومنظمة وفقًا للدم أو النسـب الأسـري ويمكن أن تأخذ شكلاً موحدًا عرقيًّا وجغرافيًّا ودينيًّا ولهجـةً وأصـولاً، وقـد يكون لها اتجاه سياسـي موحد عام... إلـخ) في حين أن الدولة تذهب إلى أبعد من ذلك لتمثل مجتمعًا غير متجانس يتطلب تعاونًا فيما بين مجموعات متعددة عرقيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا(4).

تكوين القبيلة

قـد يتأثر الهيكل الاجتماعي للمجتمعات لاتصالـه بالدولة؛ فيمكن للدولة أن تعيد توجيـه الهيـاكل الموجودة بداخلها أو تحطيمها وإعـادة بنائها من الصفر. العاملان الرئيسيان اللذان يمكن للدولة أن تؤثر من خلالهما على المجتمعات بداخلها، هما: الحرب والتجارة.

يمكن للحرب أن تخفض من عدد الأفراد، أو تجبر مجموعة معينة من الناس على

الانفصال عن مجموعة أخرى، والانتقال، وترسيخ العلاقات مع جماعات أخرى. الأمر السابق ينطبق على التجارة التي يمكن أن تخلق أحيانًا تحالفات جديدة أو تقوي العلاقات أو تضعفها(5).

القبائل العربية والإسلام

بعيدًا عن الطبيعة الأكاديمية لبعض الأدبيات التي نظرت إلى الثقافة والممارسة القبلية العربية على أنها تتعارض مع الإسلام ومبادئه، بالكاد كانت القبائل في المنطقة العربية تتمتع بهذا التمييز. اعتبرت القبائل عادةً الإسلامَ جزءًا من روتين حياتها اليومية: القرابة بين أفراد القبائل ليست بالضرورة منفصلة عن الأمة (الأمة الإسلامية) والأخوة الدينية؛ والقانون العرفي والقانون الشرعي متكاملان(6).

القبيلة العراقية

قد يختلف هيكل القبيلة من مجتمع عربي إلى آخر ويمكن أن يكون مفصلاً بشكل مُفرط في طبقاته وشخصياته المسيطرة. والعراق ليس استثناء من ذلك.

يُشار إلى القبائل في العالم العربي باسم قبيلة أو "عشيرة". والعشيرة هي اللفظ الدارج في العراق. يستخدم العراقيون كذلك مصطلح قبيلة حينما تكون الإشارة إلى الاتحاد القبلي. الطبقة الثانية التي تنحدر إداريًّا تحت العشيرة هي الفخذ، ثم تأتي المجموعات الفرعية من البيت، والعائلة (أصغر وحدة داخل القبيلة).

تركز هذه الورقة في المقام الأول على "العشيرة" كقبيلة في المصطلحات العراقية(7).

في الأصل، كان أفراد العشائر مرتبطين بشدة ببعضهم البعض بشكل مميز: يتقاسمون المساحات، ويعتمدون على بعضهم البعض، بينما يقودهم شيخ ذو مكانة. يرأس العشيرة شيخ يكسب مكانته ومنصبه من خلال سلالته وقرابته. ويضطلع الشيخ بمسؤوليات مثل التوسط في العلاقات بين أفرادها وتمثيل مصالح العشيرة أمام العشائر الأخرى والسلطات (أي الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية أو الإقليمية أو الدولية). وبالنظر إلى ذلك، فإن العضو العشائري، لاسيما إذا كان ينتمي إلى عشيرة طويلة الأمد وذات نفوذ سياسي، يعلن عادة عن انتمائه في سياقات معينة للحصول على حماية ومنافع ملموسة وغير ملموسة. على سبيل المثال، من حيث

المحسوبية، يتم تجنيد ضباط الشرطة والجيش من عشائر معينة؛ وهذا يمكن أن يضع هؤلاء الضباط على خلاف مع قبائل معينة ويتحول إلى نزاع عشائري بدلاً من أن يكون نزاعًا قانونيًّا(8).

ومع ذلك، فإن مثل هذه الصورة عن مستوى سيطرة الشيخ ومركزية العشيرة في حياة أفرادها قد تأثرت نسبيًّا بمرور الوقت؛ فشيخ العشيرة قد يكون ضعيف القدرة على التعبئة والسيطرة على أعضاء عشيرته، فيصير أفراد العشيرة أكثر استقلالاً في قراراتهم وأعمالهم وحركاتهم عن عشيرتهم وشيخها(9).

تاريخيًّا

كانت العشيرة في العهد الملكي (1921–1958) تستمد مكانتها من قوتها ودورها العسكري أكثر من أي دور آخر(10). ومن الناحية الثقافية، يقول بطاطو: إن العرب في العراق الذين كانوا موجودين بين الريف والمدينة، كانت لهم اختلافاتهم في ميلهم للدين. فكان عرب الحضر أكثر تمسكًا بالإسلام، ربما بسبب قربهم من الأتراك (السُنَّة) بينما عرب العشائر في الريف كان يغلب انتماؤهم العروبي وإن لم يكن على الشكل الذي نما مؤخرًا ليكون على هيئة التوجه القومي العربي(11).

لم يكن الاختلاف بين عشائر الريف وعرب المدينة فقط بل كان الاختلاف بين العشائر نفسها في مناطقها. فكانت مهن أهل العشيرة هي التي تحدد جماعتها التي تنتمي إليها: فكانت العشائر تنقسم إلى عشائر فلاحين وأخرى رعاة أغنام وثالثة أهل إبل(12). والأخيرة كانت تتسم بالأرستقراطية بين العشائر بسبب كثرة ترحالهم وتفوقهم العسكري، وكانت لهم السيطرة على غيرهم من العشائر(13). وكذا، فإن العشائر القريبة من نهر الفرات كانت ترى نفسها أكثر جرأة ونشاطًا نظرًا لقربهم من الصحاري بينما كانت ترى عشائر نهر دجلة أقرب للسكينة والهدوء وعدم التمرد(14).

كانت العشيرة في القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر هي العمود الفقري للمجتمع الريفي خاصة. فالشائع أنها كانت الجهة الوحيدة المُنظَّمة القادرة على حماية أعضائها وانتزاع حقوقهم، حتى إن أهل الريف قد ينسبون أنفسهم لعشيرة قد لا تكون لهم صلة قرابة بها ولكن لتكون ملجأ للحماية(15).

إلا أن مكانة شـيخ العشـيرة هـذه قد تأثرت بزيادة توغل الدولـة العثمانية بنهايات القرن التاسـع عشـر وأوائل القرن العشـرين لتطغى بذلك على دور شـيخ العشيرة التقليدي(16). فتوفير الدولة العثمانية للخدمات كان أكبر بكثير من مما يمكن للشيخ والعشيرة تقديمه، فمثلاً، إبحار عدد من البواخر وإقامة خطوط برقية وتحقيق انتعاش ولو محدودًا في التجارة كانت كلها أمورًا تقودها الحكومة لا العشيرة(17).

وفـي مقابل الشـكل الذي كانت عليه العشـيرة في فترة العثمانييـن، جاء الانجليز ليرفعـوا من قدرها مرة أخرى ولكن بما يحافظ على التوازن السياسـي مع الملكية الجديدة في العراق. بمعنى آخر، ارتأى الإنكليز في الشيخ أداة أكثر استساغة في إدارة المجتمع الريفي من أفراد البيروقراطية العثمانية. ففي 1922، عندما أراد الملك فيصل التخلـص مـن الانتداب البريطاني قام له بعض المشـايخ يعلنون تأييدهم للمندوب السامي البريطاني، كان ذلك في وقت اشتكى فيه الملك نفسه من أن البنادق التي بيد الجيش العراقي لم تتجاوز خمسـة عشر ألف بندقية بينما كان المجتمع برمته يملك قرابة مئة ألف قطعة(18). وبالمقارنة، فقد قُدِّر تمثيل شيوخ العشائر في البرلمان فترة الدولة العثمانية بنسبة (0.34٪)، بينما وصل في فترة الانتداب البريطاني إلى (34٪)، وهو ما يُظهر الوزن السياسي الذي حصلوا عليه(19).

واصل الإنكليز تعزيز هذه الفُرقة بين أبناء العشائر وأبناء المدن من خلال عدة أشكال:

- قانون النزاعات الجنائية والمدنية العشـائرية الذي اسـتثنى رجال العشـائر من سـلطة المحاكم الوطنية وفي المقابل منح أعراف العشـائر وتقاليدهم قوة الإلزام(20).

- إعفاء رؤسـاء العشـائر الذين كانوا يملكون أراضي من ضريبة الأملاك التي كان مجلس الوزراء العراقي يفرضها على أبناء المدن.

- دعم رؤساء العشائر بالهدايا والمكافآت نظير "خدمات" كانوا يقدمونها -على سـبيل المثال، كان كل من عجيل الياور، شـيخ شمر، وعجيل بن حنظل، شيخ عنزة، قد تلقيا مكافآت مقابل "حمايتهما" لطرق برية رغم أنهم كانا هما أنفسهما يهددانهـا. وحينما أراد البرلمان العراقي، في 1926، أن يبطل هذه البدلات التي تذهب للمشايخ رفض المندوب السامي ذلك بحجة أن أجهزة الدولة غير قادرة

على توفير ضبط الحدود الغربية كما يفعلها شيوخ القبائل(21).

لذا، يتضح من الأشكال الثلاثة أعلاه أن قوة بنية النظام العشائري في عهد الانتداب البريطاني حصلت على دعم بريطاني أسهم في تكريس قوتها، وقد جاءت درجة ولاء بعض مشايخ العشائر على حساب الملك الذي كان وجوده ذاته بدعم إنكليزي، ففي احدى المرات التي زار فيها الملك فيصل مشايخ دليم وعنزة على الفرات في 1921، قالا له: "يا فيصل، إننا نقسم على الإخلاص لك لأنك مقبول للحكومة البريطانية"(22).

محفزات داخلية تؤثر على العشيرة في العراق والأنبار

هناك العديد من العناصر التي أثرت على النظام العشائري في العراق. تم ذلك بواسطة محفزات داخلية وأخرى خارجية أدت إلى استغلال النظام العشائري أو ترسيخه أو إعادة تشكيله. وبما أن التأثير من خارج العشيرة على النظام العشائري سيظهر أكثر في الفصول التالية، فإن الإشارة هنا ستكون لأشكال التأثير من داخل النظام العشائري ذاته فحسب.

شرح فالح عبد الجبار(23) كيف استفاد نظام الرئيس الراحل، صدام حسين، من النظام القبلي، وكيف عزز ذلك من قوة كل من النظام السياسي والنظام القبلي. وفي هذا السياق أشار عبد الجبار إلى نمطين لقوة الحضور العشائري خلال فترة نظام صدام حسين:

1. قبلية النظام: عملية تم فيها دمج الأنساب القبلية في الدولة لتعزيز قوة النخبة الهشة. عززت هذه العملية من مكانة بعض العشائر العربية السنية وأقارب النخبة.

قبل ذلك، كان الجيش، بشكل أساسي، يمتلك وسائل العنف، وبالتالي فإن الفرصة الوحيدة للحصول على السلطة داخل الأنظمة الجديدة هي أن تكون فاعلاً ينتمي لجهة أمنية. ومع ذلك، انقسم الضباط العاملون في مؤسسات أمن الدولة والمؤسسات العسكرية لأسباب طبقية وأيديولوجية. كانت سلسلة الانقلابات والحكومات العسكرية في الستينات تحدث نسبيًا بسبب هذه الاختلافات، بينما فشلت الحكومة في إيجاد القاعدة الاجتماعية التي ستقاوم مثل هذه التمردات الداخلية.

واجه صدام هذا التحدي من خلال عدة إجراءات من بينها ملء المؤسسات العسكرية والأمنية بشـبكات العشـائر. لذا، تم دمج الشبكات العشـائرية في بيروقراطية أرفع الكيانات في الدولة: الحزب الحاكم والإدارة والجيش. وقع كل ذلك تحت سيطرة رئيس الدولة.

على الرغم من تحول الانتماءات العشـائرية بشـكل تدريجي لصالح الدولة بدلاً من العشيرة إلا أن الرابطة العشائرية لم تتمزق بشكل كلي. أي إن أفراد العشائر يزدادون قـوة داخل الدولة، ويتولون مناصب متقدمة في عشـائرهم. في المقابل، ستسـتغل العشـائر شـخصيات الدولة كقنـوات للحصول على مزيد من السـلطة الاقتصادية والسياسية لبقية أعضائها.

أدى هذا التحول إلى تعرض العشائر للانقسامات والصراع على السلطة خاصة عندما يتعلق الأمر بالتأثيرات السياسية أو اكتساب القوة الاقتصادية. وهذا يستتبع أنه سيكون من غير الدقيق دائمًا توصيف قبيلة معينة بأنها تحمل خصائص معينة لا تتغير، مثل الاعتقاد بأن قبيلة معينة سـيكون لها موقف واحد تجاه مسألة سياسية أو أمنية معينة طوال الوقت دون أن تشـهد اختلافات داخلية بين عشـائرها أو أفخاذها. وقد تجلى ذلك في زمن صدام ولكن أيضًا في حقبة ما بعد صدام.

2. القبلية الاجتماعية: يعكس هذا النمط فقدان النظام البعثي بعضًا من سلطته بعد تأثيـر الحروب التي خاضها (إيران 1980- 1988، والكويت 1991) والعقوبات التي تبعت ذلك. كان على النظام أن يتقاسم بعض سلطاته الاحتكارية مع شبكاته العشائرية. وشمل ذلك وظائف السلطة القضائية وجباية الضرائب وإنفاذ القانون. حصلت على إثر ذلك بعض العشائر على المزيد من المسؤوليات المجتمعية من أجل رفع بعض العبء عن الدولة.

بعبارة أخرى، بعد الحرب العراقية-الكويتية في عام 1991، فقدت الحكومة العراقية الكثير من قوتها الاقتصادية والعسكرية بسبب:

- اضطرار الحكومة إلى الانسـحاب من قطاع الخدمات الاجتماعية، وفرض ضرائب باهظة، بعدما أضر التضخم المفرط بالاقتصاد بشدة. وكان المتضررون بشكل خاص هم الطبقات الحضرية والريفية المتوسطة والدنيا.

- تقلص حجم الجيش إلى أقل من ثلث ما كان عليه قبل الحرب، وتكبدت الأجهزة الأمنية خسائر فادحة أثناء وبعد انتفاضات مارس/آذار 1991.

وكنتيجة طبيعية في المناطق السنية الريفية (ومناطق شيعية أخرى أيضًا)، تطورت العشيرة بشكل يسمح لها بملء المساحات التي تركها النظام فارغة.

الأمن

بشكل عام، باعتبار الأمن شرطًا لحياة مستقرة ومنظمة للإنسان صار من الطبيعي أن يسعى الإنسان لاتخاذ الاحتياطات ضد ما يُنظر إليه على أنه خطر. وعليه، كان من الصعب دائمًا وجود تعريف متفق عليه في العلوم الاجتماعية بسبب تنوع المدارس الفكرية وتباين السياقات المكانية والزمنية التي تم فيها استخدام المفهوم. وإذا كان الأمن في معناه الأساسي موجودًا لمنع التهديد، فإن تحديد التهديد يكون أيضًا ذا صلة بالمفهوم، ومرة أخرى يتوقف التهديد على القيم والهوية التي يتعين على من يوفِّر الأمن أن يقررها بشأن ما يمكن اعتباره تهديدًا. كما أن للأمن الكثير من اللواحق، مثل: الأمن البشري، والأمن القومي، والأمن الجماعي... إلخ. ومن ثم، فإن الباحث هنا يُفضل أن يركز أكثر على السياق المحيط بمفهوم الأمن وصلته بموضوع الورقة بدلاً من تقديم تعريف واعتماده.

الأمن مهم ليس فقط للسلامة التي يجلبها ولكن أيضًا لما قد يتطلبه الأمر لتحقيقه: لقد تم استخدام حُجَّة الأمن لتبرير تعليق الحريات المدنية أو إشعال الحروب. بالنسبة للواقعيين الجدد، فإن المنافسة على أمن الدول تشبه منافسة المنتخبات الوطنية الرياضية للفوز بالبطولة؛- فكلما سجلت الدولة درجات في امتلاك القوة، زادت فرص أمنها(24).

في وقت سابق، كان الأمن متمركزًا حول الدولة، وكان مرتبطًا بشكل أساسي بالدولة مزوِّدًا لها، إلا أن ذلك لم يستمر في أعقاب الحرب الباردة عندما ظهرت محددات وفواعل أخرى لها نصيب في إضفاء الشرعية على المفهوم: أعداد السكان والقوة الاقتصادية والجغرافيا وعناصر أخرى غير ملموسة مثل التقاليد السياسية والتجانس الاجتماعي وقدر الاستقرار الداخلي والحالة الأمنية الخارجية(25).

وفيما يتعلق بالبُعد الإنساني لهذا المفهوم، دعا تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2003(26) إلى إعادة النظر في اعتبار الدولة المورد الرئيسي للأمن والوصي عليه، بل سعت إلى اعتبار الأمن هدفه الشعوب، فيما صاغته على أنه أمن بشري، لأن الدولة ذاتها يمكن أن تشكل تهديدًا لشعبها. وتجاوز التقرير مفهوم الأمن البشري وأمن الدولة ليشمل أيضًا سمات أساسية أخرى للأمن، مثل: حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وقد عُرِّف الأمن البشري بأنه إنشاء نظم سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وبيئية من شأنها تمكين الناس من العيش بكرامة وفرص كسب العيش. وبهذا المعنى، خلص التقرير إلى أن تلبية احتياجات الأمن البشري هذه قد لا يتحملها طرف واحد (مثل الدولة) بمفرده بل لابد من إشراك عدة جهات أخرى بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني. لذلك، فإن الأمن البشري وأمن الدولة يعتمدان ويعزز بعضهما البعض من أجل دولة مستقرة وسكان آمنين.

في رأي بالدوين(27) وريتشي(28) ، توجد أسئلة يجب طرحها لفهم معنى الأمن في سياق معين:

- الأمن لمن (الدولة، الأفراد، الحكومة، النظام الدولي)؟

- ما القيم التي يأتي الأمن لتلبيتها (الرفاه، الاستقرار النفسي، السلامة الإقليمية، السيادة، الثقافة)؟

- ما التهديدات (الدول، الجماعات المسلحة، الأيديولوجيات، الاتجاهات الثقافية، الموارد/ الاقتصاد، الكوارث البيئية، الأوبئة)؟

- ما الوسائل المستخدمة لتحقيق الأمن (التسليح، السياسة، القانون، الاقتصاد، الوكالات المعنية)؟

- بأي ثمن (أي مقدار الأهداف الأخرى التي سيتم التضحية بها وكم من الأموال سيتم إنفاقها لتحقيق الأمن)؟

- في أي فترة زمنية (حدث ثقافي معين، تغيير النظام، وقت صعود قوة/ مجموعة معينة... إلخ).

يميل الأمن إلى أن يكون مفهومًا سوسيو-سياسي (اجتماعيًّا-سياسيًّا)؛ فعندما تتم معالجة الأمن، فإنه يجلب السياسة والاقتصاد والمجتمع إلى المقدمة أيضًا. سيظهر في الفصول القادمة أن الجهات الفاعلة العديدة (الجهات الفاعلة الاجتماعية كقبائل، والجهات الفاعلة الأمنية كجماعات مسلحة، والجهات الفاعلة السياسية كحكومات) المشاركة في الوضع الأمني في غرب الأنبار لديها إجابات مختلفة على هذه الأسئلة، وبالتالي سيكون لديها تصورات ووسائل مختلفة من أجل تحقيق الأمن على أرض الواقع.

الجماعات المسلحة الرئيسية غير الحكومية في غرب الأنبار

توجد الجماعات المسلحة في العراق على صيغتين: الأولى موالية للسلطة، لكنها ليست بالضرورة تابعة لها، وتتمثل بالعشرات من الجماعات الشيعية المسلحة، التي انتظمت ابتداء من العام 2014 ضمن الحشد الشعبي، قبل أن يتحول الأخير إلى منظمة أمنية حكومية بقرار من البرلمان العراقي، لكن معظم الجماعات المكونة له، ظلت تحتفظ بهياكلها التنظيمية والعسكرية الخاصة بها، وتقوم بأداء مهام لا تصدر بالضرورة من رئيس الوزراء وهو القائد العام للقوات المسلحة حسب ما يقتضي نظامها الرسمي، رغم أنها تتلقى تمويلها وتسلحيها من الدولة العراقية. وهناك ضمن الحشد الشعبي، فصائل سُنيَّة ومسيحية وأيزيدية محدودة العدد لا تخرج عن منطق الجماعات الشيعية الأكبر وأهدافها، وتحظى قياداتها بنفوذ سياسي وعسكري واقتصادي في مناطق وجودها.

أما النمط الثاني من الجماعات المسلحة فهو القوى المسلحة المناهضة للدولة، وأبرزها خلال السنوات الأخيرة تنظيم الدولة الإسلامية الذي كانت الحكومة العراقية أعلنت القضاء عليه في نهاية العام 2017، لكن بيانات حكومية مختلفة ما زالت تصدر باستمرار وتتضمن القضاء على أفراد من هذا التنظيم في أماكن مختلفة من العراق؛ مما يؤشر لأن التنظيم ما زال موجودًا وإن بشكل محدود وغير مؤثر بقوة أو بوضوح.

يختلف الواقع الأمني الراهن في العراق بشكل جوهري عن مرحلة ما قبل الغزو الأميركي، عام 2003، فقد كان نظام الرئيس الراحل، صدام حسين، هو المزود

الرئيسي للأمن، ولذلك سعت التجمعات السكانية المختلفة، بما في ذلك الطوائف الدينية على الفور إلى وسائل لحماية أنفسها. وقد كان أحد أهداف النشأة السريعة للهياكل الأمنية الجديدة في جميع أنحاء البلاد هو ضمان مساحة سياسية طائفية آمنة(29).

جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام

رغم أن تنظيم الدولة الإسلامية قد عُرف كقوة متطرفة خطيرة في عام 2014 حينما استولى عناصره على الفلوجة، ثم على الموصل ومناطق تعادل نحو ثلث مساحة العراق، إلا أن ظهور الجماعة كان قبل ذلك بكثير. تعود جذور الجماعة إلى تنظيم القاعدة، ولكن أيضًا، من بين عوامل أخرى، إلى عوامل مثل: غزو العراق في عام 2003، والصراع الطائفي بعد ذلك، والتهميش السياسي والاقتصادي للسنَّة بعد الغزو.

أسهم سياقان مكانيان في تكوين جذور تنظيم الدولة، الأول: كان سجون القوات الأميركية التي احتجزت عناصر المقاومة العراقية التي ظهرت عقب الغزو، ومن بين أبرزها سجن (بوكا) الأميركي في البصرة بجنوب العراق. توزع المعتقلون في السجن المذكور من مقاومي القوات الأميركية بين ضباط عراقيين في الجيش العراقي السابق، وقيادات بعثية، ومقاتلين من تنظيمات إسلامية مسلحة تأسست عقب الغزو، فضلاً عن عناصر مرتبطة بتنظيم القاعدة. لقد تسبب هذا الخليط في تكوين شراكات بين هذه الأطراف، ذات هدف مشترك، يستهدف القوات الأميركية والسلطات الجديدة في العراق، وهذا يفسر كيف أن قيادات عسكرية عراقية سابقة لم يُعرف عنها من قبل اتجاه ديني متطرف، قد أصبحت تتولى مواقع قيادية في تنظيم الدولة. كان من بين المعتقلين في ذلك السجن كل من إبراهيم عواد البدري الذي أصبح لاحقًا (أميرًا) لتنظيم الدولة وكنَّى نفسه أبا بكر البغدادي، وكذلك سمير عبد محمد، الذي كان عقيدًا في الجيش العراقي السابق، وأصبح الرجل الثاني في تنظيم الدولة الإسلامية واتخذ لقب الحاج بكر(30).

السياق المكاني الثاني كان خارج المعتقل؛ حيث يمكن أن تُنسب أصول تنظيم الدولة إلى تنظيم القاعدة في العراق وزعيمه أبي مصعب الزرقاوي، فقد أنشأ الأخير بعد فترة وجيزة من الغزو الأميركي للعراق جماعة التوحيد والجهاد، وبعد مقتل الزرقاوي في

عام 2006، ازدادت الخلافات السياسية والعسكرية بين القاعدة الرئيسي وفرعه في العراق، ثم تطورت ليتشكل تنظيم دولة العراق الإسلامية (ISI) التي كان للقاعدة تحفظات عميقة عليها(31). عُرف تنظيم الدولة بشكل واضح خلال العام 2013 حينما بدأ سيطرته على مدينة الرقة السورية ثم توسع حولها، قبل أن يسيطر على مدينة الفلوجة العراقية مطلع العام 2014، ثم الموصل في يونيو/ حزيران من نفس العام، قبل أن يتوغل سريعًا للسيطرة على مناطق واسعة من البلاد.

قوات الحشد الشعبي

في صيف عام 2014، ومع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على ما يقرب من ثلث الأراضي العراقية، واقترابه من العاصمة بغداد، كان يبدو واضحًا فشل الجيش العراقي في وقف اندفاع عناصر التنظيم، هنا أصدر المرجع الشيعي، آية الله علي السيستاني، فتوى يدعو فيها الرجال إلى التطوع بالانخراط في قوات الأمن العراقية (الشرطة والجيش... إلخ) لمنحهم يد المساعدة والدفاع عن الأرض ضد تنظيم الدولة.

وبدلاً من الانخراط في الأجهزة الأمنية الرسمية، انضم المجندون الجدد إلى الجماعات الشيعية المسلحة غير الحكومية التي كانت موجودة بالفعل، وسعى رئيس الوزراء في حينه، نوري المالكي، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الجماعات المسلحة من خلال تأسيس قوة تتبع رسميًّا للدولة، تحت اسم الحشد الشعبي. وترتبط مباشرة بمجلس الأمن القومي العراقي الذي يترأسه رئيس الوزراء(32).

كان لمعظم الجماعات المسلحة التي تقع نظريًّا ضمن الهيكل الإداري للحشد الشعبي وجود قبل 2014، وبعضها القليل موجود منذ ثمانينات القرن العشرين، مثل قوات منظمة بدر التي تأسست في إيران عام 1982 خلال الحرب العراقية-الإيرانية، من معارضين أو أسرى عراقيين (التوابون) للقتال إلى جانب إيران. وبعد الغزو الأميركي، عام 2003، ظهرت جماعات مسلحة كثيرة سُنيَّة تلاشت لاحقًا، لتنفرد الجماعات الشيعية المسلحة بالوجود، ثم ظهر المزيد منها بعد 2014 تحت لافتة قتال تنظيم الدولة.

تعود جذور معظم هذه الجماعات إلى شبكتين رئيسيتين: شبكة محمد باقر الحكيم في الثمانينات والتي كانت قريبة من النظام الإسلامي الإيراني حديث النشأة آنذاك؛

وشبكة محمد صادق الصدر التي وُلدت داخل العراق في التسعينات. تطورت هاتان الشبكتان واكتسبتا المزيد من السلطة تجاه الدولة، لاسيما بعد عام 2003 ثم بعد رئاسة المالكي للوزراء(33).

نمت قوة قوات الحشد الشعبي بعد عام 2014 حيث تجاوزت مناطق انتشارها الجغرافي واتخذت شكلاً أكثر من مجرد اعتبارها مجموعات مسلحة. كانت قوات الحشد الشعبي موجودة بشكل أساسي في الضواحي الريفية في بغداد والمحافظات المجاورة لبغداد ولكنها تمددت لاحقًا حتى الحدود السورية(34). لقد عزز دورهم اتساع قاعدتهم الشعبية أثناء مواجهتهم تنظيم الدولة الإسلامية وهو ما مهد الطريق لهم للتباهي في المنتديات السياسية والاقتصادية، ثم خرج منهم وزراء وأعضاء في مجلس النواب وفي مجالس محلية ورجال أعمال.

على الرغم من تأسيس قوات الحشد الشعبي في عام 2014، إلا أن أول تقنين رسمي لعملها يعود إلى العام 2016 حينما اعتبرها مجلس النواب تشكيلاً عسكريًّا مستقلاً وجزءًا من القوات المسلحة العراقية.

تعرض الحشد الشعبي للتشكيك والهجوم قبل نهاية العام 2019 مع اندلاع الاحتجاجات الضخمة في العراق، وكان ذلك أبرز تحدٍّ يواجهه الحشد داخل بيئته الاجتماعية الشيعية التقليدية، وقد هاجمت الاحتجاجات كلًّا من الحكومة والنخب السياسية المعاصرة بما في ذلك نخب الحشد(35).

وتجدر الإشارة إلى أن الجماعات المسلحة التي تشكل قوات الحشد الشعبي ربما كانت في ذروة وحدتها وقت الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ولكن تبدد الكثير منها بعد ذلك. إن قوات الحشد الشعبي يغلب عليها الطابع الشيعي، ولكن لها أيضًا تمثيل من الطوائف والأعراق العراقية الأخرى(36). تحول هذا التجانس إلى شكل أكثر تعقيدًا بعد حرب تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2018، ولا يمكن الكشف عن هذا التعقيد إلا من خلال فهم رؤى المكونات المختلفة للحشد حول القضايا التالية(37) :الموقف من إيران، والتدخل في سوريا، ومستوى التعاون مع الحكومة العراقية، والدور السياسي لهذه المكونات.

الأهمية الجيوستراتيجية لغرب الأنبار

على الرغم من وقوعه في أقصى غرب الحدود العراقية واحتوائه على مساحة صحراوية شاسعة، إلا أن لغرب الأنبار أهمية استراتيجية: اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا. اعتُبر غرب الأنبار محطَّ الاهتمام العسكري من قبل الجماعات المسلحة الدولية والوطنية وعبر الوطنية لمعظم فترة الدراسة (2003–2020).

لمحة عامة عن أقضية غرب الأنبار

نهر الفرات هو تدفق مائي استراتيجي على كامل خط غرب الأنبار، قادمًا من سوريا إلى العراق عبر قضاء الرُمانة، مرورًا بأقضية غرب الأنبار كلها: القائم وراوة عانة وحديثة وهيت. وقد أدى هذا التوافر المستمر للمياه إلى تكريس مهنة الزراعة على طول ضفاف النهر. لذا فقد ترك النهر والزراعة حوله منطقة غرب الأنبار عامة وقضائي القائم والرمانة خاصة في حالة اكتفاء ذاتي من الإمدادات الغذائية ومناعة ضد أي حصار قد يُفرض على من بداخلها(38).

ويقع مركز القائم، المسمى حُصيبة، في وسط القضاء وهو آخر نقطة على الحدود العراقية السورية. الحصيبة الشرقية وتضم ناحيتي الكرابلة والعبيدي. الرمانة كانت حتى 2019 جزءًا من القائم لكن مجلس محافظة الأنبار قرر جعلها قضاء مستقلاً بذاته، لكن القرار لم يحظ بمصادقة بغداد حتى الآن.

تجاور الرمانة الحدود السورية وتفصل القائم عن محافظة نينوى، وتضم عدة قرى اشتهرت بسبب الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ومن ضمنها قرية الباغوز، وهي منطقة ريفية يقع جزء منها داخل العراق والآخر داخل سوريا. اشتهرت الباغوز في 2019؛ لأن جانبها السوري كان شهد آخر المعارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية(39).

يبلغ عدد سكان القائم والرمانة مجتمعين حوالي 200.000 نسمة، وهو أكبر تجمع سكاني ضمن كيان إداري واحد في غرب الأنبار. وتنبع أهميتهما من أنهما يقعان على الحدود العراقية–السورية، وعلى طريق بري استراتيجي مستقيم يمتد من إيران شرقًا، مرورًا بسوريا وانتهاء بلبنان غربًا، والمناطق على جانبي الحدود مأهولة بالسكان الذين تجمعهم روابط قبلية مما يعزز أسباب التضامن عبر الحدود (أسباب دينية: السنَّة، أسباب عرقية: العرب، وأسباب اجتماعية: الأسرة). كذا، معبر القائم–

بوكمـــال هـــو تقريبًا الحد الوحيد الذي يعمل بين العراق وســـوريا. فكل هذا مدعاة إلى أن تكون المدن المتاخمة تهم العديد من اللاعبين المحليين والدوليين، وبالتالي أصبحت القائم منطقة عسكرية بشكل كبير.

بالإضافة إلى ذلك، كانت القائم رئة تجارية حيوية للعراق في التسعينات عندما خضع الأخيـــر لحظر دولي على الأســـلحة والتجارة. في ذلـــك الوقت، بدأت التجارة غير المشروعة عبر الحدود في الارتفاع وقد غضَّت الحكومة الطرف عن شبكة المهربين التي ظهرت في ذلك الوقت لتلبية احتياجات المجتمع العراقي من الإمدادات السورية، أو أن التجارة عبر الحدود كانت بالفعل برعاية بعض أطراف النظام العراقي في ذلك الوقت. ومن المفارقات أن شبكات التهريب ذاتها استمرت بعد عام 2003 وما بعد عام 2011 ولكنها هذه المرة باتت تعمل لصالح جماعات التمرد/ المقاومة.

تتميـــز القائـــم بأنها منطقة صناعية كما أنها زراعية. يقع فـــي القائم حقل غاز عكاز ومصنع كبير للإســـمنت وشـــركة معالجة الفوسفات وإنتاج الأسمدة. كما كان لديها نظام ســـكة حديد كان يومًا ما يربط المعابر الحدودية في غرب الأنبار ببغداد(40). حقـــل عكاز هـــو أحد أكبر حقول الغاز في العراق ولديـــه القدرة على توفير الطاقة والكهرباء الرخيصة لكل من العراق وسوريا معًا(41) إلا أنه عانى من أضرار جسيمة بســـبب عقود من الحرب والعقوبات الدولية. وقد توقفت شـــركة معالجة الفوسفات فـــي القائم، التي كانت تصدِّر منتجاتها ذات يوم، عن العمل بعد أن اســـتولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية. تم تدمير معظم آلياتها أو تفكيكها لإنشـــاء لوحات مدرعة لمركبات التنظيم أو لاستخدامها بطرق مربحة أخرى(42).

من الفوائد الأخرى لنهار الفرات الطاقة الكهرومائية التي ينتجها سد حديثة على النهر. زوَّد السد العراق بنسبة 13٪ من احتياجاته من الكهرباء يومًا ما(43) وامتدت فائدته إلـــى مجـــال الري والزراعة أيضًا. كما يضم قضاء حديثة مصفاة النفط K3 التي تنتج حوالي 16000 برميل يوميًّا تُســـتخدم لتوليد الكهرباء والمصانع والطهي وتوفر أكثر من 1500 وظيفة لسكان يبلغ عددهم حوالي 100.000 نسمة داخل القضاء(44).

يقطـــن قضاء هيت حوالي 130.000 نســـمة، ويعتبـــر المدخل إلى غرب الأنبار وهو تمركـــز قبيلـــة البونمر، وهي من أبرز القبائل خاصة في دورها في جماعات الصحوة القبلية التي أُنشـــئت لحرب القاعدة بعـــد 2003(45). تتميز هيت كغيرها من أقضية

غرب الأنبار بأنها منطقة زراعية. كذا، التضاريس الجبلية في ناحية البغدادي، حيث تقع قاعدة عين الأسد للقوات العسكرية العراقية والأميركية، والتي تتجلى في تلالها، وتعطيها مزية كشف القضاء من أعلى(46).

القوى العسكرية الفاعلة وأهمية جغرافية غرب الأنبار

أ. للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية

أدرج تنظيم الدولة الإسلامية منطقة غرب الأنبار تحت ما أسماه ولاية الفرات وهي التي تمتد من قضاء عنة في العراق إلى الميادين في محافظة دير الزور في شرق سوريا(47). يبدو أن هذا التقسيم الجغرافي قد حافظ على الهيكل القبلي داخل هذه المساحة الجغرافية دون أن يفرق بين أفراد القبيلة الواحدة كما هي الحال عبر الحدود التاريخية بين الدولتين القوميتين: العراق وسوريا(48).

كان قضاء القائم نقطة دخول وخروج حيوية لمقاتلي القاعدة، بعد 2003، وتنظيم الدولة الإسلامية، بعد 2013، من البوكمال السورية. عبر حوالي 8000 مقاتل من الجهاديين أو الموالين لصدام إلى العراق من سوريا باستخدام خط القائم-بوكمال الحدودي. سيكون من المنطقي أيضًا وجود مراكز نقل. ولذلك، كان من الطبيعي العثور على محطات مواصلات ودور ضيافة لهؤلاء المقاتلين بالقرب من الحدود إلى جانب معسكرات التدريب العسكرية الخاصة بهم داخل القائم وراوة وعنة وحديثة(49).

أعطت صحراء القائم الشاسعة المساحة للشبكات الجهادية للانتشار والمناورة بينما كانت في ذات الوقت قريبة من المراكز الحضرية. لذلك كان من السهل على جماعة الدولة الإسلامية الدخول إلى الأراضي العراقية قادمين من سوريا؛ ومن ثم تمت السيطرة تدريجيًّا على القائم من قبل الجماعة في منتصف عام 2014(50).

بالإضافة إلى الامتيازات التي منحها قضاء القائم ليكون منطقة شبه مستقلة ذاتيًّا، استغل تنظيم الدولة كذلك حقل عكاز للغاز ليكون مصدرًا للدخل ولاستخراج النفط وتكريره وبيعه في العراق وسوريا.

تأتي أهمية حديثة أيضًا بالنسبة للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية من وادي حوران، وهو طريق دولي آخر يربط العراق بالخارج. يبلغ طول الوادي حوالي 360 كم،

وبعمق 50 إلى 100 متر، وفي بعض الأماكن يتم قطعه بواسطة سلسلة من التلال والهضاب العالية. يتدفق الوادي من عرعر في المملكة العربية السعودية، ويمر في جميع أنحاء صحراء الأنبار الغربية إلى نهر الفرات في حديثة. استخدمت الجماعات المسلحة الوادي موقعًا حيويًّا للتخييم، بالإضافة إلى إشغاله بقواعد للدعم اللوجستي. ولما كان هذا الوادي يقطع كامل صحراء الأنبار الغربية، فقد أتاح للمقاتلين الوصول إلى جميع أنحاء المحافظة تقريبًا(51).

ب. الجماعات العراقية الشيعية المسلحة

توجد هذه الجماعات تحت غطاء الحشد الشعبي العراقي، وتمسك بقواطع ميدانية كبيرة، تحت أهداف مختلفة، يتضمن المعلن منها منع عودة تنظيم الدولة، لكن الأهداف تتعدى ذلك؛ حيث تتولى هذه الجماعات، ولاسيما حزب الله العراق، تنفيذ أجندة إيرانية جوهرية وحاسمة تهدف إلى إعاقة محاولات الولايات المتحدة وحلفائها منع النفوذ الإيراني في المناطق المتاخمة للقائم-بوكمال على وجه الخصوص، وتأمين طريق يربط إيران بمصالحها الاستراتيجية في العراق وسوريا ولبنان يتجلى في الوصول الآمن والمستقر إلى وكلائها المسلحين خاصة في حالة الصراع مع إسرائيل. ولذلك، يتعين على طهران، تحقيقًا لهذه الغايات، ألا ترصد الحدود العراقية-السورية فحسب، بل أن تتحكم فيها أيضًا من أجل المرور الآمن لأفرادها وسلعها وأسلحتها(52).

إن حلفاء إيران الرئيسيين داخل قوات الحشد الشعبي والتي لها وجود في القائم-بوكمال، هم: كتائب حزب الله التي تسيطر على الطريق بين القائم وعكاشات إلى الجنوب الغربي، وداخل البوكمال السورية؛ وكتائب الإمام علي؛ وسرايا الخراساني؛ ولواء المنتظر؛ وكتائب أنصار الحجة.

وتوجد حركات حزب الله النجباء؛ وعصائب أهل الحق؛ وحركة الأبدال؛ وكتائب سيد الشهداء؛ وأنصار الله الأوفياء، إلى جانب وحدات أصغر من وحدتي سرايا الجهاد وبدر في الداخل السوري في البوكمال أكثر منه في غرب الأنبار.

ج. الولايات المتحدة

تعتبر غرب الأنبار بالنسبة للولايات المتحدة مهمة لسببين: الأول: هو إغلاق الطريق العراقي-السوري الذي كان الممر الرئيسي لعناصر الجماعات العراقية المسلحة التي قاتلت قوات الاحتلال الأميركي في العراق بعد 2003، ثم في قطع الطريق أمام المتطوعين الذين أرادوا الانضمام إلى تنظيم الدولة بعد العام 2013.

أما السبب الثاني فهو مراقبة النفوذ الإيراني في المنطقة(53). ولمعالجة هذه المخاوف، على الولايات المتحدة أن تلجأ إما إلى قوات جيشها بشكل مباشر أو إلى القبائل المستوطنة كما فعلوا من خلال مجالس الصحوات في 2005-2006 وقت أن كان للقاعدة موطئ قدم، وكذلك استعانتها بقوات الحشد الشعبي القبلية في وقت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على المنطقة (2014-2017).

وللحد من تحركات الجهاديين ومراقبة الجماعات المرتبطة بإيران، أنشأت الولايات المتحدة قاعدتين عسكريتين في غرب الأنبار، كانت الأولى في جنوب القائم، بمحاذاة الحدود السورية ولكنها اضطرت للإنسحاب منها في أوائل عام 2020 بعد اغتيال سليماني والمهندس وتفشي جائحة فيروس كورونا(54) ، واستولت قوات الحشد الشعبي على المقر لاحقًا. وفي مقابل قاعدة القائم كان للأميركان قاعدة أخرى في منطقة التنف بدير الزور السورية هي القاعدة الأميركية التي لا تزال قائمة حتى تاريخه، وتقع على بعد حوالي 200 كيلومتر جنوب معبر القائم-بوكمال الحدودي(55)؛ أما القاعدة الثانية فهي قاعدة عين الأسد التي تقع في ناحية البغدادي بقضاء هيت، وهي رسميًّا خاصة بالقوات العراقية، ويوجد (مستشارون) أميركيون فيها حسب وصف الحكومة العراقية.

تأثير الديناميات العشائرية على الأمن في غرب الأنبار

أحد التحديات الرئيسية لهذه الورقة البحثية هو أنها ليست بحثًا ميدانيًّا. لذا، فقد تقيد الباحث في النظر إلى مدى التأثير المعاصر لعشائر غرب الأنبار. على الرغم من ذلك، ألقت عدد من المصادر الثانوية الضوء على هذه العشائر وتفاعلاتها في الحوادث الكبرى داخل غرب الأنبار. هذا ما سيسلط هذا الفصل الضوء عليه حتى يتمكن نسبيًّا من المساعدة في توقع وتحليل مسائل السلام والصراع المعاصرة في غرب الأنبار، وتحالف العشائر مع القوى المحلية والإقليمية والدولية.

العشائر الرئيسية في غرب الأنبار

تُظهر التقارير عن عشائر الأنبار أن هناك عدة عشائر في المحافظة، لكن صعب على الباحث الوصول لمصادر ثانوية في التعريف بمعظم هذه العشائر. وبالتالي، على الرغم من أن المعلومات الواردة أدناه تتعلق ببعض القبائل فقط، فإن هذا لا يعني أن القبائل الأخرى غير المذكورة ليست ذات أهمية، بل كانت الأدبيات الواردة بخصوصها قليلة أو غير متوافرة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن العديد من العشائر من غرب الأنبار قد استقرت في العديد من المناطق حول محافظة الأنبار والدولة العراقية، لكن لا تزال مناطقها الأصلية في غرب الأنبار.

البونمر: يقع مقر العشيرة الأصلي في ناحية الفرات داخل قضاء هيت بقيادة الشيخ الكعود(56). برزت العشيرة بسبب موقفها الشرس ضد تنظيم القاعدة (من خلال دورها الرئيسي داخل مجالس الصحوة المدعومة من الولايات المتحدة) في السنوات الأولى من الغزو الأميركي للعراق، ومؤخرًا ضد تنظيم الدولة الإسلامية 2014.

الجغايفة: هي عشيرة قوية في حديثة. أعضاؤها تجار ماشية وأصحاب أراض زراعية. العشيرة لديها حزب سياسي يشار إليه باسم أحرار حديثة وانضمت إلى قوات الحشد الشعبي من خلال قوتها المعروفة باسم الجغايفة أو أسود حديثة(57). كانت العشيرة واحدة من العشائر النادرة التي ثبتت إلى حدٍّ كبير في موقفها المعادي للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية منذ البداية(58).

الكرابلة: تتركز في منطقة القائم. لها قوتها العسكرية كذلك المعروفة باسم لواء أعالي الفرات، وهي جزء من قوات الحشد الشعبي العشائري.

البومحل: واحدة من أكبر قبائل القائم وأقدمها. يتجاوز وجودها القائم إلى البوكمال في سوريا. ينتمي العديد من قوات الأمن المحلية في القائم إلى عشيرة البومحل بسبب عمل العشيرة المبكر جدًّا مع القوات الأميركية ضد حركات المقاومة(59). يرأس العشيرة الشيخ صباح المحلاوي. وفقًا للبرقية المسربة من موقع ويكيليكس، فرَّ صباح إلى جنوب القائم ثم إلى الأردن بعد نفاد ذخيرة العشيرة أثناء قتالهم ضد القاعدة في 2005–2006 (60). للعشيرة ثلاث قوى عسكرية: واحدة لحماية الشيخ

وأســرته؛ وقوات الحشــد الشعبي العشائري في الغربية في ناحية العبيدي في القائم؛ ولواء حمزة (61).

الديناميات العشائرية في غرب الأنبار

من الواضح أن ديناميكيات العلاقات العشائرية وتأثير هذه العلاقات على الوضع في غرب الأنبار يحمل الكثير من التفاصيل. إذا وضعنا هذا في إطار، فقد يأخذ الشكل والخصائص الكلية التالية. ولكن قبل التفصيل في هذه الخصائص يجدر التذكير بأن غرب الأنبار منطقة جلها عشائر تنتمي للمذهب السني، بينما الفواعل العسكرية فيها هم من السـنَّة ولكن برزت الجماعات الشـيعية من خلال وجودها في هذه المناطق بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية واتساع رقعة سيطرته.

أ. تشــكِّل الولايات المتحدة والجماعات المســلحة مــدار السلام والصراع الــذي تدور حوله العشــائر. ومــن الأمثله التي تبرهن على هــذه الخاصية: الدعم الأميركي العشائري المتبادل، وقد كانت نشأة الصحوات وقوات الحشد الشعبي العشائري، أوضح مثال على هذه الخاصية؛ فكلتاهما وُجِدتا بدعم من الولايات المتحدة لمجابهة أعداء الأخيرة أساسًا.

كانت حديثة تُعتبر المنطقة الوحيدة في غرب الأنبار التي لم تسقط بيد تنظيم الدولة بسبب المقاومة الشرسة التي أظهرها الجغايفة بدعم من القوات الجوية الأميركية وهو ما منع التنظيم من الاســتيلاء على سد حديثة(62)، كما تكبدت عشيرة البونمر كلفة باهظة بسبب تاريخ تحالفها مع الولايات المتحدة وموقفها المناهض للقاعدة والتوتر مع تنظيم الدولة الإسلامية. كان هذا جليًّا خاصة عندما فقدت العشــيرة المئات من مقاتليها في المذبحة الشهيرة في أواخر سنة 2014 على يد التنظيم أثناء انسحابهم من ساحة المعركة بعد نفاد الذخيرة(63). اضطر العديد من أفراد العشيرة إلى الفرار من التنظيم في عام 2014 بعدما تسلموا من القوات الجوية الأميركية بعض المساعدات الإنسانية(64).

تعــرض أفراد عشــيرة البونمر كذلك، فــي 2015، لتصفيات كبيرة، ولكن هذه المرة زُعم أن قوات الحشــد الشعبي الشــيعية الموالية لإيران ربما اختطفتهم لأسباب قد تكــون طائفيــة من نقطة تفتيش الرزازة، وهي آخــر مرة تواصل فيها المختطفون مع

ذويهم(65). لم يستطع الباحث التثبت مما إذا كان هذا الاختفاء سببه التقارب الأميركي مع العشيرة مع العِلم بالعداء الأميركي للقوى الموالية لإيران بالعراق.

وقد رفضت بعض العشائر التعاون مع الأميركيين في مقابل دعم (أو عدم) مجابهة المقاومة والجهاديين، وكانت عشيرة الكرابلة في القائم على خلاف تاريخي مع نظيرتها في نفس المنطقة البو محل سواء في السياسة الوطنية أو العلاقات مع القوى الوطنية والدولية والجماعات المسلحة من غير الدول(66). من أشكال الخلافات البارزة بينهما كان موقفهما من القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. تظهر الخلافات بينهما كذلك في أوقات الانتخابات عندما تميل كلتا العشيرتين إلى تقديم مرشح عن دائرتهما للترشح للمناصب العامة(67). استفادت الكرابلة، التي انحازت إلى القاعدة في سنة 2003 ورفضت أن تكون جزءًا من الصحوة، من صراع تنظيم الدولة الإسلامية ضد البومحل في 2014–2017 لتصعد كعشيرة قوية في القائم، فقد تعرضت قوات الأمن المحلية المكونة أساسًا من عشيرتي البومحل والبونمر لهجوم شديد من قبل تنظيم الدولة الإسلامية.

وبطبيعة الحال فمن غير المقبول تصنيف عشيرة بأكملها في إطار انتماء محدد، ويمكن ملاحظة أن انقسامات حدثت داخل القبيلة الواحدة؛ فالكرابلة مثلاً، عُرفت بأنها المكون الرئيس لكل من القاعدة وتنظيم الدولة وفقًا للعميد إسماعيل المحلاوي، قائد الفرقة السابعة من الجيش العراقي، لكن هذا يتعلق بموقف بعض رجال العشائر من الانضمام إلى المقاومة وليس بالضرورة أن يكون قرارًا لقادتها(68). وقد اجتمع رأي قيادة الكرابلة مع نظيرتها من عشيرة البومحل على مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية؛ وكلتا العشيرتين شكَّلتا فرقًا عسكرية تابعة لقوات الحشد الشعبي وقام التحالف بتدريبهما بهذا الغرض(69).

وفي وقتٍ ما بين 2004–2010، ووفقًا للعميد المحلاوي، كانت عشيرة البومحل في تحالف مع عشيرتي البوعبيد (التي تتركز أساسًا بقضاء الرمانة) والسلمان. رغم أن رواية المحلاوي قد أكدتها تسريبات ويكيليكس (2005) إلا أن مصادر أخرى أشارت إلى عشيرة السلمان باعتبارها ندًّا منافسًا للبومحل. بالنسبة للرائد هاين Hein من الجيش الأميركي(70)، ظهر التنافس بين البومحل والسلمان بعد أن انقلبت الأولى على تنظيم القاعدة، في سنة 2005، وأنصارها داخل عشيرتي السلمان والكرابلة.

يعتقد الباحث أن مثل هذه الروايات المختلفة بين المحلاوي وهين ليست بالضرورة تناقضًا ولكن يمكن أيضًا تفسيرها على أنها انقسامات داخل عشيرة السلمان، بين قيادتها ومنتسبيها أو بين فروع العشيرة المختلفة.

ولا يبدو أن موقف القبائل تجاه بعضها البعض ثابت، بل ديناميكي ويمكن أن يتغير بمرور الوقت.

كانت هناك عشائر لها موقف ثابت منذ الأيام الأولى للحرب: متحالفة منذ البداية مع الولايات المتحدة ووقفت بشكل صريح ضد القاعدة وتنظيم الدولة، ومن هؤلاء عشيرتا الجغايفة والبونمر. أما بالنسبة للبقية فبدا أنهم قد ناوروا للانتقال من معسكر إلى آخر خلال الأوقات المختلفة.

بعد حلِّ الجيش العراقي في عام 2004، شكَّلت عشيرة البومحل لواء حمزة لمقاومة الغزو الأميركي. ومع ذلك، فإن الخلاف الذي نشأ بين العشيرة والقاعدة، في عام 2005، أجبر العشيرة على فصل نفسها عن المقاومة لتكون جزءًا من "حماة الصحراء" (قوة مكونة أساسًا من أفراد عشيرة البونمر) الذين قاتلوا باسم الحكومة العراقية الجديدة بتماه مع الإستراتيجية الأميركية للحرب(71) في مواجهة عشيرتي الكرابلة والسلمان(72).

وفي تقييم عسكري أميركي عن مستوى تعاون البومحل بعد انضمامها إلى معسكرهم، على حدِّ تعبير الكولونيل، ستيفن دبليو ديفيس Colonel Stephen W. Davis: "من الواضح أنهم كانوا عملاء صالحين"(73). فنتيجة لذلك، تحسن اتخاذ قوات التحالف لقرارات استخباراتية ضد الجماعات المسلحة(74).

الكرابلة، التي يُنظر إليها باعتبارها داعمة للقاعدة، كان لديها قنوات للتفاوض مع العشائر الأخرى الموالية للولايات المتحدة. كانت القاعدة والعشائر الموالية للولايات المتحدة تقدم حوافز لأعضائها للانضمام إلى معسكرهم. ومع ذلك، كانت الكرابلة "الأقل تعاونًا بين العشائر من حيث الجهود المناهضة للمتمردين". ومن أجل تشجيع أبناء العشيرة على الانضمام لمعسكرهم، اقترحت قوات التحالف تأمين 150 وظيفة داخل قوات الجيش العراقي المحلية لتكون من نصيب أبناء الكرابلة الذين شغلوا 10٪ فقط من وظائف الحكومة المحلية في ذلك الوقت(75).

حصة القبيلة في القوات المحلية

أثَّر تموضع العشيرة السياسي والعسكري، خاصة في موقفها من التحالف، على قدر مشاركتها في تشكيل قوات الأمن المحلية وبالتالي على ثقلها من السلطة والنفوذ في مناطق تركزها الجغرافي.

بعد فترة وجيزة من انخراطها في الحرب ضد القاعدة، تم دمج أفراد البومحل المشاركين في قوة حماة الصحراء في الشرطة المحلية والجيش العراقي، وبالتالي صار غالبية أفراد الجهاز الأمني في القائم من أبناء عشيرة البومحل(76).

كما نالت البومحل مكانتها داخل الأروقة الأمنية بسبب مواقفها السياسية والعسكرية من الجهاديين فإن موقف البونمر المناهض للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية كذلك جعل منها العمود الفقري لقوات الأمن المحلية والوظائف الحكومية في غرب الأنبار. تم تشكيل ميليشيا البونمر العشائرية في البداية بدعم من الأميركيين في سنة 2005 (وهي المشار إليها آنفًا بـ"حماة الصحراء") وتم دمجها في نهاية المطاف في كتيبة الجيش العراقي المحلي وقوة الشرطة(77). أدى هذا التمكن لعشيرة البونمر من مقاليد الأمن بقضاء هيت خاصة إلى خلق توترات مع العشائر الأخرى داخل القضاء، لعدم حصولها على فرصة متساوية لشغل مثل هذه المناصب(78) ، ولكن ربما أيضًا كان التوتر بسبب فساد قائد شرطة نمراوي الذي قيل إنه كان مسؤولاً عن عمليات القتل غير القانونية، والإفراج عن المحتجزين المتمردين بعد دفعهم الرشاوى، وسوء معاملة المحتجزين(79).

بالنسبة لعشيرة الجغايفة بقضاء حديثة كان بعض السكان يصفونهم بأنهم (بلطجية) وفقدت الشرطة نسبيًّا احترام المدنيين داخل القضاء لأن رجالها كانوا في المقام الأول من عشيرة الجغايفة(80).

ويعد الرصيد السياسي المكتسب من فترة نظام صدام حسين أحد العوامل المؤثرة على خريطة التحالفات والعداءات للعشائر في فترة ما بعد حرب 2003، فقد كانت عشيرة البونمر على سبيل المثال إحدى العشائر التي عارضت نظام صدام منذ التسعينات، والتي بدأت على الأرجح عندما أعدم نظام صدام جنرالاً عراقيًّا من العشيرة في 1995(81). لذلك كان من الطبيعي أن تكون عشيرة البونمر أول من

يدعم الغزو الأميركي ويقف ضد حركات المقاومة (سواء كانت القاعدة أو البعثيين) في الأنبار في عام 2003 فصاعدًا، انتهاء بالتحالف مع عشيرة البومحل(82).

تأثير الديناميات العشائرية على أمن غرب الأنبار

ورد في هذه الورقة البحثية أن الصحوات وقوات الحشد الشعبي العشائري كانتا خطوة إستراتيجية من الولايات المتحدة لمحاربة القاعدة وجماعة الدولة الإسلامية على التوالي بعد اكتشاف ضرورة إشراك العامل المحلي في مواجهة مثل هذه الحركات المسلحة.

كان أحد الجوانب الحيوية في استراتيجيات مكافحة التمرد العسكرية الأميركية (COIN) في العراق وأفغانستان هو نهجهم تجاه ثقافة المجتمع وهو ما يتضمن تطوير العلاقة مع القادة المحليين وغيرهم من الأشخاص المؤثرين مجتمعيًّا. بالنسبة للأميركيين، فقد استخدم المتمردون ذات النهج لبناء قوتهم المجتمعية وتوفير ملاذ آمن لمقاتليهم، ناهيك عن تعزيز فرص تنمية موارد قوتهم المادية.

ويعتبر دليل حكومة الولايات المتحدة لمكافحة التمرد (83) العامل السكاني كأحد سبل تعزيز قدرة الجماعات المسلحة المناهضة للدولة. كما أن وضع الفرد داخل جماعة مسلحة معينة يمكن أن يتأثر بما يلي: احترامه وسمعته في المجتمع الذي ينشط فيه، وعلاقة أيديولوجيته بالنسبة لهذا المجتمع، وقدرته على الوصول إلى الموارد البشرية والمالية... إلخ. يمكن لهذه الجماعات المسلحة بعد ذلك استغلال هياكل القوة المتمثلة في العشائر خاصة عندما تكون الحكومة المركزية على خلاف مع عشيرة معينة أو عندما تكون الحكومة ضعيفة في مناطق تشترك فيها هذه الجماعات مع غيرها من العشائر. كما أشار كل من شلوسر وكايلا(84):

> "لذلك فإن مشاركة النخب المحلية أمر بالغ الأهمية للتأثير على السكان لدعم جانب أو آخر في هذا النضال من أجل الشرعية، خاصة في المجتمعات القبلية للغاية حيث يميل الناس إلى الالتزام بشكل أوثق بالتجمعات العائلية والاجتماعية".

وبالتالي، كان من المنطقي ملاحظة لجوء الولايات المتحدة للعامل القبلي من خلال التعاون مع العشائر السنية في الأنبار (فيما أصبح يعرف باسم "قبائل الصحوة"، "أبناء

الأنبار"، "الصحوات") في 2006-2007، وهي العشائر السنية التي كانت على خلاف مع القاعدة ودعمتها الولايات المتحدة في محافظة الأنبار، ومؤخرًا مع قوات الحشد الشعبي العشائري في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في 2014-2017.

كما يشارك الإيرانيون الأميركيين إيمانهم بالهيكل العشائري للمجتمع العراقي. وحتى لا يُصبغ الحشد الشعبي بالصبغة الإيرانية الشيعية؛ حيث كانت الميليشات الشيعية الموالية لإيران هي نواته، تمكن الحشد الشعبي من دمج الجماعات المسلحة غير الشيعية تحت مظلة قوات الحشد الشعبي، وكان ذلك بعد سنة 2014 عندما تم إنشاء قوات الحشد الشعبي لمحاربة تنظيم الدولة في الأنبار وغيرها من المحافظات السنية السائدة. منذ ذلك الحين، كان لدى قوات الحشد الشعبي فصيل سني يشار إليه عادةً باسم قوات الحشد الشعبي "العشائري"(85).

من خلال التركيز على غرب الأنبار في عام 2005، بدأت الولايات المتحدة في تشكيل تحالفات مع العشائر المحلية المسلحة فيما أصبح يُعرف لاحقًا باسم الصحوة -تحالف عشائر الأنبار الذين اتفقوا على صد تنظيم القاعدة(86). وقد جمع تجمع الصحوة بعضًا من عشائر غرب الأنبار مثل البومحل من القائم والجغايفة من حديثة والبونمر من هيت.

مؤخرًا، في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وفي إطار الحشد الشعبي، انضمت عشيرة الكرابلة بقواتها لمواجهة الجماعة المسلحة. تلقت قوات أعالي الفرات التابعة لعشيرة الكرابلة وبقيادة العقيد موسى الكربولي التدريبات اللازمة من قبل الجيش الدنماركي وتم تجهيزها من قبل الولايات المتحدة خلال عملية مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية بين 2016-2017(87). يتركز وجود قوات أعالي الفرات في ناحية الكرابلة في قضاء القائم والموكل إليها أساسًا حماية حقل عكاز للغاز في جنوب القائم(88)، وهو الحقل الذي لوحظ سابقًا أن لديه القدرة على توفير كهرباء رخيصة بما يكفي لتغطية احتياجات كل من العراق وسوريا.

خاتمة

يمكن الاستنتاج من هذه الورقة أن منطقة غرب الأنبار تعتبر موقعًا إستراتيجيًّا وذا أهمية لمختلف الكيانات النظامية وغير النظامية، الدولية والمحلية. وفي حال انسحب

لاعب رئيسي، يتدخل بديله على الفور. منذ عام 2003، في كل مرة يحدث فيها فراغ أمني في غرب الأنبار، تظهر جماعة مسلحة في المنطقة. بعد انهيار نظام صدام في عام 2003، ظهرت القاعدة في غرب الأنبار. بعد الانسحاب الأميركي النسبي في عام 2011 من العراق، تحولت المنطقة إلى معقل لتنظيم الدولة. وفي فترة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، أظهرت إيران وقوات الحشد الشعبي اهتمامًا بليغًا ووجودًا مؤثرًا لتزاحم بذلك الجيش العراقي فلا يكون المسؤول الوحيد عن أمن المنطقة.

منذ عام 2003، ونظرًا لغلبة تكوينها السني والتهميش الاقتصادي لسكانها وبُعدها الجغرافي عن مركز الدولة، كان من الطبيعي أن تكون غرب الأنبار في المقام الأول منطقة تهم الجهاديين السنَّة. على الرغم من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، ستواصل الولايات المتحدة مراقبة المنطقة منعًا لعودة ظهور الحركات الجهادية مع الحفاظ على تواصلها بالعشائر هناك وفصائلها المسلحة في حال الحاجة لأي تنسيق مستقبلي بشأن هذه المسألة.

لقد تغير الصراع الآن في غرب الأنبار من التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية ليأخذ أكثر شكل ساحة معركة بين الولايات المتحدة وإيران. وفي هذا الإطار، قد يلعب الاتفاق المحتمل بين الولايات المتحدة وإيران بشأن البرنامج النووي دورًا حاسمًا في استقرار الوضع الأمني بغرب الأنبار. ستظل الولايات المتحدة تراقب الوجود الإيراني في المنطقة وقد لا تتجاهل تجديد التعاون مع عشائر غرب الأنبار التي كانت دائمًا رأس حربة أساسيًّا حتى التاريخ القريب. وفي حال استمرار العداء بين إيران والولايات المتحدة سيستمر تأثر السلطة المركزية العراقية والعشائر السنية التي لا تملك قوة تستطيع بها مجابهة أي من الولايات المتحدة أو إيران. وللبقاء على قيد الحياة، سيكون خيار الاستقلالية صعبًا جدًّا للعشائر السنية، وسيتعين عليها إما الحفاظ على نهج متوازن تجاه كلا الطرفين أو القفز إلى أحد المعسكرين.

كانت قوات الحشد الشعبي الموالية لإيران قد تسببت في تشتيت القوة المجتمعة لعشائر غرب الأنبار السنية، لاسيما في القائم، بعد الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2017. فعلى الرغم من أهميتها، إلا أن العشائر في غرب الأنبار نادرًا ما أبدت تجانسًا حتى بعد الحرب، وأن قوات الحشد الشعبي السنية هي الأجنحة المسلحة لعشائرها وبالتالي لديها مصالح مختلفة عن نظائرها الشيعية الموالية لإيران.

علاوة علـى ذلـك، فإن أنماط التجنيد الخاصة داخل قـوات الأمن المحلية التابعة للدولـة العراقيـة؛ حيث تفضل في صفوفها بعض العشـائر على غيرها، قد تقوض الدعم الشـعبي لقوات الأمن المحلية وتبرر الحفاظ على الجماعات المسـلحة من غير الدولة والمتمثلة الآن في قوات الحشد(89).

وعليـه، قـد يظهر أن غرب الأنبار قـد تحرر من تنظيم الدولة ولكن ليس حقًّا ممن حل محلهم، الممثلين في الحشد الموالي لإيران وإيران والولايات المتحدة، وهو ما يجعل بذور نشوب صراع جديد في طور التكوين. ومنع فرص صراع جديد بالمنطقة قد يعتمد على:

- المساحة التي سيوفرها الحشد الموالي لإيران للعشائر السنيَّة وسكان غرب الأنبار.
- إلـى أي مـدى ترغب الولايات المتحدة في اسـتيعاب مخاوف العشـائر، ودعمهـا، مـرة أخرى كما كان في عامـي 2006 و2015، ولكن هذه المرة في مواجهة إيران وميليشياتها العراقية.
- الدور الأميركي والإسـرئيلي في الحرب الدائرة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية وما يعنيه ذلك من رغبة في تدخل إيران لدعم حلفائها مستعينة في ذلك بوجود الميليشيات الموالية لها في غرب العراق.

المراجع

(1) Hosham Dawod, ‘‘The Sunni tribes in Iraq: between local power, the international coalition and the Islamic State,’’ Norwegian Peacebuilding Resource Center (2015), ‘‘accessed December 21, 2020’’. https://bit.ly/2PjJXRh.

(2) R. K. Yin, Case Study Research and Applications: Design and Methods, 6th ed, (California, SAGE Publications, Inc., 2018), 43-44.

(3) B. Gillham, Case Study Research Methods (Continuum Research Methods), 1st ed., (London, Continuum, 2000), 20.

(4) P. S. Khoury & J. Kostiner, Tribes and State Formation in the Middle East, 1st ed. (California, University of California Press, 1991), 4-5.

(5) B. R. Ferguson & N. L. Whitehead, War in the Tribal Zone: Expanding States and Indigenous Warfare (Advanced Seminar Series), 1st ed. (Oxford, School of American Research Press, 1992), 14.

(6)T. Hüsken, Tribal Politics in the Borderland of Egypt and Libya (Palgrave Series in African

Borderlands Studies), 1st ed. (Bayreuth, Palgrave Macmillan, 2018), 222.

(7) V. Collombier & O. Roy, Tribes and Global Jihadism, 1st ed. (New York, Oxford University Press, 2018), 18.

(8) Ibid, 19-20.

(9) Ibid.

(10) حنــا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعيــة والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الجزء الأول (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية 1995)، ص 27.

(11) المرجع السابق، ص 31.

(12) المرجع السابق، ص 32.

(13) المرجع السابق، ص 93.

(14) المرجع السابق، ص 32–33.

(15) المرجع السابق، ص 99.

(16) المرجع السابق، ص 100.

(17) المرجع السابق، ص 105.

(18) المرجع السابق، ص 113–117.

(19) المرجع السابق، ص 122.

(20) المرجع السابق، ص 119–120.

(21) المرجع السابق، ص 125.

(22) المرجع السابق، ص 126.

(23) Faleh A. Jabar, ‘‘Shaykhs and Ideologues: Detribalization and Retribalization in Iraq, 1968 – 1998,’’ Middle East Report 215 (2000), 28, https://doi.org/10.2307/1520152

(24) David A. Baldwin, ‘‘The concept of security,’’ Review of International Studies 23 (1997), 9-10.

25) Otto Pick & Julian Critchley, Collective security (Key concepts in political science), 1st ed., (London, Macmillan, 1974), 15-17, and Nick Ritchie, ‘‘Rethinking security: a critical analysis of the Strategic Defence and Security Review,’’ International Affairs, 87(2) (2011), 355–376, https://doi.org/10.1111/j.1468-2346.2011.00977.x

(26) UNDP Commission on Human Security, ‘‘Human Security Now,’’ (2003), 2 & 6, https://bit.ly/3aC8p8a

(27) David A. Baldwin, Ibid, 13-17.

(28) Nick Ritchie, Ibid, 360.

(29) Andreas Krieg, Socio-Political Order and Security in the Arab World, (Cham, Springer Publishing, 2017), 226.

(30) Christoph Reuter, ‘‘Secret Files Reveal the Structure of Islamic State,’’ DER SPIEGEL (2015), https://bit.ly/3cwsGgt

(31) Lars Erslev Andersen, ‘‘The Mole and the Mallet: Islamic State and al-Qaeda in the ‘Thirty Years’ War’,’’ Middle East. Connections, 16(1) (2017), 12-17, https://bit.ly/3gyOtXq

(32) Michael Knights, Hamdi Malik & Aymenn Jawad Al-Tamimi, Honored, Not Contained. The Future of Iraq’s Popular Mobilization Forces (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2020), 2.

(33) Renad Mansour, ‘‘Networks of power: The Popular Mobilization Forces and the state in Iraq,’’ Chatham House (2021), 10-11, https://bit.ly/3rurNcv.

(34) Michael Knights, Ibid.

(35) Ibid, 4.

(36) Jessa Rose Dury-Agri, Omer Kassim & Patrick Martin, ‘‘Iraqi Security Forces and Popular Mobilization Forces: Orders of Battle,’’ Institute for the Study of War (2017), 45 https://bit.ly/3nhP3Kx

(37) Renad Mansour & Faleh A. Jabar, ‘‘The Popular Mobilization Forces and Iraq’s Future,’’ Carnegie Middle East Center (2017), 12, https://bit.ly/3u2mVNt.

(38) Mustafa Habib, ‘‘The Iraqi City of Al Qaem May be the New Extremist Capital’’, Niqash, 2016, ‘‘accessed April 22, 2021’’. https://bit.ly/3awNiUC

(39) Kheder Khaddour and Harith Hasan, ‘‘The Transformation of the Iraqi-Syrian Border: From a

National to a Regional Frontier,’’ Carnegie Middle East Center, March 2020, ‘‘accessed December 21, 2020’’, 15. https://bit.ly/2QtKroA

(40) Kheder Khaddour and Harith Hasan, Ibid, 7-11.

(41) Ibid, 21.

(42) Ibid, 13.

(43) Michael Martinez, ‘‘New Offensive Launched against Iraqi Insurgents,’’ The Seattle Times, 2005, ‘‘accessed April, 20, 2021’’. https://bit.ly/3tBpoPb

(44) Lance Tores, ‘‘Oil Refinery Fuels Al Anbar Forward,’’ US Marine Corps, 2008, ‘‘accessed April 20, 2021’’. https://bit.ly/3gniZU7

(45) William Knarr et al, Al Sahawa—The Awakening Volume III-B: Al Anbar Province, Area of Operations Denver, Hadithah–Hit Corridor, (Alexandria, VA:Institute for Defense Analyses, 2016), 2-12, doi:10.2307/resrep22895.5.

(46) Aljazeera, ‘‘Nahiyet al-Baghdadi (Al-Baghdadi sub-district),’’ 2005, ‘‘accessed April, 21, 2021’’. https://bit.ly/3v1MZJ2.

(47) Kheder Khaddour and Harith Hasan, Ibid, 9-10.

(48) Waleed al-Rawi and Sterling Jensen, ‘‘Understanding the Wilaya AlForat: Heart of Daesh’s Homeland,’’ Small Wars Journal, 2016, ‘‘accessed April, 21, 2021’’. https://bit.ly/3dGfNkR.

(49) Ibid.

(50) Kheder Khaddour and Harith Hasan, Ibid, 8-9.

(51) Ibid.

(521) Kheder Khaddour and Harith Hasan, Ibid, 16.

(53) Nabih Bulos, ‘‘Iraqi leaders reject Trump’s plan to use their country as a base against Iran,’’ Los Angeles Times, 2019, ‘‘accessed April 24, 2021’’. https://lat.ms/3tQzbRs.

(54) Brian Everstine, ‘‘Withdrawing from Key Operating bases in Iraq,’’ Air Force Magazine, 2020, ‘‘accessed April 24, 2021’’. https://bit.ly/3sS2TV0.

(55) Kheder Khaddour and Harith Hasan, Ibid, 16-17.

(56) Matt Bradley, ‘‘Islamic State Executes at Least 40 Tribal and Iraqi Government Fighters,’’ The Wall Street Journal, 2014, ‘‘accessed May 31, 2021’’. https://on.wsj.com/3fBoXjl.

(57) Omar Hejab, "The Defiant Iraqi Tribe of Haditha," The Arab Weekly, 3 July 2015, ‘‘accessed 2 January, 2018’’. http://www.thearabweekly.com/?id=966.

(58) Craig Whiteside & Anas Elallame, ‘‘Accidental ethnographers: the Islamic State’s tribal engagement experiment,’’ Small Wars & Insurgencies, 2020, 225, ‘‘accessed April, 21, 2021’’. https://shorturl.at/wDGV0.

(59) Shelly Kittleson, ‘‘Anbar tribes key to security, political backing ahead of Iraq’s October Vote,’’ AL-MONITOR, 2021, ‘‘accessed June 02, 2021’’. https://bit.ly/3g3fG2z.

(60) Wikileaks, Ibid.

(61) Al-Nahar, ‘‘Which Sunni factions are benefitting from the new law?,’’ Al-Nahar, November 27, 2016, ‘‘accessed June 02, 2021’’. https://bit.ly/34MXoxl.

(62) Michael W. Hein, ‘‘Western Anbar after the Awakening A Tale of Three Cities,’’ Military Review, 2018, 98(2), 114-115, ‘‘accessed December 21, 2020’’. https://bit.ly/3vj4chu

(63) Anand Gopal, ‘‘The Hell After ISIS,’’ The Atlantic, May 2016, ‘‘accessed May 31, 2021’’. https://bit.ly/3p75Qkh.

(64) U.S. Central Command, U.S. Airdrops Aid in Support of Iraqi Humanitarian Efforts. (USA, U.S.

Department of Defense, 2014), ‘‘accessed May 31, 2021’’. https://bit.ly/3grqPur

(65) Shelly Kittleson, ibid.

(66) Wikileaks, ‘‘EPRT Al-Asad: Iraq’s far west: Al Qa’im’s security successes and

reconciliation challenges.’’ 2007, ‘‘accessed December 21, 2020’’. https://bit.ly/3tOxFzm.

(67) Shelly Kittleson, ibid.

(68) William Knarr et al, Al Sahawa—The Awakening Volume III-A: Al Anbar Province, Western Euphrates River Valley, Area of Operations Denver—Transcripts (pp. [i]-[iii], Rep.). (Alexandria, VA:Institute for Defense Analyses, 2016), 286, ‘‘accessed June 2, 2021’’. http://www.jstor.org/stable/resrep22898.1.

(69) Shelly Kittleson, ibid.

(70) Michael W. Hein, ibid, 113.

(71) Ibid, 114.

(72) Linn Todd, ibid, 4-33.

(73) Ibid, 4-35.

(74) Ibid, 7B-12.

(75) Wikileaks, ‘‘Ambassador Khalilzad promotes election focus in meeting with key Iraqi Sunni tribal leaders’’, ibid.

(76) Michael W. Hein, ibid, 114.

(77) Ibid, 112.

(78) Haley Bobseine, ‘‘Tribal Justice in a Fragile Iraq,’’ The Century Foundation, November 7, 2019, 20, ‘‘accessed December 21, 2020’’. https://bit.ly/3sQkVXy.

(79) Michael W. Hein, ibid, 113.

(80) Knarr Volume III-B, ibid, A-40.

(81) Michael W. Hein, ibid, 112.

(82) Robert Tollast, ‘‘The Civil Wars of Iraq’s Sunni Tribes: Fault Lines Within 8 Sunni Tribes and Sub-tribes, 2003-2016’’, 1001 Iraqi Thoughts, March 28, 2016, ‘‘accessed June 02, 2021’’. https://bit.ly/2SPHf7w.

(83) U.S. Government Counterinsurgency Guide (Washington, D.C.: Bureau of Political-Military Affairs, 2009), 7-9, ‘‘accessed April 24, 2021’’. https://bit.ly/3aEtnDb.

(84) Nicholas J. Schlosser and James M. Caiella, Counterinsurgency Leadership in Afghanistan, Iraq and Beyond (Washington, DC: Marine Corps University Press, Military Bookshop, 2011), 38.

(85) Jessa Rose Dury-Agri, ibid, 45.

(86) Kheder Khaddour, ibid, 9-12.

(87) Shelly Kittleson, ibid.

(88) Kheder Khaddour, ibid, 19.

(89) Michael W. Hein, ibid.

السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا وسبل الانتقال من الدور الرمزي-الأمني إلى الاقتصادي

The Algerian Foreign Policy In Africa And Ways To Move From The Symbolic – Security Role To The Economic

محمد الأمين بن عودة - Mohammed Lamine Benaouda*

ملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مسار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه بلدان القارة الإفريقية، وتركز على إشكالية وجدلية المساعي الحكومية الرسمية للانتقال من الدور الرمزي الأمني، الذي قامت عليه الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال الوطني سنة 1962، إلى لعب أدوار أكثر فاعلية على المستوى الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية المتزايدة للقارة الإفريقية، والتنافس الواضح بين القوى الدولية الكبرى لكسب نفوذ أكبر على أقاليم ودول إفريقيا. وقد توصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من الخطاب الرسمي الجزائري الرامي لوضع سياسات اقتصادية أكثر انفتاحًا على البلدان الإفريقية، إلا أن الواقع الفعلي يظهر مدى بعد اللاعب الجزائري عن المسرح وساحة التفاعلات الاقتصادية المهمة بالقارة.

كلمات مفتاحية: الجزائر، السياسة الخارجية، الدور الأمني، الدور الرمزي، إفريقيا.

Abstract

The study aims to shed light on the trajectory of Algeria's foreign policy towards African countries, focusing on the problem and controversy of official government efforts to transition from the symbolic security role, which Algerian diplomacy has played since national independence in 1962, to more effective roles on the economic level, taking into consideration the increasing importance of the African continent and the evident competition among major international powers to gain greater influence in Africa. The

* د. محمد الأمين بن عودة، أستاذ العلوم السياسية جامعة تامنرست- الجزائر
رئيس فرقة بحث "URFP" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا في ظل التنافس والصراع الدولي على القارة

Dr. Professor of Political Science, Tamanghasset University - Algeria
Head of the "PFRU" research team on the new directions of Algerian foreign policy towards Africa in light of the international competition and conflict over the continent.

study concludes that despite the official Algerian discourse aiming to adopt more open economic policies towards African countries, reality reveals Algeria's considerable distance from the stage and the arena of important economic interactions on the continent.

Keywords: Algeria, foreign policy, security role, symbolic role, Africa.

مقدمة

مـــا فتئ المتتبعـــون لحركية وديناميكية العلاقات الدوليـــة يؤكدون تضاعف التنافس والصراع على مناطق وأقاليم عديدة بالعالم. وتمثل القارة الإفريقية أحد أكثر المناطق التـــي تعرف تنامي نفوذ الـــدول الكبرى، وذلك نظرًا لتعاظـــم المصالح الاقتصادية التجاريـــة بالقارة؛ الأمـــر الذي دفع مختلف القوى والـــدول الإقليمية الإفريقية إلى محاولة لعب أدوار أكثر فاعلية بالقارة، والجزائر ليســـت بمنأى عن هذه التوجهات الجديدة، خاصة في ظل التغير في مضمون خطاب السياسة الخارجية للجزائر تجاه القارة الإفريقية.

تتميـــز القارة الإفريقية بثـــراء هائل من حيث الإمكانيات والثـــروات الطبيعية، وكذا الطاقات والموارد البشرية الكبيرة؛ الأمر الذي جعل منها محط أطماع وسياسات دول كبرى، بغية الاستفادة قدر الإمكان مما تتيحه السوق الإفريقية من فرص للاستهلاك والتسويق، وكذا ما توفره من مناخ مفتوح للاستثمار الأجنبي في قطاعات عدة مثل الطاقة والزراعة والمبادلات التجارية.

والجزائـــر باعتبارها أحـــد أبرز الوحدات السياســـية الأفرو-عربيـــة، تحظى بمكانة ودور بالغ الأهمية بمحيطها الإفريقي، وذلك لعدة اعتبارات وأســـباب جيوسياســـية، أيديولوجية واقتصادية، إلا أن المتتبعين لمســـار التأثير الجزائري منذ اســـتقلالها سنة 1962، يجد أن دورها بالقارة بقي محصورًا في كونها دولة تركز على الجانب الرمزي السياســـي والأمنـــي، بعيدًا عـــن فاعلية اقتصادية واضحة المعالـــم. فما مدى نجاعة التوجهات الجديدة للسياســـة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية بالانتقال من الدور الرمزي-الأمني إلى تعزيز الفاعلية الاقتصادية؟

تنقســـم مجالات الدراســـة أو حدود المشـــكلة البحثية إلى قسمين أساسيين، بحيث ينصرف القســـم الأول إلى الفترة الزمنية التي أعقبت مرحلة ما بعد الحراك الشـــعبي بالجزائر، أي بعد ســـنة 2019، وانتخاب الرئيس عبد المجيد تبون على رأس الدولة في الســـنة نفســـها، وهي الفترة التي شهدت تنامي خطاب ضرورة إعادة رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا اعتمادًا على المحدد الاقتصادي. أما القسم الثانـــي، فقد جرى التركيـــز فيه على المجال المكاني، ورصد تحركات الجزائر على

المستوى الإقليمي القاري عبر مختلف السياسات والرؤى التكاملية مع الشركاء من الدول الإفريقية.

بإلقاء الضوء على الأهمية المتصاعدة لما توفره القارة الإفريقية من إمكانات استثمارية على المستويين القاري والدولي، فإن التوجهات الكلاسيكية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الشركاء الأفارقة، والقائمة على المحددين الرمزي-الأمني لم تعد كافية لتحقيق تفاعل وحضور أكبر، في حين أن تبني سياسات قائمة على تعزيز الوجود الاقتصادي التجاري يسهم في تقوية وترسيخ الدور التاريخي للجزائر بالقارة.

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة على الصعيدين العلمي والعملي، فمن الناحية العلمية أضحت مسألة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية خلال العقد الأخير، وبالأخص بعد تداعيات الحراك الشعبي منذ 2019، تجتذب اهتمام أغلب المهتمين بشؤون الجزائر وعلاقاتها الإقليمية. وتحاول هذه الدراسة زيادة حقائق ودلائل علمية، مواكبةً بذلك الأحداث والمستجدات الراهنة خاصة مع ما تشهده القارة من تطورات وانعكاسات لحالة التنافس والصراع الدوليين على النفوذ بأقاليمها، وكذلك انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على سياسات الدول الكبرى تجاه القارة. أما من الناحية العملية، فتحاول الدراسة أن تبين أهم السياسات الواجب على السلطات الجزائرية اتباعها تجاه الشركاء الأفارقة في ظل توازنات القوة الماثلة على المستويين، القاري والدولي.

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الذي يستخدم لدراسة العلاقات الدولية، بغية معرفة الخلفية التاريخية للعلاقات الأفرو-جزائرية وإبراز أهم محدداتها، سواء أكانت السياسية/ الرمزية منها أم الأمنية، وإدراك أهم جوانب القصور والاختلال في مسار هذه العلاقات، عبر تمحيص مختلف المحطات المحورية لأداء الدبلوماسية الجزائرية في محيطها القاري الإفريقي، والاستفادة من الممارسات التاريخية في التعاطي الجزائري مع مختلف القضايا المحورية للقارة الإفريقية.

فضلاً عن ذلك كان الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك للتفصيل أكثر في المعطيات التي تفرزها الحركية الحالية للدبلوماسية الجزائرية الرسمية تجاه القارة الإفريقية، خاصةً بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون على رأس الدولة الجزائرية، وتبني خطاب سياسي رسمي يؤكد على ضرورة إدارة دفة العلاقات الجزائرية-

الإفريقية بأسس جديدة ومغايرة، يكون فيها المكون الاقتصادي هو حجر الأساس في تحديد مكانة ودور الجزائر ضمن البيت الإفريقي.

يقوم البناء النظري للدراسة على ركيزتين أساسيتين، تقوم الأولى على نظرية الدور في العلاقات الدولية لصاحبها المفكر كال هولستي (Kal Holsti)؛ إذ تحاول الورقة أن تبين أهم التفسيرات الممكنة للدور الجزائري المحتمل بالقارة الإفريقية على المديين، المتوسط والبعيد، وذلك انطلاقًا من محددات أساسية تتمحور حول (مصادر الدور، تصور الدور، أداء الدور)، وهي الأدوات العملية لتحليل حركية الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي القاري. ومن جهة أخرى تنطلق الدراسة من النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، والتي تعكس التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة، بالاعتماد على العمل أكثر لتعظيم المصالح الاقتصادية الجزائرية مع بلدان القارة، باعتبارها أحد مصادر القوة التي يمكن أن تمتلكها أي وحدة سياسية فاعلة، مع عدم إغفال الدور والثقل السياسي الأمني للدولة الجزائرية باعتبارهما النواة الأولى للدبلوماسية الجزائرية مع الشركاء الأفارقة.

استندت الورقة على العديد من الأدبيات والأبحاث ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الأساسية للدراسة، وقد حاولت جميعها تفكيك الإشكاليات المطروحة حول طبيعة العلاقات الجزائرية-الإفريقية على المستويين، السياسي والاقتصادي، من بين أهم الدراسات:

دراسة إدريس عطية، والتي تناول فيها "تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية"(1) مبرزًا الأهمية الأمنية مقومًا أساسيًّا للعلاقات الأفرو-جزائرية، وذلك بالتعريج على مختلف التهديدات الأمنية التماثلية وغير التماثلية على الأمن القومي الجزائري، وكذا تأكيد الهشاشة التي تطبع أغلب دول المحيط الإفريقي للجزائر.

وكذلك دراسة روبرت مورتيمر (Robert Mortimer) الموسومة بـ " Global Economy and African Foreign Policy: The Algerian Model"(2)، فالجزائر -وفقًا لمورتيمر- لم تكتف بانتهاج واحدة من أكثر السياسات الخارجية نشاطًا بين الدول الإفريقية، ولكنها ربطت بشكل واضح أنموذجها التنموي المحلي بشواغلها السياسية الخارجية. وقد تعامل الجزائريون، تحت قيادة قادة متنوعين مثل أحمد بن بلة والشاذلي بن جديد، باستمرار مع السياسة الخارجية باعتبارها عنصرًا حاسمًا

في إستراتيجيتهم للتنمية الاقتصادية. علاوة على ذلك، أولت الجزائر اهتمامًا واسعًا لإفريقيا في أولوياتها السياسية.

ثم دراسة بوحنية قوي الموسومة بـ"الجزائر وقيادة إفريقيا: من الأمني إلى الاقتصادي"، والتي أوضح فيها الضرورة العملية للتوجهات الاقتصادية في التفاعلات الجزائرية-الإفريقية، وهي تيار تسعى السلطات الجزائرية الحالية إلى بلورته والعمل على تحقيقه على المدى المتوسط والبعيد.

وأخيرًا، دراسة الباحثيْن: يوسف سائحي وعبد الهادي خمقاني الموسومة بـ"سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية"(3)، وقد أكدت الدراسة فرضيتين أساسيتين، هما: حاجة الدول الإفريقية لتكتلات اقتصادية إقليمية بعيدًا عن هيمنة القوى والتكتلات الدولية الأخرى، وكذلك قدرة الجزائر على ممارسة أدوار أكثر فعالية بالدول الإفريقية بالنظر إلى الهشاشة الواضحة في البنى الاقتصادية في أغلب هذه الدول.

أولًا: التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية-الإفريقية

منذ نيل الجزائر استقلالها الوطني في 5 يوليو/ تموز 1962، والنخبة السياسية الحاكمة فيها باختلاف مشاربها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، في تجاذبات ومساع متباينة إزاء طبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في عمقها ومحيطها الإفريقي، إلا أنه كثيرًا ما درج الكتَّاب والمهتمون بالعلاقات الجزائرية-الإفريقية، على الاتفاق شبه الضمني على وجود توليفة من المبادئ والأسس واضحة المعالم أسهمت في بلورة منطلقات وخلفية محددة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه بقية البلدان الإفريقية.

وقد تمحورت هذه الخلفية في مجملها على تأكيد "الدور الرمزي المحوري للجزائر كقوة ثورية إفريقية ناهضت السياسة الاستعمارية التي سادت معظم إن لم نقل: كل البلدان الإفريقية"(4). هذا التصور سيطر على توجهات وسياسات صانع القرار الجزائري طيلة عقود ما بعد الاستقلال الوطني، وجعل كثيرًا منها تنحصر في بعدها السياسي الأيديولوجي نتيجة لتراكمات تاريخية من جهة، وخلفيات أمنية ناتجة عن التطورات ومستجدات القضايا الدولية المعاصرة من جهة أخرى.

إلا أن المتمعن في أدبيات وكتابات الباحثين الجزائريين، يجد كثيرًا من التأكيد والحرص الشديدين على تثبيت وترسيخ هذه الفكرة القائمة على الأدوار (الرمزية/ السياسية) للسياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، وهو أمر نجد له جذوره التاريخية، وأسهم فيما بعد في استمرار هذا النمط من التعاطي مع العمق الإفريقي إلى يومنا هذا، "فلا يخفى على المتتبعين الدور الكبير للجزائر حتى قبل نيلها الاستقلال، في دعم العديد من حركات التحرر الإفريقية بشتى الوسائل سياسيًّا وعسكريًّا"(5)، على غرار "مشاركة (جبهة التحرير الوطني FLN) في تأسيس أول جبهة إفريقية للتحرر من الاستعمار سنة 1961 عبر ميثاق الدار البيضاء إلى جانب كل من مصر وغانا وغينيا ومالي والمغرب"(6).

وفي السياق نفسه، وبالنظر إلى مختلف الأطر القانونية الدستورية التي أسست للنظام السياسي الجزائري منذ تشكيل أول حكومة وطنية عقب الاستقلال، نجد أن الدستور الجزائري الصادر سنة 1963، قد أكد في مادته الثانية 02 كون الجزائر جزءًا لا يتجزأ من دوائر ثلاث مهمة: "المغرب العربي، والعالم العربي، والقارة الإفريقية"(7)، وهنا تضييق تام لدوائر الانتماء مقارنةً بما يؤكده أغلب الباحثين عند زيادتهم لدائرتي (العالم الإسلامي، والفضاء المتوسطي)، "ويتضح الالتزام السياسي بالقضايا الإفريقية من خلال تبني الدبلوماسية الجزائرية لعدة مبادئ نابعة من المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية القاضية بـ(8)":

- ضرورة ترقية الوحدة وتحقيق التضامن ما بين الدول الإفريقية.
- الدفاع عن سيادة الدول الإفريقية وتحقيق الاستقلال الوطني للشعوب الإفريقية المستعمرة.
- القضاء على كافة صور الاستعمار بالقارة الإفريقية.
- الدفاع عن حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها.

وجدير بالذكر أن الجزائر قد سعت بشكل مستمر إلى تجسيد هذا التوجه على أرض الواقع، وفي هذا الإطار تندرج مختلف الأدوار والإنجازات السياسية للدبلوماسية الجزائرية سواء أكان في الدفاع عن سيادة الدول والأقطار الإفريقية، أم من خلال النجاح في الوساطات لحل النزاعات الداخلية والبينية بالقارة الإفريقية، خاصة في

فترة سبعينات القرن المنصرم، والأمثلة في هذا الخصوص كثيرة "كتسوية النزاع في كل من: الرأس الأخضر وأنغولا وموزمبيق وناميبيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا"(9)، وكذا في عقد اتفاق الجزائر بشأن الحرب الإثيوبية-الإريترية، سنة 2000.

كما تمسكت الجزائر بالدبلوماسية الوقائية تدعيمًا لمبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية، "ولقد سعت الجزائر في هذا الإطار إلى جلب المساعدات المالية والتقنية من المنظمات الدولية من أجل تفعيل هذه الآلية المؤسساتية وهي منظمة الوحدة الإفريقية بغية بلوغ الهدف السامي المتمثل بحفظ السلم والأمن بالقارة"(10).

وقد عملت الجزائر دائمًا على مضاعفة حضورها وتأثيرها السياسي بالمحيط الإفريقي، "فمنذ سنة 2005 ازدادت نسبة مساهمة الجزائر في ميزانية الاتحاد الإفريقي لتصل إلى حدود 15٪، ومع قرار رفع ميزانية الاتحاد إلى 200 مليون دولار أميركي تكون مساهمة الجزائر السنوية فيها قد ارتفعت إلى نحو الضعف في أقل من 6 سنوات، لتتضاعف مع رفع تلك الميزانية إلى 446 مليون دولار أميركي سنة 2016"(11).

إلا أن منحى هذا الأداء الدبلوماسي لم يكن بوتيرة واحدة، بل تباين وشهد تفاوتات عديدة، وعُزي في كثير من الأحيان للتغير الذي طرأ على نمط القيادة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال؛ "إذ يمكن أن نميز بين توجهين أساسيين في هذا الصدد: توجه (ثوري/ تقدمي) منفتح على الخارج، ويسعى إلى البروز ولعب أدوار إقليمية (بدوائرها الأربع)، على غرار الرئيسين الراحلين، هواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة، وتوجه منكفئ وأقل اندفاعا واهتمامًا بالريادة والزعامة الإقليميتين (لأسباب عديدة)، وهنا يمكن إدراج نموذجي القيادة لكل من الرئيس الراحل، الشاذلي بن جديد، والرئيس الأسبق، اليمين زروال"(12).

ثانيًا: البعد الأمني في السياسة الجزائرية الإفريقية

يهيمن البعد الأمني في التحليلات والكتابات عن العلاقات الجزائرية الإفريقية، وذلك بالنظر إلى اهتمام السلطات الجزائرية المبالغ فيه بالجانب الأمني في علاقات أغلب الحكومات الجزائرية المتعاقبة مع الشركاء من الدول الإفريقية، إلا أن هذا التوجه يجد له مبررات ودوافع موضوعية عديدة، تتصل في مجملها بالأوضاع الداخلية والإقليمية بدول الساحل الإفريقي، خاصةً عقب أحداث الحادي عشر من

سبتمبر/ أيلول 2001، وما أعقبها من إطلاق سياسات أميركية ودولية تنصب في بلورة تحالفات جديدة لمجابهة أو مكافحة ما يسمى "الإرهاب"، وقد رشحت الجزائر لدور محوري في هذا الشأن بالنظر لعاملين أساسيين، هما:

- حجم القوة العسكرية التي يتميز بها الجيش الجزائري مقارنةً ببقية دول المنطقة، فالجزائر ومند عقود تصنف من ضمن أكبر القوى الإفريقية من حيث التسليح العسكري، والتطور التكنولوجي الذي يميز مختلف تشكيلات الجيش الوطني(13).
- أما الثاني فيتصل باعتبار الجزائر أحد أبرز القوى المهمة في مسار الدول المكافحة للإرهاب بشتى صوره(14)، بالنظر للخبرة العسكرية والميدانية في مكافحة الجماعات المسلحة التي اكتسبتها خلال فترة (العشرية السوداء 1990–2000).

وقد مثَّلت المرحلة اللاحقة للتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد سنة 2011، فيما عرف بأحداث "الربيع العربي"، مرحلة فارقة في تكريس التوجهات الخارجية الجزائرية والمرتكزة على الاهتمام بالجانب الأمني في علاقاتها بعمقها الإفريقي، وذلك بسبب تأثير مختلف هذه التغيرات التي مست دول الجوار بدايةً بتونس ثم ليبيا، على الأوضاع السياسية والأمنية بدول منطقة الساحل الإفريقي. ويشير الباحث بوحنية قوي إلى أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عقدت بالجزائر تجاوزت الـ 60 لقاء في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013(15).

وبخصوص الحالة الليبية مثلاً فقد أضحت الأراضي الجزائرية مستهدفة بتهديد فوضى انتشار وتهريب السلاح منذ سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، "وعاملاً محفزًا للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لدول الجوار والذي تعده الجزائر أكبر تهديد ماثل بالمنطقة"(16)، وبخصوص الحالة الليبية، فإن الحدود الجزائرية أحد أبرز ثلاث طرق لتهريب السلاح الليبي لمنطقة الساحل الإفريقي، وهي(17):

- الشريط الشرقي الغربي انطلاقًا من ليبيا على طول الحدود الشمالية للنيجر مرورًا بجنوب الجزائر وشمال مالي.
- المعبر أو الطريق الثاني يتمركز في الجنوب/ الشرقي بمحاذاة الحدود مع

جمهورية السودان، والتي تعد منطقة ينشط فيها أنصار حركة العدل والمساواة بإقليم دارفور ومقاتلو جيش تحرير السودان "ميني مناوي".

- الطريق الثالث في منطقة جنوب غرب ليبيا مرورًا بالحدود مع تشاد بمنطقة حوض بحيرة تشاد.

ومن جانب آخر، وعبر التركيز أكثر على أداء الدبلوماسية الجزائرية منذ تأسيسها، فإن الملاحظ هو وجود تراتبية شبه مقدسة تتوخاها عند التعاطي مع مختلف القضايا والمسائل الدولية، القارية والإقليمية، يتصدرها بالأساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والدفاع على سيادة الدول ووحدة أراضيها، مع مناصرة الشعوب في التصدي للظاهرة الاستعمارية عبر الإعلاء من قيمة (حق الشعوب في تقرير مصيرها).

وفي ضوء هذا وانطلاقًا من الإطار والدائرة الإفريقية، "فقد كانت الجزائر من الحريصين على تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، سنة 2002؛ إذ ترأست منصب المفوض العام للمجلس عبر شخصيات دبلوماسية عديدة بارزة، من بينهم: سعيد جنيت (2002– 2008)، ووزير الخارجية السابق: رمطان لعمامرة: في الفترة ما بين (2008–2013)(18)"؛ وذلك ما يعكس سياسة الحكومة الجزائرية القائمة على ثنائية "الأمن والتنمية" في التحرك والتفاعل مع المحيط الإفريقي.

وبغض النظر عن التصورات المتحكمة في توجهات صانع القرار الجزائري، وكذا مهندسي الخطوط العريضة للدبلوماسية الوطنية عبر الدوائر الأربع ذات الأهمية القومية (العربية، الإفريقية، الإسلامية، المتوسطية)، فإن الثقل الذي تمثله الجزائر باعتبارها دولة مهمة بالقارة الإفريقية، يمنحها صورة نمطية متكاملة المعالم لدى بقية الوحدات السياسية الإفريقية الأخرى، ويمكِّنها من لعب أدوار رئيسية لحفظ الأمن والسلم بالقارة، وفي هذا الإطار اندرج التصور الإثيوبي عند "إطلاق رئيس وزرائها، آبي أحمد، مبادرة الأربعة الكبار بالقارة الإفريقية على هامش اجتماع الاتحاد الأوروبي بالاتحاد الإفريقي في بروكسل، والتي تضم كلًّا من: الجزائر، وإثيوبيا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وقد لخصت مهامهم في التعاون من أجل مجابهة تحديات محددة، من بينها(19):

- العمل على محاولة إيجاد حلول لمشاكل وأزمات منطقة شرق إفريقيا وعلى رأسها أزمة سد النهضة؛
- التنسيق الجزائري-النيجيري بغية مجابهة المشاكل الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، وكذا إحياء مشاريع تنموية أهمها: طريق الوحدة الإفريقية وأنبوب الغاز نيجيريا- الجزائر".

ومن جانب آخر، فإن الإستراتيجية الجزائرية القائمة على الحرص والتشديد على العناية بالبعد الأمني في التعامل مع قضايا المحيط الإفريقي، خاصة تجاه دول منطقة الساحل الذي يمثل عمقًا إستراتيجيًّا مهمًّا لصانع القرار الجزائري، فإن المقاربة الأمنية في أحد أوجهها تعتمد على خلفية ومنطلقات تنموية، وذلك انطلاقًا من التصور الوطني الجزائري القائم على ثنائية (تنمية/ أمن)، وهي من هذا المنطلق ترى أن من بين أبرز الخطوات والسياسات الواجب اتباعها في سبيل تعزيز أمن منطقة الساحل وبقية مناطق القارة الإفريقية، هي توسيع دائرة الرؤية التنموية بشكل عام.

وانطلاقًا من هذه الفكرة، يتضح لدينا بشكل جلي النهج الجزائري المتبع منذ سنوات فيما يخص بدائل السلطة الاقتصادية تجاه الشركاء الأفارقة، فكثيرًا ما تبنت الجزائر سياسة مسح الديون المترتبة عن الإقراض لدول وحكومات دول إفريقية بمنطقة الساحل؛ "إذ سبق للجزائر مسح ديون 14 دولة إفريقية -أغلبها من دول الساحل- بقيمة 902 مليون دولار"(20) ، وإن كان ظاهر تلك القرارات اقتصاديًّا، إلا أن الأهداف (الرمزية/ السياسية) تفوق بكثير حدود المكاسب والعائدات الاقتصادية، فالدبلوماسية الاقتصادية، أو دبلوماسية المساعدات المتبعة من طرف صانع القرار الجزائري تجاه بعض بلدان القارة الإفريقية، تسعى بشكل أساسي إلى تحقيق بعض الأهداف الأساسية، من بينها:

- المساهمة في تحقيق بعض الأهداف التنموية بالبلدان الإفريقية المستفيدة من هذه القروض، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقلل من احتمال معالجة بعض مسببات مصادر التهديدات الأمنية السائدة بهذه المجتمعات.
- تقوية الوجود والحضور السياسي الجزائري بالقارة الإفريقية، وكذا تعزيز مكانتها وثقلها، مما قد يساعد مؤسسة الخارجية في التحرك بشكل سلس في القضايا ذات الأهمية القصوى للدولة الجزائرية ضمن مؤسسات البيت الإفريقي.

ثالثًا: العمق الإفريقي في التوجهات الجيواقتصادية الجديدة للجزائر

لم يخل الخطاب السياسي الرسمي للحكومات الوطنية الجزائرية من التطرق إلى البعد الاقتصادي عند الحديث عن العلاقات الأفرو-جزائرية، أو عند توصيف أي إستراتيجية عمل حكومية في تفاعلاتها مع الشركاء من الدول الإفريقية، خاصة تلك المتاخمة للنطاق الجغرافي للجزائر، إلا أنه وعند التدقيق في جزئية السياسات المتبعة على أرض الواقع، خاصة وإن عبَّرنا عن ذلك بلغة الأرقام (ما نسبته 5٪ صادرات وحوالي 3٪ واردات)(21)، نجد أن الوضع والواقع يختلف تمامًا عن حجم ما تنادي به مختلف الحكومات الجزائرية المتعاقبة على إدارة الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ الأمر الذي يجعلنا أمام شعارات رنانة لا سياسات واقعية.

على الرغم من أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن نسبة التبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية ضئيلة جدًّا من مجموع المبادلات الكلية، إلا أن ثمة مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالفوائد التي يتوقع أن توفرها منطقة التجارة الحرة الإفريقية؛ "حيث تشير توقعات بعض الخبراء الاقتصاديين (آفاق سنة 2040) إلى أن التطبيق الفعلي لاتفاقية الاندماج بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية من شأنه زيادة حجم التجارة البينية الإفريقية إلى نسبة 15٪ أي حوالي 50 مليار دولار، أو 25٪ ما قيمته 70 مليار دولار أميركي"(22).

إلى جانب الأدوار الجزائرية في إطار "النيباد" (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، قامت الجزائر أيضًا "بمبادرات تنموية أخرى من خلال تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب-جنوب، عبر إقامة "ندوة التعاون الصحراوي"، وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل والصحراء للبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية"(23)، وحسب الباحثة، صورية تريمة، فإن "وتيرة التوجهات الاقتصادية نحو القارة الإفريقية ازدادت عقب حالات الفشل والإحباط المتتالية التي ضربت مشاريع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005"(24)؛ الأمر الذي دفع بدوائر صنع القرار الجزائري إلى التفكير أكثر بالفضاء الإفريقي بديلاً لترقية وتنويع المبادلات التجارية وتوسيع دوائر الاستثمار الخارجي.

وبقصد بداية الولوج إلى السوق الاقتصادية الإفريقية التي تعد من بين أكثر الأسواق اتساعًا (حوالي 1.2 مليار نسمة)(25) عبر قطاعات أكثر تنوعًا من جهة، وبعيدًا عن مجال الطاقة الذي يمثل النسبة الأكبر من تعاملات الجزائر مع البلدان الإفريقية، والذي طالما هيمنت عليه سياسة الاعتماد على تصدير المحروقات (87٪ غاز طبيعي، 2٪ نفط) (26)، فإن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات، على الأقل منذ أواخر سنة 2018، في سبيل لعب أدوار اقتصادية أكثر واقعية بمحيطها الإفريقي، من بينها:

- "رسم خطة اقتصادية ترمي للرفع من مستوى صادرات الجزائر من منتوجات محلية خارج قطاع المحروقات نحو دول القارة الإفريقية، من 3 مليارات دولار أميركي إلى 7 مليارات دولار أميركي بنهاية سنة 2022.
- التوقيع على الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، سنة 2018، لتمكين المصدِّر الجزائري من التعامل بأريحية تجارية مع معظم البلدان الإفريقية"(27).
- "استحداث أربع مناطق للتبادل التجاري الحر تستهدف تعزيز مستوى الإيرادات الاقتصادية من تصدير المنتوجات الوطنية لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وكذا لبلدان منطقة غرب إفريقيا، مع تأكيد فرض مرونة موسعة لتسهيل إجراءات المصدرين الوطنين لتسويق المنتوج الجزائري لبلدان الجوار الإفريقي"(28).

وقد مثَّل اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية محطة لانطلاق مجال التعاون الطاقوي الجزائري الإفريقي، وذلك عبر إعادة إحياء مشروع خط الغاز العابر للصحراء نيجيريا-الجزائر، "فالبروز الأول للفكرة كان عند توقيع أول مذكرة تفاهم للمشروع (MOU) بين الشركة الوطنية سوناطراك من جهة، وشركة النفط النيجرية، سنة 2002، من جهة أخرى، تلاها بعد ذلك انضمام نيجيريا، في يوليو/ تموز 2016، خلال انعقاد أشغال القمة السابعة والعشرين للاتحاد الإفريقي، إلا أنه ولأسباب تقنية سياسية تأخر التوقيع النهائي على المذكرة إلى غاية 21/ 20 يونيو/ حزيران 2022"(29).

ويحظى خط غاز الصحراء الكبرى بأهمية إستراتيجية بالغة لصانع القرار بالنظام الجزائري، فبعيدًا عن العوائد الاقتصادية المحتملة والمتوقعة من إنشاء وإطلاق هذا المشروع، تبقى الحسابات السياسية ذات أهمية لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها، ففضلاً عن كون الخط "يعبر على حوالي 2310 كيلومترات من الأراضي الجزائرية، وهي مسافة تمثل أزيد من 50٪ من طوله الإجمالي الذي يبلغ حوالي

4128 كلم، انطلاقًا من نيجيريا مرورًا بالنيجر، فالخط سـيوفر توريدًا للغاز الطبيعي للقـارة الأوروبية قدره 30 مليار م3"(30)، وهو الأمر الذي يجعل البلدان الأوروبية تفكر بشـكل عميق للغاية في ضرورة إنجاح هذا المشـروع الحيوي، خاصةً في ظل ما تشهده من سياسات روسية خانقة تستهدف شرايين العجلة الاقتصادية والصناعية لأغلب بلدان القارة، كونها المزود الأول لها بالغاز.

جدير بالذكر أنه بالرغم من كل هذه الخطوات، إلا أنها بقيت مجرد قرارات ونوايا أكثر منها سياسـات متبعة على أرض الواقع، فمسـتوى الوجود والفاعلية الاقتصادية الجزائريـة بالقـارة الإفريقية محدود إلى الغاية، ويمكن القـول في هذا الصدد: إن الطرف الجزائري مساهم بشكل كبير في هذا الوضع لعدة أسباب ومعطيات، من بينها:

- الاعتمـاد المفرط علـى الطابع الريعي النفطي الذي يغلب على مؤشـرات الاقتصـاد الجزائـري انعكس على التوجهات العامة غيـر الهادفة للاعتماد على تنويع وإيجاد مصادر جديدة للثروة.
- "نسبة الرسوم الجمركية التي تفرضها الجزائر على المنتوجات الإفريقية التي تتراوح ما بين 15–30٪، انظر (الجدول رقم 1)؛ الأمر الذي جعل منها وجهة غير مشجعة لمختلف المستثمرين الأفارقة"(31).

جدول رقم 1 يبين نسبة الرسوم الجمركية على بعض السلع ما بين الجزائر والبلدان الإفريقية

رسومًا إلى غاية 15 %	رسومًا إلى غاية 30 %
البلاستيك ومشتقاته	البن، الشاي، التوابل
التبغ	فواكه استوائية
مواد عضوية كيميائية	منتوجات اللحم
التونة المجمدة	ملابس وقماش

Source: Tralac Trade Law Centre, Algeria: Intra-Africa trade and tariff profile, 2018, at: https://www.tralac.org/resources/our-resources/13143-algeria-intra-africa-trade and-tariffprofile.html

- طبيعة المناخ الاستثماري غير المحفز بالداخل الجزائري، وذلك بالنظر إلى عدة معطيات ومؤشـــرات، جعلت من الجزائر تتدنى في التصنيفات الدولية فيما يخص جاذبية الاســـتثمار، انظر (الشـــكل رقم 1). وعليه، فقد أصبح هذا العامل مساهمًا بشكل سلبي في إلصاق صورة نمطية بالدولة الجزائرية منذ فترة باعتبارها لا تعتمد على سياســـات تنويعية في الخيارات والبدائل الاقتصادية، سواء أتعلق الأمر بالشركاء الأفارقة أم بقية الدول والتكتلات المختلفة.

شكل رقم 1 يبين التصنيف العالمي للاقتصاد الجزائري
من حيث بعض مؤشرات جذب الاستثمار لسنة 2019

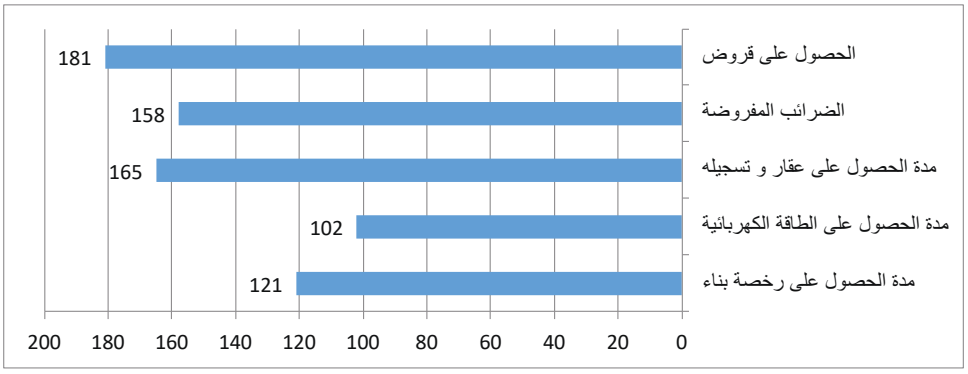

Source: world bank group, "doing business 2020 economy profile algeria". usa: world bank, 2019.p 04

يعتمد عديد من الباحثين والكتاب في محاولة تفســـيرهم فتور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية على بعض القراءات، أو ما يمكن أن نســـميه: تبريرات نمطية لا تعكـــس الواقع الحقيقي الذي عليه طبيعة البيئة المتحكمة في التفاعلات الاقتصادية بالقـــارة الإفريقية، فكثيرًا ما نجد تفســـيرات تنطلق من تســـليط الضوء على العوائق والعراقيل النابعة من الشركاء الأفارقة، مع إهمال إلى حدٍّ كبير للأسباب الموضوعية المتصلة بالطرف الجزائري، باعتباره مساهمًا في إحداث حالة الفتور هذه التي تطبع عمـــوم العلاقـــات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وعمقها الإفريقي. ومن هنا نجد الأدبيات التي تركز أكثر على الضعف والهشاشة التي تميز المؤشرات العامة الكبرى لاقتصاديـــات البلـــدان الإفريقية، على غرار "طبيعة البنـــى التحتية المتهالكة لأغلب

الشركاء الأفارقة، وكذا نسب الفقر الذي بلغت 41٪ بشكل عام مع توقع أن تصل إلى حوالي 87٪ بحلول سنة 2030" (32).

ومن جهة أخرى، يربط كثير من الكتابات والتحليلات طبيعة فتور الملف الاقتصادي في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية، بعوامل سياسية رمزية بحتة، تتسق بشكل شبه متناغم مع ما تم توضيحه في المحور الأول من الورقة؛ إذ طالما سعت الجزائر إلى فرض منطق الدولة النفطية القادرة على التأثير في إدارة الملفات السياسية الشائكة بإفريقيا ككل، وبمنطقتي الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا بشكل خاص، وذلك لما لهذا البعد من أهمية قصوى في ملفي الأمن والاستقرار الذي يعد بداية لأي تنمية اقتصادية حقيقية بالمنطقة، ويدعم هذا التوجه القرارات السياسية الأخيرة للحكومة الجزائرية في سبيل تدعيم مسار التنمية بالقارة، وأهمها:

- إطلاق الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، فكرة مبادرة إنشاء "وكالة التعاون الدولي لأجل التضامن والتنمية بإفريقيا" خلال قمة رؤساء دول وحكومات القارة الإفريقية، سنة 2020.
- قرار إنشاء "وكالة التعاون الجزائرية الإفريقية" للتنمية والتضامن، في فبراير/ شباط سنة 2022، بغية تسطير برنامج دعم تنموي للدول الإفريقية الصديقة.
- "ضخ حوالي 01 مليار دولار أميركي (لو العدد 1 مليار فنكتبه مليار بدون وضع الرقم) لوكالة التعاون الجزائرية تقسم على عدة قطاعات، من بينها: ما يعادل 30٪ لقطاع البنية التحتية والتنمية الحضرية، و10٪ لكل من قطاعات الإنتاج والمياه والصرف الصحي، ونسبة تقارب 5٪ لكل من حماية الموارد الطبيعية والتعليم والتكوين والنقل"(33).

رابعًا: مستقبل الدور الجزائري في ظل التنافس الدولي على القارة

بالرغم من كل التحليلات والدراسات التي تطرقت إلى الدور الجزائري سواء أكان السياسي/ الأمني أم الاقتصادي بالقارة الإفريقية، وذلك باعتبارها تمثل قوة وطرفًا مهمًّا ومحوريًّا على الأقل على المستوى الإقليمي، إلا أن هذا الدور يصطدم بمنافسة حثيثة من أطراف عدة، يمكن أن نقسمها إلى قسمين رئيسيين: قسم متعلق بقوى إفريقية فاعلة (مثل: جمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، وجنوب إفريقيا، وإثيوبيا)،

وقسم آخر ينصرف إلى أدوار بارزة تلعبها دول كبرى ومؤثرة على مستويات واسعة (مثل: الصين، والولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، ودول الاتحاد الأوروبي)، علمًا بأنه لا يمكن الكلام عن منافسة بين الجزائر ودول هذا القسم التي تمتلك أدوات تأثير وفعالية هائلة.

- بخصوص المملكة المغربية والتي تمثل أحد أبرز الدول الإقليمية المنافسة للدور الجزائري بالقارة الإفريقية، فقد أخذ هذا التنافس أبعادًا ومستويات أكثر حدة في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل الاختلاف في وجهات النظر ما بين البلدين الشقيقين بشأن مصير مشكلة الصحراء الغربية، فالمملكة منذ استقلالها سنة 1956 وهي تتبنى توجهًا مركزًا على العمق الإفريقي وذلك بالنظر إلى الأهمية القصوى لمكتسبات السياسة الخارجية تجاه البلدان الإفريقية. وفي هذا الإطار، ركزت الخارجية المغربية على سياسة الزيارات الملكية الدورية لدول وأقاليم القارة الإفريقية؛ إذ شهدت السنوات الـ 15 الأولى لتولي الملك محمد السادس العرش، سنة 1999، حوالي 32 زيارة ملكية للبلدان الإفريقية، غالبًا ما تركز هذه الزيارات على تمتين العلاقات الاقتصادية عبر تفعيل الإطار المؤسساتي المتمثل في "الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)"(34).

- لا يخفى على المتتبعين للشأن الإفريقي الدور المصري البارز؛ إذ ومنذ حقب تاريخية مضت تربعت جمهورية مصر العربية على صدارة وريادة الدول الإقليمية الأكثر تأثيرًا على سياسات القارة الإفريقية، وذلك لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية، تجارية وثقافية..."إلا أن هذا الدور شهد تراجعًا واضحًا بالنظر إلى ما شهدته مصر من تحولات سياسية في العقد الأخير، وحاليًّا تحاول أن تبني تحركاتها انطلاقًا من مقاربة دبلوماسية الإقليم لاستعادة الدور والفاعلية بالقارة الإفريقية"(35).

- ومن الأطراف الإفريقية المنافسة للدور الجزائري نجد كلًّا من إثيوبيا وجنوب إفريقيا، ففيما تمثل هذه الأخيرة الدولة الأبرز والأقوى إفريقيًّا في شتى المجالات، تعد إثيوبيا الدولة الأكثر صعودًا خاصة بعد ما أصبحت تمثله من محورية في منطقة القرن الإفريقي، في ظل تراجع دور جمهورية مصر العربية بالمنطقة.

- وفي نطاق آخر تبرز نيجيريا باعتبارها أقوى القوى الإفريقية منافسةً للدور الجزائري ليس على مستوى منطقة غرب إفريقيا فحسب، بل ومع بقية الشركاء من القوى الدولية الكبرى الأخرى، "فدولة نيجيريا تعد أكبر وأكثر الدول الإفريقية إنتاجًا للنفط على الإطلاق، والعاشرة من حيث الترتيب العالمي للدول المنتجة للنفط، والاقتصاد النيجيري يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير، بحيث يمثل ما يقرب 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وكذا هو مصدر ما يزيد عن 90٪ من إيرادات الدولة من العملة الأجنبية الصعبة، و80٪ من إيرادات الحكومة ككل، من جهة أخرى"(36).
- في ظل حالة التجاذب الإقليمي تقف الجزائر وسط قوى وأطراف دولية أخرى بارزة متنافسة على القارة الإفريقية، فمن جهة تمثل فرنسا الدولة النافذة تاريخيًّا في عديد من الأقطار الإفريقية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها الخلفية التاريخية، وكذا تنامي الدور الصيني خاصة بمنطقتي القرن الإفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء، فضلًا عن الأدوار البارزة التي تلعبها الولايات المتحدة الأميركية عبر إداراتها المختلفة، إلا أن الوضعية الجزائرية هنا لا تمثل حالة منافسة بقدر ما تمثل تموقعًا جزائريًّا في علاقاتها مع هذه الأطراف الدولية الكبرى المتنافسة على القارة.

أما على مستوى موقع الجزائر في ظل التنافس الدولي على القارة الإفريقية، فإن الوضعية الجيوسياسية للجزائر تبقى على مسافة واحدة من بقية الأطراف والدول الكبرى المتنافسة ضمن النطاق الإفريقي، فمن جهة تعد الجزائر أحد أبرز وأكثر الحلفاء الكلاسيكيين لكل من الصين وروسيا الاتحادية، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى الخلفية التاريخية التي طبعت النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال، وحالة الاصطفاف الأيديولوجي إبان الحرب الباردة. ومن جهة أخرى تقع الجزائر على مقربة من الولايات المتحدة الأميركية، وهذا التقارب رسمته وأكدته الترتيبات السياسية الأمنية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، باعتبار الدور الجزائري المهم في "الحرب على الإرهاب" التي أطلقتها إدارة الرئيس بوش الابن. أما فرنسا والاتحاد الأوروبي فبحكم التاريخ والحتمية الجغرافية، تبقى الجزائر الدولة المفتاحية الأكبر بمنطقة شمال إفريقيا في علاقاتها مع الدول الأوروبية، والتفاعلات البينية بين أوروبا والشركاء الأفارقة.

فـي ضوء هذه القـراءات المختلفة للدور المحتمل للجزائر بالقارة الإفريقية، خاصة فـي ظل حالة المنافسـة الدولية المتزايدة على موارد وإمكانـات البلدان الإفريقية، تبرز الحاجة إلى تسليط الضوء أكثر على الوجه الآخر من العلاقة المدروسة، وهو: على أي أساس تنظر البلدان الإفريقية إلى الجزائر ومكانتها ودورها ضمن المنظومة القاريـة؟ وفـي هذا الصدد، فإن التصور العام الإفريقي لـم يتغير كثيرًا عن الجزائر الثورية الرمزية؛ الأمر الذي أصبح يشـكل ما يمكن تسـميته صورة نمطية مسـتدامة علـى الفعـل الجزائري القاري، بالرغم من بعض التحـولات الفكرية تجاه الجزائر بالنظر إلى موقعها الجغرافي المهم باعتبارها بوابة إفريقيا إلى القارة الأوروبية، وكذا لما تمتلكه من مقومات اقتصادية مهمة قد تسـاعد في النهوض بالرؤى الاقتصادية الإفريقية المشتركة.

خاتمة

بالنظر إلى ما تتيحه بلدان القارة الإفريقية من مزايا وفرص متنوعة للاستثمار الأجنبي في شـتى المجالات، وكذا مع حالة التسـارع والتنافس الدوليين على الاسـتغلال الأقصى لموارد القارة الطبيعة، من طرف عديد الدول والقوى الكبرى، مثل: الصين والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وروسيا الاتحادية، تبقى الجزائر بعيدة جدًّا عما يجب أن يكون عليه الأمر، وذلك مقارنة بما تعكسه الأرقام والمؤشرات الحالية الدالة علـى الأداء الاقتصـادي للحكومات الجزائرية تجاه إفريقيا، على الأقل خلال العقد الأخير الذي لطالما تعالت فيه شعارات بداية التوجه بقوة نحو العمق الإفريقي، مع استمرار تكريس الدور الأمني من جهة، وتأكيد البعد الرمزي في سياساتها وتفاعلاتها مع الشركاء الأفارقة.

المراجع

(1) إدريس عطية، تطبيقات الهندسـة الأمنية في سياسـة الجزائر الإفريقية، (تاريخ الدخول: 18 سبتمبر/ أيلول 2023)، https: / /2u.pw /Hl653rE

(2) Mortimer, Robert A. "Global Economy and African Foreign Policy: The Algerian Model." African Studies Review 27, no. 1 (1984): 1–22. https://doi.org/10.2307/523947.

(3) سائحي يوسف، خمقاني عبد الهادي، سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 2020، ص 121-137.

(4) Moncef Bakail, "The role of Algeria and its diplomacy in the liberation of Africa 1962-1978", African Studies Journal, n° 06, 2018, p. 02.

(5) محمد فائق، آفاق العلاقات العربية الإفريقية: العرب والدائرة الإفريقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص249.

(6) وهيبة دالع، "السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا (1999-2016)"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 7، يونيو/ حزيران 2015، ص12.

(7) Moncef Bakail, op.cit., p. 03.

(8) Ibid.,

(9) كريم رقولي، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في تسوية النزاعات في إفريقيا"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، 2019، ص31.

(10) وهيبة خبيزي، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي"، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2019، ص285.

(11) سليم حميداني، سميرة شرايطية، "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية: العلاقات الجزائرية الإفريقية أنموذجًا 1999-2019"، ص205.

(12) محمد الأمين بن عودة، "السياسة الجزائرية تجاه إيران بين الالتزامات العربية ومقتضيات المصلحة الوطنية"، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة السادسة، العدد الخامس عشر، أبريل/ نيسان 2022، ص62.

(13) Alexis Arieff , "Algeria and the Crisis in Mali" . Actuelles de l'Ifri, Paris, ISBN : 978-2-36567-049-4, 2012, p. 01.

(14) محمد الأمين بن عودة، "الجزائر وفرص الانفتاح على منطقة غرب إفريقيا"، ورقة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ: الانفتاح الجزائري على إفريقيا من خلال ثلاثية: الأمن، التعاون، الاستثمار، جامعة الجزائر 3، 15 مارس/ آذار 2023، ص7.

(15) بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، (تاريخ الدخول: 18 سبتمبر/ أيلول 2023)، https: / /shorturl.at /syGLQ

(16) حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة"، مجلة سياسات عربية، العدد 21، 2021، ص82.

(17) محمد الأمين بن عودة، "تهديد انتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الأمنية بليبيا"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 1، ديسمبر/ كانون الأول 2019، ص55.

(18) بنجامين نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الإفريقي"، 3 أبريل/ نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023)، https: / /carnegieendowment.org /sada /55240

(19) إيهاب العاشق، "القوى الصاعدة في إفريقيا وتأثيراتها الإقليمية والدولية: الجزائر كفاعل إقليمي"، أوراق بحثية، المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص13.

(20) عبد الحكيم حذاقة، "خصصت مليار دولار لتنمية إفريقيا.. ماذا تستفيد الجزائر وما أولوياتها؟"، 24 فبراير/ شباط 2023، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)، https: / /bit. ly /401HeKz

(21) Bank, A. D. (2020, June 2). North Africa Regional Integration Strategy Paper (RISP-NA) 2020-2026 [Text]: https://bit.ly/3NsFSWT.

(22) فارس قرة، "التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الحوافز والرهانات"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 1، 2023، ص54.

(23) سائحي يوسف، خمقاني عبد الهادي"، مرجع سابق، ص135.

(24) صورية تريمة، "البعد الإستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية- الإفريقية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص555.

(25) علي ياحي، "الجزائر تستحدث 4 مناطق للتبادل الحر فكيف تستفيد منها؟"، 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)، https: / /bit.ly /3Us1Ev2

(26) Nessraoui Dounia Zed, Hebbaz Nahed, "An Analytical Study of Algerian Intra-African Trade underthe African Continental Free Trade Area", Beam Journal of Economic Studies, Volume: 06 / n°: 02 (2022), p. 741.

(27) إسلام كعبش، "بوصلة الجزائر تتجه نحو إفريقيا لكسب رهان الصادرات"، 11 يونيو/ حزيران 2022، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2023)، https: / /bit.ly /43BLa82

(28) علي ياحي، مرجع سابق.

(29) محمد الأمين بن عودة، "الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 534، أغسطس/ آب 2023، ص 123.

(30) المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، "خط الصحراء: تحركات جزائرية لإحياء التعاون مع نيجيريا والنيجر"، تقديرات المستقبل، أبو ظبي، العدد 1582، 29 يونيو/ حزيران 2022، ص 1.

(31) Tralac Trade Law Centre, Algeria: Intra-Africa trade and tariff profile, 2018, at: https://shorturl.at/cdBEG.

(31) Foresight Africa: Top priorities for the continent in 2019, (2019). https:// bit.ly/41XfYOC

(33) عبد الحكيم حذاقة، "خصصت مليار دولار لتنمية إفريقيا.. ماذا تستفيد الجزائر وما أولوياتها؟"، 24 فبراير/ شباط 2023، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)، https: / /bit. ly /401HeKz،

(34) محمد المودن، "الدبلوماسية الاقتصادية المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس/ آذار 2018، ص247.

(35) بيشوي رمزي، "صياغة دبلوماسية الإقليم اعتراف دولي بدور مصر الجديد"، 17 يناير/ كانون الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 14 يونيو/ حزيران 2023)، bit.ly /440Sppq

(36) Somine Dolo and Martin Odendaal,"Nigeria National Capacity". Intergovernmental Forum Report, Ottawa: International Institute for Sustainable Development, 2018, p. 01.

تداعيات الفساد السياسي على الأمن الإنساني بدول إفريقيا جنوب الصحراء

The Repercussions of Political Corruption on Human Security in Sub-Saharan Africa

* Lahcen El Hassnaoui- لحسن الحسناوي

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى تحليل العلاقة بين الفساد السياسي والأمن الإنساني بدول إفريقيا جنوب الصحراء، انطلاقًا من إشكالية أن الفساد السياسي أصبح يشكّل عقبة رئيسة تقف حائلًا أمام تحقيق التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية وبناء الدولة المستقرة ذات المؤسسات الفاعلة؛ لأن تكلفته لم تعد تنحصر في تحويل الموارد عن مقاصدها الأصلية، بل أصبحت تؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي وإضعاف سيادة القانون وتقويض الثقة في الحكومات والمؤسسات. الشيء الذي جعل أغلب شعوب القارة الإفريقية لا تزال تعيش تحت ضغط أهم الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الإنساني المتمثلة في الفقر والجوع وعدم المساواة والعنف والصراع؛ مما أدى إلى بروز حركات مسلحة، وحدوث انقلابات عسكرية بالعديد من البلدان الإفريقية زعزعت استقرارها الأمني والسياسي، وخلَّفت وراءها موجات من النازحين واللاجئين، وعددًا كبيرًا من الباحثين عن الهجرة غير النظامية نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط

كلمات مفتاحية: الفساد السياسي، الأمن الإنساني، إفريقيا جنوب الصحراء، التنمية

Abstract

This paper aims to analyse the relationship between political corruption and humanitarian security in sub-Saharan Africa based on the premise that political corruption has become a major obstacle to achieving sustainable development on the African continent and building a stable state with effective institutions. This is because the cost of corruption is no longer limited to the diversion of resources from their original purposes but has led to the erosion of social fabric, and the undermining of the rule of law trust in governments

* لحسن الحسناوي، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض - المغرب.
Lahcen El Hassnaoui, Professor of International Relations, Cadi Ayad - University - Morocco.

and institutions. This has caused the majority of African populations to continue living under the pressure of the main root causes of humanitarian insecurity, including poverty, hunger, inequality, violence and conflict. As a result, armed movements have emerged, and military coups have occurred in many African countries, disrupting their security and political stability. These events have caused waves of displaced persons and refugees, as well as irregular migration to the northern shores of the Mediterranean Sea.

Keywords: political corruption, human security, sub-Saharan Africa, development

مقدمة

يعد الفســـاد من الآفات التي تعانيها المجتمعات الإفريقية، فما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفســـاد لعدد من المســـؤولين الأفارقة مدنيين وعسكريين في علاقاتهم الداخليـــة والخارجيـــة خلال العقود الثلاثة الأخيرة(1)، يـــدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية الإفريقية. لذلك فالقضية التي باتت تشغل اهتمام المجتمع الإفريقي هذه الأيام، ليست بالتحديد وجود قدر ما من الفســـاد في معاملاته اليومية، بل مســـتوى الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة كبيرة لم يسبق لها مثيل؛ الأمر الذي يهدد مسيرة تنمية الشعوب الإفريقية.

إن المصادر المغذية للفساد بالقارة الإفريقية متعددة، تجمع بين ما هو تاريخي وسياسي واقتصـــادي ومالي واجتماعي، لذلـــك أصبحت تداعياته تؤثر في جميع مناحي حياة شعوب القارة. سواء أكانت هذه التداعيات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية؛ فالفساد يقوض الثقة بالمؤسســـات الحكومية، ومبدأ المســـاواة أمام القانون ورفاهية الإنسان بوجه عام، ويدعم الاستفراد بممارسة السلطة، والتحكم في توزيع الموارد وفق منطق الزبونية والمحســـوبية، من خلال إعاقة السياســـات التنموية والتأثير في بيئة الأعمال والاستثمارات، و"المساعدات" الخارجية التي توجَّه إلى أغراض أخرى بدل توجيهها للتنميـــة، مما عمق من ظاهرتي الفقر والبطالة فـــي المجتمعات الإفريقية، خصوصًا بعـــد توجه أغلـــب الأنظمة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة في إطار المشـــروطية الغربية لتلقي "المســـاعدات" نحو تطبيق أفكار الليبرالية الجديدة المبنية على حرية التجارة والتحول نحو اقتصاد السوق والخصخصة، وما يترتب على ذلك من تقليص للإنفـــاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة)؛ الأمر الذي كانت له تداعيات سلبية على مجمل حياة الشعوب الإفريقية.

تحاول هذه الدراســـة تحليل وتوضيح العلاقة بين الفســـاد السياسي والأمن الإنساني بدول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال الوقوف على أسبابه وتوضيح تداعياته على الأمن الإنســـاني لشـــعوبها بعدما أصبح يشكل عقبة رئيسة تحول دون تحقيق التنمية المســـتدامة بالقارة الإفريقية وبناء الدولة المســـتقرة ذات المؤسســـات الفاعلة؛ لأن

تكلفته لم تعد تنحصر في تحويل الموارد عن مقاصدها الأصلية، بل أصبحت تؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي وإضعاف سيادة القانون وتقويض الثقة في الحكومات ومؤسساتها؛ مما أدى إلى تدهور نوعية حياة المواطنين وأرسى بيئة مواتية للجريمة المنظمة وازدهار الإرهاب والتطرف العنيف.

في ضوء هذه الإشكالية، واعتمادًا على المنهج الوصفي التحليلي، سنحاول أن نبين أنه إذا كان ينظر إلى الفساد السياسي اليوم باعتباره من المشكلات التي تواجهها أغلب دول العالم(2)، كونها تقوض الثقة بالمؤسسات الحكومية والمالية، والكفاءة الاقتصادية، ومبدأ المساواة أمام القانون ورفاهية الإنسان بوجه عام، فإن هذه المسألة تبدو أكثر إلحاحًا في القارة الإفريقية. فتصنيف أغلب البلدان الإفريقية من بين الدول الأكثر فسادًا في العالم، يؤكد وجود أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية غير سليمة، تغذي الفساد فيها. إن الأنظمة التي حكمت دول إفريقيا جنوب الصحراء بعد الاستقلال، سواء أكانت عسكرية أم مدنية، عملت على تكريس الفساد، لضمان استمرارها في السلطة، من خلال تلبية مطالب العسكر ومنحهم امتيازات، في إطار علاقة غامضة بين المؤسسة العسكرية والمدنية، وتسهيلات للشركات الأجنبية، لاستنزاف ثروات بلدان المنطقة، وإفقار شعوبها وحرمانها من العيش الكريم؛ مما يجعلها تعيش تحت ضغط أهم الأسباب الرئيسة لانعدام الأمن الإنساني، وهي: الفقر والجوع وعدم المساواة والعنف والصراع، ما أدى إلى بروز حركات مسلحة، ووقوع انقلابات عسكرية في بلدان إفريقية عدة أدت إلى ضرب استقرارها الأمني والسياسي؛ ما يتسبب في موجات من النازحين واللاجئين، وعدد كبير من الباحثين عن الهجرة غير النظامية نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وما ينتج عن ذلك من مآس.

أولًا: الفساد السياسي والأمن الإنساني: إطار نظري لتحديد المفاهيم

إذا كان مفهوم الفساد قد عرف تغيرات في معناه على مدار التاريخ، كما يختلف من ثقافة إلى أخرى (أ)، فإن مفهوم الأمن الإنساني يعد من المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية، خصوصًا في الدراسات الأمنية الذي ارتبط بروزها بنهاية الحرب الباردة(ب).

أ- تعريف الفساد

الفساد مصطلح قديم عرفته الدول والمجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة، لذلك لا يزال يخضع لجدل لا ينتهي بشـأن معناه وأسبابه وأنماطه وسبل محاصرته. فالفساد في اللغة العربية كما ورد في معجم لسـان العرب هو "نقيضُ الصلاح... واسْتفسـد السـلطانُ قائدَه، إذا أسـاء إليه حتى استعصى عليه. والمفسـدةُ خلاف: المصلحة. والاستفسـادُ خلاف الاسـتصلاح. ويقال: أفسد فلان المالَ يُفسده وفسادًا، والله لا يحب الفساد. وفَسَّدَ الشَّيءَ إذا أبَارَهُ"(3). وبذلك يكون معنى كلمة فساد في اللغة العربية واسـعًا وشاملاً، فهي تسـتخدم لوصف الوضع العام غير الصالح، والسلوك المنحرف والمستهجن من الجميع (4).

أما في اللغة اللاتينية الكلاسـيكية فكلمة فسـاد مرادفة لإسـاءة اسـتخدام السلطة والانحراف السياسـي وفقدان النزاهة. ورغم اسـتخدامها في كثير من الأحيان بهذا المعنـى في فترات لاحقة أيضًا، فقد اسـتخدمت على مـرِّ الزمن لوصف مجموعة كبيرة ومتنوعة من الممارسـات، بدءًا من سـوء السلوك الجنسي إلى المحسوبية إلى الإثراء الخاص(5).

ومن اللافت للنظر تباين تصورات الناس إزاءه الفساد، التي تختلف نفسها من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة إلى أخرى، فقد ساد فهم معين للفساد في فترة بعينها ثم اختفى، ثم ظهر مرة أخرى لاحقًا. ومن المحطات الحديثة للسـجال حول هذا المفهوم، ما شـهده العالم من تحولات منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي؛ وهي تحولات رافقها اهتمـام لافت للنظر بالفسـاد بوجه عـام، وتزامن ذلك مع انتهـاء الحرب الباردة، وظهـور أجنـدات التحول الديمقراطي، والتوجه العالمي نحـو تبني أفكار الليبرالية الاقتصادية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والإصلاح الديمقراطي. وتم في هذه الحقبة (1993) إنشـاء منظمة الشـفافية الدولية لتقود الحرب ضد الفساد، وهي مبادرة من أشـخاص عملوا في البنك الدولي، دعمتها شـركات عالمية عملاقة عدة. وقد رافق ذلك صعود الليبرالية الجديدة التي صاغ مرتكزاتها الاقتصادية والسياسية والأخلاقية **ميلتون فريدمان** (Milton Friedman)(6).

لقد تعددت البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الفساد، لاسيما من قبل خبراء علم الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع؛ فركزت بحوث الاقتصاديين في معظمها على علاقة الاسـتثمار والتنمية الاقتصادية من جهة، ونوعية المؤسسات

الحكومية من جهة أخرى. وتستنتج أن ضعف المؤسسات العامة الذي هو أحد أهم أسباب الفساد يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار، وبالنتيجة بطء عجلة التنمية. أما في المجال القانوني فالفساد يعد انحرافًا عن الالتزام بالقواعد القانونية يكون له أثر مدمر على حكم القانون لاسيما عندما يصل القضاء. أما بحوث علماء السياسة فهي تركز على علاقة الفساد بشرعية الحكم، ونماذج القوى السياسية، ودور مؤسسات المجتمع المدني. بينما يرى علم الاجتماع الفساد "علاقة اجتماعية" تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة(7).

عمومًا، تتأثر النظرة إلى الفساد ومحاولة تعريفه بالحقل العلمي للباحث والمنظور الذي ينطلق منه لتعريفه. لذلك أدى النقاش الذي دار بين المفكرين والمهتمين بدراسة موضوع الفساد، إلى تبلور أربعة اتجاهات كبرى، حاولت تعريف الفساد، ووضعت المعايير التي يتم على أساسها تعريف هذا المفهوم، وهي:

أولاً: التعريف الذي يستند إلى **الاتجاه الأخلاقي**: أعطى معنى شموليًّا لمفهوم الفساد انطلاقًا من الاعتبارات الأخلاقية. فعند الفلاسفة الغربيين، مثل أفلاطون وأرسطو ومكيافيلي، يشير اللفظ إلى مختلف حالات الانحراف. واستخدمه الفلاسفة ليس لوصف سلوك الأفراد المنحرف، بل لوصف الصحة الأخلاقية للمجتمع ككل. لذا يشير الفكر السياسي اليوناني إلى أن انحطاط المدينة العادلة التي يحكمها الدستور الكامل، يتجلى في تحولها إلى مدينة ظالمة يحكمها دستور فاسد وحكم الطغيان، وتعمها الفوضى، ويسودها الخراب، حسب تصور أفلاطون. ويستخدم أرسطو المصطلح لوصف نمط الحكم المنحرف، أي حكومة الغوغاء التي لا تخضع للقانون، وحالة التفسخ السائد(8). فنظرة الاخلاقيين إلى ظاهرة الفساد "تنبني على الانحراف الأخلاقي لبعض المسؤولين العموميين". وهنا يشتمل الفساد على الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي وغير ذلك(9). ويعد الفعل فاسدًا إذا حكم عليه المجتمع بذلك، وإذا ما أحس فاعله بالذنب؛ ومن ثم لا ينظر الأخلاقيون إلى المحاباة في المجتمع الإفريقي على أنها سلوك فاسد، لأنهم يتفقون على الآثار الإيجابية والسلبية للمحاباة(10). لذلك يؤخذ على هذا التعريف تركيزه على بُعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي، إلا أن هذا البعد وإن كان مهمًّا وأساسيًّا إلا أنه يتعلق بجانب واحد، وهو نسبي ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر(11).

ثانيًا: التعريف الذي يستند إلى **المصلحة العامة**: يرى أن الفعل السياسي الفاسد يسيء إلى المصلحة العامة؛ لأنه يغلِّب المصلحة الخاصة؛ وبذلك تكون فيه المصلحة العامة جوهر تعريف الفساد، كما يرى **كارل فريدريش** (C. Friedrich). يمكن القول: إن مظاهر الفساد توجد عندما تقوم قوى ما مطلوب منها القيام بأشياء ما، بتقديم أموال نقدية أو جوائز غير مشروعة لموظف ما، تدفعه إلى القيام بأفعال ضمن وظيفته في مصلحة هذه القوى من جهة، ويتولد منها إضرار بالمصلحة العامة من جهة أخرى(12). ويتفق معه **هارولد لاسويل** (H. Lasswell) حين يقول: إن "الفساد هو انتهاك المصلحة المشتركة بجلب منافع شخصية عبر إساءة استخدام السلطة في نظام عام"(13). لكن يمكن القول عن مفهوم المصلحة العامة: إنه واسع جدًّا، وبناء على ذلك فإن تحديد مفهوم الفساد يصبح فضفاضًا بدوره، الشيء الذي يصعب معه إيجاد أسس دقيقة لتحديده. لذا، اقترح **لومشتاين** أن الفساد يمكن حصره في هدف الراشي؛ فحين يريد هذا الأخير التأثير في سياسات البلد العامة فإننا نكون أمام حالة فساد(14). كما أن اعتماد هذا المعيار يطرح صعوبات عدة ترتبط بماهية المصلحة العامة، فمفهوم "عام" و"خاص" وحتى "مزايا"، هي موضوع نزاع في العديد من المجتمعات وتعتريها درجة متفاوتة من الغموض في معظم المجتمعات(15). فحالة الدولة في إفريقيا والوطن العربي تدل على وجود النزعة الأبوية، التي يصعب في إطار الإدارة والحكم فيها التمييز بين المجال العام والخاص، والتمييز بين مصلحة الحاكم الشخصية والمصلحة العامة(16).

ثالثًا: التعريف الذي يستند إلى **الاتجاه القانوني**: أصبح هذا الاتجاه أكثر نفعًا وتأثيرًا في مقاومة الفساد وإجهاض خلاياه مع تطور النظم السياسية باتجاه الديمقراطية التي تقوم على القضاء المستقل، وفصل السلطات والمواطنة والتعددية والمشاركة السياسية والشفافية والإعلام الحر لضبط عمل النظام. لذلك فإن هذا الاتجاه ينطلق من تحديد مفهوم الوظيفة العمومية وشروطها وإجراءات عملها وشروط صحتها قانونيًّا. وعليه، يصبح الفساد من الناحية القانونية "هو السلوك الذي يخالف الواجبات الرسمية للمنصب/ الوظيفة العمومية مهما كانت صلاحياتها، تطلعًا إلى مكاسب خاصة أو مكانة اعتبارية/ معنوية في البناء الاجتماعي"(17).

إلا أن ما يؤخذ على هذا الاتجاه في تعريف الفساد، هو صعوبة ضبط مفهوم الوظيفة العامة، ومعنى المنفعة الخاصة بدقة، مع العلم أن القوانين قد تكون شاملة ومتناقضة(18)، وقد لا تتمتع بالكثير من الشرعية (أو قد تكتب من قبل المسؤولين لحماية أنفسهم)(19). ومن الانتقادات المستعصية على الحل التي ستظل تُوجَّه لهذا الاتجاه؛ معرفة مكان رسم الخط الفاصل بين الحياة الخاصة لصاحب المنصب والمعايير المعتمدة في تقييم دوافعه أو تصرفاته، وهذا أمر صعب على وجه الخصوص في حالة السياسيين الذين تعد حياتهم الاجتماعية خاصة وعامة بالضرورة(20). كما أن مصطلح السلوك يضم ليس أي عمل غير قانوني في أداء مهام الوظيفة العامة فحسب، ولكن أيضًا عدم القيام بعمل من المفترض إنجازه. وعليه، فإن الفساد من الناحية الواقعية يشمل محاولات إغراء واستمالة الموظف العام بعدم تطبيق قوانين أو تنظيمات معينة(21).

أخيرًا، التعريف الذي يستند إلى **الرأي العام** وهو يقوم أساسًا على رؤية الفعل السياسي الفاسد من زاوية إدراك الناس له، فالتصرف الفاسد هو ما يعدونه كذلك(22). غير أن مفهوم الرأي العام شأنه شأن المصلحة العامة تواجهه مجموعة من الصعوبات فهو لا يعبِّر عن وحدة واحدة، وإنما هو عبارة عن آراء متصارعة، ومتغير عبر الزمان، ومن ثم فإن ما يُنظر إليه اليوم على أنه عمل فاسد قد يُنظر إليه في المستقبل على أنه عمل مشروع وقانوني(23). كما يمكن أن يكون الرأي العام موجَّهًا ومسيطَرًا عليه من آخرين، مثل الحكومات والإعلام والشائعات والانطباعات اللحظية، ما يثير تساؤلات جدية بشأن درجة الموثوقية في ما تؤشر أو لا تؤشر إليه بوصلة الرأي العام(24).

إجمالاً، إن الانتقاد الذي يمكن أن يوجَّه إلى كل التعريفات المشهورة للفساد بصفة عامة، والفساد السياسي بصفة خاصة هو أنها تأخذ في تعريفها للفساد مصطلح الموظف العمومي منطلقًا أساسيًّا في هذه العملية؛ مما يوحي بأن الظاهرة محصورة في القطاع العمومي، ويمكن التخلص منها عن طريق خوصصة وظائف الدولة، وتحجيم دور القطاع العمومي في الحياة العامة، أي إنه لكي تكون سياسات مكافحة الفساد فعالة، يجب أن تدعم إضفاء الطابع الليبرالي على السياسة والاقتصاد(25). وكأن هذه التعريفات جاءت خدمة لتوجهات المؤسسات الدولية المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المرتكزة على توافق واشنطن)، التي تنظر للفساد

باعتباره أثرًا للتحرر الاقتصادي غير الكامل أو غير المتسق للدولة التدخلية غير الفعالة المعوقة لعمليات السوق(26). لكن في الواقع الفساد يمارَس من جانب كل الأطراف وربما يكون الموظفون مجرد طرف من بين آخرين، مثل جماعات الضغط، ورجال الأعمال، وأصحاب النفوذ الطائفي، والعرقي، والديني....، كل هؤلاء يمارسون الفساد، ويُخضعون السياسات العامة للبلدان لخدمة مصالحهم، وفي بعض الأحيان يستولون على الدولة ككل(27). فالأنظمة السياسية لا تعرف شكلاً واحدًا ومستقرًّا من الفساد، وإنما تتطور الظاهرة من شكل إلى آخر؛ إذ تنتقل من الفساد العرضي المحدود إلى الفساد المؤسسي، فتشمل أغلب بنيات الدولة (المؤسسات العامة والخاصة) لتتحول مع مرور الوقت إلى فساد نسقي، ينتشر في المؤسسات كافة؛ فيغيب دور القانون، وتصبح الرشوة ومختلف الممارسات غير المشروعة أمرًا اعتياديًّا، ويتحقق معنى الدولة القرصان أو "الكليبتوقراطية" (Kleptocratic State)، الذي ينطبق على الحالة التي تصبح فيها البنى السياسية كلها متورطة في الفساد بصورة روتينية، في ظل نظام اقتصادي مختل. هذا المصطلح يعد أداة تحليلية لفهم حالة الدولة التي يكون فيها الفساد مجالاً للتنافس، أو ما يسمى الفساد التنافسي، أو هيمنة شبكات الفساد عبر تنظيمات سرية غير رسمية تتمتع بالنفوذ السياسي على النشاط الاقتصادي، وتؤثر في القرار السياسي، وعليه تستحوذ "المافيا" على دواليب الحكم، ويصير الفساد واقعًا يوميًّا معيشًا(28).

لذلك كان من الواجب إعادة تعريف الفساد السياسي ليشمل كل الفاعلين ويتضمن كل العمليات التي تتجلى في الواقع وخصوصًا في الدول النامية، وتحديدًا الدول الإفريقية(29). والخلاصة: إن الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في كل دول العالم، وإن كان الأمر متفشيًا في البلدان المتخلفة التي يتم الاستلاء فيها على السلطة والحكم عادة بطرق غير مشروعة(30). ويحصل الفساد عادة في خطوط التَّماس بين القطاعين العام والخاص التي تتعارض مع الأهداف المشتركة والمصلحة العامة، بطرق معينة مخالفة للقواعد القانونية والمعايير الأخلاقية السائدة في مجتمع ما، فاحتيال الشركات التجارية يشبه الفساد من ناحية السلوك، وقد يرتبط به من أوجه متعددة. في قطاع الأعمال، قد تكون الثروة والسلطة هي الشيء ذاته من ناحية الجوهر، فإساءة الائتمان في القطاع الخاص قد تشير إلى تدهور النسيج الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع(13).

ب -الأمن الإنساني

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة تأثيرات كثيرة في الدراسات الأمنية نظرًا لارتباطها الوثيق بقضايا السياسة اليومية. فبمجرد أن أصبح التنافس بين القوتين العظميين شيئًا من الماضي تراجع التركيز المهووس على الردع النووي والحروب والمخاوف بشأن التطور المستمر للتكنولوجيا العسكرية لتظهر قضيتان ملأتا الفراغ: إحداهما كانت المخاوف القديمة بشأن الانتشار النووي الذي كان خاضعًا لسياسات الردع. والأخرى كانت عبارة عن توسع وتعميق عام لأجندة الأمن الدولي بعيدًا عن المقاربة التقليدية للسياسة العليا والقضايا العسكرية، لتبرز مناقشات بشأن الأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن الإنساني والأمن الهوياتي والأمن السيبراني ومؤخرًا الأمن الصحي. الشيء الذي قاد إلى التشكيك في مركزية الدولة باعتبارها الهدف المرجعي للأمن(32).

في هذا الإطار، حاول الباحثون وضع مفهوم للأمن بعيدًا عن التركيز على الدولة؛ وبناء تصور أكثر شمولاً. فحسب **مولر** (Moller)، الحاجة ملحَّة لوضع مفهوم شامل للأمن يتمحور حول بناء إستراتيجية أمن متعدد الأبعاد، وفي هذا السياق ترى الباحثة، **إلقا أفتندور**، أنه من الضروري إعادة النظر في مراجعة وتوسيع مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية في إطار الأمن الشامل؛ الشيء الذي يتطلب في رأيها إعادة النظر في أبعاد الأمن ومستوياته ووسائل تحقيقه، إضافة لإستراتيجيات بنائه، باعتماد مقاربات ومنظورات متعددة التخصصات في الدراسات الأمنية لصياغة مفهوم شامل للأمن(33).

تعود هذه المقاربة إلى عام 1983 عندما عرَّف **ريتشارد أولمان** (Richard Ullman) التهديد على أنه "كل عمل يهدف نسبيًّا إلى تخفيض المستوى المعيشي لسكان دولة ما أو تهديد نطاق الخيارات المطروحة أمام حكومات الدول أو الهيئات غير الحكومية من الأفراد والمجموعات والمؤسسات داخل الدولة"(34). وفي تعريفه هذا؛ وسَّع من دائرة تهديدات الأمن بمفهومه الشامل، وبذلك يكون قد أخرج الأمن من دائرة الاهتمام العسكري السياسي إلى دوائر تحليل مختلفة ومتقاطعة. الشيء الذي أكده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقرير التنمية البشرية الذي أصدره عام 1994، مبرزًا فيه أن ثمة تهديدات جديدة يجب أخذها بالحسبان تستوجب تطوير

آليات مناسبة لمواجهتها، فمفهوم الأمن يجب أن يتغير، سواء أكان على مستوى مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يركز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد، أم على مستوى آلية تحقيقه فلابد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة(35).

لقد أدى وضع الأفراد في مركز التحليل الأمني إلى صعود مجموعة من التهديدات والمخاطر ذات طبيعة مختلفة ومتغيرة، ومن ثمة قلب الأجندة الأمنية. فضلاً عن تهديد الدولة، يواجه الفرد مجموعة متغيرة من التحديات مثل العنف الجسدي، والاضطهاد، وتردي الوضع الصحي، والجهل، وانخفاض المستوى المعيشي، والبطالة، والتهميش، والإهانة، وغيرها من التهديدات والمخاطر وثيقة الصلة بالحياة اليومية للأفراد(36).

لذلك عرَّف **كاولين توماس** (Thomas) الأمن الإنساني بأنه "ضمان وجود أو توافر الحاجيات الأساسية، وحماية حقوق الكرامة الإنسانية بما في ذلك الحماية من هياكل القوة (المحلية والخارجية) العدوانية". بينما يعرِّفه **باجباي** (Bajpai) على أنه "مختلف المؤثرات المباشرة وغير المباشرة التي تهدد حياة وصحة الأفراد"(37). أي هو باختصار، وكما يجادل **هومير ديكسون** (Homer Dixon)، "كل المساعي الداعية للتركيز على توفير الحماية للبشر"(38). وباعتباره أحد الحاجات الضرورية للإنسان، وكونه يُعرَّف في ضوء أمن الأفراد وليس الدول، ناقش عالما السياسة **كينغ وموري** (**King and Murray**)، الأمن الإنساني من منظور حماية أرواح البشر وليس حدود الدولة، وعرَّفاه بأنه "العمل على إزالة المخاوف من مغبات وقوع البشر أو اقترابهم من حافة الفقر العام"، الذي يعني توفير الشروط اللازمة لإطالة عمر الإنسان وضمان حياة كريمة له(39). وفي هذا السياق، تبنَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر/ أيلول 2012، التوصية رقم 290/ 66 عن الأمن الإنساني الذي يعد بمنزلة اتفاق حول مضمونه وماهيته، فالأمن الإنساني وفق هذه التوصية يتضمن ركيزتين أساسيتين، أولاهما: القضاء على العوز (بمعنى تلبية الحاجيات المادية الأساسية)، وثانيتهما: القضاء على الخوف (بمعنى الحماية وتحقيق الأمن)، فضلاً عن حق البشر في العيش بكرامة (من خلال حماية وتعزيز حقوق الإنسان)(40).

تعكس هذه المقاربة الأكثر جذرية لمسألة الأمن الإنساني همًّا شاملاً يستهدف الحياة والكرامة الإنسانية. لهذا فإن الأمين العام الأسبق للأم المتحدة، كوفي عنان، رأى أن أمن الإنسان يتضمن بأوسع معانيه »ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشـــمل حقوق الإنســـان والحكم الجيد وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هـــذا الاتجاه هي أيضًا خطوة نحـــو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعـــات والتحرر من الفاقة والتحرر مـــن الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية، هذه هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها الأمن الإنساني، وبالتالـــي الأمـــن القومي«(41). وهذا بدوره يدل علـــى الحاجة لإعادة توزيع الثروة توزيعًا ملموسًا من الأثرياء باتجاه الفقراء على المستوى العالمي(42)، خصوصًا إذا علمنا، حسب هانس بيترمان –هارالد شومان، أن العولمة أدت إلى تزايد تركيز الثروة، ووسَّـــعت الفوارق بين البشر والدول اتساعًا مهولاً، لكون 20 بالمئة من دول العالم تســـتحوذ على 85 بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84 بالمئة من التجارة العالمية، ويمتلك ســـكانها 85 بالمئة من مجموع المدخرات العالمية(43)؛ الشـــيء الذي نتج عنه احتكار عشـــر البشـــرية نصف نمو الدخل العالمي بين العامين 1988 و2011(44). لذلك لم يحدث في التاريخ أبدًا، أن وصل مستوى التفاوت الاجتماعي إلى ما وصل إليه في اليوم الحاضر؛ ففي العام 2013، اســـتحوذ 85 فردًا من أغنى أغنياء العالم على ثروة مقدارها 1.7 تريليون دولار أميركي، أي إنهم استحوذوا على ثروة تعادل الثروة التي يمتلكها نصف البشرية (3.5 مليارات من بني البشر)(45).

ثانيًا) مظاهر ترابط الفساد السياسي بالأمن الإنساني

تربط التقارير الصادرة عن بعض المؤسســـات الدولية بين الفســـاد وعدم الاســـتقرار والنـــزاع المســـلح، فمثلاً أكد التقرير الصادر عن البنـــك الدولي في عام 2011 عن "التنميـــة فـــي العالم وموضوع الصـــراع والأمن والتنمية"، أن للفســـاد أثرًا بليغًا في تزايد مخاطر اللجوء إلى العنف، وذلك بإذكائه للمظالم وتقويضه لفعالية المؤسسات الوطنية والأعراف الاجتماعية(46). فالفســـاد يســـاعد على خلق الظروف التي تمهد الطريق لنمو النزاعات، وهو يديم الفقر وعدم المساواة والظلم، ويهدر الأموال التي يمكن إنفاقها على التنمية والأمن الإنســـاني، ويســـهِّل عمليات الجماعات المتطرفة

ومجموعـــات الجريمـــة المنظمة، ليس من خلال تحفيز المواطنين الســـاخطين على الالتحاق بها وحسب، بل أيضًا عن طريق توفير ملاذ ودعم لوجيستي لتلك الجماعات نفســـها، لكون المســـؤولين يتراخون عن أداء واجباتهم مقابل ما يتحصلون عليه من طرف هذه الجماعات والمنظمات(47).

ففي نيجيريا، على سبيل المثال، أسهمت الإهانات الفردية التي ارتكبها ضباط الشرطة الفاسدون في زيادة الدعم لجماعة "بوكو حرام" التي بدأت أنشطتها بشن الهجمات والاعتداءات على مراكز الشـــرطة وغيرها من رموز السلطة، مثل القواعد العسكرية. وجاء رد قوات الأمن عشوائيًّا، تمثل بقتلهم لمؤسس "بوكو حرام"، **محمد يوسف**، خارج نطاق القضاء؛ مما جعل المواطنين النيجيريين حذرين للغاية ومتوجســـين من كلا الطرفين: الجماعات المتطرفة وقوات أمن الدولة(48).

إن المؤشـــرات أصبحت تُبرز أن الفســـاد والنزاع وعدم الاستقرار باتا مترادفين؛ فقد أشـــار مؤشـــر السلام العالمي لعـــام 2017 إلى 7 من أصـــل 10 دول حصلت على أضعف الدرجات في مؤشـــر مدركات الفســـاد لعام 2016 كانت ضمن الدول العشر الأقل سلامًا وفق تصنيف مؤشر السلام العالمي. وتعكس الدراسات الحالية إجماعًا واســـعًا على أن الفســـاد والنزاعات عادة ما يظهران معًا، فالدول التي تهيمن عليها أنظمة المحســـوبية الضيقة هي الأكثر عرضة لعدم الاستقرار. مثلاً في الفترة الممتدة بين 2008 و2016، وقعت أحداث عنيفة ذات صلة بالفســـاد (في شـــكل مظاهرات مناهضة للفســـاد أو قلب نظام الحكم أو اندلاع حروب أهلية على نطاق واسع)؛ إذ كان الفساد على الأقل عاملاً مسهِمًا في اندلاع هذه الأحداث فيما يزيد عن 20 دولة، بمـــا فيها خمس دول إفريقية، وهي: بوروونـــدي ومصر وليبيا ونيجيريا وتونس(49). لذلك، يشير تحليل أجراه معهد الاقتصاد والسلام إلى أن الأمر لا يقتصر على وجود علاقة بين الفساد والنزاعات فحسب، وإنما وجود "نقطة تحول" كلما زادت مستويات مدركات الفساد بعدها (حتى ولو كانت زيادة طفيفة)، زادت مخاطر العنف والصراع الداخلي. وبمجرد أن تتجاوز أي دولة "نقطة التحول" –وهي تصنَّف وفقًا لمؤشـــر مدركات الفساد 40 نقطة من أصل 100 نقطة– فستلاحظ زيادة في مؤشرات النزاع، وذلك يشمل الإرهاب السياسي وعدم الاستقرار والجرائم العنيفة والصراع المنظم، والوصول إلى الأسلحة الصغيرة والخفيفة(50).

هكذا، فالفساد يؤدي إلى ظهور تأثير عدة عوامل حاسمة أخرى (الفقر، ضعف الشفافية في مجال تدبير المواد الطبيعية، عدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة) تفاقمه بما يسهم في ضعف الدولة وقابلية تعرضها للنزاعات وانعدام الأمن(51)، وبذلك فهو يشكّل عنصرًا مهمًّا من مجموعة من العوامل الخطرة التي تجعل الدولة عرضة للصراع العنيف)؛ لأن الفقر أو فشل التنمية الاقتصادية بصفة عامة الناتج عن الممارسات الفاسدة يهيئ أرضية خصبة لتفاقم مظالم الناس، والحد من قدرة الأفراد والمجتمعات على إدارة تزاحم الأولويات؛ مما يؤدي إلى تأجيج الاشتباكات العنيفة التي تستند إلى معايير انتمائية أخرى يلجأ لها الأفراد، في ظل فشل الدولة في الوفاء بمتطلباتهم في العيش الكريم، على غرار الانتماء العرقي والإثني، نتيجة كون الشبكات الكليبتوقراطية في هذه البلدان تسهم في حدوث تشوهات اقتصادية حادة تقوض التنوع الاقتصادي لبلدانها، وتركز طاقات حكوماتها على مصادر الدخل التي يمكنها الاستيلاء عليها؛ الشيء الذي يؤدي إلى انكماش القطاعات الاقتصادية الأخرى أو يضعفها بسبب الغش الذي يمارَس على السلطات الجمركية أو الأنواع الأخرى من المنافسة غير المشروعة(52). ومن بين القطاعات التي تستهوي بشكل خاص الكليبتوقراطيين الراغبين في إخفاء الرشاوى قطاع الدفاع، وغالبًا ما يكون هذا المجال في عدة بلدان هو أهم مجالات الإنفاق العمومي، إن لم يكن الأكبر، الذي يعاني أعلى مستويات الفساد. فقد تلعب مبررات "الأمن القومي" دورًا في تمكين النخب الحاكمة من توجيه العقود نحو شبكات المحسوبية، وإعادة توجيه الرشاوى نحو تمويل الحملات السياسية، أو ببساطة وضع يدها على الميزانيات الحكومية دون رقابة. فتكلفة قطاع الدفاع العالمي قاربت الوصول إلى 1.7 تريليون دولار في السنة، وهي تشكل جزءًا كبيرًا من الميزانيات الوطنية لأغلب البلدان وتحول الموارد بعيدًا عن أولويات أساسية أخرى للإنفاق العام، إذ يعد قطاع الصحة والتعليم الأكثر تضررًا من نقص الموارد الذي أسهمت الحكومات الكليبتوقراطية في سرعة تفاقمه(53). وهذا ما يجعل الطروحات النقدية للأمن تذهب إلى أن الأمن الإنساني لم يغير شيئًا من الممارسات القديمة والباقية على حالها(54). وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما يقارب نصف الدول الإفريقية ينفق ما يزيد عن 5 بالمئة من ميزانياته على المؤسسات الدفاعية، بينما تنفق 7 بلدان ما يزيد عن 10 بالمئة(55). بصفة عامة،

ارتفعت النفقات العسكرية في القارة الإفريقية على حساب متطلبات التنمية، فالإنفاق العسكري في إفريقيا ارتفع من 35.9 مليار دولار سنة 2009 ليصل إلى 46.9 مليار دولار سنة 2014، رغم تراجعه في سنة 2018 إلى 39.2 مليار دولار(56).

ثالثًا: مصادر الفساد السياسي بالقارة الإفريقية ومظاهره

أدى التفكير في عوامل ظهور الفساد السياسي ومصادره إلى بروز اتجاهات مختلفة، منهـا مـا يرجعه إلى عوامل طبيعية مرتبطة بالظروف التي يعرفها كل مجتمع، ومدى الحاجة إلى قدر من الفساد لتعويض النقص الكامن في البنى السياسية والاجتماعية، ومنها ما يبرره بطبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي، ومختلف القطاعات في المجتمع. وبينهُما برز اتجاه يرد الفسـاد إلى طبيعة العلاقات الدولية، ويرى ضرورة ربطه بالعوامل الخارجية(57).

لقد خلص العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين الفساد وغياب الديمقراطية، خاصة في الدول الأكثر استبدادًا، ويتجه الفساد لأن يكون أكثر شمولية حين تسيطر حالة عدم التكافؤ في الفرص أمام المواطنين في الحصول على الموارد، وبذلك يزداد الفسـاد ويتوافق نسـبيًّا مع تزايد القصور الديمقراطي، بمعنى وجود ارتباط قوي بين اسـتفحال القصور الديمقراطي من جانب، وارتفاع معدلات الفسـاد وانتشار أساليبه وأدواته من جانب آخر، فالفساد هو نتاج طبيعي للأنظمة الاستبدادية، الذي يختصره القول: "إن السـلطة المطلقة مفسـدة مطلقة"، فغياب الديمقراطية يعد البيئة الخصبة التي يترعرع وينشأ فيها الفساد بكافة صوره وأشكاله(58).

لذلك، أخفقت الدولة في القارة الإفريقية بعد الاسـتقلال في بناء مؤسسـات قوية وفعالة، بفعل الانقلابات العسـكرية والحروب الأهلية، وعجزت في النهاية عن بناء اندماج وطني حقيقي، لكونها لم تكن ذات طابع مؤسساتي بالقدر الكافي، ما أدى إلى ظهور كيانات اجتماعية سحبت ولاء المواطنين من الدولة، وأصبحت تقوم بالوظائف التي من المفروض أن تقوم بها الدولة. وبحسـب الباحثة **فرست روث** (F. Ruth)، فإن دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا هي مجرد تقليد واستمرار للدولة الاستعمارية، من ناحية هيكل الهيمنة والمراقبة الإدارية العليا، وبمشاركة أقلية من السكان، والتي تطبق مناهج المستعمر في تسيير الإدارة والجيش وباقي الهيئات. بالتالي، فإن الأسس

التي ولدت الفساد بقيت مستمرة في عهد الاستقلال، بل أصبحت أكثر حدة وقوة من ذي قبل(59).

وفقًا لـهنتنجتون، كان الفساد في إفريقيا جسرًا بين أولئك الذين يمسكون زمام السلطة السياسية وأولئك الذين يسيطرون على الثروة؛ لأنه فسح في المجال أمام الطبقتين اللتين كانتا متباعدتين في المرحلة الأولية لأنظمة الحكم القومية الإفريقية كي تستوعب الواحدة منهما الأخرى؛ فأصبح المليونيرات الجدد يشترون لأنفسهم مقاعد في المجالس النيابية التمثيلية، ومن ثم يصبحون شركاء في النظام السياسي بدلاً من أن يكونوا المناوئين المبعدين عنه؛ وربما كان هذا سيحدث لو لم يمنحهم فساد النظام هذه الفرصة(60).

وفقًا لمرتكز الشرعية والمشروعية، يقع الفساد عند الانحراف عن السلطة القانونية المشروعة، وقيام السلطة الأبوية، التي يتحرر من خلالها الزعيم من الأنظمة المحددة لقواعد ممارسة الحكم، ويصير الحكم سلطانيًّا مطلقًا. حينذاك تصير الرشوة ومختلف الممارسات غير المشروعة أمرًا مقبولاً، ما دام الحكم والإدارة يخضعان لمعايير الذاتية والمكانة الشخصية. وهذا التحليل ينطبق على الكثير من الدول الإفريقية التي تعرف أزمة مشروعية، من أبرز مظاهرها استمرار الممارسة الشخصية للسلطة، خصوصًا في ظل توجه العديد من القادة الأفارقة خلال العقدين الأخيرين لتعديل الدساتير لضمان بقائهم في السلطة، والابتعاد عن الحكم المستمد من الشعوب، واستمرار إقامة أنظمة استبدادية يمثل الجيش فيها المصدر الحقيقي للمشروعية والممارس الفعلي للسلطة. وهذا ما يجعلها غارقة في الفساد، الذي يأخذ شكل الفساد "النيوباتريمونيالي"، تكون الدولة فيه بمنزلة ملك خاص للقيادة السياسية، فالحاكم يقرر بمفرده، ويعزز في المقابل ولاء الداعمين له في إطار علاقة الرئيس=العملاء(61).

في عملية الاحتواء هذه للعملاء، يتم اللجوء إلى أشكال مختلفة من الإرشاء السياسي، باعتباره: "عملية إسباغ منافع مادية أو رمزية (مناصب في السلطة)، وغالبا ما يرتبط الشكلان، من طرف السلطة الحاكمة استنادا على سلطتها التقديرية، وخارج قواعد الاستحقاق والمنافسة الشريفة، على نخبة سياسية (زعماء الأحزاب) أو ثقافية (علماء الدين، الإعلاميون، الأكاديميون والمفكرون) أو اقتصادية (رجال الأعمال وكبار الملاك والأثرياء)، أو إدارية (ضباط الجيش والشرطة والقضاة)، مقابل إسهاماتها في تبرير وشرعنة السلطة الحاكمة وتأييدها، أو الانخراط فيها، أو تقبلها أو

الخضوع لها"(62). الشـــيء الذي يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية نتيجة فقدان الشـــعوب الثقة في هذه الهيئات والمؤسسات، وانتشـــار الثقافة السياسية التي يحتل فيهـــا القانـــون والدولة موقعا غامضا، وتصبح فيها الحـــدود بين العام والخاص غير واضحة، وتلعب فيها الولاءات الشخصية والجمعيات السرية أدوار رئيسة(63)، مما يســـود معه التلاعب بالموارد العامة، وتتداخل المصالح بين رجال السياســـة ورجال الأعمال(64).

تعد العلاقة الإيجابية بين الدولة الريعية والفســـاد أمرًا يكاد يكون محســـومًا؛ إذ أدى ارتفاع الموارد الريعية في بلدان كثيرة، وفي جميع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، إلى انتشار الفساد وارتفاع مستوياته. فالحصول على هذه الموارد من دون عناء حقيقي، وانخفاض أو انعدام الرقابة المالية، يشـــجعان على الفســـاد، ويدفعان إلى العبث أو تحويل المداخيل المالية بسهولة، مع إمكان تغطية العجز الناتج من الفساد، بحكم أن المورد الريعي ما زال موجودًا(65). فالعائدات الريعية، خصوصًا النفطية، من شأنها أن تســـتخدم أداة لتقليص المســـاءلة الداخلية والتمثيل أو من أجل مضاعفة الفســـاد والطابع التسلطي، عبر خفض قيمة الضرائب المفروضة على الشعوب ورفع الإنفاق الحكومي المباشـــر وغير المباشر(66). كما يشجع الاقتصاد الريعي عقلية المضاربة التي تكتسبها النخبة الحاكمة من جراء سعيها إلى تحقيق فرص الربح في جو مناسب نفسيًّا لإمكانية الكسب بدون تكلفة، لذلك فقد كان **ابن خلدون** من أوائل الرافضين لفكرة تزاوج الثروة بالسلطة لما في هذا الأمر من مضرَّة بالرعايا ومفسدة للجباية، ذلك أن الحاكم، في نظر **ابن خلدون**، يجب أن يكون خادمًا للرعية، مهتمًّا بشـــؤونها، لا منافسًا لها، على أساس أن المنافسة بينهما إن حدثت فهي غير متوازنة وغير متكافئة، لكون الحاكم يملك من النفوذ ما يمكّنه من التحكم في الأسواق بتحديد أثمان السلع والخدمات؛ مما يؤثر ســـلبيًّا في توازن الدولة إذ يحقق الحاكم أرباحًا كثيرة، فتزداد ثروته، ويكثر جاهه وسلطانه، ويستبد على رعيته، فلا يُقرب إلا من ولاه، ولا يتجبر إلا على من عاداه(67). مما ينتج عنه تعمق الســـلوك الســـاعي للحصول على الريع بأي ثمن في المجتمع، ومنه يُكســـب الاقتصاد الريعي الأفراد عقلية الهرولة واللهث وراء الريع، التي تصبح متحكمة بالسلوكات السياسية والاجتماعية كافة(68).

توصل **رباح أرزقي وثوررفالدير جيلفسون** في دراسة عن العلاقة المتبادلة بين المصادر الريعية والديمقراطية والفساد، في 29 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء، ما بين 1985

و2007 إلـــى مجموعة نتائج، منها أن ارتفاع حجم الدخول الريعية يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفساد، لاسيما في البلدان الأقل ديمقراطية. وفي الاتجاه نفسه خلصت دراسة أخرى إلى أن ارتفاع نسبة الدخول الريعية من النفط يقابلها ارتفاع في نسبة الفساد. هذه المعادلة كانت نتيجة دراســة شــملت 30 دولة مصدِّرة للنفط في الفترة 1992–2005، منها ثماني دول من إفريقيا جنوب الصحراء(69).

لا شك أن الأوضاع الاجتماعية السائدة في كثير من الدول الإفريقية، المرتكزة على التقســيم الإثني والعرقي، والمتباينة في الاســتفادة من الموارد العامة للدولة، تشجع على انتشار الفساد. فلقد أوضحت الدراسات ارتباط الفساد بتردي حالة توزيع الثروة والدخــل؛ فكلما حدث إخلال كبير في تقســيم الموارد بين مناطق الدولة الواحدة، خصوصًا المتعددة الإثنيات منها، تزداد فرص الفساد؛ لأن الجميع يبحث عن مصادر أخرى لجلب الثروة(70). فمن المتوقع أن يقوم الوزير الذي ينتمي إلى جماعة عرقية معينة بالتعجيل بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعة على حساب غيرها. ومن الأمثلة الطريفة على ذلك أن أحد المثقفين النيجيريين عُيِّن وزيرًا للتعليم في أواخر عقد ستينات القرن الماضي فتوجه له الأهل والأصدقاء لمساعدتهم لقضاء بعض مصالحهم الخاصة خارج ما تســمح بعض الأطر التنظيمية، إلا أنه رفض في البداية وأصر على تطبيق القوانين المعمول بها، فما كان من أهله وعشــيرته إلا أن أعلنوا اســتياءهم وتبرؤهم منه؛ الشــيء الذي دفعه في النهاية لأن يخضع لمطالبهم. وعند اكتشاف أمره وتقديمه للمحاكمة بتهمة الفساد أكد أنه ليس فاسدًا بطبيعته، لكن النسق الاجتماعي المحيط به هو الذي دفعه للفساد(71).

بصفة عامة، لا يتوقف تفشــي الفســاد وانتشــاره في إفريقيا على العوامل الداخلية فحســب، إنما يرتبط كذلك بمجموعة من العوامل الخارجية، والمتمثلة في الأنشطة المشــبوهة للشركات متعددة الجنسيات والحكومات الأجنبية، ومؤسسات ووكالات المســاعدات الأجنبيــة، فكل هذه الكيانات تســعى إلى تعزيز مصالحها السياســية والاقتصادية في الدول الإفريقية بكل الطرق والأشــكال الممكنة المشــروعة وغير المشــروعة، فلا تترد الشــركات والمؤسســات في دفع الرشاوى والعمولات لإبرام العقود والصفقات والحصول على الامتيازات والحماية(72)، فلقد أوضحت دراســة كمية وجود علاقة بين حجم أرباح الشــركات متعددة الجنســيات ومؤشر الفساد في

الدول المضيفة، أي إنه كلما كان الفساد أعلى ازدادت أرباح الشركة؛ مما يعني أن جزءًا من أرباح الشركات هو نتيجة لبيئة الفساد التي تعمل في نطاقها(73). لذلك أكدت بعض الدراسات أن 97 بالمئة من الأموال المهربة من إفريقيا تخرج عن طريق صفقات التهريب غير القانونية، والتهرب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في القارة الإفريقية، الذي يأتي في الغالب عن طريق استغلال بعض الثغرات القانونية لتجنب دفع الضرائب(74). وتكون ممارسات هذه الشركات والمؤسسات في كثير من الأحيان بمباركة من حكوماتها الوطنية، فحتى وقت قريب كانت بعض الدول الكبرى تسمح لشركاتها الدولية باقتطاع مبالغ تُدفع على شكل رشاوى في الخارج من فاتورة ضرائب هذه الشركات(75).

لقد تبين من خلال قضايا الفساد الكبرى التي تم الكشف عنها في إفريقيا أنه دائمًا ما كان لها بُعد دولي، يتمثل في وجود شريك أو وكيل أجنبي، فإما أن يكون مانح الرشوة والعمولات للمسؤولين الفاسدين شركة أجنبية، وإما أن يثبت تورط حكومات ومؤسسات دولية في تلك القضايا. ولعل من أبرز وأكثر أشكال مساهمة البعد الدولي في فساد السياسيين الأفارقة وجود حسابات مصرفية سرية في دول أجنبية يتم إيداع عائداتهم من الفساد فيها(76). فحسب **كار** (Kar) **وكارترايت سميث** (Cartwright–Smith) فإن القارة الإفريقية خسرت حوالي 854 مليار دولار خلال الفترة ما بين 1970–2008، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 22 مليار دولار. هذا المبلغ التراكمي كبير مقارنة بكل ما حصلت عليه القارة الإفريقية من ديون خارجية ومساعدات إنمائية خلال الفترة نفسها، وتبقى أهم عشر دول إفريقية مصدر هذه الأموال المهربة هي: نيجيريا 217.7 مليار دولار، ومصر 105.2 مليارات دولار، وجنوب إفريقيا 81.8 مليار دولار، والمغرب 33.9 مليار دولار، وأنغولا 29.5 مليار دولار، والجزائر 26.1 مليار دولار، وكوت ديفوار 21.6 مليار دولار، والسودان 16.6 مليار دولار، وإثيوبيا 16.5 مليار دولار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية 16.2 مليار دولار(77). ولا شك أن هذه الأرقام تضاعفت خلال العقد الأخير، خصوصًا إذا علمنا، وفق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، أن القارة الإفريقية خسرت 88.6 مليار دولار سنويًّا نتيجة التدفقات المالية غير المشروعة خلال الفترة ما بين 2013–2015، من خلال التهرب الضريبي وتزوير الفواتير والسرقة، وهو مبلغ أكبر مما حصلت عليه من مساعدات خارجية للتنمية (48 مليار دولار) خلال الفترة نفسها(78)، التي هي في الأساس،

وفق **ألكســندر دوغين**، مجرد شــكل من أشكال السيطرة الاستعمارية الجديدة، التي يتم تنفيذها من خلال شراء النخب الإفريقية ما بعد الاستعمار لضمان الوصول إلى الثروات الطبيعية الإفريقية، خصوصًا الطاقة (النفط، الغاز) منها التي يتعاظم الاهتمام بها أكثر فأكثر(79).

وعلى خلاف هذه المعطيات التي تعبر عن مدى استشراء الفساد السياسي في القارة الإفريقيــة، وفي ظل تداعيات أزمة تراجع أســعار المواد الأولية قبل اندلاع الحرب الروســية-الأوكرانية وجائحة كوفيد-19 على اقتصــادات دولها، فقد زادت الديون الخارجية لأغلب الدول الإفريقية؛ إذ إنه وفق معطيات البنك الدولي تضاعف إجمالي الديون الخارجية لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال العقد الماضي، فانتقل من 322 مليار دولار سنة 2010 إلى 665 مليار دولار سنة 2018 ليصل إلى 790 مليار دولار ســنة 2021(80). وبذلك فإن تقارير صندوق النقد الدولي أحصت في بداية 2020 عشــرة بلدان إفريقية الأكثر دينًا مقارنة بمتغير الإنتاج الداخلي الخام في العالم، من بين هذه الدول نجد الســودان بدين عمومــي يوازي 207 بالمئة من الناتج الداخلي الخــام، وإريتريا بـ 165 بالمئة، والــرأس الأخضر بـ 123 بالمئة، وموزمبيق بـ 109 بالمئة. وتعبئ العديد من الدول الإفريقية مواردها المالية من أجل خدمة الديون التي قد تتجاوز 25 بالمئة من عائداتها المالية؛ ما يحد من إنفاقها لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة لشعوبها(81). وقبل جائحة كوفيد-19 أنفقت 30 دولة إفريقية على سداد خدمــة دينها العام أكثر مما أنفقتــه على الرعاية الصحية. مثلاً غامبيا أنفقت ما يزيد عــن تســعة أضعاف قيمة ميزانيتها الصحية على خدمة الديــون، بينما أنفقت أنغولا والكونغو ست مرات ما أنفقته على القطاع الصحي(82).

رابعًا: انعكاسات الفساد السياسي على الأمن الإنساني بدول إفريقيا جنوب الصحراء

يعد فســاد القادة السياســيين أحد أهم الأسباب الرئيسية لظاهرة الفقر وفشل تجارب التنمية في البلدان النامية لاسيما في إفريقيا؛ فالفساد في إفريقيا لا يزال يمثل واحدًا من أعظم التحديات للديمقراطية في مختلف أقاليم القارة. لقد عرفت دول إفريقية عدة اختلاسات موارد عامة من طرف قادة، وهذا ما ترتب عليه فقر ومديونية، وبالنتيجة

مشـــاكل اجتماعية واقتصادية تعانيها تلك البلدان إلى اليوم(83). وجدير بالإشارة أن الفســـاد ليس ممارسات فردية خاصة فحســـب، إنما يتحرك من خلال "أطر شبكية" و"مافيات" منظمة. وهكذا تكتسب ممارسات الفساد نوعًا من "المؤسسية" في إطار تلك "المنظومات الشبكية". وعلى الصعيد الاجتماعي يؤدي اقتصاد الفساد عادة إلى توزيع الدخول بشـــكل "غير مشروع"، ويُحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعيـــة؛ الأمـــر الذي يكرس التفاوت الاجتماعـــي، ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي، ويعرِّض شرعية النظام السياسي للتأكل المستمر(84).

يرتبط الفســـاد المكثف مع الفقر المســـتوطن والواسع الانتشار، رغم أن هذه العلاقة السببية تذهب في كلا الاتجاهين. بعض البلدان تبقى فقيرة؛ لأنها فاسدة، كما يمكن أن ينتشر فيها الفساد بكثافة لأنها فقيرة(85). ومن بين أهم الدراسات في هذا الشأن دراســـة لجوبتا (GUPTA) تبين أن ارتفاع مســـتوى الفساد يؤدي إلى تفاوت الدخل وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة مطردة في معدلات الفقر. وفي هذا الســـياق، تؤكد تقارير منظمة الشـــفافية الدولية أن الفســـاد يوقع ملايين الناس في فخ الفقر، وأن من بين الدول العشـــر الأكثر فســـادًا في العالم ما يعادل نحو النصف من إفريقيا جنوب الصحراء(86). وبالنتيجة، فالفســـاد السياســـي أدى إلى تفاقم الفقر في معظم دول إفريقيـــا؛ فمـــع اندلاع جائحة كوفيد-19 في 2020 زيد حوالي 30 مليون إفريقي إلى الفئة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع، فبينما كان أكثر من 445 مليون شـــخص (أي ما يعادل 34 بالمئة من ســـكان القارة الإفريقية) يعيشـــون تحت خط الفقر(87)، فإن التقديرات في 2021 تشير إلى أن هذا العدد وصل إلى 490 مليون شخص، وهذا يزيد بمقدار 37 مليون شخص عما كان متوقعًا بدون وباء كوفيد-19(88).

إن هـــذا التطـــور في عدد الفقراء مـــن الممكن أن ينتج عنه رد فعل مضاد من طرف الجماهير الفقيرة عن طريق الانخراط في الصراعات لمعالجة مشـــاكلهم، وبســـبب فقدانهم لحاجاتهم الإنسانية الأساسية(89)، وهو ما أكده التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بداية عام 2023 تحت عنوان "رحلة التحول إلى التطرف في إفريقيا: مســـارات التجنيد وفك الارتباط"، الذي أبرز أن العوامل الاقتصادية (نقص الدخل وفرص العمل، وضيق سبل العيش) والإحباط من الإجراءات الحكومية لتوفير فرص الشـــغل، واستمرار انتهاكها لحقوق الإنسان، تشـــكل العوامل الرئيسية لتوجه

الشباب في القارة الإفريقية للالتحاق بالجماعات المتطرفة؛ إذ أكد حوالي 25 بالمئة من جميع المجندين الذين تم استجوابهم لإعداد مادة هذا التقرير أن نقص فرص العمل هو الدافع الرئيسي لانضمامهم لهذه الجماعات(90). لذلك أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الأكثر تأثرًا بالعمليات الإرهابية؛ فقد وقع بها 26 بالمئة من مجموع الهجمات الإرهابية على الصعيد العالمي خلال عام 2021، التي بلغت 5218 هجومً؛ مما جعلها تستحوذ على نسبة 48 بالمئة من عدد القتلى الناتجين عن هذه الهجمات (91). زيادة على كون النزاع والعنف المنتشر في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء تسبب في 11.6 مليون حالة نزوح داخلي خلال نفس السنة، وهو أعلى رقم يتم تسجيله على الإطلاق في هذه المنطقة(92).

كما أنه، وفي ظل الأزمات الدولية الراهنة (تداعيات جائحة كوفيد-19، والحرب الروسية-الأوكرانية) والصراعات التي تعيشها دول إفريقية عدة وتزايد الظواهر المناخية المتطرفة، قدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن نحو 346 مليون شخص في إفريقيا يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد؛ ما يعني أن ربع سكان القارة ليس لديه ما يكفي من الطعام(93)، علمًا بأن القارة الإفريقية تستورد حوالي 85 بالمئة مما تستهلكه من القمح. لهذا أكد تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022"، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزارعة (الفاو)، في يونيو/ حزيران عام 2022، استمرار التفاوتات الإقليمية في انعدام الأمن الغذائي؛ إذ توضح الأرقام أن القارة الإفريقية هي التي تحملت عبئها الأكبر، فقد واجه واحد من كل خمسة أشخاص في إفريقيا (20.2 بالمئة من السكان) الجوع في 2021 مقابل 9.1 بالمئة في آسيا و8.6 في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي و5.8 بالمئة في أوقيانوسيا وأقل من 2.5 بالمئة في أميركا الشمالية وأوروبا(94).

أما على مستوى التعليم، فدول إفريقيا جنوب الصحراء تضم أكبر عدد من الأطفال غير الملتحقين بالتعليم على الصعيد العالمي، والذي بلغ حوالي 100 مليون طفل سنة 2019. كما أنها تضم أعلى معدل للأطفال غير الملتحقين بالمدارس يُقدَّر بواحد من كل خمسة أطفال في سن التعليم الابتدائي (18.8 بالمئة)، وواحد من كل ثلاثة مراهقين في سن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي (36.7)، وواحد من كل اثنين

للشباب في سن المرحلة الثانية من التعليم الثانوي (57.5 بالمئة)(95).

يعد قطاع الصحة مثالاً واضحًا على الانعكاسات الكارثية للفساد السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث يتم التلاعب بميزانيات مشاريع البنيات التحتية الصحية وآليات شراء الدواء وإدارته في المستشفيات الإفريقية، ويكون الهدف في الغالب تحويل الأموال إلى جيوب مسؤولين كبار في الدولة، فضلاً عن رفع تكلفة الرعاية الصحية، فالمرضى يدفعون تكاليف زائدة غير منصوص عليها في القانون، وفي بعض دول المحيط الهادي وإفريقيا، يكون 38 بالمئة من مصاريف الولادة في المستشفيات رشاوى للعاملين، وتنخفض النسبة إلى 17 بالمئة في حالة العلاج(96)، خصوصًا في ظل ضعف عدد العاملين في قطاع الرعاية الصحية بالقارة الإفريقية، نتيجة الفساد وتراجع الميزانيات المخصصة لهذا القطاع في سياق السياسات التقشفية التي اعتمدتها الدول الإفريقية تطبيقًا للتوجهات الليبرالية التي أملتها عليها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، فعدد الأفراد العاملين في هذا القطاع لا يتعدى ثلاثة ملايين فرد، أي ثلاثة أطباء لكل 10 آلاف نسمة، مقارنة بنحو 30 طبيبًا في الأميركتين، وما يزيد على 40 طبيبًا في أوروبا(97).

لذلك، لا تزال صحة الأمهات والأطفال تثير قلقًا كبيرًا في القارة الإفريقية؛ إذ لا تزال دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى حدود عام 2018 تعاني أعلى نسب وفيات بين الأطفال دون سن الخامسة في العالم، وتندرج الصومال ونيجيريا وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا ضمن البلدان التي تعاني أعلى معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة، والذي يزيد فيها على 100 وفاة لكل 1000 مولود حي. ويزيد هذ المعدل 20 مرة عن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في منطقة أستراليا ونيوزيلندا و14 مرة في كل من أوروبا وأميركا الشمالية. وفي 2017، سجلت إفريقيا جنوب الصحراء أعلى مستوى لوفيات الأمهات في العالم، وبلغ ذلك 534 وفاة لكل 100 ألف مولود حي، وحلَّت جنوب آسيا في المرتبة الثانية بمعدل 163 وفاة لكل 100 ألف مولود حي(98).

خـاتـمـة

بناء على ما سـبق، نخلص إلى نتيجتين رئيسـيتين: **أولًا**: أن مفهوم الفساد السياسي الذي تطور في السـياق الحضاري الغربي الذي هيمن عليه مؤخرًا الخطاب الداعي إلى تطبيق أفكار الليبرالية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، غير ملائم لدراسة الفساد والإحاطة بجميع جوانبه في دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ لأن سـياق نشـأة وتطور الدولة فيها مختلف تمامًا عن نشأتها وتطورها في السياق الغربي. فإذا كانت الدول الغربية تغلبت على الانقسامات العرقية والإثنية بتشكيل هوية جامعة لها بتبني أنظمة سياسـية تعتمد التناوب على السـلطة من خلال الانتخابات مرتكزًا لها، وأن الفعل السياسي يكون عبر الأطر الرسمية (الأحزاب، النقابات، هيئات المجتمع المدني بصفة عامـة)، فإن الدولة في القارة الإفريقية لا تزال تعاني مجموعة من التحديات تعرقل تطورها التاريخي نتيجة اسـتمرار منازعتها من طـرف العديد من الكيانات الموازية (الإثنية والعرقية والحركات المسـلحة)، الناتجة عن مخلفات التقسـيم الاستعماري للقـارة الإفريقيـة، والتي تتدخل في الغالب القوى الخارجيـة حاليًّا لإذكائها خدمة لمصالحها القومية، مسـتغلة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها شـعوب القارة الإفريقية؛ ما يؤدي إلى هيمنة الفعل السياسـي خارج الأطر الرسـمية بالقارة الإفريقية؛ الشـيء الذي يستوجب إعادة النظر في مفهوم الفساد السياسي لاستيعاب هذا المعطى، الذي لا توليه اهتمامًا وجهةُ النظر الغربية للفساد، ومن شأنه أن يكون منطلقًا لتكوين نظرة عامة عن مناطق تغلغل الفسـاد السياسـي في الدول الإفريقية، لبلورة خطاب إفريقي خاص لمواجهة ومحاربة الفسـاد السياسـي، يتجاوز توجهات الدول الغربية وإملاءات مؤسسـاتها المالية، التي تجعل محاربة الفسـاد رهينة بمزيد من التوجه نحو خوصصة الخدمات العامة وبيع أصول الدولة للقطاع الخاص.

ثانيًـا: أنه بقدر مـا تعرفه دول إفريقيا جنوب الصحراء من اسـتمرار لهدر مواردها وثرواتها نتيجة استشـراء الفساد السياسي في مفاصل السلطة السياسية الحاكمة، من خلال التحالف بين النخب المحلية الفاسدة (المدنية والعسكرية والاقتصادية) الطامحة دائمًا للبقاء في السلطة لضمان استمرارها في الاستفادة من الامتيازات التي تخولها لها، والقوى الخارجية التي يهيمن عليها الجشع للربح، بقدر ما تعيش شعوبها تحت ضغط غياب متطلبات الأمن الإنساني لضمان العيش الكريم، الشيء الذي يؤدي إلى

دفــع شــبابها إما نحو طلب الهجرة، التي تكون غالبًــا غير نظامية وتنتج عنها مآس إنسانية، أو نحو التطرف والانضمام إلى الجماعات المسلحة التي تغذي الصراعات فــي العديــد من المناطق الإفريقية، خصوصًا في ظــل عولمة الإرهاب، الناتجة عن خطــاب الدول الغربية التي اســتغلت مواجهته ومحاربته لإشــعال فتيل الصراعات والحرب في مناطق عدة لضمان اســتمرار هيمنتها على مقدرات العالم، ســواء أكان من خلال تسويغ تدخلاتها العسكرية في هذه المناطق بشكل عام (الولايات المتحدة الأميركية) أم في الدول الإفريقية بصفة خاصة (فرنسا)، أم تقديم المساعدات لفرض توجهاتها الاقتصادية والسياســية على الدول المتلقية لها، لضمان تبعيتها لها في ظل تزايد التنافس والصراع الدولي على مناطق النفوذ نتيجة صعود قوى أخرى وتطلعها إلى منافسة الهيمنة الغربية، مثل الصين والهند وروسيا.

المراجع

(1) مــن أهــم قضايا الفســاد التي تم التبليغ عنها في القارة الإفريقيــة: اختلاس كل من موبوتو سيســي ســيكو (Mobutu Sese Seko) رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة ما بين (1965–1997) 12 مليار دولار، والجنرال ساني أباتشا (General Sani Abacha) رئيس نيجيريا خلال الفترة ما بين (1993–1998) 4 مليارات دولار، وباكيلي مولوزي (Bakili Muluzi) رئيس مالاوي خلال الفترة ما بين (1994–2004) 11 مليون دولار، وتشارلز تايلور (Charles Taylor) رئيــس ليبيريــا خلال الفترة ما بين (1997–2003) مليون دولار، وديبري ألاميزيغا (Diepreye Alamieyeseigha) حاكم ولاية بايلسا بنيجيريا خلال الفترة ما بين (1999–2005) مليون دولار، وســرقة 500 ألف دولار من طرف فريدريك تشــيلوبا (Fredrick Chiluba) رئيس زامبيا ما بين (1991–2001)، وغســيل أمــوال بقيمة 4 مليون راند من طــرف جاكوب زوما (Jacob Zuma) رئيــس جنــوب إفريقيا خلال الفترة ما بين (2009–2018). كما أن شــركة ألف (Elf) الفرنســية المتخصصة بالبترول، والمملوكة للدولة كانت تدفع إلى عمر بانغو رئيس الغابون ما بين 1967–2009) سنويا ما يعادل 10 ملايين يورو مقابل سيطرتها على استخراج النفط بالغابون، إضافة إلى كونها دفعت مبالغ كبيرة إلى رؤســاء انغولا والكونغو والكاميرون، مقابل الحصول على صفقات تنقيب.

انظر:

Oita Etyang, » Political Corruption and Justice in Africa «, in : Corruption in Africa: A Threat to Justice and Sustainable Peace, ed, Elizabeth Nduku & John Tenamwenye, (Geneva: University of Basel, 2014), p 73-74.

مصطفى خواص، الفســاد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء انعكاساته وآليات مكافحته، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص 133.

(2) وفق مؤشر مدركات الفساد المعتمد من طرف منظمة الشفافية العالمية، فدول إفريقيا جنوب الصحراء في ســنة 2022 حققت معدل عام قدره 32 درجة من أصل 100 درجة، إذ أن 44 دولة من أصل 49 دولة تنتمي لهذه المنطقة لازالت تسجل درجات أقل من 50 درجة. فإذا كانت كل من دولة سيشــل حققت 70 درجة وبوتســوانا والرأس الأخضر 60 درجة من أصل 100 درجة، مما مكنها أن تحتل على التوالي الرتبة 23 و25 عالميا، فباقي دول إفريقيا جنوب الصحراء كانت نتائجها على مســتوى مؤشــر مدركات الفســاد خلال هذه الســنة ضعيفة، وهو نفس الشيء الذي كانت عليه وضعيتها خلال العشر سنوات السابقة رغم بعض التغيرات الطفيفة. وهي على الشكل التالي: (الصومال 12/ 100، الرتبة 180 عالميا. جنوب السودان 13/ 100، الرتبة 178 عالميا. غينيا الاستوائية 17/ 100، الرتبة 171 عالميا. تشاد 19/ 100 الرتبة 167 عالميا. غينيا بساو 21/ 100، الرتبة 164 عالميا. الكونغو 21/ 100، الرتبة 164 عالميا. السودان 22/ 100، الرتبة 162 عالميا. اريتيريــا 22/ 100 الرتبة 162 عالميا. زمبابــوي 23/ 100، الرتبة 157 عالميا. نيجيريا 24/ 100، الرتبــة 150 عالميا. إفريقيا الوســطى 24/ 100، الرتبة 150 عالميــا. غينيا 25/ 100، الرتبة 147 عالميــا. الموزمبيــق 26/ 100، الرتبة 142 عالميا. ليبيريا 26/ 100، الرتبة 142 عالميا. الكاميرون 26/ 100، الرتبــة 142 عالميــا. مالي 28/ 100، الرتبة 137 عالميا. الغابون 29/ 100، الرتبة 126 عالميا. التوغو 30/ 100، الرتبة 130 عالميا...إلخ). أنظر:

Transparency International, »Corruption Perceptions Index 2020«, CC BY-ND 4.0 DE, (Berlin, 2023). Accessed on 22/11/2023, at: https://cutt.us/QuYHZ

(3) أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، المجلد الثالث، (بيروت: دار صادر، بدون تاريخ النشر)، ص335.

(4) محمد حليم ليمام، ظاهرة الفســاد السياســي في الجزائر الأســباب والآثار والإصلاح، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 66.

(5) رونالد كروزي، أندريه فيتوريا، جي. غيلتنر، «مناقشــة الفســاد ومكافحته عبر التاريخ»، في:

رونالد كروزي، أندريه فيتوريا، جي. غيلتنر، مكافحة الفساد عبر التاريخ من العصور القديمة إلى العصر الحديث (الجزء الأول)، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة 490 (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2022)، ص 18.

(6) باسم الزبيدي، «الفساد السياسي: نحو إنهاء غموض المفهوم»، مجلة المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 518، 2022)، ص 62-63.

(7) داود خير الله، «الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها»، في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 414.

(8) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 69.

(9) منير الحمش، «الاقتصاد السياسي للفساد»، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 328، 2006)، ص 63.

(10) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 69.

(11) الحمش، «الاقتصاد السياسي للفساد»، ص 63.

(12) مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ص 41-42.

(13) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 71.

(14) خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مرجع سابق، ص 41-42.

(15) مايكل جونستون، متلازمة الفساد الثروة، والسلطة، والديمقراطية، ترجمة نايف الياسين، ط1 (الرياض، العبيكان للنشر، 2008)، ص 35.

(16) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 72.

(17) هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، مكافحة الفساد: تحديات وحلول، ط1 (هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، 2020)، ص 17-18.

(18) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 71.

(19) جونستون، متلازمة الفساد الثروة، ص 34.

(20) ينس إيفو إنغلز، «الفساد ومكافحته في عصر الحداثة وما بعده»، في: رونالد كروزي، اندريه فيتوريا، جي. غيلتنر، مكافحة الفساد عبر التاريخ من العصور القديمة إلى العصر الحديث (الجزء الثانـي)، ترجمة إيهاب عبر الرحيم علي، عالـم المعرفة، العدد 491 (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب، 2022)، ص 29-31.

(21) حمدي عبد الرحمن حسـن، «ظاهرة الفسـاد السياسـي في إفريقيا جنوب الصحراء دراسة وتحليـل»، مجلة مصر المعاصرة، (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسـي والإحصاء والتشـريع، القاهرة، المجلد 84، العدد 132، 1993)، 75.

(22) الزبيدي، «الفساد السياسي، ص 66

(23) عبد الرحمن حسن، «ظاهرة الفساد السياسي في إفريقيا، ص 78.

(24) الزبيدي، «الفساد السياسي، ص 66.

(25) رونالد كروزي، «قضيتا لوكهيد (1977) وفليك (1981-1986): مكافحة الفسـاد باعتبارها ممارسة براغماتية في هولندا وألمانيا» «، في: رونالد كروزي، اندريه فيتوريا، جي. غيلتنر، مكافحة الفسـاد عبـر التاريخ من العصور القديمة إلى العصـر الحديث (الجزء الثاني)، ترجمة إيهاب عبر الرحيـم علي، عالم المعرفـة، العدد 491 (الكويت: المجلس الوطنـي للثقافة والفنون والآدب، 2022)، ص183.

(26) جونستون، متلازمة الفساد الثروة، ص 44.

(27) مصطفى خواص، «الفسـاد السياسي: المفهوم والمسير التاريخي»، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 6، 2016)، ص 58-59.

(28) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 84.

(29) خواص، «الفساد السياسي: المفهوم والمسير التاريخي»، ص 59.

(30) سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، (بيروت: دار الساقي، 2009)، ص 16.

(31) جونستون، متلازمة الفساد الثروة، ص 36-37.

(32) أميتاف أشاريا وباري بوزان، تشكيل العلاقات الدولية العالمية أصول حق العلاقات الدولية وتطـوره في ذكراه المئوية، ترجمة عمار بوعشـة، عالم المعرفـة، العدد 502 (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023)، ص 346-347.

(33) علـي مدونـي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاسـها على الأمن والاسـتقرار فيها، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسـكرة، 2013/ 2014)، ص 81. شـوهد بتاريخ 22/ 02/ 2023 على الرابط: https://core.ac.uk/download/pdf/35402278.pdf

(34) المرجع السابق، ص 82.

(35) خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي، «الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (جامعة دمشق، دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012)، ص 526-527.

(36) سيدي أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط1 (عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013)، ص 40.

(37) أحمـد محمـد أبوزيـد، «التنمية والأمن الإنسـاني: نحـو إطار مفاهيمـي متكامل»، مجلة الديمقراطية، (مركز الأهرام للدراسـات السياسـية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 17، العدد 68، 2017)، ص 73.

(38) المرجع السابق، ص 73.

(39) المرجع السابق، ص73.

(40) رانيا حسين خفاجة، «مهددات الأمن الإنساني في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 53، العدد 212، 2018)، ص 110.

(41) محي الدين يوسف، يازجي، «الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام»، ص 528.

(42) مارتيـن غريفيـش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسـية في العلاقات الدولية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 80.

(43) هانـس بيترمان –هارالد شـومان، فخ العولمة الاعتداء علـى الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، العدد 238 (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب، 1998).

(44) بانكاج ميشـــرا، زمن الغضب تاريخ الحاضر، ترجمة معاوية ســـعيدوني، عالم المعرفة العدد 505، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023)، ص 318.

(45) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة 435، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 228.

(46) البنـــك الدولـــي، تقرير عن التنمية في العـــام 2011 الصراع والأمن والتنمية، (القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2011)، ص 7.

(47) Carnegie Endowment for International Peace, Corruption The Unrecognized Threat to International Security, (2014), p 14. Accessed on 18/02/2023, at: https://cutt.us/W3FPV

(48) كاثرين ديكســـون ولياه وأورد، الطابور الخامس فهم العلاقة بين الفســـاد والنزاع، (المملكة المتحدة، منظمة الشفافية الدولية الدفاع والأمن، 2017)، ص 29.

(49) المرجع السابق، ص 3-6.

(50) المرجع السابق، ص 8.

(51) Paul Collier V. L. Elliott, and others, Breaking the Conflict Trap Civil War and Development Policy, (Washington, A copublication of the World Bank and Oxford University Press, 2003), p 126-127. Accessed on 18/02/2023, at: https://cutt.us/11cE0

(52) Carnegie Endowment for International Peace, Corruption The Unrecognized, p 15.

(53) ديكسون، وأورد، الطابور الخامس فهم العلاقة بين الفساد والنزاع، مرجع سابق ص 14.

(54) يورغن سورنسن، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة أسامة الغزولي، عالم المعرفة، العدد 480 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020)، ص 172.

(55) ديكسون، وأورد، الطابور الخامس فهم العلاقة بين الفساد والنزاع، مرجع سابق ص 14.

(56) نان تيان، أود فلورانت، ألكسندرا كويموفا، بيتر د. ويزمان، سايمن ت. ويزيمان، «التطورات العالمية في الإنفاق العسكري»، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2019،

ترجمة عمر سعيد الأيوب، أمين سعيد الأيوب؛ ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص 235.

(57) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 85.

(58) الرشيد أحمد الزروق، «الفساد وعرقلة الانتقال للديمقراطية.. إفريقيا جنوب الصحراء»، مجلة الديمقراطية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 12، العدد 47، 2021)، ص 32.

(59) خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص 106.

(60) صمويل هنتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوّ عبود، ط1 (بيروت، دار الساقي، 1993)، ص 80.

(61) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 93.

(62) خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص 109- 110.

(63) جونستون، متلازمة الفساد الثروة، ص 181.

(64) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 95.

(65) خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مرجع سابق ص118.

(66) فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء مراجعة نقدية، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 108-109.

(67) عنترة بن مرزوق، «المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد»، المجلة العربية للعلوم السياسية، (الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 30، 2011)، ص102.

(68) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 95.

(69) خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق ص 120.

(70) ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، ص 107.

(71) عبد الرحمن حسن، «ظاهرة الفساد السياسي في إفريقيا، ص 99.

(72) سمر محمد حسين أبو السعود، المساعدات الغربية والفساد في إفريقيا، ط1 (القاهرة، اصدرات مجلة قراءات إفريقية، 2020)، ص 172.

(73) وليد عبد الحي، «النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكل»، سياسات عربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 1، 2013)، ص 11.

(74) راوية توفيق، «الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء في التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد؟»، قراءات إفريقية، (المنتدى الإسلامي، لندن، العدد 33، 2017)، ص35.

(75) جونستون، متلازمة الفساد الثروة، ص 43.

(76) أبو السعود، المساعدات الغربية والفساد في إفريقيا، ص 172.

(77) Illicit financial flows: report of the High Level Panel on illicit financial flows from Africa, p 91-93. Accessed on 22/02/2023 at: https://cutt.us/DLcNX

(78) United Nations Conference on Trade and Development, Economic Development in Africa Report 2020 Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa, (Geneva, United Nations, 2020), p 25.

(79) ألكسندر دوغين، الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة عصر الإمبراطوريات الجديدة الخطوط العامة للجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة إبراهيم إستنبولي، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 388.

(80) The World Bank, International Debt Report 2022, (Washington. D.C, The World Bank, International Debt Statistics, 2022), p 35.

(81) مصطفى صايج، «إفريقيا بيت تحديات النزاعات ورهانات التنمية: استشراف 2063»، مجلة أراء حول الخليج، (مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد 162، 2021)، ص 47.

(82) Ben Chandler, COVID-19 & African Debt: Further distress or the beginning of a new paradigm ?, Mo Ebrahim Foundation, 2020, p 01. Accessed on 15/09/2022 at: https://cutt.ly/tVQ7rDf

(83) محمد هدية درياق، «غياب الإرادة –والفساد السياسي وتأثيرهما على اقتصادات الدول

الإفريقية»، مجلة جامعة ســرت العلمية (العلوم الإنســانية)، (جامعة سرت، ليبيا، المجلد 8، العدد 2، 2018) ص 109.

(84) محمود عبد الفضيل، «مفهوم الفساد ومعاييره»، في: إسماعيل الشطي والياس سابا وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 84.

(85) جونستون، متلازمة الفساد الثروة، ص 59.

(86) أحمد الزروق، «الفساد وعرقلة الانتقال للديمقراطية، ص 22.

(87) African Development Bank, African Economic Outlook 2021 From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa, (Abidjan, 2021), p 23.

(88) UNCTAD, Economic Development in Africa Report 2021:Reaping the potential benefits of the African Continental Free Trade Area for inclusive growth, accessed on 22/02/2023 at : https://cutt.us/JW6rK

(89) درياق، «غياب الإرادة –والفســاد السياســي وتأثيرهما على اقتصادات الدول الإفريقية»، ص 111.

(90) United Nations Development Programme, Journey to Extremism in Africa Pathways to Recruitment and Disengagement, (2023), p17. Accessed on 23/03/2023 at: https://cutt.us/oQvx3

(91) Ibid, p 49.

(92) مركز رصد النزوح الداخلي (IDMIC)، التقرير العالمي عن النزوح الداخلي 2022: الأطفال والشباب في النزوح الداخلي، (2022)، ص 31.

(93) "انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: ربع ســكان القارّة ليس لديه ما يكفي من الطعام"، أخبار الأمم المتحدة، (12 يوليوز 2022)، شوهد بتاريخ 15/ 02/ 2023 على الرابط:

https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106622

(94) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن

الغذائي والتغذية في العالم 2022: إعادة توجيه السياســات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، (روما، منظمة الأغذية الزراعة، 2022)، ص Xiv.

(95) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Education in Africa: Placing equity at the heart of policy, (Paris, 2023), p 86.

(96) خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص 279–285.

(97) جون نكنغاسونغ، «نظام جديد للصحة من أجل إفريقيا الحلول الإقليمية هي ما نحتاج إليه لكــي نتجاوز الجائحة القادمة»، مجلة التمويل والتنمية، (صندوق النقد الدولي، واشــنطن، العدد 58، 2021)، ص 52.

(98) United Nations Children’s Fund, Levels & Trends in Child Mortality, (2019). Accessed on 23/03/2023 at: https://cutt.us/hfXj7

الوساطة في النزاعات في العالم العربي

Conflict Mediation in the Arab World

إعداد: هيئة تحرير مجلة لباب -By the Editorial Committee of Lubab

ملخص

يتناول هذا الكتاب الجماعي نتائج خمس عشرة من مبادرات الوساطة الدولية والإقليمية في مختلف الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وينصب التركيز على الأزمات السورية واليمنية والليبية، فضلاً عن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني المستمر، والصراع الشيعي-السني في العراق، والحوار الوطني في الجزائر، وغيرها من النزاعات الممتدة. ويقدم دراسات تفكيكية ونقدية لأكثر من اثني عشر باحثًا وممارسًا للدبلوماسية الدولية واستراتيجيات حل الصراعات من الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربي بما لها وما عليها، بمعنى تقييم آفاق عمليات الوساطة الدولية والإقليمية وأيضًا أوجه قصورها

يجادل محررا الكتاب، فريحات وسفينسون، بأن "مشكلة الصراعات المسلحة وتعقيداتها المتزايدة في العالم العربي لم تلق حتى الآن استجابات مؤسسية إقليمية لإدارة الصراعات". ويخدم الكتاب غرضين مترابطين: أ. استخدام البحوث والمعارف العلمية الحالية عن الوساطة الدولية لتحليل عمليات الوساطة في العالم العربي وفهمها بشكل أفضل. وقد تم تحليل الحالات في العالم العربي في الغالب حتى الآن من خلال التقارير والبحوث التي لا تتعامل مع المؤلفات النظرية والرؤى. ب. استخدام الرؤى المستخلصة من المنطقة لدفع بحوث الوساطة إلى الأمام

كلمات مفتاحية: الوساطة، الصراع، الدبلوماسية، العالم العربي، الأزمة.

Abstract

This edited volume examines the outcome of 15 initiatives of international and regional mediation in various conflicts in the Middle East and North Africa. It focuses on the Syrian, Yemeni and Libyan crises, as well as the ongoing Israel-Palestine conflict, the sectarian conflict in Iraq, national dialogue in Algeria and other protracted conflicts. The volume offers deconstructive and critical studies by more than a dozen researchers and experts in international diplomacy and conflict resolution from the United States, Europe and the Arab world, evaluating the prospects and shortcomings of international and regional mediation processes.

The book's editors, Ibrahim Fraihat and Isak Svensson, argue that the problem of armed conflicts and their increasing complexities in the Arab world have not yet received regional institutional responses for conflict management. The book serves two interrelated purposes: (a) to use current scientific research and knowledge on international mediation to analyse mediation processes in the Arab world and enhance their understanding. (Cases in the Arab world have mostly been analysed so far through reports and research that do not engage with theoretical frameworks and perspectives.) (b) to employ insights derived from the region to propel mediation research forward.

Keywords: Mediation, Conflict, Diplomacy, the Arab world, Crisis.

عنوان الكتاب

الوساطة في النزاعات في العالم العربي

Conflict Mediation in the Arab World

تحرير: إبراهيم فريحات وإسحاق سفينسون

مراجعة: هيئة تحرير مجلة لباب

تاريخ النشر: 30 أكتوبر/تشرين الأول 2023

اللغة: الإنكليزية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 427

تتناول الفصول الخمسة عشر في الكتاب لمنظِّرين وباحثين وممارسي الوساطة في الصراعات الدولية من الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربي إشكالية من شقين ظلت مغيبة عقودًا، خاصة منذ "الانتفاضات العربية" في 2011 وما حققته أو عجزت عن تحقيقه الجولات المتوالية لوساطات الأمم المتحدة في الأزمات السورية واليمنية والليبية وغيرها، فضلاً عن مساعي الهيئات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي. هي وساطات مفتوحة دون رصيد ملموس في إنهاء الصراعات من المحيط إلى الخليج بفعل تعثرات نسق التحول التدريجي (Transitology) الذي تكرسه نظرية الانتقال الديمقراطي (Democratization theory). ويتمثل الشق الأول في توظيف النظريات والمنطلقات المتداولة في الوساطة الدولية في تقديم "تحليل واستيعاب أفضل لعمليات الوساطة في العالم العربي"، كما يقول المحرران فريحات وسفينسون (ص 2). أما الشق الثاني فهو اعتماد الرؤى الجديدة التي يمكن استخلاصها من مسارات الوساطة ونتائج ممارستها في شتى الصراعات والأزمات العربية القديمة والجديدة من أجل "تطوير البحث العلمي في حقل الوساطة الدولية"، أي الانطلاق من منهجية توظيف النظريات القائمة في البحث الميداني العربي واستنباط مفاهيم وأطر نظرية جديدة لتعزيز المعرفة في هذا الحقل من حقول الدبلوماسية وتسوية الصراعات في منحاه العالمي (منطلقات نظرية دولية، ممارسة ميدانية عربيًّا، تنظير جديد دوليًّا).

تتدرج فصول الكتاب وفق تسلسل ثلاثة أقسام رئيسية: أولاً: المآلات والتحديات العامة للوساطة في العالم العربي، ثانيًا: الوساطة في الدول العربية أو التي تقوم بها أطراف عربية، وثالثًا: وساطة المستوى المحلي في العالم العربي. ويسعى جل المساهمين في الكتاب لبلورة تحليل نقدي لأوجه الفعالية وأوجه التعثر أو الفشل لمبادرات الوساطة في الأزمات والصراعات العربية، من الأزمة السورية واليمنية والليبية، والحرب الأهلية في دارفور، والصراع الخفي الممتد بين الشيعة والسنَّة في العراق، وآفاق التسوية وتحقيق العدالة في الصومال، فضلاً عن صراعين مفتوحين في الضفة الغربية: الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وإلى أين وصلت وساطة الولايات المتحدة التي كانت في وقت من الأوقات "راعية السلام" وقوة الدفع نحو "حل الدولتين"، وأيضًا الانقسام السياسي طويل الأمد بين حركتي فتح في رام الله وحماس في غزة منذ انفصال العام 2007. ويقدم أحد الفصول خلاصة مهمة عن حصيلة دول

المجتمع المدني في إحلال السلام خلال ما سمي بـ"العشرية السوداء" في الجزائر.

من أهم ما يقدمه الكتاب اعتماد المساهمين فيه معادلة التقييم البراغماتي لتجارب الوساطة في شتى الجغرافيات السياسية العربية من العراق إلى الجزائر بما لها وما عليها. وكما قال وليام زارتمان (William Zartman)، أحد المنظّرين في حقل الصراعات وسبل تحولها وتسويتها، في تقديمه للكتاب: "بالتزامن مع زيادة عدد النزاعات والوساطات في المنطقة، فإن سجل فشل الوساطة يوضح معضلة الوساطة بشكل حاد" (ص. xii–xi). ويشدد زارتمان، صاحب نظرية "نضج النزاعات" (Ripeness Theory) ونظرية "الجمود المضر" (Hurting stalemate)، على أهمية قبول الأطراف بالحوار والجلوس إلى طاولة التفاوض، ويفترض تميز الوساطة المحلية وخلوها من التأثيرات المصاحبة للوساطات الخارجية سواء أكانت عبر الأمم المتحدة أم عبر وسطاء دول كبرى أو حتى تلك المبادرات من دول عربية أو منظمات إقليمية. لكنه يستحضر فكرة الاستثناء العربي على القاعدة الدولية قائلاً: "تعد نقاط الضعف هذه في الوساطة اعتيادية ويتم تحليلها هنا وفق المعايير القياسية، ولكن قد يوجد المزيد مما يميز حالة العالم العربي" (ص. xii). ويشير إلى أن للصراعات تأثيرًا بالغًا على النسيج الاجتماعي، وقد ردد العرب مثلاً شائعًا: "أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب" (النظرية الانقسامية للأنثروبولوجي غلنر) ثم يستدرك أن الصراعات التي أعقبت ما أطلق عليه "ثورات الربيع العربي" قد تسببت في انشطار النسيج الاجتماعي العربي وتشظيه نتيجة حدوث حروب أهلية أو نزاعات طائفية. في الوقت ذاته، كما يلاحظ زارتمان، على الرغم من تراجع معدلات العنف والنزاعات في إفريقيا، فقد تزايدت وتيرة التوترات والنزاعات بمعدلات غير مسبوقة في المنطقة العربية.

تعكس فصول الكتاب في بعديْها التحليلي والنقدي تركيز العدسة ليس على منطلق واحد للوساطة في أي صراع أو تنميطها من الناحية العملية، بقدر ما تتوخى تحليل تباين المنطلقات الإجرائية والآليات الدبلوماسية التي يوظفها الوسطاء الدوليون (أجانب، عرب، عرب أميركيون..) خلال التدخل من أجل إيقاف تدهور الأوضاع في مناطق الصراع. وتكمن الفكرة الرئيسية الثانية من أبحاث الوساطة، كما يوضح محررا الكتاب، في "أن الوسطاء يختلفون في إستراتيجياتهم وأساليبهم في التعامل

مع الصراعات التي يتدخلون فيها. ويسعى بعضهم إلى الوساطة من خلال استخدام تأثيرهم أو نفوذهم على الأطراف لدفعهم أو جرهم نحو حل محدد، وهو حل غالبًا ما يكون في مصلحة الطرف الثالث المتدخل" (ص 4).

يبرز عنوان فرعي "لماذا التركيز على العالم العربي؟" في إحدى الصفحات في مقدمة الكتاب (ص 6)، وهو مبحث يستحضر السياق المعرفي الذي انطلق منه الكتاب والجدوى البحثية منه ضمن تركيز الفصول على الفترة التي تعود إلى بداية الألفية الجديدة. ويذكر فريحات وسفينسون أن العديد من تدخلات الوساطة في الصراعات المسلحة العربية هي "حالات حديثة نسبيًّا، ونتيجة لذلك لم تحظ بعد بالاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه". وينطلق الكتاب في استكشاف صراعات جديدة، من حيث انتهى كتاب لياسين حمدان وفريدريك بيرسون بعنوان Arab Approaches to Conflict Resolution "المقاربات العربية لتسوية الصراعات" (2014)، وقدما فيه "حجة قوية عن سبب حاجة أبحاث الوساطة إلى التركيز على العالم العربي، واستكشاف الخصائص المحتملة للمنطقة. وجاء الكتاب الجديد بعد ثماني سنوات بتنوع مثرٍ في المنطلقات المنهجية التي يعتمدها كتاب الفصول الخمسة عشر بثلاثية التأطير النظري، والتحليل الميداني وفق مآل كل حالة من حالات الوساطة، والتقييم النقدي الصارم. ويبرز فكرة محورية صائبة وهي أن اكتمال عمليات الوساطة وآفاق نجاحها يتطلب اجتماع عوامل داخلية وخارجية في آن واحد؛ إذ يتعين التوصل إلى قواسم مشتركة بين عدة خطوات وإجراءات، فيما لا تخلو جهود الوساطة من اختلافات وخلافات في الرؤى والتصورات في بعض المراحل.

يقدم الفصل الأول بعنوان "اتفاقات السلام في الشرق الأوسط: تحد إقليمي أمام الوساطة" مرجعية واقعية تجريبية ومسحًا كميًّا للعوامل وتداخلها مع تراكمات في تعقيد الصراعات ولماذا تغدو عصية على الوسطاء الدوليين. ويلاحظ الكاتبان، بيتر ويلنستاين (Peter Wallensteen) وستينا هوجبلاد (Stina Högbladh)، أن لدى العالم العربي "سجلًّا ضعيفًا في صنع السلام مقارنة بالقارة الإفريقية"، على الرغم من تشابه السياقين من حيث الإرث الاستعماري للمنطقة العربية والقارة الإفريقية. وتُظهر جداول المؤشرات الكمية في هذا الفصل أن الشرق الأوسط "يختلف عما يمكن أن نتوقعه إذا فكرنا في المشهد العالمي. في هذه الفترة التي امتدت لأكثر من

أربعين عامًا (1975 –2018)، والتي تزامنت مع ظهور جيل ما بعد الاستعمار دون تجربة شخصية مع الحكم الأجنبي، تحول أكثر من ثلث الصراعات المسلحة في العالم إلى اتفاق سلام (35 بالمئة)، فيما شهدت إفريقيا مستوى أعلى بنسبة 43 في المئة، في حين كان مصير الشرق الأوسط أقل بكثير من ذلك: مجرد خمسة صراعات انتهت باتفاق سلام خلال هذه السنوات الأربعين الأخيرة، مما يعني أن نسبة 16 في المئة فقط من الصراعات العربية انتهت باتفاق سلام" (ص 20–21).

يتناول لوري ناثان Laurie Nathan في الفصل الثاني بالتحليل ما أسماه "التفويض المستحيل للوساطة: المنطلقات الإقصائية لبعض أطراف الصراع في ليبيا وسوريا واليمن" The Impossible Mandate for Mediation: Exclusionary Approaches to Conflict Resolution in Libya, Syria.، ويحلل التحديات المتزايدة في ما تشهده المنطقة العربية من حروب داخلية أو حروب أهلية أكثر من حروب الحدود أو الحروب التقليدية بين الدول. ويوجه الكاتب الانتباه إلى ملاحظة جوهرية وهي أن "الوساطة في الصراعات داخل الدول، من حيث الممارسة، صعبة بطبيعتها؛ لأنها تتطلب من الأطراف تغيير موقفهم من سياسة العنف ذات المعادلة الصفرية إلى سياسة التفاوض والتعاون والتسوية مع العدو. وهذا التحول لن يكون ممكنًا إلا إذا اعتقدت الأطراف أن مصالحها يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال المفاوضات عبر الوساطة بدلاً من القتال المستمر. وتتعارض التفويضات الإقصائية مع هذا الاحتمال" (ص 42).

من خلال فلسفة تبيئة المفاهيم والممارسات، كما قال محمد عابد الجابري، يتناول محمد أبو النمر في الفصل الثالث "التحديات الراهنة أمام آليات الحوار الوطني في السياق المحلى السياسي العربي". وتريث قليلاً من أجل رفع اللبس عن مفهوم "الحوار"؛ إذ إن استخدامه "في هذه العمليات الوطنية قد يكون مربكًا لممارسي بناء السلام الذين يتبنون مفهومًا أو تعريفًا أكثر مثالية للحوار. ومن الناحية النظرية، يتعين أن تقوم عملية الحوار على أسس مختلفة تحدد مدى فاعليتها ونجاحها" (ص 66)، وخلص إلى أن ما ينال من طموحات مبدأ الحوار الوطني في السياقات العربية هو "اعتماد عمليات الحوار الوطني في السياقات العربية للاستجابة للأزمات الوطنية الناجمة عن انهيار الأنظمة أو التحديات الكبرى التي واجهتها المعارضة السياسية

والتي أودت بتلك البلدان إلى حالة جمود. ومع ذلك، فإن التحول السياسي وتنفيذ آليات تقاسم السلطة كانا الهدفين الأساسيين للحوارات الوطنية" (ص 88). ويشدد أبو النمر على ضرورة أن تتعزز عمليات الحوار الوطني بتحقيق المصالحة وتضميد جـراح الماضي، وفـي الواقع، من دون عمليات المصالحة هذه، من الصعب تصور عدالة انتقالية آمنة واستعادة حقيقية للتماسك الاجتماعي" (ص 88).

يعـود وليام زارتمان في الفصل الرابع لتوظيف نظريته عن "نضح الصراع" conflict ripeness في تقييم تجربة وساطة دولية تولاها عدد من أهم المتمرسين بدبلوماسية الأمم المتحدة: كوفي عنان، ولخضر الإبراهيمي، وسـتيفان ديميستورا، وكيف ظلت الأزمة السورية بعيدة عن أي تسوية معقولة بين الأطراف المباشرة وغير المباشرة في الصراع. ويجادل في أول فقرة في الفصل بالقول: "لقد فشلت وساطة الأمم المتحدة في سوريا طوال العقد الذي انقضى منذ بداية الربيع العربي عام 2011؛ لأن الصراع لم يكن ناضجًا بعد" (ص 95). ويتناول في وقت لاحق "الإستراتيجية" التي يضعها الوسـيط الدولي نصب عينيه وكيف ينبغي عليه تحقيقها. يقول: إن "على الوسـيط، بعد تحديد الغاية، أن ينظر في كيفية تحقيقها وأبرزها العلاقة بين المتطلب الإجرائي لإنهاء العنف (إدارة الصراع conflict management) والحاجة إلى صيغة موضوعية لمعالجة قضايا الصراع (تسوية الصراع conflict resolution).

قد لا يقتنع القارئ بمقولة: "نضج الصراع" من أجل التمهيد للقيام بالوساطة، وكأن رجل الإطفاء يتأمل الحريق وينتظر إلى أن تحين لحظة ما تكون نار القتال قد نالت من الأرواح والتدمير والتهجير ما تريد، ثم يتهيأ للحظة التدخل لاحقًا متى ما أصبح الفاعلون في الحرب أو الصراع المتفاقم منفتحين على فكرة الوساطة بتقديرات غير محددة. ويحاول زارتمان إيجاد بعض القرائن والتبريرات في ثنايا الأزمة السـورية. في عنوان فرعي "السياق غير المواتي للوساطة"، يقول: إن "الصراع في سوريا يبدي بشـكل خاص مقاومة ضد الوسـاطة" (ص 89). لكن ليسـت هذه خاصية سورية منفردة، بل يمكن تعميمها على كافة الأزمات والصراعات المسـلحة التي لا ترحب بتدخل أطراف ثالثة للوسـاطة أو التحكيـم أو حتى تعبيد الطريق لمفاوضات معينة خلال فترة التصعيد والتصعيد المضاد بين الأطراف الذين يتشـبعون بمنطق المعادلة الصفرية بتحقيق نصر حاسم على العدو.

ويمضي زارتمان إلى تفكيك معوقات الوساطة من موقفي النظام في دمشق والمعارضة في الداخل والخارج، إذ يقول: "النظام السوري الذي يشمل ميكافيليين متشددين مستعد للقيام بكل ما هو ضروري من أجل البقاء، وإنفاق أي ثمن مهما كانت التكلفة التي تتحملها البلاد. ولأنه تم تشكيله على أسس تراثية ووراثية جديدة، يجد أعضاء هذا النظام صعوبة بالغة في تقاسم السلطة أو إقالة الرئيس دون التعرض لخطر الانهيار والاضمحلال. لقد حذَّر الرئيس بشار الأسد: "لا يمكن لأي حوار سياسي أو نشاط سياسي أن ينجح في ظل وجود مجموعات إرهابية مسلحة تعمل وتنشر الفوضى وعدم الاستقرار". في المقابل، "ساهمت المعارضة في تعقيد الصراع بسبب مطالبتها المتطرفة بـ"إسقاط النظام" وعدم رغبتها، سواء أكان باسم دولة ديمقراطية أم إسلامية، في قبول تسوية سياسية" (ص 89).

يمهد ما كتبه زارتمان لمزيد من التقصي في صيرورة الوساطة الدولية في الأزمة السورية ضمن الفصل الخامس الذي كرسه ماغنوس لوندغرين (Magnus Lundgren) لتحليل "الوساطة في سوريا: 2016–2019". وقدم تفكيكًا يمكن عدُّه تركيبيًّا وبنيويًّا في استنباط العوامل الخارجية التي غيَّرت ميزان القوة بين نظام دمشق وفصائل المعارضة؛ إذ يقول: "يمكن تفسير عجز هذه العمليات (الوساطات السابقة) عن إبعاد المتنازعين عن منطق الحرب بمجموعة من العقبات المستمرة. وقد عززت التدخلات الخارجية التطلعات العسكرية، خاصة لدى الحكومة السورية، مما خفف الضغط عليها لتقديم تنازلات سياسية. وظلت الجهات الفاعلة في المعارضة منقسمة، وغالبًا ما كانت غير قادرة على التحدث بصوت واحد؛ مما أعطى مصداقية لادعاء النظام بأنه يفتقر إلى محاور معارض يمكن الاعتماد عليه" (ص 138). ويخلص لوندغرين إلى عبرة مهمة تكشف أن من الممكن أن "تكون العقبات البنيوية والسياسية قد تفاقمت بسبب الأخطاء الإستراتيجية، خاصة في حالة الأمم المتحدة، وفي سعيها لتنفيذ تفويض الوساطة، على النحو الذي جاء في القرار (قرار مجلس الأمن) رقم 2254، والذي تم تفسيره بمناحٍ متباينة من قبل الأطراف المختلفة، فيما مالت الأمم المتحدة نحو القراءة التي شجعَّتها العواصم الغربية الرئيسية، والتي ربما أعاقت تقدمها" (ص 151).

في الفصل السادس، تحلل ألما عبد الهادي جاد الله وساطة الأمم المتحدة في الأزمة

اليمنية خلال سنوات تحولات درامية في بعدها السياسي وتنافس حكومة الشرعية والحوثيين وتفاقم الأزمة الإنسانية، وركزت على تقييم تجارب الوساطة الدولية لدى المبعوثين الثلاثة للأمم المتحدة: جمال بن عمر، وإسماعيل ولد الشيخ، ومارتن غريفيث. وتلاحظ أن "مشاركتهم تباينت في مراحل مختلفة من الصراع الدائر في اليمن، وسيحكم التاريخ على التأثير طويل المدى لوساطتهم. ومع ذلك، فإن أداءهم يثير اهتمام اليمنيين وغير اليمنيين؛ لأنهم أعلى ممثلي المجتمع الدولي في البلاد ويقدمون تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن عملهم" (ص 168). وتستعرض الكاتبة عددًا من أوجه القصور في وساطة المبعوثين الثلاثة للأمم المتحدة لإحلال السلام في اليمن، وهي دروس وعبر يمكن أخذها بعين الاعتبار في وساطات دولية أخرى؛ إذ تلاحظ أنهم "غالبًا ما كانوا يتهربون من القضايا الرئيسية ويستبعدون أطرافًا معينة؛ مما دفع المنتقدين إلى القول: إنهم ظلوا مدينين لمصالح الدولة (حكومة الشرعية). ولم تحقق الوساطة حتى الآن السلام في اليمن، بل على العكس من ذلك، يمكن القول: إن نسق الوساطة الذي تستخدمه الأمم المتحدة في اليمن قد فشل برمته" (ص 181).

ومما زاد طين تعثر وساطة الأمم المتحدة بلة مسألة حيوية تنم عن النسق المتخيل، أو ما يمثل "آفاق الحل"، كما تقول كاتبة هذا الفصل: إن "المبعوثين الثلاثة، ابن عمر وولد الشيخ وغريفيث، استندوا بين 2011 و2019 إلى نسق تفاوضي معياري غير سليم؛ إذ تشبعوا "بافتراض خاطئ مفاده أن العودة إلى الإطار السياسي الذي حددته مبادرة مجلس التعاون الخليجي من شأنها أن تؤدي إلى تهدئة الصراع، حتى مع تضمينها بند إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب والمنتهكين الرئيسيين لحقوق الإنسان مثل الرئيس السابق، علي عبد الله صالح. ويُعزى فشل العملية الانتقالية التي أوصت بها الأمم المتحدة وما تلاها من تصعيد للعنف، إلى حدٍّ كبير، لمصالح الأطراف الفاعلة في الصراع اليمني وانعدام الإرادة السياسية" (ص 185).

يتمحور الفصل السابع حول أزمة مستعصية أخرى ليس في الشرق الأوسط، بل في شمال إفريقيا. في هذا الفصل يفكك محمد الشرقاوي، الذي يدرس ويمارس تسوية الصراعات الدولية، معضلة تفتت الشرعية السياسية، باعتبارها تصورًا معياريًّا متخيلًا Imagined normative construct، تتمسك به الأطراف الداخلية والخارجية،

وكذا الأمم المتحدة، على مر الأعوام الاثني عشر الأولى من الأزمة الليبية 2011)–2023). وينطلق في تشـريح الوساطة الدولية من واقع أن الأزمة الليبية تنطوي على "شبكة متداخلة من المآزق عند التقاطع بين العوامل الداخلية والخارجية، من ناحية، وديناميكيـات سياسـة القوة ومحاولة فرض الأمر الواقـع، من ناحية أخرى. ويوجد أيضًا تقارب بين عوامل متشعبة مثل الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة ونفوذ بعض العواصم بالوكالة، التي لا تزال بارزة في الصراع على السلطة بين معسكري طرابلس وطبرق. ولذلك، فإن تقييم وساطة الأمم المتحدة يدعو إلى إطار تحليل دقيق يمكنه المسـاعدة في تشريح التداخل بين تلك التشابكات الإستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية وأيضًا المصالح المتوارية خلف أهمية الموارد النفطية الليبية" (ص 196). وتتأتى مثل هذه الخلاصات من تجربة ميدانية عندما كان يعمل ضمن لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة.

يتطرق الكاتب في الفصل السـابع إلى معضلة أخرى طغت على محاولات تسـوية الأزمة، ويمكن تعقبها بمستويات مختلفة في أزمات أخرى، وهي تنافس المسارات الدبلوماسـية بين ما تسـعى له الأمم المتحدة وما تهندسـه بعض العواصم. ويقول: إنه "لسـوء الحظ، ولد تعقيد الصراع مسـارات دبلوماسـية موازية قد تتعاون أحيانًا وقد تتعارض أحايين أخرى؛ إذ شـهدت أبو ظبي وبرلين وجنيف وموسكو وباليرمو وباريس والصخيرات وطنجة وتونس مبادرات موازية لعملية وساطة الأمم المتحدة، فأضحـى الصراع الليبي سـوقًا لمشـاريع دبلوماسـية متباينة بيـن العواصم العربية والأوروبية. وأصبح هذا السـوق مزدحمًا على نحو متزايد بانفجار متبادل في عدد أنـواع الجهـات الفاعلة ونمو هائل في عدد كثافة التفاعلات فيما بينها" (ص 198). ويجادل الشـرقاوي بأن الوسـاطة الدولية ينبغي أن "تكون طريقًا ذا اتجاهين للبنائية الثقافيـة cultural constructivism بيـن وعـي الوسـيط ونظام القيـم من ناحية، والخصائص المعيارية والثقافية الحصرية للمجتمع المحلي من ناحية أخرى. وتمثل هذه الحجة فرعًا من الوعد العالمي والمتعدد الثقافات لنظرية الصراع" (ص 202).

في عنوان فرعي Conclusion: Need for a Blank Slate "الخلاصة: الحاجة لنقطة بدايـة جديدة"، يقتـرح الكاتب أمرين اثنين لإيجاد زخم جديد في جهود التسـوية السياسـية للأزمة الليبية: أولًا: ينبغي ألا تتنافس عملية الوسـاطة التي تقوم بها الأمم

المتحدة مع أي مبادرات موازية تقترحها هيئات أو دول أخرى أو أي تلاعب كامن بالوضع الراهن لصالح مجموعة على أخرى. ثانيًا: مراعاة اعتبارات الهوية والمزاج الوطني لدى الليبيين الذي يتوافقون في الرأي بأن الحل السياسي الدائم "غير ممكن إذا استمرت الجهات الفاعلة الخارجية والدول القومية في التدخل في ليبيا بطرق تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة على مصالح الشعب الليبي" (ص 217). ويزيد الكاتب أن "هذه المفارقة القائمة بين وساطة الأمم المتحدة والتلاعب الأجنبي من قبل العديد من الجهات الخارجية تتحدى الحكمة المتمثلة في تصور تسوية سياسية للصراع الليبي. لذلك، يجب مواءمة جميع الإيماءات الدبلوماسية الدولية وتنسيقها من خلال منصة الأمم المتحدة بمسار محدد جيدًا، بدلاً من اتباع أي معادلة صفرية أو حسابات واقعية. ويمكن أن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مثل هذا التنسيق المقترح" (ص 217).

تتنوع تجارب الوساطات على مشرحة التفكيك والتقييم عبر فصول الكتاب، ويركز ألارد دورسما (Allard Duursma) على حصيلة الوساطة الدولية في أزمة دارفور خلال فترة زمنية رئيسية (2004–2006) ضمن محاولات إعادة إحياء عملية السلام بعدما انبرى أطراف الصراع للالتزام ببنود اتفاق السلام. ويستخلص الكاتب من تجربة وساطة دارفور أن فشل اتفاق السلام "لا يعني أن عملية السلام قد انتهت أو أن عملية السلام يجب أن تبدأ من الصفر. وبدلاً من ذلك، يمكن للوساطة الدولية أن تعمل بشكل تراكمي، وليست العبرة بما تبدأ به الوساطة أو ما تتوخاه مبدئيًا، بل بحاصل فعاليتها في تغيير أو تسوية الصراع. في بعض الحالات، يتعين على الوسطاء إنقاذ عملية السلام من خلال وساطة المتابعة التي تهدف إلى الحفاظ على التزام أطراف النزاع باتفاق السلام (ص 240).

وبالانتقال إلى حالة الحوار الداخلي بين الفصائل الفلسطينية والاستفهام عن إمكانية التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات، ركزت لوف كليسندروف Love Calissendorff وميمي سودريبرغ كوفاتش Mimmi Söderberg Kovacs في الفصل العاشر على تحليل "ست مبادرات وساطة لحل الصراع بين فتح وحماس في فلسطين بين 2007 و2019: اتفاق مكة 2007، وإعلان صنعاء 2008، واتفاق القاهرة 2011، واتفاق الدوحة 2012، واتفاق الشاطئ 2014، واتفاق فتح وحماس 2017" (ص

286). ومن الخلاصات التي توصلت إليها الكاتبتان أن للخلافات بشأن تسلسل تطبيق الاتفاقات "دورًا مباشرًا في تفسير متى ولماذا انهارت في نهاية المطاف. لكن جميع الاتفاقات نصَّت على إنشاء شكل من أشكال تقاسم السلطة السياسية (حكومة وحدة أو حكومة انتقالية) قبل إجراء الانتخابات" (ص 302). ثمة خلاصة مهمة أخرى مفادها أنه عندما تقوم أطراف خارجية أو داخلية بإفساد تطبيق الاتفاق بغرض تقويضه، فإن هذا التدخل "يقلِّل من احتمالات تنفيذ الاتفاق" (ص 303).

يركز الفصل التاسع على سؤال "متى يقول الوسطاء كلمة لا؟"، وركزت سينيسا فوكوفيتش ودانيلي مارتن على ما تريانه "ترددًا" أميركيًّا في الوساطة في الأزمة في بداياتها بين قطر والرباعي (السعودية والإمارات والبحرين ومصر). فسلط الكاتبان الضوء على سبب عدم رغبة الولايات المتحدة في التوسط في الأزمة بين 2017 و2020، على الرغم من أنه كان بإمكان الولايات المتحدة خلال رئاسة ترامب أن تتدخل للوساطة في الأزمة الخليجية لما لها من أوراق ضغط وتحفيز ومهارات دبلوماسية أخرى إن شاءت، إلا أنها فضلت عدم التوسط في الصراع.

يرى الباحثان أن الطرف الثالث متردد في الوساطة في نزاع ما حيث يوجد تناسق في القوة بين الجهات الفاعلة في الصراع، وروابط هيكلية قوية بين الطرف الثالث وأطراف النزاع، وفي المواقف التي يصرح فيها الطرف الثالث باعتبارات إستراتيجية -وفي هذه الحالة، أمنيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا- يمكن أن يتأثر ذلك سلبًا. ويُنظر إلى الحفاظ على الوضع الراهن باعتباره أفضل مسار للعمل؛ "تكلفة المشاركة تتجاوز المكاسب المحتملة".

يلاحظ الكاتبان أنه بالنظر إلى أن قطر والسعودية "حليفتان إستراتيجيتان للولايات المتحدة، فقد انحرف الرد الأولي لدى الرئيس ترامب عن التقليد الأميركي الراسخ المتمثل في الحياد في الصراعات بين حلفاء الولايات المتحدة والتوسط في مثل هذه النزاعات. وحاول وزير الخارجية، ريكس تيلرسون، التخفيف مما تتعرض له قطر، مشيرًا إلى أن جميع دول الخليج بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد للحد من تمويل التطرف... ونظرًا للإشارات المتضاربة القادمة من واشنطن، كان العديد من اللاعبين الدوليين في حيرة من أمرهم بشأن الموقف الأميركي من أزمة الخليج" (ص 259).

وتناولت نجلاء المنقوش، وزير خارجية ليبيا ومرشحة الدكتوراه في جامعة جورج

ميسن، موضوعًا ينطوي على منحى ثقافي من البيئة العُمانية يمكن أن يسهم في إضفاء الأساليب العربية والإسلامية في التعامل مع الصراعات على المعرفة الغربية ضمن ما يدعو إليه بعض المنظِّرين، ومنهم يوهان غالتون Juhan Galtung، ضمن تسوية الصراعات الكوسموبوليتانية أو الكونية Cosmopolitan Conflict Resolution، دون مركزية أميركية أو أوروبية. وقامت الكاتبة بعقد مقارنة بين الدبلوماسية العمانية مع النماذج الأخرى، ولاسيما النماذج الليبرالية والدينية، للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف المهمة، فضلاً عن دراسة بعض الأمثلة الملموسة الحديثة للدبلوماسية العمانية في العمل"، واقترحت تقديم نموذج يمكن أن تتبناه الدول ذات الوضع المماثل (ص 311).

ركزت الكاتبة على طريقة الإباضيين ومفهوم الكتمان الذي يتبانه الإباضيون في سلطنة عمان ومناطق أخرى. وعلى الرغم من أن الكتمان على الطريقة الإباضية هو في المقام الأول "مفهوم سياسي، إلا أن له سابقة عقائدية، تظهر في النص (المقتبس) لأبي زكريا. وقد شبهتُ الكتمان بوضع النبي محمد (صلَّى الله عليه وسلَّم) والمسلمين الأوائل في الأيام الأولى من الدعوة" (ص 315). وهذا الكتمان يهدف إلى "إخفاء موقف الفرد، حتى موقفه الديني أو اللاهوتي، وهو بذلك يختلف بشكل ملحوظ عن المواقف الأخرى التي تدعو إلى التأكيد العام للإيمان. الكتمان هو إستراتيجية الصمت والتسوية والهدوء عندما يكون المرء محاطًا بقوى أقوى من نفسه لحظيًّا" (ص 317).

في الفصل الثاني عشر، يقدم غسان الخطيب تحليلاً لتعثرات الولايات المتحدة في عملية سلام الشرق الأوسط بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، بشكل متكرر خلال ثلاثين عامًا، ويعزو ذلك إلى إرادة طرفي النزاع وسياقات المنطقة من الناحية الإستراتيجية. وتناولت ميري هوب شويبل Mary Hope Schowoebel في الفصل الخامس عشر وضع جنوب الصومال حيث تتشابك عوامل تعقيد الصراع خاصة منذ ظهور حركة الشباب، وكيف يمكن بلورة نسق مزدوج يجمع بين تحقيق العدالة وتسوية الصراع. ويقدم المحرران، فريحات وسفينسون، في الفصل الختامي خلاصة ما يجمع خيوط هذا الكتاب وما يطمح إليه ضمن مبادرات جماعية في التأليف والنشر، في اتجاهين: أولهما: "التركيز على سبب عدم نجاح الوساطة في حل

النزاعات العربية". وثانيهما: "كيف يمكن أن تتغير تلك الوساطات ليحالفها النجاح" (ص 427).

أوضح المحرران أن فصول الكتاب أظهرت غلبة نسبة الفشل على نسبة النجاح عندما يتأمل المرء مشاريع الوساطة المختلفة في الأزمات والصراعات العربية الراهنة. ومن السهل تعداد عدد لإخفاقات الطويلة، ناهيك عن الفشل في سوريا واليمن وليبيا وفلسطين ودارفور والصومال وبقية بؤر التوتر. ويشددان على المغزى من سؤال مركزي: "ما الأسباب الأساس لهذا السجل السيئ؟ كل حالة في هذا الكتاب فريدة في نوعها، لكن مؤلفي هذا المجلد يشيرون إلى نوعين مختلفين من التفسيرات: من ناحية، كيفية تصميم عمليات الوساطة وإجرائها، ومن ناحية أخرى، مدى تعقيد السياق" (ص 428). ويلاحظ المحرران أيضًا أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، من حيث المنطلق الإقليمي، يظل "سببًا في تحفيز العديد من الصراعات الأخرى في المنطقة. لقد تعاملت الولايات المتحدة، بوصفها وسيطًا متحيزًا، تقليديًّا باحتكار خاص مع هذا الصراع، ورفضت السماح لأطراف أخرى بالتدخل. وعندما بادرت جهات أخرى، كما في حال اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، فقد تم تهميشها" (ص 430).

يقدم الكتاب قراءات متأنية في وساطات دولية وأخرى إقليمية وأنساق وأدوات لتسوية الصراعات تتباين بين ما هو من الممارسة الغربية وفق ما تبنَّته الأمم المتحدة من التطور المعرفي في الولايات المتحدة وأوروبا، وما تكرسه مدارس أخرى شرقية من حيث الممارسة في التعامل مع الصراعات وسبل تسويتها. وقد لا يتفق القارئ مع مسألة محورية تناولها وليام زارتمان واقتبسها عدد من كتَّاب الفصول الأخرى على مستوى التأطير النظري، وهي نظرية نضج الصراع. وهي تقوم على فرضية غير مقنعة بأن ديناميكيات الصراع وتفاعل الأطراف هما ما يحدد وقتًا مناسبًا لطرف ثالث للتدخل للوساطة أو التحكيم أو المفاوضات وبقية إستراتيجيات التعامل مع تأجج الصراعات. وقد يجادل المرء بأن هناك حاجة لاستباق التصعيد والتصعيد المضاد، والمجازفة بمزيد من المواجهة المسلحة وعواقب ذلك على المدنيين.

لكن هذا التشكيك في مدى جدوى التبشير بنظرية نضج الصراع لا ينال من القيمة العملية وأيضًا النقدية التي تتضح للقارئ من خلال التدرج من فصل إلى آخر.

وهــو كتاب ينطوي علــى قيمة ثالثة تكمن في أنه يجمع اجتهادات عدد من الكتَّاب والممارسين للدبلوماسية الدولية من الشرق والغرب. ويظهر تحليل تعثر جهود تسوية الأزمــات العربية القديمة والجديدة مــن خلال رؤى مزدوجة: رؤى عربية وعربية/ أميركية وأميركية. وقلما يجد القارئ هذا التنوع بين المنطلقات النظرية والأســاليب المنهجيــة في تحليل جل الأزمات والصراعات العربيــة المفتوحة بتعقيداتها وآمال المتضررين منها بتسوية سياسية مثمرة.

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين)

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

- إذا اكتشــف خطأً فادحًا في بحثه المنشــور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

- مراجعــة بحثــه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفــي حال عدم موافقة الباحث على الأخــذ بالتعديلات المقترحــة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

ـ مسؤولية المحكَّم:

تعتمد مجلة لباب محكَّمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيســةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

- التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشــر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

- إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

- عدم اســتخدام معلومــات حصل عليها من البحث الذي تــم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

- التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشــابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

- الالتــزام بمعايير الســرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجــب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.

- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.

- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

ـ مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

-تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كليًّا، سواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.

- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يراوح الحد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن

تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمة، وفي هذه الحالة يتوجب على الكاتب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكون جميع الشروحات والتعليقات على الجداول أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف مكتوبة باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولًا: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز 1952- يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلِّفين:

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اســم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان فــي العالم،" 2018/ 6700/ 10 PLO، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســـم المؤلف، "عنـــوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنوان النـــدوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنـــي المعاصـــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســـات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســـم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياســـي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علـــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســـمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراســـة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https:// wapo.st/2BnpYXS.

ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات